

وذكرهم

كان رحمه الله من تلاميذ قصبة سوس خرا ولا بعض الأراكان وكان
من أول أمره صاحب الصلح وعلج صنعة الدباغة بسند حتى بلغ عهده عشرين
وما قرأه وكان من العلوم وما اجمع بواحد من رباب العلوم ثم غلبت عليه بالآثار
فصار من أعيان عصره وعلمائه كان شغفًا بعمل الدباغة ثم لمدة ما تفتق
أنه جاء إليها مفت من علمه ذلك العصر فاجتمع فرقة من أعيان البلدة المرقية لصفاته الملمة
لم يورثه فذهبوا به إلى بعض الحوانين وذهب المولى المنور متطوعًا للفتن أرباب المجلس
فما ختموا أمر الطعام فلبوا من جميع لهم الخطب والمقام فأنتم على ذي الدباغة من الفهم
ونال الخطة المنور بشر الأوجوم لغيره من الله هذا إلى أهل منتهى المحرم المنور ازور
شأنه وعلم أنه ليس ذلك الأمر شأنه لطلبه وذهب إلى الخطة فأنتم
عليه في ازور ودرشانه وتحتوه فلما بعد عنهم من الخطة ما جهنمك وتوهمه
ركبتهم ثم قرب وجهه على الأرض وقوبه كمال التفتيح والابتهال إلى اجاب حضرت
المتعالى طلبه من الخلاص من رتبة الجهل والفتنة واللحق لمعاشرة الفضل والبرهان
مستحكما على قوته تعالى ما في قرب اجيب عدة البراءة اذا دعاهم ثم قام واقف الخطة
ما يتجمله وجاء إلى المجلس فلهذا من اجابته من شدة مسج وجهه بالشراف فقتل
القدم منه ولفوا ان ذلك من مضادة الاشجار عند الاختطاب فلما تم المجلس
الوجوم وقيل من الخطة وقال اريد من الصاعقة والدخول في طلب العلم فقال الخطة فلهذا
نطلب العلم وهو لا يحصل الا بجد جهد وعهد مدبر وجرم صارح وعزم فأنتم ولا بد من
خفة الاسكاف اكثر من المعاد وانت لا تتحمل هذا الخلق ولا تتحمل ذلك الصنيع
الوجوم واربع عليه في القبول الا قبل الخطة فلهذا ورضي بتعليمه فلما أصبح ما في
حاته من واشترى معصفا وذهب إلى باب الخطة ودار في العزلة ودام في الخدمة الا ان
سبغ في العلوم وفضل في سلكه رباب الاستعداد وتخرج على وجه المعاد حتى صار من
المولى سنان الدين المشتهر بما علق في مدرسة السلطان مراد بعدة رتبة ثم قولي مدرسة
بازيد باشا في البلدة المنورة بعد من في مدرسة امام الكبير باماسية فمجلسه
ثم مدرسة القاضي بقرعة شغف في مدرسة سلطان باري ما في ثم مدرسة امير الامراء

من اول أمره صاحب الصلح وعلج صنعة الدباغة بسند حتى بلغ عهده عشرين
وما قرأه وكان من العلوم وما اجمع بواحد من رباب العلوم ثم غلبت عليه بالآثار
فصار من أعيان عصره وعلمائه كان شغفًا بعمل الدباغة ثم لمدة ما تفتق
أنه جاء إليها مفت من علمه ذلك العصر فاجتمع فرقة من أعيان البلدة المرقية لصفاته الملمة
لم يورثه فذهبوا به إلى بعض الحوانين وذهب المولى المنور متطوعًا للفتن أرباب المجلس
فما ختموا أمر الطعام فلبوا من جميع لهم الخطب والمقام فأنتم على ذي الدباغة من الفهم
ونال الخطة المنور بشر الأوجوم لغيره من الله هذا إلى أهل منتهى المحرم المنور ازور
شأنه وعلم أنه ليس ذلك الأمر شأنه لطلبه وذهب إلى الخطة فأنتم
عليه في ازور ودرشانه وتحتوه فلما بعد عنهم من الخطة ما جهنمك وتوهمه
ركبتهم ثم قرب وجهه على الأرض وقوبه كمال التفتيح والابتهال إلى اجاب حضرت
المتعالى طلبه من الخلاص من رتبة الجهل والفتنة واللحق لمعاشرة الفضل والبرهان
مستحكما على قوته تعالى ما في قرب اجيب عدة البراءة اذا دعاهم ثم قام واقف الخطة
ما يتجمله وجاء إلى المجلس فلهذا من اجابته من شدة مسج وجهه بالشراف فقتل
القدم منه ولفوا ان ذلك من مضادة الاشجار عند الاختطاب فلما تم المجلس
الوجوم وقيل من الخطة وقال اريد من الصاعقة والدخول في طلب العلم فقال الخطة فلهذا
نطلب العلم وهو لا يحصل الا بجد جهد وعهد مدبر وجرم صارح وعزم فأنتم ولا بد من
خفة الاسكاف اكثر من المعاد وانت لا تتحمل هذا الخلق ولا تتحمل ذلك الصنيع
الوجوم واربع عليه في القبول الا قبل الخطة فلهذا ورضي بتعليمه فلما أصبح ما في
حاته من واشترى معصفا وذهب إلى باب الخطة ودار في العزلة ودام في الخدمة الا ان
سبغ في العلوم وفضل في سلكه رباب الاستعداد وتخرج على وجه المعاد حتى صار من
المولى سنان الدين المشتهر بما علق في مدرسة السلطان مراد بعدة رتبة ثم قولي مدرسة
بازيد باشا في البلدة المنورة بعد من في مدرسة امام الكبير باماسية فمجلسه
ثم مدرسة القاضي بقرعة شغف في مدرسة سلطان باري ما في ثم مدرسة امير الامراء

لا ينفذ في الاستعمال
في الاستعمال في الاستعمال

قوله سبحانه الرجز الأخير ابتداء بالتمتة

بقوله سبحانه الرجز الأخير ابتداء بالتمتة
ابتداء بكتاب الله العظيم وابتداء بقوله رسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم
ابتداء بغيره باسم الله فهو ابتداء في كل شيء له حكم واعتبار وتعرف لمبدأ باسم
الله فذلك الشيء ابتداء في ما نقص لا يثبت لا يملك هذا معارض بقوله عليه الصلوة
والسلام صلى الله عليه وسلم لم يبدأ بغيره فهو أفرم وأصل مستلزم للتسلسل لأن
الابتداء يحول على العرفي التمهيد واحد على الحقيقة والآخرة على الأصل أو الباء
للملابسة والمصاحبة فوجدت بكتاب السفر أو اللالة والاستعانة بخو
كتبنا بسم الله أو في كل أمر في كل ما أحاطت بذلك وبمقدار الابتداء ولا يخلو
الابتداء آخر أو في المراد بالابتداء ما يكون في دوح العبد ورتبنا بغيره في الابد
الابتداء ليس ابتداء باسم الله تعالى لأن الباء ونظرة اسم ليس بشيء منها ما ساعدنا
ويجيب بان اسم مضاف إلى الله تعالى أو به اسم قد ذكر منها اسم المخصوص
بل بلفظه والى عليه مطلقا فيستعاضا أن التبرك بجميع أسمائه وأما الباء فمقدمة
الذكر على وجه تدوير الإصطلاح للفتل في من تمة ذكره على الوجه المطلوب وحلقة
البسطة اسمية أن قدر ابتداء في بسم الله وهو قول البصريين وفعليته أن قدر ابتداء
بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التسمية والآحاد ولم يذكر الرجز في
غيره إلا أنه يقدّر الفعل صاخر أو استسبا لما جعلت التسمية مبتداء له فيقدر باسم
أجل باسم الله تعالى وتوابع الحديث باسم ربّي وضعت جنبي والأصل في
البصريين سموا بلبيل جملة على أسماء ونقصه على سمي وكنية على سميت لأسماء
وغيره وسميت ولو كان أصله كما قال الكوفيين وسمي كل منها على العكس وفيه
جس كفات اسم واسم لغير اللفة وكسرها وكسرها وكسرها وكسرها وكسرها وكسرها
وضمها وسمي كعدن والقياس الخطي فيه أن لا ينفذ في حال الرجوع في الخط كما

كما لا ينفذ في ما سبك وكما لا ينفذ في حال الاستعانة باللفظ إلا أنهم استعملوا
ضمها خطأ حكم الرجوع في اللفظ فنفذها في باسم تسمية الاستعمال كما لا ينفذ
ولو قلت باسم الله أو باسم ربّي أنت وأما الله فله اللفظ على ما هو مذهب
الأكثريين أو عبرة أو سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الأول هل هو علم
كما هو قول الخليل وسبويه وخمارة الأصوليين والفتها ووصفة كما هو مذهب
طائفة وعلى الأول هل هو من اعلام المصنوعة كما هو مذهب قوم أو العالمة
كما هو مذهب طائفة وعلى الأول هو مشقول كما هو مذهب قوم أو رجل
كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو مشقول كما هو مذهب الجمهور أو غير
مشقول كما هو مذهب البعض وأما الفرائد وقم الغرض من التحقيق وعلى الثاني
هل له أصل اخر منه كما هو مذهب قوم أو لا كما هو مذهب بعض فلهذه عدة
وجوه ذكرها الشيخ المحلل الذين مع ما لها وعليها في شرح الشارح والتورث في البزور
وأما آورد فيها ما صله الله على ما اختاره العاصم فنفذت اللفة فصار له ثم
أدخل الالف واللام للتعيين ثم أدخل فصار له وقطع بقوله مختص بالبناء فنفذ
للتعيين وقيل أصل الالف على ما اختاره صاحب كشف وأبو العلاء فنفذت
اللفة الثانية فنقلت حركة اللفة إلى الالف فصار له ثم أدخل الالف الثانية فصار
الله وفيه حركة اللفة الثانية إلى الالف فصار له الأصل تسليح لأنه أخذها مما
يجاز الاستكانة فجمعت على اللغات الواجب الرجوع إلى كل شيء وما كان
الحق إلى أنه اسم مفهوم الواجب لذاته أو المصحح للمعبود له وكل منهما على المصنف
فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم عرفي وفيه نظر لأنه لا فسم الله اسم لهذا
المفهوم التكملي كيف وقد أجمعوا على أن قوله لله لا الله كلمة التوحيد ولو
كان الله اسما لمفهوم كل ما عادت التوحيد لأن الكل ينفذت هو كل شيء كقولهم
المراد بالالف في هذه الكلمة اللفظ المعبود بالحق في نفسه أو مطلق المعبود ونظم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون اللفظ المعبود ويحب والله علم للفر

في اللفظ في اللفظ في اللفظ

يعرف في أصل اللفظ الله

الموجود منه والمختص لا يستحق المعجزة له في الوجود او موجودا لا في الزمان هو فان العالم بهذا
 من صاحب الكشاف ان الله تعالى لم يخلق على غير ما هو في الوجود الموجود الذي
 عليه ما لم يكن قبل ان يخلق على الاظهر ثمانية ايام عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف
 في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال الفيلسوف ان الله احد جملة خبره لانه يكون منزلة
 عن سائر زبده احد ولا يشك احد في انه احد لا شاع في ما اذا اراد به الفهم الذي يكون
 كليا متبدا بغيره قوله الواجب لذاته المستحق للمعجزة احد فلما يمتنع الاحدية بحسب
 معنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادات والوجوب الذات لا يشك
 فيه اصلا فينبغي والكون مثل زيد احد وذكر في استحقاقه وجوه ترتب الى الاحدية عشرة
 على ما في التيسير بالتقسيم بالاشهر فقل ان من الازل اذ اختير ويسمى البارئ سبحانه لانه
 العقول متحدة في معرفة وقيل ان من الازل بالفتح الالهية اربع عبادات وقيل ان من
 وله الازل اذا اشتد شوقه ووجدته وسبحي به يكون كل مخلوق والها في كل يوم
 قبلها معنى واحد وهو في الازل مثل ندمان ونديم ونهم فمفرد في سائر الازل
 عام والرحيم خاص فالرحيم بمعنى الرزاق في الدنيا فيتم المؤمن والكافر وغيرها في الآخرة
 والرحيم بمعنى العافية في الآخرة وهو المولى خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحيم الرحمن
 يا رحيم الآخرة فالرحيم خاص للفظ وعام للمعنى والرحيم عام للفظ وخاص للمعنى
 لانه يقال بغيره رحيم ولا يقال رحيم والما رحيم الالهية المسببة للكذب فربما
 تعنتهم ومنه وصف الله سبحانه بالرحمة ومما في لغة الخنوع والعطف مجاز عن انعامه
 تعالى على عباده في قبيل ذكر المزدوم وادارة اللان واحد اخر الملوكة اذا عطف
 على رعيته من عظامه انهم عليه واصحابه معروف وكذا يزل الكسبيات النسانية
 المنسوبة الى الله في الزمان كالغضب والنجاة وغيرها بالجل على غايتها **قوله** انه
 اودى زهرا وادى اسم تفصيل من رويت بالباء بالكسر اودى ربا وروى ايضا
 مثل رضى وارتويت ورويت كذا في معنى وهو ضد العطف وهو ما كانه من
 انفضارة والظهور لانه الزهرة اذا روت ظهرت نصارتها وزادت
 طراوتها وهما ما في جملة لاد ان يتبين لها وهما ان المتزكية المستفاد من

المعنى الالهية
 او يجب الذات

المعنى الالهية
 او يجب الذات

المعنى الالهية
 او يجب الذات

من تفسير افضل التفصيل ساركة حقيقة وقد يكون بغيره وفيه نص
 وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة بغيره خير مستقرا واحسن مقبلا وقوله عليه السلام
 اللهم ابد لي هم خيرا منهم ارفع اعتقادهم وابد لهم هم خيرا منهم ارفع اعتقادهم والافضل
 عليه السلام شر ومن هذا القيد قوله تعالى علم من الخيرون وعرفوا الصالحين
 ان لو كان الخيرون علم والاصحاب رضاه ومانعة هذا الخط الشريك في معنى
 الانتماء قطعا لان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل انفسا الكلام
 والزيادة في وصفه الخاص وان لم يكن الوصف الزيادة الاصل مشتركا وعليه قوله
 الصديق ابراهيم السلام ان الصيغة المحل في جارية من النساء في رودة وقد قصد
 تجا وزصاحبه وتباعد من الغير في الفعل لا يمتنع تفصيله بنسبة اليه بعد المتزكية
 في اصل الفعل بل يمتنع ان صاحبها يتباعد في اصل الفعل متباعدة الى كمال قصد
 الى ما به عنده اصلا مع المجاورة في اتصال بحيث يمتنع وجوده اصل الفعل
 في الغير وجوده الى كماله نية على وجه الاختصاص فحصل كمال التفصيل وهو الاصل
 في الاصل في صفاته تعالى اذ لم يزل واحد واصلها في تفصيل التفصيل كما اريد
 اسأله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكايته عن يوسف عليه السلام ربه يحسن
 احب التي ما تدهونني اليه وقوله تعالى الله وحده لان احرم بواحدة شعرا ان
 مع انظر رضى وشدة كثرة وقد جرد افضل عن المعنى التفصيل وبطلان الوصف وذلك
 مشروط بان يكون مجردا عن الاصل الثبوت الامام والاصالة ومن هذا قياس غيره
 وسامع غيره وفيه صاحب الكشاف والما في غيره وذكر ان قوله تعالى اسئلكم
 علما ان اسئلكم يعني السئلكم لان اسئلكم لا يفيروا مع ان الاضافة وقال
 ابن مالك وقد استعمل في العار عن مجرور عن التفصيل مثلا باسم العاطل قوله
 تعالى هو اعلم بهم ومثلا بالصفة المشبهة بقوله تعالى وهو ابراهيم عليه السلام
 يعني العالم اذ لا يشاركه له تعالى في علمه بذلك وهو من بينه وبين اذ لا يشاركه
 في نسبة المقدور الى قدرته وانه لا يحصل بينه وبينه من التفصيلية وقد تفصل
 بل هو ففعله تعالى احسن لو انصفت الشمس ولا يتقدم عليه من علم بيان فرد

المعنى الالهية
 او يجب الذات

المعنى الالهية
 او يجب الذات

الجبر على كل ما ليس كذلك انما يفرق بينهما فخرية الخلق وقيل العرفي من المصدر
 واسم المصدر قد مر ان المصدر هل يفتي معقول شي لا يكون الخارج طرما لوجوده
 واسم المصدر هل يفتي حاصل فهو باق به المصدر ليس بمرتبي يكون الخارج طرما
 لوجوده يقال له الخيال بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة الزلزلة ان قيل
 قد خرج الركن تحت المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من حمل لعدم بغيره اليقين ان
 في قبيل ما يكون الخارج طرما لوجوده اجيب بانه التسليم كون كلامه محجة في مثل ان الخيال
 بالمصدر قريب الى انما مصدر اشار اليه التقدير انه في التبع وفيه ما يبحث وهو
 ان الخيال بالمصدر قد لا يكون الخارج طرما لوجوده كالامكان والاشياء فتأمل وانك
 والكلالة بغير الكاف وعاء الطبع وعطاء النور وعطافه والخلق كانه والكلالة والكلام
 والحاسم وانما اسم تفصيل في الهماء وهو الحسن الطفيف الباقين وقد فلتت انما
 يماز ويهوى بها بالكلية والتميز والفرق فكل من ماك في كانه بالمشقة والظهور والجلالات
 بغير الحاء المهملة وفتح الباء جمع الجيرة على وزن العينة يرد ما كان بغير الله وهو ك
 اسود ورجع قلب الاعراب والخلق يرد بفتح الراء والنيان منسوب الى اليقين والقد
 عوض عن ما في النسبة فلا يحتمل ان يحاك تشبيها والبيان اطراف الاصابع واحدة بانه
 والمراد به الاصابع والبيان في الاصل مصدر من بان بمعنى يتبين وظهور اسم من كان كلام
 والسلام في كل من يطمع على اطرافه في شيء وعلى ما لا يظهر وكذلك البيان وهو مصدر
 يفتح على الشدة واذ القياس فيجوز انما ولم يجز بالكسر الاتيان ونقطة وقد
 يفرق بينه وبين البيان بان البيان يحكي على كذا في اطرافه والاعمال العتب وقرئت
 ما قبل البيان اطراف مع دليل ودرغان كانه مبني على ان زيادة الساكنة في اللفظ فلهذا
 الحكم اكثر من الجاني اذ هو مشروط بذكر الساكنة بين شقين من اصل واحد بما يجاء به في
 النسخ فلا يتحقق بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة اللفظ وهو التثنية والجمع
 مع انه اخبر في اسم الخيال كخذه وفارده وحسن ورتبها بياض بان قدر
 انما يكون الخيال في التثنية بالاحوال الجليدة في انما يكون حاذرا في الخيال في التثنية على
 زيادة الخذف والاعمال على لزمه وتبانه واذا فهمت المنطق الفصيح الموب على انهم

مطلق بغيره في شئ
 العرفي بغيره في شئ

مطلق الى اصول المصدر

مطلق اليان عوض عن
 افع بالواشبة

مطلق التبع
 فقول التبع

مطلق المصدر في شئ
 على زيادة اللفظ

والاسان على سن **قول** قوله المانم اذ هو عليه باق في اللفظ المقتضى
 بالمعلوم والمعارف التي لا ينف هذا الراسية انزمنة انما قد وقيل في شئ ولا كما
 شكل المنعم واجبا وروى التسمية بغيره انما في شئ في ذلك والامانة في شئ
 والاعتقاد عليه ما يتقضي شكرا وهو انما في شئ في ذلك والامانة في شئ
 سواء كان في شئ اختيارا او غيره على الخلق الاختيار مطلقا انما في ذلك في شئ
 على جهة التعظيم والامانة في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 محمودا به خير انما في شئ اختيارا او غيره وهو عليه اختيارا به به اختيارا في شئ
 اعلم ان يكون انما في شئ اختيارا او غيره وهو عليه اختيارا به به اختيارا في شئ
 ارادة الكلمة وقدرته الشاملة وحده في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 الملوذ على صفة من ان الخلق عبيد هذه الاشياء غير اختيارا لان صفة العبيد انهم
 اختيارا في شئ في شئ اختيارا او غيره وكذا البقاء في شئ اختيارا في شئ في شئ في شئ
 المراد من المعاني في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 اختيارا او لا او اما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كل ما في شئ في شئ في شئ
 لا في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 بل هو كماله في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 كالقدرة والعلم على صفة في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 ان في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 جاء على حذو قصد ستر اذ لا بد ولا يستند على الاثر الا بالذات او هي منزلة
 افعال الاختيارية لا ساكنة في الاختيارية او تكون الذات كافتقارها كاستقلالها
 الاختيارية فيها او تقول ان تلك الصفات مبدء للافعال الاختيارية والاعمال
 باعتبار تلك الافعال في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 وان كان في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 لا كماله العلم لا على التغليب وان التغلب على الكيفية التثنية التي هي سوادها
 النفس في الحروب والمالك على النفس في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ

مطلق الاختيار
 العرفي بغيره في شئ

يتناول ولا يتركها على حالها بل يحدده الاختيارية ومن أهمها قبل الصلاة بالحب ان يكون اختياريا
 بل يكون لنفسه اختياريا كما ذكرنا في كتابنا في بيان طرقه وسبب استحبابه اختياريا كما كان في القديم
 يكون قراية واداءه اختياريا كما في الكلام والشيء والماء والاشياء فانها لا تشترط في الاستحباب
 وسبب من الكلام والحب والعبادة ما علم ذلك فانه غاية التحقيق في هذا المقام الذي يتناول
 الاقوال **الاجابة** سبحان علم السبح سبحه بعبادته ثم ما يليها من سجد أو وقوف أو غيره لا يملك
 ابعدت من سجدته كما نرى من عباده من السجود على الخلق على الشغل كما فعلت فارغا
 عنه ولما قصد ان يكون التضرع لله تعالى لطلب مرضه خصوصا به جعل معنى التضرع البليغ
 من جميع القبايل لانه لا ينافي الله تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الغصية وقول العلامة
 في الكشف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف أم لا وانه غير معروف لا لفظ ولا
 مع العلمية ونرى ان هذا الحجاب وسواء فقد هو انه اذا استعمل معناه لا يكون علم على المصدر
 او العلم بالانصاف واذا افرد عن الانصاف كان علما غير معروف وقد يستعمل هذا اللفظ عند
 والسر فيه ان التضرع البليغ يستعمل النجس فيه ما تضرع به عن غير الله كأنه قيل ما اعدت
 هذا ثم يستعمل عند كل نجس من شئ فانه يقصد به التضرع البليغ الى الله والنجس بما كان في
 قوله تعالى سبحان الذي ارفع من دونه يقصد به النجس ويجعل التضرع فيه في قوله تعالى سبحانك
 هذا مما كان عظم ان المقصود النجس من خلق الله تعالى واستغاث به بغير منصرف
 من ذلك اظهار تضرعه اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة العفص وسببه
 ودل على التضرع من جميع القبايل التي يرضيها الله اعاد الله تعالى ان يترك وتعلم
 وهما ما نذكره وهما ان الله تعالى انما يتبع ما يعظم كبره وقل ونحوه
 وما يقرب من الصلوة والسلام على رسول الله عليه وسلم ولا يتم من ذلك
 وان لم يكن في الأصل ومن غفل عن ذلك جرم خطا عظيما ويعيب بلسان كلامه
 ايضا وكذلك التضرع والترحم على النبي صلى الله عليه واله وذكره الاختصاص على الصلوة ومن
 السلام والمكس وذكره الزم الصلوة والترحم في الصلاة على النبي صلى الله عليه واله
 تقطع المشقة الحرة في الاحتجاجات فلا يجوز اقرب قد فعله والنجس من
 لا يحسن الاشارة على ما بين الصلوة هو لا يجوز ان يترك منه ان تقطع الآية لا حاجي
 الله

جفت حجاب

جلت حجاب على حجاب
 ان تترك حجابك
 ان لا تترك حجابك

جلت حجاب

اشكر كراهة التواتر السليح من قرايم توارثت الكتب ارجاءت بعضها في بعض
 غير ان يتقطع في النفاذ فاعلم ان دفع النور فيها ما نقتضيه النور بغيره كما هو في الصلاة
 وان حجت فقرة وقت نفق الزاخرة الكثرة الترافوف والتتابع والآلات الى
 بالفتح والكسر وهما امر الالاء والنفاذ مترادفان لغة وقيل الالاء هو النغم المظاهرة
 والنفاذ بالفتحة المتوافر المتكفر فقولهم هم متوافرون ارجاء كثير من توفروا
 بجحان يسه او الامام الوفور على العام المتطرفة السريعة في طهر الصلاة المملة
 بطرف او انشئت **قوله** ثم الصلوة على لغة ونم لغريب من الترافوف وهو تحقيق بوضف
 الحز على المفرد دور الجيلة على الجيلة صرح به الامام المروفي وقد بين في شرحه الاجاد
 كقوله كما يوفون لغة الله ثم يكرهونها فان الامام لم يستبعد هذا المعنى وقد يدل
 ثابرا الجحش والكامين بمنزلة الترافوف الزان فيستعمله لفظه ثم ذكره في حاشية
 الفوائد وقد بين في اللغة على انه ينبغي ان يستعمل في حاشية ما تقدم حتى يصير لغة
 وطائفة ذكره في حاشية الكشف في حاشية ما تقدم حتى يصير لغة وقد بين في حاشية
 كما قيل في قول المفسر ثم يكرهونها في حاشية الفوائد كقوله ان من سجد ثم سجد
 ابوا ثم سجدوا في حاشية الفوائد فان المقصود بهما اظهار الترافوف في حاشية
 فضيلة الدعاء من حاشية الفوائد وسبب ابيه وسبب فداء الاخص ثم الاخص
 وقد بين في حاشية الفوائد كما قال في حاشية الفوائد ثم ما صنعت اس عجب راوتم
 اخبرك ان الفرس صنعت اس عجب ودينه لجد الاستسقاء الحام ذكره في حاشية الفوائد
 وقد بين في حاشية الفوائد في حاشية الفوائد ولما كان السعادة ودينه او دينه عاجلة
 او اجلة واصلة اليها برسيلة النبي صلى الله عليه وسلم وقد اوردنا في حاشية الفوائد
 حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اية الصلوة عليه السلام
 الصلوة لغة الدعاء والصلوة لغة الدعاء عليه فقل انما يعني الدعاء برأيهما الامام
 وقيل ايضا يعني الدعاء عليه فيصلي عليهم يدعوا ذمته لا يصل الى الحرم فصلوة كما
 على النبي عليه الصلوة والسلام تقضي حاشية في الدنيا باعلاء ذكره واظهاره وعونه
 وابدا في حاشية الفوائد في حاشية الفوائد وتضعيفه وهو متروك وقيل في حاشية

الترافوف

جفت حجاب

جلت حجاب على حجاب
 ان تترك حجابك
 ان لا تترك حجابك

جلت حجاب

بين الوجه ثم انه لا بد من العبادة والاسخاف من الملائكة وشعره ان الاركان الصلوة
 والاضاع للصلاة ولكن المذكور في الكشف في اول سورة البقرة الصلوة حقيقة بما ترك
 الصلوة كما سميت الاركان بها لترك الصلوة فيها في سائر الاعاء صلوة شبيهة للصلوة
 بالمعنى في تحققة فكلية الصلوة في الاعاء استعارة وفي الاركان حقيقة واجزا
 مرسله وانما قيل ان الله ولما تكمل بصلوة على النبي في قول عمار المراد منه في جاز
 عم من المعنى الحقيقي وهو اتصال النفع والاتصال واحد والاختلاف في طريقة وقيل
 بعض الاما قبل الصلوة في الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعقد اهل المعرفة على اربعة
 واحال خبر فيها ان التحقيق لما بين الاعاء اذا استعمل بكلمة على كونه للضرورة لا انقل
 ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للضرورة وكيف وقد قال
 النبي عليه الصلوة والسلام اللهم صلى على ابي اوفى فانه قيل ان النبي عليه الصلوة والسلام
 مستغفر ومعصوم في العاشرة في الصلوة عليه قلنا فيها فانه ان احد ما راجعة الى
 المعصية كما يدل عليها قوله عليه الصلوة والسلام لم يصعب علي مرة صلي عليه غير
 الثانية راجعة الى النبي عليه الصلوة والسلام فانه الراجعات غير متساوية في قدر ومزية
 عليه الصلوة والسلام بالصلاة **اعلم** ان الصلوة على غير الانبياء واجزة على سبيل التبع
 اما بالاحاطة فمكروه قيل كما به تحريم وقيل كما به تنزيه ولكن العيان في ذلك
 على فرضه بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم الانام وبدليل ما ذكره قوله عليه الصلوة
 والسلام اللهم صل على ابي اوفى الذي ان العطار هو اقر او غير الانبياء بذلك لان ذلك
 صار شعار الانبياء لانه يؤتى الى الالهام بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم والاتصال
 لغرض عليه الصلوة والسلام وبمعنى الاعاء عيان وان لصاحب الحج ان يتبع حقه في ذلك
 والحكمة ان لفظ الصلوة في ذلك السلف خصوصية بالانبياء وان كان مع الوجه و
 الاعاء جاز لكل مسلم كما كان الله عز وجل والاتصال قال النبي عز وجل وان كان
 عزيرا جبلا **اعلم** وانما السلام الذي يصلي الصلوة فلا يستعمل في العباد فلا
 يفرق بين غير الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا
 عند البعض وعند البعض الآخر يجوز وانما هو في الحقيقة ولو لم يستعمل في التعظيم المعصية

مكتبة دار الكتب

مجلس
استشارة ونجاة
مجلس

خط
الخطوة على السبع

مجلس الاعيان

والله اعلم

والترم لهذا بيان ومن بعد من العلماء والعلماء وسائر الاجناد وقيل بل يجوز
عكسه لم لا قال بعض العلماء لا يجوز التمسك بمسألة واحدة بل بالجميع وذكر القسطنطين
سورة الاحزاب ثم شرح الكشاف واما بعض العلماء فمن اياهم قوله رضي الله عنه
بالجملة وبما كان في غيرهم من جهة انه ليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحباب
والدلالة انما هي في معنى وذكر في الحاشية والفرقة انما عند ذكر الصلة لا انما في غيرهم
لان في ذلك الوجه نزاع على بعضهم فان اريد بالجملة الجملة الامانة كما قاله
والفرق عند تواتر العصبان وتحت امر ما يتوهمهم وتعتيقهم قال صاحبنا والى
الفرقة ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الامانة والفرقة عند ذكر المصلحة في معنى
لستطيعهم وتوهمهم واما اذا ذكرتم اختلفت في بنية كل واحد في ذكر الترخيص قال بعض
العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالجملة بان يقال صل على الانبياء وعليهم وسلم
وقال النور والابن بان يقال نعم الان واذ التزم في صل على النبي وسلم والجميع فغير
ان لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت بنية ما بعد في غير الصلوة عليها
فصل في معنى العلم بالجملة وهو ان الاخبار يقال بناؤها واما اذا رخص وجه بناء الكلام
ويجب ايضا على انبياء وتقصير في معنى وزن يبيع ذكر الجمهور وبنيت نفس عيسى
واختصة العامة او منتهى المفضل او ما على في النبوة يعني ان يقع معنى انه مشرف
على سائر الخلق والارتفاع ومنه يقال بناء فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو
المطرب ومنه يقال الرسل عن الله انبياء فكونهم طرف الهداية اليه كما والنبى ان
بعض الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه الله عليه هذا لا يشك في اوحى اليه ما يحتاج اليه
لكماله في نفسه من غير ان يكون مسموعا الا فيل كما قيل في زيد بن جابر ومن فصل الامم الا ان
يختلف والرسول قد يستعمل مراداه وقد يخص بن هو صاحب كتاب او غيره ذكره
في شرح العمادة العنصرية وقيل الرسول هو الذي انزل عليه كتاب او اوحى اليه كما قيل وان
لم يترك عليه كتاب او نزل عليه جبرائيل عليه السلام واخره بالتبليغ والنبى غير الرسول
سمع صوتا او قيل له في المنام المك شيئا من الدعوة واعطى الحجة او ما لا يكاد معه ولا يرد
لزم احاد الناس نبيا لان المراد بنى لا كتاب معه وفيه تأمل نعم فربما ان يكون من حكم الانبياء

تجدید فکری و اصلاح

وادراك الجاهلية لا يتبع فيكون تابعا اذ لم يكن له حقيقة عليه الصلوة والسلام بل ان الثاني
 هو الذي رآه الصحاح ولقد روي عن ابي ابيان عن الصادق عليه السلام جميع علم وهو الرتبة
 والجليل والعلامة المأتمنة لجميع زمان وهو الحق والاسلام شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمدا عبده ورسوله وانتم الصلوة وانما لكم منكم شهر رمضان وحج البيت
 ان وجب والايام الاعتقاد وابعده وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وبالله تفرغ
 وشرف وكل مؤمن علم لان معنى الامانة عبارة عما يقين من الاعتقاد والحقيقة
 ومعنى الامانة عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقاد والحقيقة يظهر
 اثرها على صفات الاعمال الصالحة وانما الاعتقاد والحقيقة هي الاعمال الصالحة ودون
 المكس اذرت شخص راسها في الظاهر وهو غير متعارف ومعتقد وعند اكثر المتكلمين
 هما لفظان مترادفان فكل مؤمن علم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاقي وانما المعتقد
 فالامانة هو التصديق والازعان والتكفير والالام هو الدخول في اسم والوصول وبانه
 المحقق مذكورة في اصول **قوله** وبعد ففعلوه وهو من الظروف الزمانية المقطوعة عن
 انية متوالية وان كان في الاصل من الجملات الست لانه استعمل الزمان اذا كان معناه اليه
 ما لا يتقدم بعد وقت الزمان من فعله كذا قيل وفي بحث لاني اصحاب اللغة قالوا
 هو من الظروف الزمانية التي لا تتكرر ولو كان في الاصل من الجملات الست لكانت
 سببا صاحب الصحاح والثاموس وقد عرفت في مثله بانه شهادة على الشيء في غير
 وبانه استقر على الشيء وبانه سئل عن الشيء والكل غير متبدل المقدمه العامة ان
 عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود ويجب على هذا مقدمة ذكرت في مطالب
 العلمية ومنها لا يدل دلالة قطعية فيما يقتضي ما يلحق بالثبوت هذه المقدمة ذكره في
 بعض خواص التصحيح وارج العالم منيع اذا علم منه النقص والتحقيق قبل الشيء ذكره
 في المنهاج لما سئل وبانه هذا ليس بشهادة الشيء انما هو اخبار رسني على الظن انما
 المستند اليه الاستقراء منه هو ان ذلك ذكره في خواص الجملات وبانه لا يدعي عدم
 بل منع الوجود والورد ذكره العبد وبانه هذا الكلام فاساغة في معنى الوجود
 والنفرة ذكره في خواص الشرف للظن فاعلم ان هو اما ان يكون مقطوعا عنه

ما قبله

ما قبله عطف قصته على قصته والجامع ان ما سبق عليه التخصيص وهذا ما سببه
 ما نفع ما قبله في الكتب ان الواو وجبت عاطفة محضة لا عوضا بل من عطية الاخبار
 على الاشياء لان الكلام بالباء اشياء للعلم والصلوة والادراج اخبار وانما الجواب
 بان الكلام بالباء اخبار ويحصل منه ان شاء الله لانه تعالى عليه تعالى تحريمه القبول
 فلا ياتي مثله في الصلوة لا في غيره من الاخبار بانه صلى الله عليه وسلم متعلق بالصلوة
 او مستحق لما الصلوة عليه اعني الدعاء له والمعامل في الطرف فتقول ودخول
 العلم على توهم اما اجزاء الهمم جبر الحق او لرفع توهم الاضافة او يكون بعد ما ناسم
 الشريعة وانما ان يكون منعولا عنه فصل الخطاب وهو منع من الاقتضاب قرب
 نحو التخصيص وانما مقدرة العلم ومنزلة انها وادلة على كمالها وهي العاطفة في الطرف
 والواو عريضة فتوليد عن صورة انما ترسيا للفظ وقد يقال كون الواو عريضة بتقنية
 بية الواو وانما صحته لتوليدها عنها ولا يجوز الجمع بينهما وانما وادع في عبارة
 التخصيص في قوله وانما بعد ما ناسم خلاصة الاصلين وليس من الاقتضاب شيء بل ذلك
 قد كلفه لما سبق وقسط الاجمال بعد بيان تفصيلي بقرينة ان يقال والجملة والواو
 فيه للعطف وبانها اما انما كلفه محموله الكلام واستدراصا وانما منع تفصيل
 الجمل الواقعة في منه لا يقال العاد تكرار في معنى البعيدة لا ما تقول يكون هذه العامة
 للمتقيد منع ولولم وفيه تفصيل لما الجمل العرة بالفم يباين في جهة الفرس فوق
 الدرهم في استعمل لكل يباين ومعنى تبيين اسعرة احواله اكره بياضها الى مال
 جمع اصل وهو الزجاء **قوله** لما ثبت ما طرف بينه اذ قيل بينه جاني ويستعمل تعالى
 الشريعة لمعه فعل ماض لفظا وبلفظ مال سبيبه لما وقع اخر لوقوع غيره وانما
 يكون مثل لوقوعه منه بغيره انه حرف شرط لعلو الا ان لو لا انشاء الفاعل لا
 الاول ولما ثبتت الثانية ثبتت الاول والوجه ما تقدم ورد ابي حنيفة على
 مدعي الاسمية بجواز لا اكرهني اسن اكرهك اليوم لانها اوافدت طرفا كان
 عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون اسن والجواب ان هذا مثل ان كنت
 قد فعلت علمته والشرط لا يكون الاستقبلا ولكن المعنى ان كنت قد فعلت وكذا

مكرر

من متعلقاته او ودره اما بقا ذلك لوضع قول الاختصاص بالذكر قولهم حتى شربوا
 فان الاستدلال على ذلك الخلف لان الذكر كقولك ادر اليك فلانا فانك لا تحفت
 مع الخدم مع الازم وولفت عليه بذكر صفة اعني كلمة الى اني قد هذه الكلمة فانه
 التفسير اعطى جميع المعنيين حتى انما في الضمان مقصوران ما قصيرا وتبا ما ان
 صاحب الكشف خزن انهم يعرفون الفعل من الفعل الا في مخدونه حرا فيقولون
 حتى شربوا معدن الا مقصورين وان كان سبدر الى ان في بل ما ان ايجبه الى ان التفسير
 ذكر هو وما ان يرا حتى لو جعلت تقومان العرب لا جمعت مجازات فان قلت الغلط ان
 كان مستعملا في المعنيين ما كان كما في الحقيقة والجاز وان كان مستعملا في ايهما ولم
 يتصعب بالآخر فلا تعجب قلت هو مستعمل في المعنيين والمعنى الآخر مراد بلفظ حرف
 آخر مراد به عليه ان هو من متعلقاته فانه يجعل المذكور مصلا والحرف حالاً كمال
 في قوله تعالى وتكلموا الله على ما همكم كان قد ورد الله حاد به على ما همكم وآراء
 بالعكس فيجعل الحرف مصلا والمذكور مفعولاً كما في قوله تعالى فادعوا له فادعوا له فادعوا له
 انه حق معنى الاعتراف ابره فقول به فوسمين فان قلت اذا كان المعنى الآخر مراداً
 عليه لفظ محمد فليس في المذكور تكليف قيل انه مقبول اما ه قلت لما كانت مناسبة المعنى
 المذكور لمعنيته ذكر صفة قرينة على اعتبار جعل كانه فقه ومنه كان جعله حالاً وتبا
 المذكور والى ذلك عكس وتبين ذكر صفة المذكور يدل على انه المقصود وورد به انما يدل على انه
 مراد في الجملة اولاً لم يكن مراداً كما في ابره المعنيين معاً التفسير بلفظ واحد انه
 كلمة اذ مراد بها مصداق الاصل ليتصل فانه لا هو المقصود الحقيقي فلا حاجة الى التفسير
 لتصور المعنى وادراجه وقد ضعف لان المعنى في الحقيقة قد لا يقتضيه بقوة في التفسير
 يجب التفسير لا يثبت كل من المصير والمقصود والآخر انما ان اللفظ متعلق في معناه
 الاصل فنكون هو المقصود اصاله لكن قصد تبعيته مع آخر ما سببه من غير ان يستعمل فيه
 ذلك اللفظ او يورد لفظ آخر فلا يكون في باب الكلمة ولا في باب الالف في باب الحقيقة
 ان يمتنع معناه الحقيقي مع آخر ما سببه ويشهد في الارادة وحذف يكونه من التفسير
 ما يختلف لانه الكشف لا يثبت **واعلم** ايضاً ان التفسير ذكر الخلف والاصال وقد سمي

طالع التفسير
 قاعدة التفسير

طالع التفسير
 قاعدة التفسير

طالع التفسير
 قاعدة التفسير

هذا بالنسبة من الخلف الخاضع لما في التفسير من حيث اللفظ والبيان وحاشي شرح المتعارف
 لتفسيرها صار كالقصاص من كثرة اللفظ والتعريف والقول بها في السماع فيه نظير
 ما ذكره الفهم من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهوراً يكون كالتفسير
 بالقياس في جواز القياس عليه في ذكر التفسير وشرح المسار والفتوى جميعاً فانه
 هي الاصل والعارفون اليها امر كل من يطبق على جميع حقباته وبالتفصيل مقدمة كلمة
 تصلح ان يكون كبر الصغر سميعة للحصول لتخرج ما هو بالقوة الى الضعف والضعف
 الدقيقة من الخط الشئ اى وقى وصف واللفظ في العمل اذ في قوله تعالى التوفيق
 والهدى واللطف تطلق على اربعة معان رتبة القوام وقبول الانتماء الامور صغيرة
 جداً وسرعة التأخير عن الخلق والشفاعة والكفاية تطلق على معاملات هذه المعاني
 والسنن الطهور والتدليل القليل على كل الجهر الذي بالكسر اللين وهو فقه صعبة الوصل
 جمع صعب يقتضيه قولون والصفات ما ستره الزمان على وجهها والمكشوف المستور
 الشئ اى سترته والماضي من الكلام خلاف الواقع والسر ما يحجب الجهر معاً في الجاهل وذكر
 البصائر ايضاً وان كان المصدر في الاصل فقول في تفسير سورة الانعام ونشر السموات
 وفي الارض متعلق المصدر وهو السر والجهر لان صفة المصدر لا تقدم عليه ليس على ما ينبغي
 على ما ذكره علماء الدين البسطاني في شرح الكتاب قالوا قولهم كل مصدر عن الحق تعالى
 بان مع الفعل ليس على الاطلاق بل قد يكون علماً بوجه وقولهم لا يصح تقدم معنى على حصة عليه
 لانه في ما قبل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يكون بدون التأويل فيقول المتقدم
 البصائر ايضاً في تفسير سورة الرعد ان باصير متعلق بجليلك بالسلام كان الخبر ليس
 على ما ينبغي على ان صاحب الكشف قد ذكر ان على نظر الى الاصل ليس باجتناب
 ان يفصل ثم قد ذكر علماء الدين المذكور في شرح الهداية الفصل بين المبداً ومعلول الخبر
 متعلق عند النجاة والخلف ضد المراد والماضي من خفض الشئ خرباب سهل ما در مقل
 وقباس خفض وفيه سهل صغر فهو صغر وعظم فهو عظم ذكر في تحقير اللغة والاصناف
 القم يقال انصفت اليه اي علمت اليه والمائدة السهم ما استخدمت من علم او مال غيره
 يعثر في باب نصرته اطلق عليه والتكلم بالسهم وبالفصح مصدر الغور الغوص في النظر

طالع التفسير
 قاعدة التفسير

طالع التفسير
 قاعدة التفسير

طالع التفسير
 قاعدة التفسير

في المشهور برادف العكر وقبل العكر حركة النفس نحو المبادي والرجوع عنها الى الحال السطر
 ملاحظة المعلومات والواقعات في ضمن تلك الحركة وتعلق العكر على حركة النفس في المعقولات
 التي حركة كانت وهذا هو العكر الذي بعده من خواص الانسان وبعده في التخيال هو حركته في
 الحسوس وعلى الحركة الاولى في الحركتين وحدهما والعون العكر على الامر والرجوع الى
 المعقولة الاغاة يقال ما عده معقولة ولا معقولة ولا عون قال الكندي والعون انما هو ان
 القوة هو معقولة والقادر هو الذي يصح به الفعل والتركب وانما الذي انشأ فعل وان يشأ
 لم يفعل فهو المختار ولا يغيره ان يكون قادر الجواز ان يكون مشيئة الفعل لا زلزلة وجه القوة
 الشريفة لا يقتضي وجود المقدم والرجاء بالبدن هو الطبع فما يمكن حصوله وما لا يمكنه لا يكون
 وبين الرجاء بمعنى استعمال الاول في الايجاب والشيء الذي لا يكون من غير ما لا يكون والاشياء
 في الشيء فقط كما لم لا ترجون له وقاراً وبنيته وبين التخييل بانه في تخليق شيء التخييل فيمكنه
 استحسنة وقال بعضهم لا يقتضي الجاء بالشيء لقوله تعالى وارجوا اليوم الاقرب وقال بر الخليل
 بين الطبع فما يمكن حصوله بخلاف التخييل ويتوارى من التخييل اقرب من الطبع يستعمل في التخييل
 فيه لعل وفي المصطلح فيه عيسى والعبرة بالذلة والدرء الرغب والحسنة والسنة في العقاب
 العاقبة التي تجلجج في الاسماء في الاستعمال في غير موصوف كالصالحات وها تطلق على كل
 ما يجد فيهم الصالحة في الاعمال بالسوء في الشئ وحسنه وقال صاحب الكشاف في كل ما يسم
 من الاعمال يدل على العمل والكتاب والسنة اشارة الى انه من غير ان الحسن غيره ما منه
 العمل وما يتبينها على ما اول الخصلة او الخفة وقبل جازكون ما يتبينها للعمل وانزعة من مخرج
 بالكسر نزع وانما مثل سبع سباعا في نصب وانزعة اما وفرغة اي مبيته والهاب
 التي نصب فيها الاسم المذلة على معنى يشكك بشكله ويتغير بغيره لا يكون انصافا ولا
 زائدا والمراوغة الاستعارة التمثيلية اما هو لغيره الاخير والتمثيل في اللغة جعل شيء
 في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطبق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها
 في البعض بالقدم والماز والتمثيل في موصفت المحارة في الساء ارصنه موصفا
 اذا حتمت بعينها لبعض وقوله تحقق على وزن اسم الفاعل حال في انزعة وما قرأه منقول
 وكلاهما في يوم تأليف هذا الشرح ابن سبعة سنة وثلث سنة ودر الشرح في

في المشهور برادف العكر
 ملاحظة المعلومات
 التي حركة كانت
 الحسوس وعلى الحركة
 المعقولة الاغاة يقال
 القوة هو معقولة
 لم يفعل فهو المختار
 الشريفة لا يقتضي
 وبين الرجاء بمعنى
 في الشيء فقط كما
 استحسنة وقال
 بين الطبع فما
 فيه لعل وفي
 العاقبة التي
 ما يجد فيهم
 من الاعمال
 العمل وما
 بالكسر نزع
 التي نصب
 المذلة على
 الاستعارة
 في مرتبة
 في البعض
 اذا حتمت
 وكلاهما
 في يوم

ذكر في روضة ابن العاصم ومن مصنعة المطول شرح النكت في الحاشية منقطة
 حين كان من الطبيعة ولما ذكره افسد الى في شرح ايمان الكافي بقوله قال بعض الطلبة
 حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المختصر في
 المعاني والارشاد وفي التوضيح الكافية وشرح التسمية في المنطق وشرح العقائد والمبادئ
 وشرح في الكلام وشرح البرزخ والخلق ومكانة مختصر الحاجب في الاصول وشرح
 غاية القصود في فقه مذهب الشافعي وشرح الزواجر في النجاة وشرح الجامع في العقائد
 في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو في تخصص الاستدلال في المعقولة وهي في روضة
 وهي لا ياتي في الفقه وانه لا يقدرا على العمل وقصوره وحصول الله وما لا يعمل بها عند
 استيعابها بوصف الرجل بالاستطاعة ويعجز عن العمل بالفضل وغيره ودية وهو مختص
 ما يتيسر في العمل ويستعمل كالأحدا في السفر العاد على المشي ويترتب العمل الى
 الفعل ويختص عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة المكلف والزمي ولذلك الزعة
 القوية والمفترضة ومنه قوله تعالى عندنا ما نزلها وهو اسم المصدر كانه قال عندنا انزالها
 والتوكل لغة تقوى في الامم الغير واصطلاحاً خارج البدن في العبودية وتعلق
 القلب بالربوبية في العبودية والنهاية وقبل التوكل تقوى في الامم الله تعالى انما
 عليه مع رعاية الاسباب كقولنا لا يقول بعلية عليه بل يقول لا اعمه اشدق
 كما قال عليه الصلوة والسلام قدما وتوكل عليها الله وامر الله بالمشاورة في جميع
 ونعم الوكيل الحب على الحب برسل اليك تقول هذا رجل حبسك لموصف الذلة
 لان الصاحبة بمعنى الحب غير حقيقة ذكره في الكشاف وقال في حصة الشئ اذا كان
 قبل ردة الشئ في الشئ هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على
 الاولى الاخبارية ولا على حسي باعتبار تعلقه بمعنى حبسك لانه خبر ايضا وجعل في الاد
 بالجملة الاولى انشائية والتوكل لا الاخبارية عن سابقا بانه كائنه وما به يجوز ان تعبر عن عطف
 على العطف بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ورومان حسي لو كان انشاء
 كان بمعنى الكفاية بدلتها كما في البيت اذا كان انشاء يكون لانشاء معنى البيع والعدا
 بقدر على انشائية من الكفاية لا سالي واما المعبر عن عطف العطف على العطف ان يكون لانها

في المشهور برادف العكر
 ملاحظة المعلومات
 التي حركة كانت
 الحسوس وعلى الحركة
 المعقولة الاغاة يقال
 القوة هو معقولة
 لم يفعل فهو المختار
 الشريفة لا يقتضي
 وبين الرجاء بمعنى
 في الشيء فقط كما
 استحسنة وقال
 بين الطبع فما
 فيه لعل وفي
 العاقبة التي
 ما يجد فيهم
 من الاعمال
 العمل وما
 بالكسر نزع
 التي نصب
 المذلة على
 الاستعارة
 في مرتبة
 في البعض
 اذا حتمت
 وكلاهما
 في يوم

ولا يعتبر مطلق الاختصاص بما يقبله وان رصاحب الكفاف الامان الخاصة قبله لامل الخلال
ووصف له في الجميع بخلاف الاخرة فانه انما تعلما باخبارها لكن ليست لهذه المرتبة في
بني ههنا ما يوجب له من جهة ومن جهة الخصم في تقدير القول في ما نزل الاثبات بالاختصاص
وذلك يكون من قبيل الخطأ كما ان الخطأ العام يقتضي ان يستعمل في الامور فكل
الامر من جهة ان الاختصاص به احد دون احد كتركك من جهة مني ان تعذر كل
شيء في منه القول فليس هذا ان الدول من الاخبار ان الاثبات انما يكون في امر قد روي
في تركك زواجره اما حال في جهة ان كان مستحقا للفرق والامان بكل من رآه
يقول لصاحبه في جهة اخرى لا تسلمه قل **قول** ولما انا فيه اذ حال بانه القبيح على غير الرضا
المفصل عما اذا خبر ليس لم اشارة وقد خرج ابو بوشم في دفعه للبيد وهو ما
على التسهيل بعد مجازة والمالك هو المتصرف بالامر والتميز في المأمور به من الملك
والمالك هو المتصرف في الامور المملوكة كيف يشاء من الملك والمملوك
الجميع يتم التصرف في ذور العقود وغيرهم وكسبه الجميع يقتضي تغير العقول
المشتركة واما العيسى فتكلم في الرغب هو انهم ضبط الشئ المتعلق
مطلوبك بالتملك بكسبه وليس كذلك العكس والعكس
استعمل الادبي بغيره تعظيما له وادخبا والخاصة على الملوك
انقص غاية الخفض والتذلل ووجه بعض المختصين بان الخفض حد وادخالها
ولفظ العائيت له لانه لكونه اسم جنس مصداقا فخصه انقصه اليها مكانة قيل
ادخا غايات وقيل فعد بوقتي في تعظيما لاداءه تارة او ترك فعله واما قيل
ياق في المكلف على خلاف هو رغب تعظيما لامر ربه فبعد ان العباداة غرضه
مكلف وانه تركها من العباداة وهو ترك فعله وانما غير مشروطة في
يقوله على خلاف هو النفس اولاد لم انما لكونه افعال بشرية من نصب
وجعلها منقادا لامر ربه بحيث لا تتصور غير رضاء عبادة نعم ذلك غالب فيها
لكن المختبر فيما ذكر في المهور والاطراد وفيه نظر واما الرغب العمودية اعظمها
التكامل والعبادة يبلغ منها لانه غاية التذلل وقيل العباداة المأثمة درجات

[illegible]

عن ارادة كل شخصي من صبيح ان يطلب لانه ارادة منه ان يتكلم بل ان هذا
 كان اصل الخطاب وصدق ان يكون له واحد المكان او اكثر وقد ترك في غيره ليق
 الخطاب كل من يطلب على سبيل الدل كقولك ولو ترى اذ لم يسموا زورا
 وقوله عليه الصلوة والسلام بغير المشايخ الى الله احد في الظاهر والظاهر
 بزم الصلوة وقوله ان الله انت الاله الكريم ملكا واذا انت ابراهيم
 عز وجل فلهذا كثر فلاحه ومخاطبه بيمينه بل كل من يتكلم في الزينة وكل من يتكلم في
 ابراهيم وانه يتكلم في الله الملك الام له مدخل في هذا الخطاب ثم ان يكون العلم على
 سبيل الدل فانه اذا مضى الخطاب واحد او متعدي فاذا كان جمعا فالخطاب
 قسمة غير متساوية ان يجمع الى اثنين على سبيل التحول كقولك ابراهيم في القرآن
 ولا ولا كلام العرب العجماء خطاب عام بصفة الخ وفه لفظ **قوله** واعلم في بعض
 حواشي الكشاف ان ابا الخطاب من السكت لفظ بغير الخ من نفسه شخصا
 مخاطبه فان قيل بل يجوز ان يكون الخطاب على نهج من لم يشترط في التسمية بغير
 آخر كالمسماك والاختصار ومن تبعها قلنا نعم اولا لما كانت فيها كما اشار اليه
 الشرح في شرح الكشاف والكراني في شرح النجاشي وقد يقال بغير على معارضة
 المتعدي للثمة في غير تبت عليه ما قصده من المبالغة في الوصف وندار الاشارة
 على ان الخطاب لا يتحصل بالارادة من ارادة المفعول في صورة اخرى غير ما يتحقق
 بحسب كلامهم ثم ان القول اذا اعتدوا ما هو اهم ما يشهد به بقدمون في الترفع
 فيه كلمة اعلم بغيرها للسامع على ان ما على اليه من القول كلام بل من حقيقة وجب ضبطه
 فيقينه السامع له ويسمع اليه ويحتمل فيه وفهمه وقيل عليه بكلمة ملائمة الكلام في
 معناه حرف التسمية فاذا ارادوا الاعتناء به فزودوا ويقولون اليه العارفين
 وتشتا والمفعول اذا اقر به هذا وجب عليه علمه ما علمه ذلك ولكن على بان شك
 او غناء على او غرضه فانما هو في العلم يقال لا اوراق الكلى والمركب والمعرفة
 لغيره او السبيل ولهذا يقال عرفت انه دون علمه وايضا المعرفة لما ورثه
 المسبوق بالقدم او لاخير من الاول والآخر شي واحد فخلق بينهما عدم بان ادرك

الجمل من موضع كذا
 سماع الاسم
 في الالفاظ واجبة
 في الالفاظ واجبة
 في الالفاظ واجبة

او لا ثم وحل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم لما ادرك في من هذا الماعتبار
 ولهذا يقال اليه اعلم ولا يقال عارف فان قيل قوله على الصلوة والسلام ان من
 العلم بكيفية المكنون لا يعلم الا العلماء ما به ما فيه اجيب بقوله ان من
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على رضى الله عنه انما يحسن الكلام في حال
 العلم بالعلم المخلص كما اخبر اليه قوله عليه الصلوة والسلام من اجل من ادعى
 صبا حاطهت يابج الحكمة من يملكه عيات واما قولهم العلماء ثمة عالم به وغام
 ما حكاه الله وعالم بالام الله فلا يخرج من التوحيد المذكور للزوم التمسك **قوله** تقول
 حرق الشئ اذ عظمه ان هذا العلم ان الكلام قد تغير باذا كما يقسمه بان كل من قال
 ان راجع الماد او افسدت جملة فعلية مسخرة للاضمة المتكلمة بالاضمة بالاضمة تقول
 استكتمت سرى ارس الله كما ان سرى بضم ما سامة لا تكمل كلام المعبر بلفظ
 واذا افسدتها باذا انصت وقلت اذا استكتمت كما انه لا تكمل كلاما تقول ذلك
 او اذقت ذلك القول من في شرح الكشاف السريفة ان في مضمة فيضى المطام
 ما به لما قبلها والاول فيصوم والى في منه ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب
 على البناء للمفعول واما ان بكلمة او الكالة صدر الكلام في موضع الخ قال اني اضل
 في قولنا خاضر وحيدة لا يستقيم ان يكون صدر الكلام في موقع الخ او على لفظ
 يقال الا اذا قدر ان التامل هو الى ما يطلب وقال العلامة الارسل في شرح الكشاف في حال
 الحقيقة ولا حقيقة او استعمله غير مستعمل في حال غايته فالجواب نقول واخره قول
 عليه ان اراد عدم الاستقامة فرت التماسية ما التغيير به جهة غير مستقيم وان اراد
 عدم صحة المنة فتعني لان يقال لازم نقول وكل موضع يقع فيه وضع المزدوم يصح فيه وضع
 الملائم واجيب بان ما كان العلامة صحيحا باعتبار ما الاول لان الملائم لا يكون
 ليس منها الحقيقي وهو في الخارج بل في محار من المتعدي بعلقة المشاهدة في تمام
 الاخره والحسن وعدم الاستقامة في محار من المتعدي بعلقة المشاهدة في تمام
 بل انهم يقولون بل ما متباين وان كان الملائم معناه لان لمعناه نقول كل من
 يقع فيه وضع الملائم يقع فيه وضع اللام يمنع لانه يقع ان يقال كل من لا

في الالفاظ واجبة
 في الالفاظ واجبة
 في الالفاظ واجبة

بمع كل حيوان فانه قد جازى عن اعراض العلماء بفتح زاء الحاشية ثم تسليمة وجعل قوله
استعملته بعد قوله تعالى انما على حسب خرم في شطر طبع التجهيز بطريق اخر
كان مختصرا في الحكم على شتمها وهو كما هو عليه في كتب الجواهر ايضا قبل ما ذكره
بعض المحققين من شتم المصنف من ان شكله الفرس مستحق اني خذره وشتم انتم قوم
تجربون مما خلف فيه طريق الغيبة الى الحكم والالحاب بزياد التبعات فتأمل فيه
ليظهر لك ما فيه ما قيل قد ترضى الادباء على ان جمع المنسوخ والمنسوخ بالعلم ومما قد جمع
حيث قال حوت الشئ اخره قدما بطريق الجمع فيما لم يشاء الا بهام في المنسوخ لانه قد
واما المنسوخ في بهام بدون حذفه فبفتح الجيم بينه وبين منسوخ كونه كما في جمل الزيد
كما ذكره التتريف في حاشي الوافية وانه في الاشاد في شرح الارشاد **قوله** وهو ما وضع
له واضع لغة العرب من المعنى الغور ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف لكونه المعنى
وقيل عليه الضمعي في قول سقيا لكمة في التعريف مع انه في النسخ العام اشبه كما في
المختصين اما لانه في الكلام على اختيار المتقدمين والاما لانه في ذكر العام وادارة الخاص في
قال لكمة ما لا يلفظ العامة فلما بعد في التعريف على البعض بل على الكل كما في لكمة
كان ما في ظنك علما فان كانت حرة فقلت علما وما حرة لم يفتق لكان في لكمة
ككون جميع ما في البصر علما لكون ما عاين لايمان في لكمة فانما في لكمة
وجوبه فرة ما تسمى لكونه لانه يقول بابا والار على التفسير ولعل ان المراد ما
تسمى بعضه الانواع لاعتد الاجماع بغيره متعمدا والحواس ان عدم ما ليس طارما
فلا يرشني اخذ لكمة واضع لغة العرب فذهب المحققون كما في الحسن الاشراف الى
ان الوضع هو اوسع مما ينبغي هذا المذهب تذهب التعريف وذهب الاقرون الى ان
واضعها هو اللان وهذا المذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى الترخي واما في ترويض
البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول من نظم بالبراعة اسمعير بن ابراهيم علمها
الصلة والعلام الهام فراه في ما **قوله** واللفظ الالف في الموصوفة فان ما عاين
هي اصوات يجبرها كل قوم عن اعراضهم كمال الرازي في شرح الكشف اللطيف
الموضوع لايمان لان التعريف بطريق الجمعية فلهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند
استماع

استماع الاستفراج وعدم العهد وانتفاء الامر عن مخرج والوصول باستواء هذا الوجه والمخرج
مخرج لما في لفظ الوجه الاستماع بانتفاء وان يدخل منه جسم كلف وهذا الوجه لما كان
يستعمل فيما لا يتعد عنه انه يصعد على الواحد والكنية ما كان قبل بلطان جمعة السلام
او لم يكن للاستفراج والعهد اذا كان في موضع النفي وانما اذا كان في موضع الاثبات
فلما ذهب اليه البعض ونفى عليه الحق ابن كمال في اوائل شرح الهدهد لما ذكرنا
مسئلة الخلق والافراد والوصية في قولها **اقول** في علم ما في اليد من العلم وقوله في العلم
عقده الهمم وقوله او صفت لفلان بالدرهم خاتمة يتعرف في اللغة ذراهم في العلم
الثقت لانها اقل الخلق علما فاذا في الاصول من الوصول على طمانينة جمعة السلام
لا ينزى بين ان يكون في موضع النفي والاثبات نفى عليه في الهداية والهداية والمسودة وكما
الهداية وكان تنزل اللفظة في الاصل مصدر فمحمدة العهد والكنية في المصدر فانهم قالوا
في قوله وحده لم السمع والابصار وقوله كما كانا تمام الخي السمع ولم يش وتساوي
كانا تمام في قوله كما كانا في الاصل مصدر **اقول** في علم ما في العلم يعني الخلق على علم
فصل في العلم والعلم لان مصدر ما يجب على فاعل اذا كانا تمام في علم ما في علم كقول
ينفع فرحا واذا كان مقديا يعني على فاعل بكسر العاد وسكون الهمزة في علم
وقد نفع العاد وسكون الهمزة في علم ما في علم وان شئت حقيقة الحال
فتبين القاتل في الاصل يعني مصدر اعوا ولقي فاعل في العلم اعصا وري **قوله**
او الهم بالكلية ان يقطب في المراد بالكلية بها العلم اعطى انهم ان يكون متفق للكلية
او غير ذلك البعيد للاستفراج في اللغة في اللغة النقط بما لا ينبغي ان يكون
لغة اذا حكم بالانفاد والكنية يكون الهدهد في نفع النفع في الاصطلاح
معرفته انما الحكم وكيفية اوصافها وقدر تحريك فاعلا فلان في نفع اللغة سميت
الاعطاء المحسوسة لغة لان اللفظ **قوله** في علم ما في علم في العلم في العلم في العلم
والمعاني في العلم والمعاني ايضا وما في العلم سميت لغات في العلم لانها سميت
باعتاد التي توقفت عليها الهدهد والنسبة اليها لغوة ولا سال في علمها كذا في الاصطلاح
قوله شئ مرة ذكركا البرة خلقه في علم ان في البعيد ما قال الاصحى في علم في احد

الكتاب في مسوغ النسخ في سنة ١٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

خطه نسخی

جانبها المتخزين قال وربما كانت البرية خشنه من سوار وقوط
وامدادها بيرة قال ابو علي واصل البرية بيرة فجميع على برها شق قربة وقربا قال
ابن القطيع اصحابا بيرة الفم بيرة وحصل وغرته وغرث واذا غرث هذا
غراو الخبز بقوله بيرة وغرثا انه شدة وزا لا اصلا **قوله** واليه اشار بقوله
حصل معنى الصناعات للفراف مشا را اليه مع انه صرح به بينها على طائفة قدره وعلو
رتبة عرفا لانهم يتولوا للحطاط قد اشتمل الاكذاج انه صرح به على استحالة
الاشارة في الصريح او لم يقع في معانيه كثر ونظرا ان استعمله على يكون المراد
الاشارة بالاراء وان استعمل بالكون المراد الاشارة باليد في استعمالها بال
تتميز بالمت رايه المعقول بغيره الحسوس فيها على قوة ظهوره وكال المبني فيه
قوله وفي الصناعة الامه الصناعة بفتح الصاد يستعمل في الحسوس والمكش للمعاني
وقيل الصناعة كبر الصا وحرثه الصانع وقيل هي من الحرث لانها جميع في حصولها
الى المزاولة والصناعة بالفتح علم والصناعة قد تطلق على ملكة بغيرها على مثال
الموصفات على وجه البصيرة لتحصيل عرض في الاغراض بحيث الامكان واما المقت
عليها لانها المطلوبة من العلوم العلمية **قوله** وهن العلم الحاصل من التمرن على العمل من
على الشئ بمرور بالفتح في الماضي والفتح في العابر مرورا واما انه مقوده وبغيره قيل
الصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق ببيعية العمل ويكون المقصود منه ذلك العلم
سواء حصل بزاولة العمل كالمهنة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة
في عرف العامة وقد يقال كل علم ماسة الرجل حتى صار كالمهنة له يسمى صناعة بغير
كان حصوله بزاولة العمل **قوله** والمراد ههنا صناعة النضر في الصناعة
بما فيه كشجرة الاراكيب اياها بالنظر في علم النضرة والامنة اياها بالنظر في
المختص **قوله** وفي الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة الاصطلاح كان
قيل فلم يزل في الاصطلاح بكونه لا يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل معلوماته
بالنظر والاستدلال والصناعة في العلم يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ويعلم
هذا العلم يحصل بالتتبع فهو لغة الاتقان وعرفا اتقان طائفة على شعبة
شئ

الصناعة
المقصود من العلم
المقصود من العلم
المقصود من العلم

شئ باسم يتعلل عن موضوعه الاول وقيل هو كلام متعارف به طائفة كخفوصة
قوله فحول الاصل الواحد الواحد ما على معنى المتوجه وقد يطلق على الواحد الفرع
معدله العدد والفرع هو الواحد والاصل لان الواحد اسم لمن شئ مركب شئ صفة
وان احد لمن لا شئ مركب في ذاته واصل واحد واحد حذفت الواو ابدلت فيها
الهمزة والاصل الواحد ما جعل فاعدا للمعاني المختلفة والمواضع المصدر وعنده الم
والفعل عند الكوفيين واما سمي اصلا لان الاصل ما يقضي عليه ذلك الشئ والاشياء
المأخوذة منه عليه وواحد الا ان العلة حقها ان تكون واحدة بالشيء الى المعلوم
والاصل ما يقضي عليه الشئ بمتنبي اما على صيغة الجاهل لانه في متقدمه كماله على
استي دارا وبني معنى واما على صيغة المعلوم يقال في عليه فاقبني ولوتيه بقوله
خزفت بيتي عليه لكان اول افرقت اصل يكون مبنيا على غيره في الاستعداد
شئ على الحس كاستعداد السقف على الجدار واخصاص الشئ على وجهه والشيء
شئ الاضلال على المصادر والحكم على ولعمري والاحكام على القواعد العلمية والمعلوم
قوله استاء الشئ على الشئ اصنافه منها وهو امر عقلي قطعا **قوله**
المشتركة كعلم الشئين محسوسه وعرفه الامام في الحصول على جميع العلم
المشتركة لعدم صدقه على العلة العلمية والصورية والاشياء والنظر
واجب منع اشتراط الطر في مطلق التعريف لاسيما الاسي ما كانت اللغة شعبة
بتعريف الاصطلاح ما هو علم من فروعها وقد مر في المحقق انما التعريفات العلمية يجوز
ان تكون بغيره فمضى فليكن ما يبينه الاستعداد في عرفه انما الامام من علم
المشتركة كالحرف في شرح الاشياء واما المذكور في لغة الامام هو التعريف العلمي
ان الاسي غالبا **قوله** الاشياء هي الجزئيات التي تترك لها يصاغ العوايد وانصافها
ان فهم المستفيد والاشياء هي الجزئيات التي يستفيد بها في اشياء القواعد
كقوله في التوافق والحدوث او كلامه في قوله في العيوب فهي اخص من الاشياء والمراد
ههنا الاشياء الجزئية **قوله** وهما الحكم بما فيها من المميزات التي تفرقها عن غيرها
العلمية كاذنبت اليه الجواهر حقه ان يقع التعريف والكثير كالماد لكل فليكن الكثير

الاصول
والاصول
والاصول

الاصول
والاصول
والاصول

الاصول
والاصول
والاصول

ولم يقع المانع ما فوقه الا انهم لاجل ما ذهب اليه صاحب الصريح والمصباح والبيان
 والكلمة فنفذوا العرب تتبع على جزء الكلام سماه اولها اوجر ما وصل الى المعطية
 وعلى المعاني المجمعة وعلى القصيدة والجزل وبستهة اوجر اشتقاق الكلمة من الكلمة
 الجوز وارادوا بكلمة المشتقات فخلطوا كانت او اسما لا الجواهر والخوف ذكر العام
 وارادة الخاص وفيه انه لا يجوز لانا العام لا يدل على الخاص ما بعد الدلالات
 الثالث ذكره مصباح المنيح وفيه تفسير الخاص وفيه انه يجوز مع التوبة للدلالة على معناه
 المطول للعلماء الذين وفيه جملته لا يبيح عاماً ولا التفسير في المطول او العلم لفظ العام على
 الخاص لا باعتبار خصوصية بل باعتبار عموم فهو ليس في الخرافة كما اذا رأت زيدا فقلت
 رأت انساناً رأت رجلاً فقلت ان ادخل لم يستعمل الا انها وضع كونه قد وقع في الخرافة
 على زيد وكذا اذا قال فاني اكرت زيدا والجمعة وكسوة فقلت ثم ما فعلت لم يكن لفظ جملة
 مجازاً وكذا لفظ الخرافة لا يبيح في قولنا الا ان الحيوان ما يبيح في مثال وهذا في شعبة ما في شعبة
 حتى انه يتوهم ان انجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبغيره من انما لا يراى العلم
 على الخاص بوجوه الوجود ومثلاً فوه عدم التفرقة ما يقصد باللفظ والخاص والاشتمال
 ويوم ما يقع عليه باعتبار الخرافة في المراد الكبير وف اذا العلم ما يكون على بعد وعمل الهيئة
 وسما على ما باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار التوجيه كما في قوله تعالى في النور من بعد سلا
 من المسجد الحرام والخرقة مع الهيئة وذكر الهيئة بعد ما تنقضي لها كما في قوله تعالى العنق
 بالغير ما في العنق ما كان بغيره قوله من الحركات والصفات اراد بها جنس المتكامل
 لتفصيل والكثرة والواو بمعنى او منع الخلق للامتنع من خرب والمعبدة شخص الصيغة
 الحركات فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف أشخاص الحركات كما ضلنا في الخرافة
 شلا مع اتحاد ما يمنع والمعبدة نوعها من الحركات فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف
 انواع الحركات كما ضلنا في خرب وقرب وقوله وتقدم بعض الحروف على بعض ما في
 عنه فتختلف باختلاف الهئات كقرب وقرب وبها ما في اشغاث لما في معنى اعتبار
 التقدم والماخية من هذه الهيئة لا حذر ازعونه منه خرب او اضره عثره اشخاص في
 مع وجهه يصح لفظ واحد ما في ليست صفة اصطلاحاً وان كانت تلك الهيئة حاصلة

۵۴۰۲

للعرف باعتبار الحركات واعتراض عليها بانها لو لم اجتمع في موضعهم الهيئة لكان
تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لانحطاف الصيغة بالنازع كما انحطفت الحركة
كذلك ينزف ان يكون صيغة ضرب محالة بالنازع لصيغة ربيع وليس كذلك واجبة بانها المعبر
فيهم من نوع الصيغة من نوع التقدم والناحية لانحطافها بالقدم والمحرز لانحطاف
نوع التقدم والناحية وان انحطفت شخصها وبقي الهمزة في صيغة فاعل محالة بالنازع
لصيغة فاعل من ان الية الحاصلة اليها باعتبار نوع التقدم والناحية من نوع الحركات وان
متحدة الا ان انشع انحطاف الصيغة بالنازع فيها على كل واحد من التقدم والناحية يستلزم الا في
الانكسار قد تمت شيئا على شيء فقد اقرت المتقدم عليه المقدم ويتصل احد ما في الهمزة بالناحية
وهو ان التحق فكانت اعتبر القصد وذكره تأكيد كما في قوله تعالى لا تاتوا فزون ساعة
ولا تبغضون **قوله** وهو في الاصل مصدر حتى ترمي العصابة فاعل المفعول المكنى
ان يعتبر مصدر للعلم والجرى ووضع موضع المفعول كما وضع الفاعل موضع المفعول فرب
الامر موضع مفعول الامر وان اعتبر اسم مكان على فاعل وان اعتبر اسم مفعول ففعله
يعني بالشد والنجى وان شاع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بشيء او هو ليس
بعوق وانما ما شاع في الحال الذي انا فيه اني لم اجد في المطالقات المصدر على المفعول كما
سمعت في غير المعنى بالمصادر واللام في صحة في غير المعنى صحة وفي شاع في الالهيته
عبد الله من ان المفعول في هذا الاستعمال المصدر الغير المحدود والمال والملك
لان المعنى في استعمال المصدر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماح نوعها بالجرى
شخصها وقال في حال الذي انا فيه في المصدر بناء على ان المفعول وذكر في تفسير
الناحية لولا ان الحق في النافذ ان وضع المصادر في فعل ما في الاصل النية وتسمى
مصدرا وانما الهيئة الحاصلة منها المفعول مفعولة كانت واجبة كهيئة الجرعة
الحاصلة من الجرعة ليس في الالم المصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في الالام فالحركة
والناحية من الحركة والقيام او الفاعل والمفعول وذلك في المصدر كالمال والمالوة
من العلم واعتباره في شاع في الالهيته في قوله المصدر المصدر قد يكون مصدر للعلم وقد
يكون مصدر للجرى المفعول هما الهيئتين الفاعل والمصدر والمال المصدر والال

مجلس علماء دارالافتاء

بزرگوار و ارادتمند

مطهر في كل سنة
والله اعلم
الحمد لله

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

المجلد الأول

التي هي على احوال كثيرة

قالوا ونقد ان الحلو حصول المعاني متافرا فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها
قوله فان قلت الخول هو الواضح ام غيره **فان قلت** الظاهر ان ام متصلة لا تقع
 قبلها الا بقرينة الاستعمال في الاكثر من موضع الاستعمال او سارت بينه النسبية
 ونهض في الاصل وسبها احد المستويين والآخر الهزة على معنى ان كانا يندلها اسماء
 مفردا كان ما يلي الهزة كذلك وان كان جملة اسمية او فعلية كان ما يلي الهزة كذلك
 وهما ليس كذلك فلما يند الهزة في المعطوف عليه والفتحة في المعطوف ان عطف على
 الجملة والا فلا على ان الذي قال يجوز ان يقع بعده ما يلي الهزة وام في قوله كذلك زيد ام غيره
 وازيد عندك ام في المراد والفتحة زيدا ام غيره وانما نحسب كما قال سيبويه في قوله
 احسن ربنا ذكرنا مرفوع هل قبل ام نكرها انه لا وجه لما قيل على قول الشيخ في المعطوف
 هل في واقعة ام لا انه قد تورق في اخره استيعان في كل معادل واصيب في قبيل
 الكلمات المصنوعة وما كان في غير تراجم **قوله** قلت الظاهر ان كل جملة
 قبل وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات فذلك ترسبها انما ليست موضوعة
 جاء على انها لو كانت موضوعة لكان التركيب المفردات ككتبة ليس كذلك فانما
 ترسب تركيبات مختصة ولا تعرف ان الواضع وضعها او لا بل ربما يجزم بان لم
 يوضع هذا التركيب المخصوص والخواب بالاناسم الملائمة وانما يقع اذا كانت الهيئة
 اذ كانت موضوعة بالتحقق وليس كذلك بل هي موضوعة بالترسب الاراء ان كانت
 التركيبات المفردات تختلف باختلاف اللغات بتغير المعاني على المعاني
 جائز في الدلالة دون التركيبات لاعتبار الواضع قواعد في تأليف المفردات في اللغة
 بماز تأليفها في جميع اللغات على وجه واحد وانما كان وضع الهيئات نوعا كالارادة المكنة
 مدخل في خصوصيات التركيب اذ لم انظر في كيف هذه المفردات على قاعدة
 ان يطبقها على قاعدة اخرى فليس كذلك بل هو موصوف بالهيئة اذ لا بد
 من غاية القواعد العربية **قوله** كما يقال في العرف وهو خاص ان اللفظة مخصوصة
 وعام لظاهرة غير مخصوصة والعادة وانما يستقر في النصوص بل الامور المتكررة المعقولة
 عند الضمان السليمة تشملها وقد عرفت سببا باستعمال العادة في الاعمال والوقوف في القول

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

في العرف على نوعين لغفي تخوالة فيفيد اعطى بالوزن وعلى العرف مرخت
 الاستعمال لا بحيث اللفظ كما كان في ما لا يند لفظا بالكلية بل في ما لا يند لفظا بالكلية
 مخصوص به والتميز في العرف العام كما ان المتبادر من الوجود
 الحاص في **قوله** في التحقيق ارجع الشيء الى الحقن والتحقيق والتثبت في نفس الامر
 بحيث لا يشوبه شيء من الكسبية والافتقار بالظاهر بما يشبه الحقيقة وليس بالحقن
قوله وهو الواضع لانه الذي يحول الاصل الواحد الى اشقة وانما علمنا انه يحول
 الاصل الواحد الى الاشقة وهو ما مائدة جليطة وهي ان الوضع اما تحقيقي او اعتباري
 المخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحيث انما ان يكون الوضع والموضع له
 حاصرين بان يتصور معنى فربما يبين اللفظ بازانة كجاءة التكرات او يكون
 الوضع عام والموضع له خاصا بان يتصور معنى كلفظ وملاحظه في زمانه وليس عند
 الملاحظة الاحكام اللفظ رفعة واحدة للكل واحد تلك الجزئيات كالمفردات
 واسماء الاثنيات واسماء الاحوال والحواف وبعض الحروف كالباء وحرفها
 ما يتحقق معنى الحروف ما طلقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق
 كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له وهذا الوجه الحق قد وعاني لفظ واحد غير
 مشترك وتعد واصحاب ومن لم يعرف الوضع العام بمعنى خاص وقع في حقيق بعض
 وقال ان العباد واسماء الاثنيات موضوعة على معنى كلية الا ان الواضع شرط
 ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكلمات ولو صح ما قاله لكان اما وانت وهو
 مجازات لا صريح لما اذ لا يصح استعمالها فيها وحسب لنا من المعنويات الكلمة ولو
 كانت كذلك لما اختلفت لغة الله في عدم استعمال المجاز للحقيقة ولما اختلف في
 الاستعمال الا ان يترك في ذلك سكتة مارة وانما كان الوضع خاصا والموضع عام
 عام غير معقول وانما هو في العلم في جانب اللفظ وقد يكون بشبه قاعدة
 والى على ان كل لفظ يكون كلفظة كذا فربما يبين للارادة بنفسه على معنى علم من بواسطة
 تعينه لم يشتر الخ لم لا يكل اسم اخره الف او ما مشتق منها قبلها وهو كسورة في قوله
 زيد لولا الذي باقر هذه العلامة وكل اسم اخره في حال وصل به وسكان في موضع سميات

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

المتعلقة بقرينة الاستعمال
 ام وهل

بالشكل يتوهم في أول الرحلة التباس في العقلة بين التفصيلة او تعليق
 حرفي جوهري في واحد باطل واحد حيث لا يصلح الابدال عنه وجودا مثل
 غيره من وجوه ذلك باطل وقوله الثاني اقرب للمعنى القائم فيه للاختصاص
 بينه وبين صلة القرب وبين معنى الفعل والى فعل التفصيل المتعلق من لزم ان يكون
 اشتقاقا في حاشي الكشاف نعم قدس الوجه الثاني قوله الثاني كلاما زعموا انه في
 زعمنا وقولهم بررت بغير ما بين كذا ما في قولهم هذا المتعلق بابت فيهما اللهم الا
 ان يقال ان ما ذكره كلفه والتمكة لا تطرد واستعماله في حالة الاضافة ودخول اللام
 مع عدم التوهم لظهور وجه الصحة في الاول تطلق الطرف الاول المطلوب والثاني
 بالمعنى ذكره صاحبه الكشاف وهكذا يصير استعمالا لشيء في ذلك كلفه من حيث انك
 الغيب **قوله** والقوة هي التي لا يمكن ان يكون عليها **قوله** واجيب بأخوه في جواب العلامة
 اذا قطعت على الجواب جوابا لفظة كلام العاصي **قوله** واجيب بالعلل من نفس المصدر
 هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا سلمت كون الفعل متافعا ما جاز
 وتأخر الفعل **قوله** فاعلم وانك لو فسر يقولون ما ذكرتم ملاحظة التواتر
 والصعوبات ليس حجة عليا بل هي حجة لنا ونحن نقول على طرفي التباس كما انه اصل
 في الامثال لا التافان فليكن هو ايضا اصلا بينهما في اختلاف وعلى هذا لا يرد
 عليا اعد بعد وقد اقر ليس بينهما جهة اختلاف والكلام فيها جهة اتقان
 وجهة اختلاف فتبين فيه على المتعلق عليه ما لم يمتدح في ان هذا
 الفعل مع العارفين وان جعل احد ما اعلمه في محل والاخر في محل آخر او اعادة
 الفعل **قوله** واعلم ان المراد بالمصدر المصدر الجوهري ان المراد يكون الفعل
 مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر الجوهري لان المصدر المزيه مشتق
 من الفعل وفي الفعل يقولون لواقعة اماه بخروجه ومعه نظر لاداء الواقعة
 المزيه في الفعل الجوهري والحقه متفرعة لان خروف المصدر ازيد من خروف الفعل
 ومنه المصدر المحدث فقط بخلاف معنى التغير ما من معناه المحدث مع الزمان ولو سلم
 فليكن المصدر الجوهري مشتقا من التغير بهذه العقلة بل هو اربها من المزيه في الوجود

مشتق من المصدر الجوهري
 لا يمكن ان يكون
 مشتقا من المصدر الجوهري
 لا يمكن ان يكون

مسألة

مسألة بخلاف فعله وان اريد ان المصدر المزيه مشتق من المصدر الجوهري
 فالواقعة الفعلية مشتقة من فعل ان المراد بالواقعة في اصل الجوهري
 مع يستقيم علما ان اصل حروف الاكرام مشتقا هو عينه لكم فيكون الحقيقة
 موافقا لكم وهو باطل وبالحقيقة المشتقة انما لا ياراد من المشتق الا ان
 اوردت عليه هذه المناقشة فاعلم ان الاما ان ذكر في بعض شروح البرهان ان
 الفعل المزيه مشتق من المصدر المزيه والجوهري الجوهري والمزيد من كلام الشارح
 اشتقاقا من الجوهري لان المصدر ما لها واحد لا ان اشتقاق المصدر المزيه
 المصدر الجوهري اشتقاقا من المصدر الجوهري لان قاعدة كلية مقتضية لوجوب
 اشتقاق فعله من كل مصدر وقيل اذا اشتغل الثاني على معنى المزيه وزيادة اشتق
 من المزيه كالتقدير والوجه من المواجهة والبرج في التبرج معنى التبرج
 من التيم كذا في حاشي الكشاف وذكرنا حاشية تفسير العاصي لولا احسن وقيل
 لفظة من نصاينة كما في قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بقوله ما روي من
 اربها من جنس واحد يحكيها الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحبه
 في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث حصل التافان مشتقا من المشتبة والامر
 بالعباس هو محلي لان معنى الاشتقاق ان ينطق الصيغتان فصاعدا معنى
 واحد او في هذا التوقيت ما يكون المشتق منه طائفا وقد مال العلامة صاحب
 الكشاف التيم من التيم لان الناس يقصدون المشتقا في مشتق البرج
 من التبرج والحق من الاجتنان لاستتارهم من العدول وهذا لان غرضهم من
 ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المشتقة اشهر واكثر
 الى انهم من التافان كافي الفار من الضاهر فضع ذكر الاشتقاق لا يصحاح معناه
 ان لم يكن المشتقة اصلا وقاصلا ان الاشتقاق هو ما ليس على مصطلح كل
 العرف وصاحب الهداية ليس يخرج في المطاى الاشتقاق على المعنى المذكور
 بل يقتله امام العربية مايج له ومن ذلك وقال ذلك في الاشتقاق الصغير
 وانما الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تاسس في اللفظ والمعنى

وهو جائز فحقه اخطاء في العرفي بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا ينكح في
 ائمة العرفية وعقل في تفسير الاشتقاق الكبر ما ذكره اما كنه في الاشتقاق
 الكبر في الكبر لا يكون التماس في اللفظ والقيس لا يدرى الا في اشتراك في اللفظ
 الا صدر بالترتيب اشارة الى الترتيب فشرح الكشاف ذكره من كمال
 في حاشية الهداية **قوله** والكل مشتق منه اما بواسطة الاء مال الترتيب الجواز
 في شرح الكشاف ومع قولهم صار مشتق من قرب انه مشتق من مصدره وانما
 اختاروا صيغة الماضي تيمنا على الحروف المعينة في الاشتقاق فان المصدر
 كالجوز والتمويل يستعمل على حروف لا تعتبر فيه **قوله** ويجز الجواز قد يستعمل في
 الاحكام الصغرى وقد وقع في اشتقاق بالجملة على التمييز بينهما واثار
 الى ان يشاء من عدم التمييز على كثير وفي حاشية التعليق للقرني الجواز يطلق
 على خمسة معان اقدمها المباح والثاني لا يتبع شرعا مباحا او واجبا ومنه
 او كرويا والثالث لا لا يتبع عقلا واجبا او راجحا او مستورا والظاهر
 او مخرجها والرابع ما استقر الامر ان فيه شرعا كالبيع او عقلا كقصد القصد
 والخاص ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك بالبيعة استواء الطرفين
 او يلحق عدم الاتساع والجواز الشرع من هذه المعاني هو الا باضه ويجوز ان يكون
 وجه اختياره الاخر لمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قولين قال ان بعض
 الاشئلة مشتق من القصد كاشيخ عبد العاهر وان على غيرها وقول من قال انه
 مشتق من المصدر **قوله** ويجوز ذلك يجوز وجه على ان يكون معطوفا على الشيء
 يكون من قبيل الجول اليه ويراد به مثل تحول الاسم المذكور الى المحدث
 ويجوز تعينه على ان يكون معطوفا على تحول الاسم ويراد تحول المعلوم
 الى المجهول **قوله** في المصالح والمخالفات **قوله** وهذا الترتيب الترتيب
 الى الخلق من الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه **قوله** او ان
 لا ترجع في الصحاح الا وان الخميني والجميع او ثمة كزمان وازمنة ورجع
 يكون مقعدا بغير باب قطع ومصدره بجي راجعا ولا زاما مصدره بجي

الاشتقاق في الترتيب

في المصالح والمخالفات

رجوعا ورجعي **قوله** في بيان تقسيم التقسيم ان بعض المصنفين على قسود
 يختصه بخاصة اما عقلا او عقلا او عقلا فيحصل بانهم كل قسود
 قسم منه فلما يدان يكونه مشتق من اقسامه بخلاف الترتيب فانه لا يتفرق
 اشتراكا في المصنفات وقد خرج في الزينات للفتحة كاذبا الخلفا التسمية بها كقولك
 زيد ان يكون تاما او قاعدا فلهما فائدة وهي ان الترتيب الانفصال لا يشته
 بالتقسيم لانه وارو بين القضايا بحيث صدقها وتخصها في نفس الامر وكذا
 لا يشته به الترتيب الخلق اذ كان متعلقا بجزي حقيقة او بكل سورة اما يتعلق
 بكل غير سورة فانه يشته به الاربى ان العدد اما زوج او فرد فكل التقسيم
 والكل والعرف انه اذا قصد به الكل كان الحقيقة قضية حكمها في السور ولو مورد
 لم يخرج عن كونها جملة شعبة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم براد العدد فلهو
 ويشته انعام كل من المخرج اذ كان المصنف يحصل به قسم منه فلا يكون قضية في
 الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم بالعدد فيكون على ذلك المصنف او بانقسامه
 فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في العرف
 والتعريف الخاص للتصديق والما بالتعريف اللغوي بالمقصود به التصديق دون
 التصديق الترتيب لا يكون الا بين التماثل فلهذا فلا بد ان لا يلائم التماثل
 او الجوز وقد يقال قد يقع الترتيب في غير الجملة فلهذا سداب كلام الحكم فلا يكون
 له مجال الترتيب وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعقد الفعل **قوله** في العمل كسيرة اما قال
 الشريف في حاشية شرح المفاتيح الفعل يقع البناء هو المصدر حقيقة وكسيرة فاسر المصدر
 حقيقة لان الماص من المعنى المصدر وما كان في المطول يستعمل فعل كسيرة البناء
 والمحدث ما عرفت من عليه بان الترتيب هو الفعل بالفتح لا غير الفعل بكسر الهمزة
 كما هو في الشرح في غير هذا الكتاب ووجه به الجوز ايضا واجب بان هذا المارر
 لو كان المحدث هو المصدر فعل بفعل والما والما والفعل مثلا فذكر
 بان قلت على اني في عطف قوله المحدث قلت على محمل اسم ان ما قلت العطف
 على اسم ان المحدث غير ما نر سوا كان قبل معنى الخبر وبعده قلت ان هذه كسيرة حكما وان

الاشتقاق في الترتيب

في المصالح والمخالفات

في المصالح والمخالفات

في المصالح والمخالفات

في المصالح والمخالفات

كانت مفتوحة لفظا بوقوعها موقع فعلها اعلم على اللاحق وحجز ان يكون عطفا على
 مستعمل الاسم انما غاى واما راجع في الفعل وهذا شائع في قولنا غاى واما
 راجع فيهما يعني ان الالف والراء وانما وان لانها منصوبة الى المنة واربعة والفتحة
 ان حال غاى واربعة في الفعل الاول وقبلها منصوب الى المنة واربعة والفتحة لانها منصوبة الى
 خدمت سببوه ولو لم يكن الالف على خدمت غير سببوه فلما حجاز من الاستعمال في قوله المنة
 الا انه مختلف في هذا الخاص والسادس وغيرهما **قوله** حوزة الاصلية ثلثة اوارمة
 في اشارة الى ما كان يحجز ان يكون الفعل ثانيا نحو حوزة واما انما لان الحروف
 الاصلية فيها ثلثة **قوله** فلم يبين الخاص ولا الشان في الاشارة الى الاصل في كل كلمة ان يكون
 على ثلثة احرف سببها بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة
 بينه وبين المنة اذ هو الموقوف عليه **قوله** ان يكون المستند به متحركا والموقف عليه ساكنا فلما
 شاعرا هو احوالهم ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يحل حيز ان يكون متحركا او ساكنا
 واما ما كان يلزم التساوي مع احدهما قلت لا حاز الحركه والسكون على المتوسط حيث
 متوسط فلا يتحقق التساوي لعدم وجوب تماثل الحركه والسكون عليه واما الخاص فيكون
 ولا يستعمل به جمع لرفع المتصل ونصير كانه منه بدل اسكان ما قبله فالخاص فيه كانه
 في الاسم وهو موقوف على سبب وجوبه اذ لم يجر الفعل كما ذهب اليه جماعة من انما حرف تمييز
 الكلام لتمام اسم الشئ وتبين طرف زمان يستأنس فيه تقديره في قوة الكلام لاسن اللفظ
 والصفة للظرفية ههنا واما كذا حيث وحين فاستحق لجر الفعل وكلمة وقوله حاز
 اذ **قوله** بشهادة التسع والاستقراء تقول قروت البلاء قروا وقرونها واستقرتها
 اذ انما تنطبق في حق من اراد ان الارض كذا في الصحيح فالاستقراء عطف تفسير للتبنيح
 وان كان بالواو قبلها لان الواو تقتضي المسابرة وهو عين التفسير واما بالياء فيقول
 لا يجوز فيقول يجوز ذكره في حوائج الكسب **قوله** ولم يمنع الخاص في الاسم ان يحجزوا
 في الاسم راجعا وحاسا للفتحة ولم يحجزوا سدا لغيره من الاعمال الاولى
 يتقدم ان كان في الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف **قوله** واما ما كان
 فاما نصب على انه خبر كان واما زائدة وما لا مستقر راجع الى الفعل وقد يقال هو

في قوله لا يجوز
 راجع الى الاسم
 في قوله لا يجوز

منسوب

منسوب بفهم نفسه الظاهر **قوله** لانا نقول الفعل الزر هو موزع الخمسة اتم
 مان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم الحذف لفظا فيكون ارادة
 منوعم العام وبما يتحقق الا في ضمن الخاص عدم ارادة الا في ضمن الحذف لان الحذف
 منوعم العام ويزاد حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال في العام
 لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخاصة فان الالف مثلا لا يوجد
 في الخارج الا في ضمن فزود فزاد مع انه يوجد في الذهن مجزا عن خصوصية الافراد
 واما الموجودات العامة فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص
 ويجزونه افر وفي بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك
 يكون الا في ضمن الخاص وليس علمه وتحقق في الذهن انما هو حصوله فيه بصورة التي هي
 علم به وكذا الحال في العام الذي فان لم يتحقق فيه بنفسه وليس علمه وهذا بالنسبة الى
 الخارج بالنسبة الى ما يوجد في الخارج وتحقق بصورة التي هي علم به وهذا الخاص
 الذي هو الموجودات الخاصة فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا لا يتحقق هو حصوله
 بنفسه ولا يكون الا في ضمن فزود فزاد مع انه يحصل في حصوله بنفسه فيكون
 مجزوا عن خصوصية الافراد الا ان لم يحصل في الذهن في كان في الذهن اشبه احدهما
 بالآخر **قوله** فان الما اود مطلق الفعل لا يقال ذكره بعض شيوخ الما ان يبين مطلق
 الامر والامر المطلق فاما واضحا فان الاول عبارة عما صدر عن الفعل والامر عن
 الامر المطلق عن القرينة وبما هو من بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول هذا
 الزكي لا يقدّر ذكره في المتن **قوله** لانا يكون باقية الفرية لانه راجع الى كل واحد فصح للمل
 اما بتقدير مضاف في الثاني على ما هو الاول كما قال صاحب المنة اذا احتاج الكلام الى
 حذف مضاف يكون تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما تقديره مع الثاني اولى انا
 ذو ان يكون اولى الاول ان كان على واحد واما ما قبل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر
 اركانها كالحج حواء في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يتغير **قوله** تعالى في صورته
 لما لا وجبت فالواو ان التقدير كان اخره يعني متغيرا وان المنة ثم يعودون لتلك
 يعني القول في فعلها **قوله** وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في الباب الثامن

في قوله لا يجوز
 راجع الى الاسم
 في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز
 راجع الى الاسم
 في قوله لا يجوز

منه في اليب واستار البصا في تفسير قوله ولا تنكح اباك حيث قال بمصدرية
على ارادة المتعول من المصدر وصاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ما فعلوا لآدم
حيث قال امر كمنع ما هو على ان مصدرية ولكن قال التفتا زانه جعل بمصدرية
والمصدر بمنع المتعول من المصدرية بمنع المصدر فقل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام
ابراهما حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا ما تحبون بحوزة عن ابي على كون بمصدرية
والمصدر في تأويل اسم المتعول يقتضي عدم كون عدم تحوز ذلك لغوه وكذا قول بعض
شراح العالم ان الب في اصله ليس بفتاحي وان المصدر المحضة لانه في باب
الاختصار وانما الفعل المصدر بما وان فتعول فلما عدل عن مرجع المصدر الى الفعل بما
علم ان ليس الاختصار مطلوباً فيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى ما فعلوا لآدم
والمعنى ان ذلك لا يجوز وروى عليه في حاشية السدرة وقال في شرح الكشف ذكر
المحقوق من النجاة ان في حكم شيء لا يلزم ان يكون شئ في جميع الوجوه ولذا قال صاحب
الاقليد في بحث لام في امتناع وقوع المصدر خبر عن الجملة لعدم كونه والاعلى ما نقل
والفعل يدل عليها بنحو الاختبار وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في
حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان فعل قوله اولاً تقديره اولاً يكون في حذف
المحذوف واسماء العاطف وهو ما نقل مرص به في تفسيره اليب ونظيره قوله ان فعل
هذا ام لا لان اصلاً لا تفعل فلما الحكم عليه بالبطالان عند تحقيق النجاة حذف
المحذوف وما لم يمتثل ان كان لا يجوز في المحذوف لهما جواز لا في ظاهر
شئ من شئ قوله تعالى والذين يتوكلوا والذين والذين وقول الشرح وجب في الخبر
والعدو وقول الا في علقها شياً وما بدأ وقوله اشتريته بدمهم فصاعداً
لان المحذوف في الجمع هو المحذوف بدون المتعدي وهو واحد منها اما سأل او غير سأل
قال البهسي في شرحه لما نقل ان يتعول لوما لكان واحد منها سأل او غير سأل
فكل واحد منها اما لمجد او غير فيه المكان اولاً لان تحقيق
فيه سأل او غير سأل متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنه على
اصله وزيادة الشئ على الاصل فوجد الاصل فيه نظر فتأمل والاشقة نظر وعد

هذا هو اليب
على ان يكون
المتعول

اكرم الى وهذا القول السكاك وهو المحضرات الاعلام اليهما سأل ولا بد من
الجمعة ولهذا اني بها من الحاج حيث قال وهي المحضرات والاعلام
وصاحب اليب حيث قال حوزة العطف العا والواو والافعال
العكوب حيث وظننت لانهم صرحوا فيها كان المقعد امتداد حقيقة والفر
متعدوا العطف نحو يدرك يدبر يحي واقرى لاعدائها عا نقتة بان حكم هذا القسم
ان لا يجوز ترك العطف فيه التفت لان المتبادر في تقدير الفك والفصل احداً
يدرك كذا والاخر كذا وقال الرمي ونحو ما عالم وجاهل لابد فخر الواو لان
المتبادر مفكوك في التقدير ابراجها عالم والاخر جاهل وقال التزييف في حاشية
عليه مراده تصوير الفك لانه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قوله ثم عالم
وجاهل ان بعضهم عالم وبعضهم جاهل فنقول الحق التزييف ترك العطف بين
الاجزاء بينها على ان الجمع بحسب الحقيقة خبر واحد كاف لان قبل اقسام المحركات
هذه الاشياء وقوله اما ما قال في ان اذ قد دخلت بعد المتبادر حقيقة او
حكما وجب الواو بين العاطف فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعاراً بالعاطف
باستقلال كل خبر بخاصة اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلو حاض اولاً من
ادخله والذخر جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه قد مر في تعليلاته على
التي خرج خلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حاض ان ضمير المتبادر ليس في
شئ منها واللام الساكن في الجمع من حيث هو مجمع وان اردت ان تغير ذلك
الجمع غلط واحد قلت حرفاً انهم اعتبروا المقعد وصورة المقعد حكماً والواو بالواو
وعدمه لا يجزى لتعادل الالة الواو على كمال الامر لا اتحاد وجه الجمعية وفي حاشية شرح العنصر
حيث قال وفي تجميع الصفات هكذا ضرورة اشعار بالاستقلال لان تقدم الخبر اعني
قوله وفي تجميع الخبر في الخبر وما كان الحق به كان ما شاعره لا اشعار في الواو بتعادل
كل خبر على حدة وذلك انزواكته ادعيا عند التقيد بالاشعار المذكورة على ما عرفت
التزييف حيث قال في بحث تشكيل المسند اليه من شرح المفتاح واخباره على الواو
اشعار بان كل واحد من المتساكين كاف في التشبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان

كلامه العطف وتركه يحتمل كلامه المستقل وعدمه والتبيين الترانج ولهذا العطف
 وبما جعلها مع القول ثمة بان العطف مشعر بالاستقلال واخر بان تركه مشعر بعدم الاستقلال
 وهذا قيل بان الوجه ان يجعل ما ذكره من قبل حذف واذا العطف على فطر قوله بان وجهه ان
 ما عطف به هو مقطوف على وجهه بوجهه كما شئت وفولك شئت ما بين الموضع الثاني
 الى دار عود والاداء خالفه حذف واذا حذف حرف العطف بانه الشرحيل قيل
 انه ثمة والامات التي يدل عليها ذلك تحتمل وجهها او كما فعله اس ستم في منتهى اللبيب
 وما حكى ابو زيد من ان كانت خضر الحار او ما حكى ابو الحسن في عطف درهما درهما ثمة فقد
 قيل على يدك الاضرب ذكره في المنه في ذلك ان تقول الاستقلال كما ذكره شك
 بالظاهر المشيد للطن الكافي ما صاحب العاطف فلا يتصور هذا الاحتمال في البعيدة
 على ما قال الشريف في موضع من شرح المنهاج وما في موضع اخر من والتمس الحار كقيل
 في صاحب العاطف وقال علماء الحديث في حاشيته والترك بالاداء والارجح ان يكون
 صاحب العاطف سمي في التفريل وان حذف العاطف ما يقع في موضع من كلام العرب
 وان شرح العاصم في التعليق وقال الكما في شرح الحار قد عطف بعض الحارة
 حذف العاطف اذا نام قرينة عليه وفي جامع الشرح للبرزور حذف العاطف طريقة
 جازية عند صاحب السيرة وقول الرباعي ان حذف العاطف ليس بيقين **في**
 في الحروف العلة فان قيل قد صرح الادباء بان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الزيادة
 بلا قرينة وما دونها الا ثمة قرينة وهي العدد والحروف حكم كثره اطلقت على ما
 ووجه تسميته قلنا جمع الكثرة يطبق على ما دونها الى العشرة في غير قرينة لما قال
 صاحب الترمذ في انه لا فرق بين جمع العلة والكثرة في الحروف على العشرة في غير
 قرينة وانما الزيادة في الحروف على ما فوق العشرة في غير قرينة حيث يقع الحروف في الكثرة على ما
 فوق العشرة ودون جمع العلة فجمع الكثرة يطبق على العشرة اما ما بين ثمة والزيادة في جمع
 الحروف على العشرة او هو مسكوت عنه لشبهه كون على العشرة لان الكثرة
 ثمة وقد جعلوا العشرة واحدة في العلة فتقول له قال في شرح الترمذ في الكثرة لانه
 كل عدد فوق ثمة وقول صاحب الترمذ في قوله في العشرة على العشرة ليس على ما ينبغي

فان قيل ما اوزان جمع العلة والكثرة قلنا اوزان العلة كل جمع مذكور **في**
 او مثنى واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان واثنان
 وبعضهم اضلا والكونفونيه فاعلم انهم اعا وكسروا والكسرة ما عدا ما وقع كلام اللسان
 مشغرا به على الصحيح فقلنا سواد كان موحدا او مشكرا والمذكورة كتب القوم انها انا
 يكونا لثقتا اذا كانا مذكورين وانما الحرف اللام على ما كان بعض النماذج الحان يشترط ان
 يقع العلة والكثرة في ذلك بعض الحقائق ووجه انه في النسخ ان الحان اهما لطلوع الجمع
 في غير نظر العلة والكثرة في المذكورة فقلت القوم انه قد يستلزم احدهما لافترق فقال
 العقيد والكثرة وعكسه وحيث هما ما نرى في نفسه وهي ان اول ما ثمة لاسم الامة
 العلة كما جعل الرجل ادماء والكثرة كحال ذلك ان تقول الجمع المضاف قد يكون
 للجنس فمثل العقيد والكثرة وللمعد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس واللام في
 صرح في الشريف في تحت توفيق المسند في حاشية المطول ما يرفع به اعتراض بعض الفضلاء
 على ما قال القاضي البصافي في تفسير قوله تعالى اصلها ثمة وفيها في السماء بحرف
 اربع يربد وزعم على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستفراق في الاضافة ما يشل
 كلام زمر لا يستقر **في** وشمى في صناعة القريض قال زمر العرب في شرح المصنف
 اكثر يستعمل لفظ العلة في ارادة العلة في الالفاظ كما يقال غلبت في شدة الحب في شدة الحب
 ومثله لارادة العلة ما قال بكذا لان السالم في صناعة النحر اليسوع اخرون في قوله وطهرها
 اخر الحذف في قوله ما نعلم في غير النجيب وغيره في غير القريض في السالم في حجب
 مطبق عند بعض العربيين ومنه المصنف لان الصحيح ما سلت اصوله من حروف العلة
 وان وحده الهزلة والتضعيف واحد ما والسالم ما سلت اصولها منها كما ذكر المصنف
 ههنا وعند بعض العربيين لا فرق بينها وبين صاحب اللام الصحيح والسالم عندهم
 بالسبع اصوله علة وتضعيف وهزلة كما ذكر صاحب المراه مال صاحب القربة
 انما قال شق ولم يقل اعلى من انه مفيد المقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بل
 الحرف في قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المهتم الى الخلاف مقبولا وليس كذلك اقول
 نفس عليه ان كان يشاء في غير موضع من كتبه لان النظم المختار في الروايات والعقود

والخلاف ما هو في النصوص وصدر الشرح في باب المهر بانه لا خلاف في ان تخصيص
 ما ذكر في الروايات يدل على ان الحكم عام عاده وقال في شرح الاصل في نقل شيئا عن غيره
 ان التخصيص يدل على ان ما عاده في العقليات وفي مقام الناس وفي الروايات وما كان
 في شرح النصار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب نقل الحكم عاده وصرح في
 رعاية السامع في فصل الجبابرة من كتاب الحج ان التخصيص يدل على ان الحكم في الاماكن ومكان
 صرح صاحب المنهاج في صفة الاستنباط ما كان قبل لم اعتبره والمفهوم في غير النصوص
 قلنا لان التخصيص لو لم يكن للمنفرد لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسايل الصلوة
 والسلام ما عليه الصلوة والسلام او في حرام بيع الحكم لمصلحة فائدة لم ندرتها
 الا برب ان الحكم قد يستغنى عنه عليه الصلوة والسلام احكاما وقوانينا يسلطها
 السلف بخلاف الروايات فانه قلنا يقع التسام وتفيد الحكم بالجهل عرفة بالجهل
 المسكوت عنه مما لا ينطوي في الحكم انما بانها وتفيد شرطه لان لا يظهر **قوله** ولو تارة
 المسكوت عنه في المنطوق في الحكم ولا ب وانه المنطوق في الحكم هو لوجه اوله
 اوب وانه المنطوق لثبت الحكم في المسكوت عنه بدلا من اوقافه واما
 خروج المنطوق فيجوز العادة ولا يكون الكشف او المخرج او الذم او التاكيد والاعمال
 المنطوق لسؤال ادعائه ولا تقدير جهالة او خوف اعتراف ذلك مما يقتضي
 تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نقل الحكم عن
 المسكوت عنه وتشمير المفهوم للقب وهو نقل الحكم عما لم يتبادر الى ذهن
 او العلم منه الجاهل وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الجاهل والاشعرية والجمهور
 الصفة كوايد والنعت بل ان فائدة الروايات بخلاف الختم والادعاء ان الروايات
 وطرف في الزمان والمكان وغیرهما قال في مائت فني وما كان واجه والاشعرية والجمهور
 الشرط وهو ان يترشح مفهوم الصفة ولذا قال بالكلية ان مفهوم الصفة لانه صفة منه
 وبعض من لا يقول به كالكرخي والرحس البهرترو عبد الجبار في المعنوية واهي شرح
 من انش صفة والمفهوم العامة وهو ان يترشح مفهوم الشرط لقوة دليل يخص به ولذا
 قال بالكلية ان مفهوم الشرط وبعض من لم يسل به كالتحفي وابو بكر وعبد الجبار قال صاحب

البيان

البيوع هو عند ما تم قبيل الاشارة للمفهوم ولعل هذا هو المحل لكلام القويح
 في بحث المعارضة والقرينة ان مفهوم العامة متفق عليه المفهوم الاستثنائية فانه
 لا يفيد حكما للشيء مما لا يحل المستثنى منه عنه جواز الشيء والقرينة في
 المفهوم والمفهوم العامة ذهب الحكماء الى ان يكونوا في التفسير والادعاء من غير الغفلة والادعاء
 ظاهر في الحكم وان احصل السالك والمفهوم العامة والمفهوم العامة في القول بالمفهوم العامة والقول
 بنفيه مرويان عن مشايخنا كالكاشان صاحب البداية في جبابرة الحج والمفهوم الحكم
 ورواه عن النسخ عن الغفر ويجعل يتعرف في التركيب كقوله ما حقه التاخير من
 متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعرف المسند والمسنود والمكان والمكان
 انشاع وهو ان يعرف المسند بالبحث يكون ظاهر في العموم سواء كان صفة او اجزئ من
 ويجعل الخبر باهر اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر
 والكرم في العرب وصدر في حاله ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني في حكمها في المثال
 الفعيل ولا في تلك ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب المنهاج المنطوق زيد وزيد
 المنطوق كلهما بينهما يبينان صفة الانطلاق على زيد الا ان اعتبارا في التاخير لا اصولا فاعاد
 اعتبارهم فانهم يجوزون على احوال التركيب من حيث انما ومنها خواص يختلف باختلاف
 المعاني والاعتبارات لم يجزوا ما اخبروه وان اخبر بعض **قوله** والالف
 بين الحرف الهوائي المنقطع ابتداء لعدم قبول الحركة وامن حتى حرى ان اسم لا وانه الحرف
 الفرس يذكر قبل الياء عند الحذف وانه لا يمكن ان يعلو به في اول اسم كما فعلت اخواته
 او ان يعلو سا حريم توصل اليه باللام كما توصل اليه اللفظ العام التعريف بالالف حذو
 قبل في ابتداء اللفظ لتساويا وان قول الحقين للام الف خطأ لان كلاهما اللام
 والالف قد سمي ذكره وليس بيان كيفية تركيب الحروف بل سر واسما السابط
 ثم عمن من علم انه يقول اني التجم انبت منه غنما وكالحرف فخط رجلان في خطه فخطه
 مكتبان في الطرفين للام الف واجاب بانه لعله لمعاده من قوله العامة لان الخط ليس
 متعلقا بالصفة **قوله** نحو في بيع وانما في ذلك لا يقال يذكر مثل هذا اذا قصدتم
 فلا حاجة الى قوله وانما في ذلك لا يقال مثل ذلك ثلاثرة لا يمكنه الا متعده

[illegible]

والله اعلم

والله اعلم بالصواب، في جلب من حروف الاصول ما ان المراد لها حكم الاصل
في التعبير وليس باعتبار ما في الضعيف فالتعبير على انه مرادها ما فيها على عاتق
ما في كفي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عجز عن الاول وانما الثاني ملحق
فيهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال ما مرزونه في ذلك الباب اصل كوفي في
باب قطع ما رواه في الزنة ان يشهدوا على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء
للمشهورة وفيه ما ازيد بالمر لا ان الزايد على ما في الغيبة المكر ولا سال الجاء ولا غيره
لكن ترك اظهاره **قوله** ولما انما المراد هو الحال والعين واللام وانما ترك تركه ليجل
جعله وزايد الحركات الحركات المختلفة من حروف وعلى **قوله** لانه انما في الالف
يحتل موضعين امر ما انما غنى عن كاع الاستثناء يعني انه انعم من الجاء وهو الظاهر **قوله** ان
جعلت نظما عام في الافعال كلها وهو ان جعل سائر كلامه فيه الا ان سائر اراء في الغيبة
فعل وفيه بعد لا يخفى **قوله** لانه فعل لان الجاء حرف رخص خبره نفس الفرض
فخرج من خلاف الجيم فانه حرف مشدح بحسب فيه النفس عند فروع في حرم وفي جعل في
اقوالهم ان جعل في لغة العرب لسان يعني الحلق كقولهم سائر وجعل الطلمات اللوز
ارضهم **قوله** التعبير كقولهم جعلت قربا سودا وصيرته سودا **قوله** التسمية كقولهم
سائر وجعلوا الملائكة المذبح انما ارادوا انهم سواهم انما وفيه اضافة وشيخ
جعلت الشيء ارادته وشعرته **قوله** وجب كقولهم جعلت السائل كذا وكذا **قوله** وفيه انما
جعلت بعض ما عني على بعض **قوله** يعني تعي كقولهم سائر وجعلوا هذا احاه فارد في ذرا
قوله قال كقولهم سائر وجعلوا له اندادا **قوله** سائر كقولهم سائر احصاه فاما
بمعنى ايجاد شي من شيء وتكرره منه كقولهم سائر جعل كل من افني ازاوا **قوله** الحكم
ما في على الشيء كقولهم سائر وجعلوه من المرسلين اذ اطلق كقولهم سائر وجعلوا
منه البسات وبعضهم يدعي بعض هذه المعاني في نفس **قوله** وما فيه من حروف مختلفة
والوسط والحلق وهي الخرج الكلمة والآ للثقل حرف خرج خالف في الخ الا في
والا لكان اما انما هذا مسموع لا متفصل فعل للوزن ولا سافر
متمول غيره انما لكان اذا طلب لهذا الوجه مرجع على ما علم جعل الوجه الا في حقا

کتابخانه اسلامی

لكنه على قولهم والاما اذا طلب المخرج على علم فيجوز كثره الاستحسان ونعم ان الذين
لا على فعله ثواب فتح وعلم ثواب علم **قوله** والاما العلم في الجملة اما هو في
وتفصيل كلامه محمل وتوكيد اما الضمير قد مر في رد العماد منه لا ليعال قد مر
عنها في قوله اما انما انفعال لا يقال له كذا لانا نقدر في رد ضرورة كقولهم في بعض النسخ
بعد شكرا ولا يعال قد مر في التفسير في قوله ما اما الزمير اسودت وجرم
اكرمتم لانا نقدر الاصل فيضال لم اكرمتم قد مر في القول استقناء عنه بالحق في قوله
العماد في الحرف ودرج شي يقع منها ولا يصح استقناء لا كما في عن غيره بضم غين
الطرف ولو صلا احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وما في بعض انا ما في جواب اما لا
تحدث في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الالة قد مر في رد العماد والاصل فيضال
لم قد مر في الحرف وانقضى العماد الا المقدر وبما فيها اعتراض واما التفسير
حاله وقد تركت كرا استقناء بذكر احد القسمين في قوله في كلامه بذكر لولا في قوله
ونكر القسم لالا وقد مر في رد العماد واما الزمير انما به واعتقوا فيه فلم في قوله منه
وقد مر واما الذين كلفوا ما به فلم كذا وكذا قوله لانا اما الزمير في قوله من رفع
فيستعمل ما في منه ابتداء الفتحة وابتداء ما واول ما في قوله من قوله به
ويكونون معناه المار بهم ويدل على ذلك والاسخنة في العلم بقولنا انما
كله في غيرهما وكذا قد مر في الصحيح انه لا يلزم ذكر المقدر ولا الضم ولا تقدير
لصحة ان يقال اما اما قد فعلت كذا فيسكت ولورود ما في اوائل الكتب
وقد يأتي لتقصيد ما في نفس الحكم في الجملة واما ما في وادع الاسئلة والمواعظ
المقدرة لتقصيد محمل اسماعيل الحكم في الكلام ذكره علماء الذين سطحي
في شرح اللباب وقد يأتي في غير تقصيد اصلا نحو اما يزيد فيطلق واما انوكيد
تقدر في ذكره ولم ارمع احكم فيه غير الخشنة مانه حال مانه اما في الكلام
انا فقطية فصدر توكيد بقوله يزيد واهب ما في اقصرت توكيد ذلك وانه
لا حالة واهب وانه يعرض الذباب وانه منه غيبة قلت اما يزيد قد اهاب
ولما انا سبويه في تفسير ما ياتي في شيء في رد اهاب وهذا التفسير يدل

[illegible]

مجلس
عبد الله بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله

اركانها هو بلوقع كالراعي والسمال اولها را رغبة في وقوعه نحو ان طوبى لمن
 على الخاب والكلاب ان الطال اذا غطت رغبة في حصولها لم تكن مقصودا اما في
 جعل اليه حاصلها فمعنى غلبه الماضي والماضي الغالب ان كل من ان جعلت كلها بها اذ
 اسمية او فعلية فمقصود ما يخلص على الاستقبال هي ان قولنا ان ان شئنا الان فقد ارتكبت
 اسمنا ان انتم بالركاب اما الان ما عندنا ان انك اسمس وقوله تعالى وان يكون
 فقد كذبت رسل فربك اسماء لا تخزن واصبر فقد كذبت رسل فربك وقوله تعالى
 الا تنصروه فقد نصره الله اذا فرضه الذين كفروا وما معه من نوره فربك فربك
 ومن على هذا فقد راسا بسب المقام ولكن قد يستعمل في غير الاستقبال فاسم
 اذا كان الشرط لفظ كان او قد نفس المجرور والوجه على ان لا تنك كان انما
 وقد كثر في لغة امة اذا اراد ان يخلص الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقولهم
 كان قبضه قد سبق قبل القوة ولانه كان على المضي فلهذا الحث المطلق الذي هو
 يستعمل في الخبر فلا يستعمل منه الا الزمان الماضي وكذا اذا جازي من في مقام التاكيد
 مع او الخال لحد الوصل والربط ولا يذكرة جازا فربك كثر ما لا يجعل وعروا
 اعطى جازا لئلا في ذلك مطلقا كقولهم في العلماء فبا وطمى ان ما تبي كس في ذلك
 فليست في تلك البال لمطهر ان المنة على المضي دون الاستقبال فيكون الزمان
 مفهم الزمخشري وعلم المجرور في الجملة في انما لمعطى على محذوف وهو شرط
 المذكور وقال بعض المحققين في النهاية انها اعتراضية وهو ما يوسط بين اجزاء الكلام
 معنى وقد كثر بعد عام الكلام **قوله** اما اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالان
 المنطوق وانما ان يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصالة الزمان جازا ان نصره الغث
 في الاخرى يربطها احابته اياه وتوحيك تواما الثانية واحداث نصارتها ونصرتها
 بعد غيرها ايصال الزمان واما وحققه فارادة المكون في الصوري غير محققا
 لا يخفى ما ربه اللام فيها **قوله** ونصر الغيب اللام من الغيب المظهر وغاث الغيب
 الارض بابها ودرع اسمي المسات الرسمى غيبا **قوله** وفربك مثلكا الربيع في الجبل
 ابيضا ومن وفربك مثلكا غمالم وفربك الخاتم واصله دفع الشئ مع اخره قال الرا

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى
 وادركوا
 في قوله تعالى
 وادركوا
 في قوله تعالى
 وادركوا

الغريب اسماء شئ على اخره وتصوير اختلاف الغريب خولفت بين تسمية الغريب
 ونسب ما يلبه والعصا والسيف ونحوها وفربك الهمم اعتبارا بغيره بالخطوة وفربك
 في الارض الغريب فيها وهو فربك بالارجل وفربك الخيمة فربك واما
 بالخطوة وشبهها فربك قال انه شئ خربت عليهم الفكرة انما تتجهم الفكرة
 الفخري للجنة وقال المطرزي في المظهر قال الفتحا فلان فربك فربك
 اربا فربك شئنا جازا بالامر الثالث فلان وجه الما قبل الماشد ان يكون في الذي التبيان
 حقيقة في السير جازا والمحققة تجعل احكاما لاجزائها والمنش في الاصل معنى النظر
 يقال مثل ومنش ومنش كشد وكشد وشبهه وقال الراعي النظر اخضر من
 المنش واصل الما فربك كانه ينظر لكل واحد منهما الاصاحه فيا ربه وقال الفيض المنش
 اعم اللفظ الموضوعة لثمة لانه قال في ثابته ركة في الجوه فقط وكشد
 لماث ركة في الكيفية فقط والمب في ثابته ركة في الكمية فقط وانما ثابته ركة
 في العدد والمب فقط والمنش في جميع ذلك ثم نكل في العرف والقول ان
 المنش مضمر لمجروره ولم يسمه ولم يجعلوا ذلك القول الا اذا اخص شئ
 من الغائب ولذلك لم يغيره عما ورد عليه قال المبدأ في كنية والمنش ركة لا يجمع في غير
 من الكلام ايجاز اللفظ واصالة الشئ وحسن التشبيه ووجوه الكناية في ثابته ركة
 البلاغة ثم استوفى للصفة والمال اذا كانت عجيبة الشئ وفيها غاية وفربك
 المنش انما يصار اليه كلف المنش المثل في وضع الحج عيسى وارباره في صورة المنش هذه
 المحسوسة بسب عذبة الهم العقل واصلاحه عليه لان المعنى العرف يدرك العقل
 مع ما زعمه من الهم لان من طبعه مثل الشمس لا يتابع عن ادراك المعاني الكلية
 ما في مثل المعنى العقل بصورة محسوسة اذ عده له وانما ودخل المراء ولها في الكثر
 التثنية لعلها والحكا والانبيا ونسب في الكتب الالهية **قوله** اذا كان ما بين فعله
 اوله **قوله** لم يسمه وا وجود حرف الخلق في العالم **قوله** لان العالم يكون سلكا
 نحو امر باهر ملازم المنطق اوله لان السلك كانه الملبث فلم يعد له من الاصل ونسب
 نجيب بالفتح في الماضي والكسرة في العابر والها. الما لانه اذا رجع صورة البناء ونسب الميم

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى
 وادركوا

انه جمع اسما واما فوارس طمانه فمخى لا يكون في الموت فلم يخف فيه العيس والاهلك
 ما ناهى عما في الموت من ان يكون في الموت فخر على الاصل لانه قد مخى في الاصل
 ما لا يخفى في غير ما واما فوارس فخره جاد في ضرورة الشر من ههنا يتبع في ما قيل
 وشدة فوارس وهو الكون والكس في جمع فوارس وما كس على ما دل في فقرة
 ذكره ابن كمال بحث في شرح الهامة في في الترتيب خلاف ما شرح حيث قدم في الهامة
 على العيس للهامة ولكي حيث قدم في الهامة على العيس **قوله** ثم استنوا على ما اورد
 ما جاب انهم لا يعتد به وادعى اليه بصرح الجواب في قوله ما استنوا على ما خوفه
 اراخوه والجواب يستعمل في العصب ما طلق في السؤال على الاعتراض صرحا او كناية
 باعتبار ان فيه معنى الاستفسار **قوله** اني انا في شاذ مخالف للقياس ارسا كما
 وجوده فليقل او اكثر لانهم قالوا المراد بان في الكلام ما يكون خلاف القياس
 من غير نظر في القوة وجوده وكثرة وقد نفى عن الشاذ والمارد والضعف
 ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كغير الكس مخالف للقياس والمادد هو الذي يكون
 وقوعه قليلا كس على القياس والضعف هو الذي يتصل حكمه بالشذوذ فاما قوله
 قيل كيف كان اني انا في شاذ مخالف للقياس وقد قال في العلوم اني انا في وجوده
 واستحوذ وقطط شذوه والرداء وما شبه ذلك ليست كل مخالفة في شيء
 لانه ان ذلك ثبت عن الواضع في حكم الاستشفاة كانه قال القياس كذا الا في هذه
 الصور اجيب بان يكون هذه الاشياء من الشواذ للقياس بالنظر في القياس
 اس من في الاعتبار فلا ياتي في مخالفة جعلها من حيث الشواذ المتأخر فيقدم
واعلم ان هذه الفقهاء قياسا واجبا كانه في هذه البعاط قياسا واجبا
 فجميع ما جاء على خلاف الاصل على ما مر في الاستحسان **قوله** وهو واردي في الفقه الكلام
 ما قيل قد مر في القياس من في القواعد الفاشية في معنى القياس ان القياس
 لا ينافي الاخر في ضرورة الكلام لا ينافي اليها على وان لا ينافي الكلام فلا يستعمل في تقدير
 العموم لا ما تقول في سبع زبر افضل الرجل وان اراد ذلك على انه قد تقرر ان
 ما ينافي اليه افضل التفضيل يجب كون لاه للجنس فتور شاذ في مخير الرواية

تصحيح القول اقول ان هذه جعله الكلام فلا يستعمل في القياس صحيح ولا ينافي اليها
 الكلام لانه كان معناه انكره مقدرة لا ما تقول في هذا لا يخفى ان اجيب بان القياس
 محدود في التقدير اقول ان الكلام كان في قوله دم زبر احسن ارض اعطاه
 كان قوله كمالا ينافي اليها على وان يتنقض بقوله كمالا الكلام كان حلالا في غير
 ويقول عليه لصلوة والسلام لكل الطلاق وانع الاطلاق المعقود وقوله لم كل ذلك
 لم يكون في حديث في اليهود ويقول الشاذ في حديث في اليهود في حديث في اليهود
 لم اصنع وايضا يتنقض تلك الاشياء قوله لطفة لكل ان دخلت على المعرفة او جيت
 عدم احوالها اذا المراد في كل منها الا في قوله وجبت اية موسى قالوا ما رسول الله اني
 الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمر بن عاص اني الاسلام خير وقوله اني قد اود
 الجيب وقد جاب عن الانتقام في الثانية على معنى هذا القول واجاب باج الدين
 السبكي في شرح نهج البصا ودر عين الامة والحديث الاول ان الكلام في القياس
 والموقف في القياس في القلة والفكر وهذا جواب عن اشكال في التفضيل ايضا لا اعلم
 سماع زبر افضل الرجل والجواب عن الحديث ان في الشواذ انما الاشارة والتمثيل
 على ما في حاشية شرح الفقه حكم ما حكم من انهما ووجهها في العموم والخصص فالتساوي بينهما
 مستدرة وكذا الوجه اليه يكون تخيير في التفضيل او لموجه بقرينة المعام اوله لانه اجمش
 يقع على العقيل والكثير كذا في السيرة وقال في القول اليه ان مراد من الحكم الا في
 على المعرفة وجب عموم الا في قوله اني انا في شاذ مخالف للقياس في قوله لم كل ذلك
 ما كثر في كل جزء في جزء ان كان ما كثر في الجواب عن اني هو الجواب عن افضل في القياس
 في قوله الاسلام وان حصل وان دور ما في ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام فلو لم ينفذ
 ان ليد وشاذ في الكلمات والتعقيد ففصاحتها ولا ينافي اليها في القياس على ما قيل في القياس
 والتفاوت بالزيادة والتساوي بالعدم والطبع والغروب فلا يقصد فيه افضل التفضيل
 الراية في الفصاحة في القلة وليس اني على كل الا في القياس على الا في القياس في القلة
 العلاقة بالزيادة والنقصان فكل على القياس في التفضيل وقوله ما ينافي اليها
 يدل عليه قوله في الجواب في الكلام فجميع هذا جواب عن اشكال في القياس ايضا

تصحيحا

ولكن ذلك مشروط بان يكون مجزوا عن الامر النسخه الام والاحاطه وحيث كونه متعلقا
بجانب العقل فيكون انما النسخه عند غير العقل على ما صرح به الرضا فان قيل انما النسخه
ما تارة صيغة التفسير فلما ما يربطها بالمعاني وادعاء الزيادة لم يحفظ هذا ما ينبغي
جدا **قوله** القياس انما هو المستطرد من تركيب دون الاستعمال ودون
وضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل في موضع كذا واللفظ في موضع كذا في غير موضع
بما زاد اللفظ ما لم يرد به الوضع فيقبل اللفظ المازوم وادعاء الزيادة كذا قيل علم ان النسخه
دوني في الاصل او في مكان اخر فيقال هذا دون ذلك وذلك اذا كان احفظ منه فليقل
ومنه دون الكتب لانه ادنى البعض من البعض ودونك هذا الذي خذ من ادنى
مكان منك ثم استعمل للساوت في الاحوال والترتيب فيقبل زير ودون عروفي الشريف
ثم انسخ فيه ما يستعمل في كل محاوره ونحو حكم الاحكام والاختصاص في ان سقط بالانسخ
المذكور فيه التماوت والاختلاف على ما صرح به الشريف فيلزم معنى قدام في الاصل
وقول الشريف في تفسير قوله تعالى واذا دعا احدكم من دون الله ان يسمع منه قدام الله
وبمعنى يد يستعار من معناه الحقيقي الذي سجد اعني ادنى مكان من الشئ بما لا كلام
صاحب الكشف في الكساح حيث ذكر فيه جزمي دون يمينه قدام ولم يده من الجاز لان
وايه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني الجازية في المعاني الحقيقية يستعمل في قوله
وخر الجازي وجزمي يمينه الله ويمينه عند وفي القاموس هو قروي وتفسيره ويمينه الشريف
والخمس ويمينه الامر والوعود ويمينه القرب ويمينه الام ووزاء ويمينه غير **قوله**
وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كما يشهد التفسير والابن يمينه يمينه
اقم لا ما تقول لفظ الشئ يظن كثيرا على النادر ايضا في معنى مخالفة الاستعمال
وذكر الخالفة على سبيل المثال في قوله تعالى واذا دعا احدكم من دون الله ان يسمع منه قدام الله
على ما ذكره الشرح لفظ الشهادة انما هي جزمي وقروا جميعا او مقروا بالاول
كقوله تعالى واذا دعا احدكم من دون الله ان يسمع منه قدام الله وقدمنا والنا في نحو
قوله تعالى صيغة الله مصدر متوكدا لاسما باسمه ان يظهر الله لان الايمان يظهر للناس
والا لذكر النسخه بلفظ الصبح ان النصارى يسمون اولادهم في ما اصره يسمونه

المجودة

للعوونه ويعولون انه تطهير لهم فخر عن الامانة بصفحة الله للشك كل ما يورث
صحة النصارى تقدموا هذه الكثرة الى الكثرة التي هي سبب النزول من النصارى لولا
في الامانة والا صغر ولا يلزم ان يكون الشك كلمة باللفظ الاسمي فان السك كلمة
في قوله تعالى يد الله قوتي ايدهم ثم لا شك ان الشك كلمة من قبيل الجاز والعلاقة فيها انما
في الخيال كما حققه في تصور البديع لا الوقوع في الصيغة كما هو المشهور لان العلاقة
صحيحة فلا يستحال الذر في الوقوع في الصحة ومقدرة عليها فيقول الشارح في شرح
الكشف ان الشك كلمة ليست بحقيقة ووجه الجاز ليسطامه ولهذا قال الشارح في
هو من يدع خبر كلامهم وطرز عجيب على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح البيان
انها ليست بحقيقة ولا انها ليست بحقيقة ولا تجاز لفقدان العلاقة المعينة
بين الطبع والخيال وقوله ولولا انما على القول بانها ليست من الجاز لم يكن التفسير
على ما عليه في تمام الاستقراء في المقام البت وقوله وهذا لا ينافي في التفسير الخامس
في قوله لفظ الامانة يستعمل فيها وضع له وهو حقيقة وفي غيره وهو مجاز ولكن لان
ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول هما باجود المصائب وهو واقعة ما من غير نظر
الى المعنى وان اماره اماره لا بالقصد الاول ولوا اتفق المعنى الجازي في بعض الصور كما
جزاء سببية ما في الثانية وكانت مسببة عن الاول لكن غير منظور الى
انها في هذا الشك ولا يصح ان يكون سببية الاول على الجاز لانها قسمة في هذا الباب
على ما ينبغي فان اتم ما لك في شرح التفسير ان كلمة قرأت في كلامهم هي حكم الامانة
انها على اقوال الشئ عن اصله وقال انما في شرحه صورة المؤمن فله غير الشك
في كلامهم من قرأه في لاجل الاذواج كقوله عليه الصلوة والسلام غير قرأنا ولا نذنا
وحقه ولا ما به لانه في ما دم وقوله عليه الصلوة والسلام الا لا توطئ الجبال والجبال
والقياس الجبال لان جميع ما دم وقوله لانه لانه الغيا والغياب والغياب والغياب
وقوله عندي ما س ٥٥٥ واما في قوله لانه سبب وقوله ما في الكلام
وحراني وانما هو امراني وقوله في نسخة في راحة الكشف في عمارة وعامة القياس
على وعن قوله عليه السلام انكوا التارك ما تركواكم ودعوا الجبهة ما ودعواكم فانه

كون الخلية المستعملة منه لا عين المفعول واما فاعله فهو ما زيد
الا يتقدم او صفته نحو ما جاء في نهم من اجل الاتيتم ويقعد او حال نحو ما جاء في زيد
الافضل وكثير ما يقع الحال بعد الا ماضيا نحو واعن قد والواو ونحو ما استت
الا اما في لانه فقد لزوم تحبب مفعول ما بعد الا ما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه
الحال لا ما سار من مفعول ما بعد الا على ما قبله والزم جعل المفعول عليه المفعول
كالواقع في الحال وقد كان اذا وقع ما من بعد الا شرطه قد يكون ما ليس الا قد عرف
او ما من افرس حتى سار من مفعول ما بعد الا نحو عليه الاشكر او مضارع مني كقولك
وما تايمهم من رسول الا كانوا او معنى الشيء نحو انشدك الله او انشدك الله
الا ضلعت وان كان خلا صوره الا انه مثل باسم والمفعول بالطلب كالمشتبه بالافضل
مكتلة انشده تدل على الطلب وجه التعدية الاشياء انهم مفعول مفعول في ذلك اوله
بغيره تدل وعرفت حيث قالوا انشده والله كما لو ادعوتهم بزيد وزيد اذ
قبل المذكور مشت فادوم معنى الشيء قلنا ههنا باب نفس المشتبه معنى المفعول في
صاحب المشتبه في قوله تعالى والذين هم لفردهم حافظون انه يجوز ان نفس حافظون
معنى الشيء ارفع حافظون وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لا على الكاظمي ما كان
انه حق كان معنى الشيء كان قبل ما كان في الا ما كان وقد يكون ما في الاتيتم
الشيء الذي يقره القسم لانك اذا اخذت غيرك ما بعد فقد ضلعت الامر في فعل
مطلوب كما كنت ما اطلبه منك الا فذلك ومن ههنا حادثة وهي ان الا
قد يكون خوف عطف عند الكه فيس بغيره الا العاطفة ان ما بعد ما كانت لما
تبدلها لكن ذلك متى بعد الجواب وهذا امر واجب بعد نفي وقد يكون يصف غير خوص
بها وبما لا يجتمع منك او شبهه والمراد شبهه الى المنكر الى الحرف كلام الجنس والمعرف
الذي يخص الواحد متفق كلامه بغيره ان لا تشرط ان يكون الموصوف هما او شبهه
وشرط ان يكون في وقوع الاتيتم ما يكون ما بعد ما يكون غير موصوف فلا يجوز
حذف موصوفها وقد يكون عاطفة بغيره الواو في التشريك في اللفظ في
المعنى ذكره الاضطرار والفراد او بوجبه وقد يكون زائدة قاله الاصمعي

وايجب وامن ما لك واما فضل بفضل اعلم ان معناه من الفضلة
لان في الفضلة والفضلة في الفضل لان الثاني ليس فيه الا النقص في الما في النقص
والمصارع وبعضه ضلعه في الشوا والفضل بالاول وكل عطية لا يكون من عطية
لها فضل زمانية لتساوي بين الافاضل ومساويتها لانه لا اختير للما في
والمصارع حركة لا تحصل الا بالزوم احد الشفاهين للا فرق انما هما هما
الفعة لما زيد اختصاص بالزوم بالنسبة الا غير ما كالفضل للما في النسبة
الما على والمفضل للزوم في الهمزة ما على ما على ما على هذا الباب في النقص
المعاصرة للزوم وهو في الحقيقة الفهم الغير المعاصر فاختير ايضا الفهم للتساوي
ويكون لان افعال الطبايع امر الصادرة عن الطبيعة وهي القوة المجردة
في الشيء التي لا شعور لها بعدد رعتها ويكون الصادر منها انرا واحدا على الخ
واحد قبل الجميع في اللغة السجدة من الحقيقة التي جعلها عليها الان وهو في
الاصح صدر الطبيعة والطبايع بالكم منه وقول بعض الافاضل ان الجميع
قوة النفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر فيستفاد الخ والاحد بحسب اللغة
والما في الاصطلاح فالجميع اعني مطلقا من الطبيعة اذا الجميع ما يكون منها الحركة
مطلقة سواء كان اما شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك عند تحريكها
غير شعورية والما في الجار والمراد بعدد الحركة الصورة النوعية والنفس على ما حق
في الحكمة والطبيعة ما يكون بعدا من غير شعور كالصورة والحركة التي يكون
لحركة الماهية من شعور كدوام الالام في شئ الا ان كانت وما لا تشرع في جاز
قد اطلقوا في الاصطلاح الطبايع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطبايع
اعني ما لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولى الخلق في الطبيعة
قد تخصص بما بعد رعتها الحركة والسكون فيما هو اول وما لذات من غير رارة
فم ليس المراد الجنس ما يمكن ان يكون به بالزمنية من صفاء اللون وليس الجنس
ونحو ذلك المراد به كونه الاعضاء متساوية على ما ينبغي ان يكون والافضل
خلا وذلك انه متفق في الطبيعة او لا تختلف ذلك قال علماء الدين الكاشي

والسكنات ولهذا حكوا في اقصى ما يمكن من كل ما على سطحه يخرج ما يمكن بالوجه
مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخراجه بالشيء الاخر على خلاف ما ذكرنا
في الاصلية والزائدة جميعا اما في الاصلية فلان الماء وهو ماء وقعت موقع القول في الزائدة
في الاصلية الزائدة فلان الزيادة واقعة في الاصل بعد الماء وليس في الزيادة
في موقعها والفرق بين الاصل والمخرج بان يكون فيه ما يزيده لا لما في دور
المخرج به فلا يجب في باب حولى زيادة الواو بين الماء والواو دورا باب مرجع
وفي باب اقصى وجعلت تكرير اللام دورا باب اخرج وتخرج ودفع على
هذا القياس وبين المخرج المخرجية ان زيادة الحرف في المشبهة لاقعة زيادة منه وفي
المخرج لاقعة موافقة لفظ لفظ السمع لانه لا زيادة في اللفظ ودليل الحرف في
المصدر ربح الى الحرف في اللفظ لان يكون اللام عوضا عن المعصاف اليه لانه لا يربط منه قوله
بداءت بسبب انه في العظم ان الاصل في نظري وقال صاحب الكشف في قوله تعالى وعلم آدم
الاسماء ان الاصل اسما والسمات وجوز ان لا يكون ما يخرج من تحتها الا انما يكون اللام بلا حنة
الاصناف وصفه اسما حيث قال في الحنف فان الحرف ماواه وليس اللام بلا حنة الاصلية وقال
في الحنف والمعروف كلامهم انما هو تنسيق بغير العائيت فيكون اللام بلا حنة الاصلية وهذا
منهيب الكوفة على انه شئ في الكشف والحقيق في الكشف وبعض الوجوه وتغير في السابق
ايضا على ما في الحنف وتبدل انك جواز هذا بغير الصلة او معانها والاصناف في الاشارة
في الحنف وعلى ما هو من سبب البعثة وهو العكس قال ابو الحارث في شرح المفصل ان دليل
ان الحرف وجها ان الاول ان حروف اللام هو الذي ليس عليه وضعت الكلمة
بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر في ما قال واعلم ان الحرف
على الوجه الثاني لكونه الاول هو الحقيق لانه خارجة للاسما والافعال وانما الحقيق
لان فاعلان لان الافعال ليس لها مصداق **قوله** فلان غير من وعلمية مثل الاستخراجه الا
بما كان كلاما في الفقه **قوله** واعلم ان الحروف التي تزداد الى العلم ان زيادة الحروف في
كلام العرب قد يكون لزيادة منه زائدة الحرة انهم للمعقولين كما في زيادة وتجنيم
المعنى كيم زرم ولقد كالف حار واودع ودا وقصيب واللام الى كبا جليب

الفرق بين المخرجية

عوض اللام عن اللام

الحروف في التثنية

زيادة الحرف في اللفظ

ولما كان التثنية كثر الوصل **قوله** حروف التثنية العلم ان الحروف في اللفظ وان
هي التي شتمها قول الرث عياروس هل كنت لما شتمت سره وقال التمام
او شتمتها او اذناه سلمون او اذناه سلموا او انت مولم او اذناه
وتسليم او قول هربت السماء فشتيتي وقد كنت قدما هربت السماء على
ثم شغل من ثمانية فقال ان التثنية ثم مرة ثالثة فقال التثنية فانظر الاظنة
وهي ايضا ان الاضغض سأل سيبويه عن الزوائد فقال في قوله واما سلمان
فقال الاضغض ما معنى هذا كان الحقيق لانه السؤال قال ان التثنية فاعلان
ولم يتم معناه ما هربت السماء فثالث لا اذنه السماء حتى اجتمعت على
محضت السماء لم يكن جوابك ملحا للسؤال قال التمام ففقت الحرف
ونال ما اجبت فثبت ولم يلزم معناه ايضا والذات اسمي اقصى وهي ايضا ان
العام المبرر شغل ابا العتاهي المار في الزوائد ما شدة هربت السماء
البيت فقال له الجواب رحك الله فقال قد اجبتك مرثيا معنى هربت
السماء في المصدر عين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابد لانها قد تكون
المصدر بها وكلها اصول فتكونك سأل واما بل المراد انه اذا زيد حرف غير اللام في
والضعيف فلا يكون الاشارة **قوله** الا في اللام في زيد اللام في الزجر على وجه
تكرير الحرف فخرود واما زيادة اللام في اللفظ وجه التكلم فلا يكون الا حروف
في التثنية كنه ترك التثنية لظهوره **قوله** ان حروف كان وهي ثمانية هي جيب
ووقع وثقت وهدت قال علاء الدين السطاح في حاشية المطر على وفي
ما في كشف الكشف في قوله تعالى وان كان في ذو عشرة الا انه قد تقرر ان كانا التثنية
حقها انما ظهر على الاشارات دورا الاشخاص ومال حسن الفاعل والحق ان
به فعله الذات اذا وجدته ثالثة ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره
ان كانا في اللفظ **قوله** الاول اصله او دل على وزنه افضل على ما هو من المصدر
مكسور الا بطلت الحرة على غير القياس واوتمت بريل اول منك ففقه
على او ابل او اول من ازل ففقت اخره واوا وادعت او اول على فزعه على

عوض اللام عن اللام

الحروف في التثنية

زيادة الحرف في اللفظ

كل ما هو منسوب للكوفيين بقيت الواو مفرقة ولم يجمع على اواو ولا استعمال
 ما لو كان سابقا منه ونقصنا واستعمال تنوينه في تقديره الاو والاولا والاولو
 والاويل والاولى والاولياء الاو والاوليات الاو في الاستعمال زهدا في غيره
 وهو اولهم وهو الاو والاولى لم يكن لفظا او مشتقا من شيء مستعمل على القول
 بصحيحة ولا مستعمل منه فاعلمنا حسن ولا ما استعمل منه في ما كان كالحكماء في معنى
 الوصفية اذ هي اما تظهر باعتبار المشتق منه وانما كان في ذلك المشتق به كما علم في
 علم الكثر في علم غيره واحكامنا في ذلك اشتقاقه من جنس غيره واما ما ظهر في
 صفته اولى يستب ما يولد به المشتق وهو سبق فصار مثل رجل اسد او رجل اسد او
 لم يعتبر وصفه الملح ذكر الموصوف قبلها في نحو ما اول او ذكر في التفسيرية بعد
 طهرا اذ هي دليل على ان ليس اسما كالمثل وايدع ما كان قبلها مساو لم يكن مع الكلام و
 الاضافة وخلق هذا التوزيع مع الجلفاء وصفه كما ذكر قبل على رعايته لعله اول
 ما رواه وسال ما تركت له اول ما بطرف الرمان نحو قوله لوك ما اورس واني لما جعل على
 ابتداءه والمنية اول اورد اول اودت في عدو ما وما ذكر ما يتبع ما في دورة العواجب حيث
 قال ويوتون ابداء اوله والصلاب ان يقال ابداء اوله في ما كان في قولك والذكر
 واما في اوله ما كان الاضافة مزاوية فيه او تقدير الكلام ابداء اوله او انما كان في
 انقل على الاضافة من كساء العمامات التي قبل وبدون نظائرها وسمى نسبة هذه
 بالعمامة انها جعلت عامة للشيء بعد ما كانت مصانة ولهذه العلة استوجب ان يسمي
 لما افر ما حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الامنية واما
 بقيت على انهم لا يفرق حاله الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عنه البناء بل انهم
 خالفوا في اعابها ليعلم ان اربابية لا مزية له على اوله اذا عرّب ما رتبته من اوله
 من اسم ولم يبح حرفه الا في تمام ما تركت له اوله ولا افر في الخطا في هذا الكلام
 اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفه او جردوا هذا الكلام بمعنى تركت له قريبا ولا مزية
 انتهى كلامه وعلم ان الخطي مخفي فصل في مصدره في افعال الماضي اذ هي ما من مصدره
 اذ هي واوارة وازنة ولا تنقل افعالها في العاشر فيتم قدها في صفات النعت
 لفظ الماينة والاعتبار بانها من قبيل طلائ المصنفين فرب ما لم يتم استعمالها

فَطَا

قط في المضارع المعنى واما المتصلة مع هل وادوال اللام على غير الوجهين
والاستثناء والنفي كما زعم الا عالم لا ما عد مع انهم خرجوا بان هذا استعمال اطلاق
عنه المعنوية ليس بعونى اصلي ليس بوجه بل الوجه ان سأل استعمال النقات
يجعل منزلة عنهم وروايتهم على ما ذكره صاحب جازين استشهد بشواهد ما لم ينجي
الطريق متدنا ونظيره ما ذكره الشرح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلعات يتروعن
على فوق ما ذكره علماء الذين السطاني في حاشيته شرح المعنى السعد بنان الوفاة
بمعنى التاكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب وليست منزلة العرب الا
ان المصنف ثقة في اللغة فقلبي استعماله وما ذكره علماء الذين السطاني هذا في شرح
الاعراب حيث قال الرضي وقع كافتة مصانة غير حال في كلامه لا يورثونهم
ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعماله مصانة في الفصل حيث قال
كتاب في الاعراب خط بكافته لا يورث استعماله مصدر في الكشاف حيث فسر ما وقع
ما ارسلنا لك الكافته للناس ثم قال والقول بانه لا يورثونهم بعينه خطأ ومن ان
الوجه ان يجعل استعماله هولا النقات منزلة روايتهم وما ذكره علماء الذين
حاشية البداية حيث قال في الدراسة واخبرهم من ان اخليفه زيد اخيفه
زيد اخيفه لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان حسن الظن
بالمصنف انه ووجه ثم قال ونظيره انكم حيث استعماله الكشاف متدنا مع انه
في كتب اللغة لانهم ثم قال على ارفق ما قاله السفا زاني في امكن استعمال النقات
الاعاطة المعاني يجعل منزلة عنهم وروايتهم وما ذكره صاحب البداية في ارفق
اوب العاصم في شرح الهداية من ان الانية بمعنى جبهه الغيرة نيا على غيرة
لم يوجد في الكتب المقدولة بل في استعماله فيها بمعنى الجمع وعن هذا اختلف
من استعماله في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس مؤاخذة لان صاحب الكشاف
استعملها في ذلك المعنى في سورة الروم وغيرها وكفى بجهالة اللغة
نعم ذكر في الصحاح وجمع الجوامع في حاشيته في حاشية الكشاف ان التوكيد بالواو اضعف
ذكر في اللسان ايضا انبته مسامحة واستنبه قوله زيادة الهلثة قال

الرجح في شرح الشافية اعلم ان المواد فغير اللامح لانه لا بد له من معنى لانها
اول ما يحسن لغو من اعطى كالكان في اللامح واللامح كان عينا ما ذا قيل مثلا
ان انا لم يكن مال فذلك منهم تسليخ في العبارة وتجويز ذلك نحو ما قال ان
العادى الى كذا يابسه ومن في مابن الله رائدة ان المالم تقدر في الكلام فائدة ثانية
منه في الشية في قولنا كسره فذلك المالم في التهمة في احوال في العالفة ثم قال والا
الاجحى هذه الارباب فما جاء منه فكل غايى وقدر على مما لم يأت منه ذلك
نحو الم والحق وحده وفرد واستحق المالك واستحق الجلى وفرد ذلك **قوله** والهجوية
عالمه ان كان يعنى الفعل من التفسير فيصير الماعل في المعنى مفعولا للتفسير
ما علمه لاصل الفعل في المعنى وبما انك اذا اردت ان يجعل المالم من بعد ما
صحته معنى التفسير باحوال المارة مثلا فمجبى باسم وصيته ما علمه المالم الفعل
المحقق من التفسير وجعلت الماعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل فذلك
فردا ووجهه فمفعول فوجهه هو الفرضية حارة جازا وقيل معناه ان قيل
الفعل الماعل يصير كالم ما علمه قبل التقدمة منسوب الى الفعل لاصل
مثل فمفعول المامه منته الى الضيق لاصته فاستقام ولو قال وهو
عالمه لاجل الشئ اذا اصله كان اعم لانه لا يدخل فيه ما كان اذا اصله جازا نحو
نحو قدره ارجله ذات بخا وهو الارباب واحد ارجله واحد ارجله واحد
ارجلته واذهب وقدر على الفعل لجعل الشئ نفس اصله وان كان جازا نحو
اهدت ارجلته هدية وهذا كذا في شرح الرسمى المشافىة **قوله** اغد البعير
اخره والنفذ دوى الى في الم والواحدة عدة وعدة البعير طاعونه فمفعول
اضل الفرس للصيدورة احصى الزرع ارباب وقت حصوله والزرع منه
وبين ما ذكره ان الشئ السمن يحصل فيه بعد كل مارب حصوله فمفعول معارفة
مفعول حصوله الازر انك تقول اصم النخل واحصى الزرع وهو لم يصير
ولم يحصد منه بخلاف الاول فانه حصل فيه ولذا قال بعضهم ان الفعل هذا
للمجنونة وكذا اوجب وانحو واحال واراب واجد وابنه واظهر كذا في
الفصل

محمد الدائم التقي
يتفق مع

عبد السلام بن عبد الله

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تهران

الفصل **قوله** والوجود الشيء على نفسه معناه ان الماهية وجود الماهية موصوفاً ببعضها مستقلة فم وجود ذلك الفعل وذلك الصفة في الشيء الماهية على ان كان افعال الفعل لازماً في الماهية او وجوده بخلاف معنى الماهية ان كان متغيراً في ذاته او صفة محضة او افعالها في الحيز او صفة متغيرة في مكانها افعالها مستقلة لا تفتقر الى فعل كقولك في الشيء على ذلك لا يتغير **قوله** والسلب كون الماهية افعالاً للسلب والارادة سماه **قوله** فخر في الكتاب ان ارادت بحجة اربابها من ينقط بانقط واما ما يهل بالوجود والوجود اللفظ والماهية وعدمه مثل الماء عليها نقطتان نقول نحن الحروف ونحتمل منه وانما نقول نحن تحتمل منه وحروف الجوهري اللفظ النقطية التي تحتمل كثرنا بالنقط من حرف سائر الالام ومعناه حروف الخط الجوهري لا نقول سمي الجاهل وناس يحيلون في الماهية اللفظية كالمطل في حرف لا هذه الحروف ان يحرف ارسنقط ونسلكنا لاهز عن البيت ان الحروف النقطية سميت بحجة لانها النقطية ارباباً لها وان كانت اصلاً للماهية لها واما ما سمى مع نفسه منقط لبيان حجة فكلوا الماهية للسلب قبل حقيقة الحروف التي انزلت بحجة بنقطه فالنقط حروف الانحياز ارباباً له النقطية في اللفظ النقطي النقطية كونه من الانحياز ارباباً له النقطية بالنقط وهذا لما يتم اوجده كون الماهية النقطية في اللفظ النقطية هذا الكلمة **قوله** نحو شغفته مال بعضهم شغل وشغل بمعنى واحد ومعناه ما ينبغي ان يراد بالارادة عدم الماهية في زمانها على الجرد وكون الفعل حجة الى الافعال الجردية توسيع البقاء ويمكن ان يراد بالماهية الزمان في المسألة بان يكون اشغل اشغل الماهية في شغل لكن هذا موقوف على الفعل لا يتيقن بانها في اللفظ **قوله** وللقومين هو ان يجعل مفعولاً شيئاً مفعولاً ان يكون مفعولاً لا يصلح الحديث سواء صار مفعولاً او لا نحو اقبلته ارفعته لان يصير مقبولة لا قبل اولاً واسقيته اقبلت له سقياً شرب اولم يشرب واقترته اقبلت له قبل اقبلت اولم يقبل ولم يقرب واقبت الفرس ارفعته للبيع جملة سقياً اليه قال الشيخ المظهر الرضوي التوقيف والتوقيف تعميم افعالها الى افعالها وايضا فيه ولا غير ذلك ككونه للفقير نحو اقترته اقبلت له قبل اقبلت

من خط الامام ابو عبد الله محمد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

طبعة في دار الكتب
بدمشق سنة ١٢٨٥

ملفوظات الشیخ الاسلام

مكتبة
الشيخ
الشيخ

اعطيت مكانا يقيه وكذا اجفوت وللممكن من النسيخ اخذت النهر اسكنته
 من خرفة واتبان النهر والجيش الى مكان اصله كايون واجيل اراة الى اليمن
 والجبل وللتكثير كابد اكثر البعد وكذلك البئر الرجل وخرج والي واخر
 والجبل المنفصل على اصله كانه شرا حلقته على الكذب ولله عا كذا السكك
 ما يدرك على الرعاء المتاح كاشيته اردعرت له النشاء وللمسائل
 كاستخونه ما خذت بالادال المهملة اربك على الاعانة فاعنته وللعاانة
 كاجبت فلما واربعته واقرته وايضته واطبته واربعته اراعت على
 الخلية على الرعي وعلى قمر الاصافي وعلى مستفان وعلى مطلب وعلى حوت اعدائه
 ولطاف فعلى كعظرت ما فطر وبشر ما بشر وهو قليل ذكر الرعي في شرح الثانية
 ولطاف فعلى كعظرت ما فطر وبشر ما بشر وهو قليل ذكر الرعي في شرح الثانية
 ماسع وسبقت البصير ما سبقت اذا استوفيت كجرب زمانه فرفض كوت
 الرجل ما كتب ذكره ابن مالك في شرح التمهيد وما ذكره بطبري في سبني في كسبه
 الكشاف ولا تبيان البعد الموصوف باحد نحو اكرم الرجل اراة ما ولا دكرام
 فدا الخفيف لا يكره ذكر واقلت البيع وتلكه وفوته واخرته وجب فلان فلان
 احبه وشغل الامر واشغله ذكر في شرح التمهيد وذلك في شرح النقصان في المثال
 الاخر فالحق للزيادة من حيث وان لم يكن الا التاكيد وفوق الرعي بين اسع وابطن
 وتكثيرها ما بين اسع ويطو البليغ لانها ما غزرت وكصغر وكبر وبال الجوز
 في الاصل متعديا وبين استعمل نحو اعطيت وستهطمته وبينه الدخول في مكان نحو
 انجد واغار اي دخل في النجد والفور وبينه وصول الى العدو وهو اصله ما غزرت
 الرزاق وانفقت وارفعت واقتت واسدست واسبغت وانفقت واجتت
 والماقت والفت واذا بلغت عشرة وثلاثين واربعين وثلاثين سببته
 ثمانية وسببته ومانه والعا ولا عا ثمة غير ثلثي كانه في الغنى بمعنى
 سبب سببا واقسم بمعنى حلف وان لم يكن فاذ **قوله** واعلم انه قد تنقذ الى ان يلفظ
 قد اكراله على خروية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره العطف في الحركات متوقفا على

الفاصل على ما في

الفاصل على ما في

الفاصل على ما في

الامام حيث قال الامام احتراز الشيخ بلفظ قد اكراله على خروية الحكم في قوله **الطبيخ**
 قد بوض له الانفصال والافتكاك في الاطلاق في قوله قد بوض على بعض الاوقات
 لا على بعض الاحكام وليس مدلول الكلام الا ان الختم بوض له الانفصال في بعض
 الاوقات لان الانفصال في بعض الاحكام مراد في نفسه واما في قوله قد بوض في بعض
 حيث احتراز بلفظ قد المعينة لخروية الحكم في قوله لا ان تعين الخاص قد يكون في بعض العام
 في وجه الامر ان كلمة قد ان تعين الخاص منها لا يكون في جميع نعم التحقيق في اللفظ
 قد لا تدل على ظاهره على بعض الافراد لكنه ليست تخصيصة لبعض الاحكام بل قد يكون
 لبعضها البعض ايضا وما يلزم منه خروية الحكم في ذلك الجوان قد يكون في
 فاعلم **قوله** واقرض في كل صفة الكشاف في تفسير قوله في حق من عصى كذا
 على وجهه الاية انه يجعل كل صفة كية واكت في الغريب في شرحه في
 السحاب ما فاشع وليس هو كذا وكذا ولا ينبغي في صياغة افعال وعاد ولا يتفق
 نحو هذا الا حله كتاب سببويه وانما اكتب في باب انقص والام ومساء وظل
 في الكتب وصار ذلك وكذا في فتح السحاب اذا دخل في القشع وطاوعة
 كلب وشع اليك وافتش **قوله** قال الزوني ولا انا لهما فيما سمعا قال الرعي
 في شرح سلم ما يخصه لمات في باب ما العرب فعلت لانية متعديا وباعية
 لانهم الاكلام قليلة نحو كية ما كتب وشعفت الرعي الغم فاشع وكنت رذل الطار
 ما نزل ووزفت البئر ما زفت وبرت النانة ما برت وسبقت البئر ما برت
 وذكر بهاء الدين المنطوي في القندرة والوزم فعله الله فاعلم والكرا في في شرح
 البخاري في ما تجر ولس التمهيد في شرح انوار القربل انقص والام هذا القيل
 ثم الظاهر ان الطرف اعني لهما متعلق بالمضي وهو غير مستقيم والالتون كما في الاثر
 من زيد ما لوجه في قوله ما ذهب اليه البعد وقوله من ان لا ساء به المصائب انتزع عنه
 السنين لاجل المشابهة والحق في هذه الامور ما جعله القوم سببا للوجوب المتصور
 هو لاسباب لا انتزاع السنين قبل وهذا القول في قرب الاصول في ان معالي
 هذا الطرف خبر وظرف مستقر لا نحو وكذا الكلام في قوله ما لاسباب منهم ولا وان

الفاصل على ما في

الفاصل على ما في

بيان كيفية

اعداه ولا مقتضى المعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على **قوله** غنم سبويه هو لفظ فارس اصله سب ووجه معناه العود الى راحة النصارى
 لغت بذلك لانه كان في اعيانهم شتم النصارى وقيل لظنه لان النصارى
 من لطيف النواكر اسمهم عرب فنهى الى ربي موسى ليعني الحارث وقيل عرب بن عبد الله
 بن قنبر وقيل عرب بن عثمان بن قنبر وكنته اليوشن وكان اعدا الناس بالبحر وقد برز
 على شيخ الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النصارى واليه وقيل لم يبلغ
 مبلغه في قنبر فنهى عنه ومن تافه وهو ابن بضع وخمسين سنة توفي اسما في
 الخليل بن احمد بن عثمان بن قنبر في سنة درج باشتاق اصغر درج لماروه
 افضلهم بعد عام الامتحان والكتاب احسن كتاب في علم الاعراب مال النصارى في سبعة
 مشتمل على اللغة بعد اذ اقبل في العربية ذكره الكتاب بما روي عن سبويه توفي سنة
 ثمانية ومائة بقرية يقال لها البهجة ثم قتل بمرزوق في ليلة سبعة اصدى
 وقيل ليلة سبعة اربع وسبويه ومائة وعمره اثنان وخمسون سنة وتوفي بمرزوق
 ودفن بها داخل المدينة في حلة يعرف بحلة الباهل من قرية باب البدة وفي مثل
 سبويه وعمره ونظيره وحالوه وجماله اكثر مما انساب على الكندي ان يروي
 رقة اعراب فكل ذلك في اوقات المبداء والابيض **قوله** او في الغافل نحو
 موت الاصل قبل كثرة الغفل والغافل لا يستمر في كثرة الغفل مثال الجارور
 موت الشاة قبل كثرة الغفل لان هذا الغفل لا يستقيم بكثرة ما فيه
 وهي واحدة وليس ثم مقبول يكون التثنية لو يمين ان يعلم ان هذا بخلاف ذلك
 قطعت الشرب فانه جائز وان كان الغافل واحد لكان في اعراب النصارى
 الغافل ثم قال فيه ان قوله في الغفل والاصل الواحد لم يرد به الا ما لا يتفق في كثرة
 الغفل اما يكون التثنية في الغافل وهو الصحيح ونه ما قرعتم استدلتم ثم الغافل
 كثرة الغفل وذكره في شرح الشافية للمصنف ان الغفل اذا كان لازما للتثنية في ما عليه
 وهذا على اللطاة ليس بواجب لانه قد يكون التثنية في الغافل دون الغافل نحو جرت
 وقد يكون في الغافل نحو موت الاصل وذكره ايضا انه ان كان متبعا ما التثنية مستقلة

بمن

بمنه في مقوله كتبك غلفت الابواب وزاد معنى الشرح ان المالك
 في المقول ان لا يستعمل غلفت بالتضعيف الا اذا كان المقول جمعا نحو لو كان
 واحدا وعلق مرات لم يستعمل الا لعل بالتضعيف لا يحسن الجواز وعلى
 هذا الخلاف وذكره ابن الجاني في شرح المقول قد رآنا التضعيف الكثير كونه متبعا
 نحو فوجت وقطعت ولا يكون في اللازم الا ما رآنا حركات الابل وموت اذا كثرت
 فيه وجع لما جعله منه باللائيم الجمع بين معنى التضعيف وذلك عدم جائز
 كما في الكشف وتفسير الفاعل من ان قوله تعالى نزلنا من السماء ماء فاحيا
 جنحا او ماتت محتقة ليس كذلك لان سبويه لم يورد التثنية ولا في الجنح
 الا لضعف التثنية فيه وانما الغفلان الابل فموت لان اسم الجمع في الابل
 اصلها فموتها اذا كانت لغیر الا وبيد ما لم يثبت له لازم كذا في الصحيح
 رواه الزمخشري عند الاسناد الى الضمير والاصل الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما في قوله
 في النحر **قوله** وبقيته اعلم انه قد شغل المعبر الى المقول من اقبل بالثنية
 على مقول واحد نحو كذب وصديق ياتي في الحرب وصديق في الحرب والماضي
 الغائب ذكره الكما في شرح النحر **قوله** ولغير ذلك يكون المعصومة في حق النصارى
 عاجزا والمدعاء له كبر كنه ارض غوت له بالثنية وعليه كعقبة ارض غوت عليه
 بالثنية في الهلاك ولا تباين ان على المكان اصله كمنع اي الى النصارى
 انشئ الاصل نحو كنه اي نسبه اليهم وتصيرة فاعلم ان اصله كورق النحر
 اي صار ذا ورق والحقينة كظفر اي حان وقت الظهور والمحل خط الكتاب
 اي على خط الخط والمكر في مملكة اي لوجوده شيئا فشيئا كرهته الكوا واليه
 قيل نحو قيس وقيل وقصر وقصر وزال وزيل ويعني صيرة فاعلم اصله نحو
 بجرت المرأة وثبت اليها جارحورا وشيا ويعني تتعل نحو ولي عنه وزيل اذا
 اعرض عنه وبن انشئ معني تباين ونكر الآخر وتفكر والاعاء عن فعل الحرب
 وانع القيان اذا ترك وغيره انشئ اذا اعاد وعول عليه اذا اعاد عليه
 ولتوجه كنه في غريب وكوف ولجل انشئ بضم السين كنه لانه واثره اذا

عدلا واحدا ولا حصارا للحكاية كقولهم اتين واوتيت وسوف وسجى وسجى
 اذ انما اتين واتيها ووتيت وسجى وسجى وسجى وسجى وسجى وسجى وسجى
 في خرج التسهيل ثم ان مصدر فعل على فعل ففعل على فعل ففعل على فعل
 مثل توتيت وهو قيس في الناقص وعلى ففعل مثل ففعلهم كل من ففعل وعلى
 ففعل مثل سلام وكلام وازان ودواع وصلة والصحيح ان هذه الاسماء الخمسة
 كسبان نحو ما كل معاملة وقالا لا مال سبيوه في ففعل كانهم حذفوا الياء
 التي جاء بها اهل البصير في قبيل ولذلك قيل ان ففعل لا فرع ففعل لا فرع
 ان الحروف الفعلية ثمانية الا ان الالف قلت ياء لا تسار ما قبلها وعلى
 ان تختصر حيث جعل الياء اشياء على كثرة العاد **قوله** وهو ما سببه علم يكون
 بين اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل لثمة مصدر فعله الفاعل في الالف
 متعلقا بغيره صرحا مع نسبة الالف الى ذلك الغير متعلقا بالاول ففعل كما اذا قلت
 ضارب زيد عواما انه برن صرحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا به وهو
 على نسبة الى غيره متعلقا بزيد ولا جمل متعلق بغيره جاز غير المتقدر اذا نظر الى افعال
 متعديا نحو كادته ما اصله لازم وقد قدر المتقدر الفاعل واحد ان لم يصح
 لان يكون مثرا لفاعل في المعاملة بل يكون مضافا للفاعل وهو ان كان يكون
 متعديا الى الفاعل في نحو جازته الضرب فانه متعدي للضرب وهو الضرب مثلا في عالم
 يصح لان يكون مثرا لفاعل في المعاملة في المعاملة اجتمع الفاعل فيكون مثرا لفاعل
 فيما قصده الى اثنين وانما اصله متعدي لثمة فلا يتعدى لثمة بل يكتفي
 كما كانت زيدا وذلك في بعض شروح الكشاف في باب المعاملة معناه ان ثمة الالف
 وهو ان يكون في احد الطرفين فعل ومن الطرف الاخر ما يباين به على جعل ما يباين
 فانما جاءه كقولك بايع زيد عواما الى لثمة احدى البصير والالف الضرب ومنه
 المضاربة والمزادة وغير ذلك وهذا القسم في كثرة الاستعمال بلح ما لم يثنى فعل
 لا يتبع ففعل ان باب المعاملة حقيقة فقدر المتعدي بين هذا القسم والشم
 المشهور وقوله فصاعدا وان كانا مع العاد والالف في الحقيقة واحدة في العاقل

باب المعاملة
 في باب المعاملة

المفرد

المفرد كما في قولهم اخذته بدمهم فصاعدا الى فذهب الثمن فصاعدا الى زائدا او
 ههنا قيد بدم ويزيد القيد فصاعدا فاعلا وجه لما في شرح القرائن لا يخال
 ما استخرج ان الالف لا سبب للمعام لان المدا ما فوج انشأ في الجملة المذكور
 واداءه الواو وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حاله نكرة او موصولة ثم ان
 من هذه الحال كما يكون مصدره بالفاء كذلك يكون مصدره ثم **قوله** كقولهم
 قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا ونم زائدا الى رزب القراءة زائدا الى
 كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدره ما خرج فانما الخصم الثمن فصاعدا
 وصعودا **قوله** نحو ضارب زيد عواما اعلم انهم لا يكتبون واو عواما حالة الضرب
 للثمة بين الالف والضمير في عواما لان غير موصولة لا بد من الالف الضمير
 ولا في عواما واحد كقولهم الالف واهر ما بينه وبين الالف والالف هو عين الالف فذلك
 ليعرف الالف من قولهم الالف عواما العدم الضمير ما جواس ارباب على قصره
 والالف في العلم ايضا اذا كان فاعلية لان الموضع الذي يقع فيه عواما الفاعل للجزء
 او يقع فيه عواما بين الالف والضمير ولا اذا كان مقصودا لان المقصود واحد فلا يثنى
 الا التثنية ولا اذا كان مصدرا لا في المفعول كالجاء فاعلية فلا يفصل شيئا
 بالواو **قوله** ويضع فعل النسبة الفعل الى الالف لغيره كقولك قرأت ففعل ففعل
 انظر الالف ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 وشقته كذا ذكر ابن الجاني في شرح الفاعل بين الفعل والضمير في استوفى
 اذا اقرت للسفر والاساس في وقوم سفر مثل ضارب وجب قولك في سفر
 وسفر على نفسه وانما يخرج عازمة ما على لان الزنة في اصلها المعاملة والمباينة
 والفعل متى غلب فيه فاعلة جاد الملح واحكم منه اذ زواله وحده غير فاعلة
 ولا مباينة لزيادة قوة الواو اليه نحو فلان جاسني اشد ربحا حشنة
 عطية وغير ذلك كونه لثمة الالف لثمة الالف لثمة الالف لثمة الالف لثمة الالف
 البصير وبعثه فاعل كقولك وسبع ونحوه وواو زواله ولا عواما
 نحو انظر الى دريات النسي بين اخيتمه ومن فعله بذكره في **قوله** واللفظ معناه

في باب المعاملة

في باب المعاملة

في باب المعاملة

ان يتعاقب ذلك الفعل ليحصل معاناهة كتحمل او مساهة يستعمل المحل وتكلمه انفسه
ايما يحصل **قوله** ولا تأخذاً عامل الماراة تأخذاً جعل العامل المتعقل اصيل الفعل غير محله
ارحاض المحكوك ان التزم بالليل في الصبح اي محله ارحاض بالليل وتكلمه هو
من الاضداد ومنه قيل صلوة الليل التقيده **قوله** بعدة قال علماء الذين الشهود في
المشهور في السبعة القوم ان مرة نصب ارسعة مسماة بهذا الاسم ثم قال وكثيرا
كان يحال على ان لا يغيره لما في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظرفت بعض من قبل الامام
المزوني ان نصب على المصدر وهذا هو المأخوذ في جميع موارد هذه الكلمة وقد عرفت ان اصل
شيء وحال مرة قلة لانها لا تكيد للمالك وتدل على ان نصب على الال منضبطا بغيره
ورقباته مع انه لا يصفى له الخاف لما عليه القوم لانها لا توفى المصدر ولانها تسمى
كثيرا ومن هذا القبيل بوضه بابا ما و جاد في رطلا رطلا وجلسي جلسي ورحالا
رحالا وفسدت الكتاب حرما ما ارصفنا هذا التفسير الحاصل وينبغي ان يعلم ان
هذا التكرار يكون بطريق العطف بالباء ونعم لتوكم رطلو رطلو رطلو رطلو رطلو رطلو
ثم ككبكة ارسعتين هذا الترتيب الحاصل ومال الدمامي في قوله علمة النحر ان لم
تزل المطبوعة يستلكون وذكر المتعقل غير ان جعل يخرج علمان الثاني منصوب
عليه ان صفة لا ادر في مال بربر على حذف مصنف فقدر بعض قبيل اربابا قبل
باب ومال هذا لا ينفى الباب الاخير وقدرة بعض بعد اربابا بعد باب هذا
لا يشتمل الباب الاول والمقصود دخول الارباب كلها وقد عرفت ان باب على انه
متفصل عنه غير مختلط بل كل باب على عدة وهذا الخارج شئ من الارباب المتعقل
من الزاج انما انتساب الشئ علمانه ما لا ادر يصح ترتيبا ما لا يخل من الترتيب ذكر الثاني
مع انه مذكور علمانه ان ذكره ان رة الالهة التي بعدة لا الاول ورتب شئ لا يزم
ايداع ثم علم ان بعض قال العاقل الترتيب في راصحاب الفضا على ان يطالعك
على جميع ذلك شافنا ان نصب على المصدر اربابا ما صدره وانما في اصل
جوز الخالية ايضا هناك ومال علماء الذين السطحي في حاشية المطبوعة قوله ثم
تتزايد عليها فليعلم انه نصب على المصدر اربابا مندرجاة في العلة وفي الكلام الخاة

مطبعة الاعراب
رقم ١٢٠٠

کتابخانه

اعراب و تانيق و تانيق

ما يشربانه تحملا على حذف العاطف قبلها ثم قبلها وقد قالوا في قولنا ذلك
وكذا وكذا جاز ربك والملك صامعا وراكبا دك وصعابا حذف
في الكواشي فهو اما حال او مصدر استتار به حال كونه قبلها ثم تميز به حال كونه
قبلها او تميز به قبلها ثم قبلها ثم حال والادب عندنا ان لا حاجة الى اعادة العاطف
وانه مصدر في جميع المواضع وانما يحسن كثيرا استتار به متعقبا واحدا بعد
ما تعاقب العديد مستمرا ومن معنى التكرار لاسي العاطف الحذف ما في نقل
يلجمل في باب كم عامل عامل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت يباح في حجة وعرة
تامة تامة وصفه الشيء بنفسه بسببية على تامة وفي ذلك قلنا لا ولكن على
تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لاحالا واما قولهم على زود وقيل من ان اللفظ
وتيل ثم وصف الشيء بنفسه قصد الامثال لانه قيل حذف العاطف دون
المعطوف على كماله اوبع في قوله تعالى ولا يعلم الا الله انما اتواك لتعلم انك لا
الآن اردت وعلى ابو زيد اختلف سببا لسا ولسا لعدم حسنها وقيل المراد
للمرء ومنه ومنه والاف وقد ترك لفظ كل في متقدمه ان العموم هو كل تعالى
معرفة فرد فرد والمظاهر اما العموم مستمرا ومنه قوله تعالى فان الشكوة والاشارة
قد تم وبجمل ان كل على حذف العاطف وهو كل تنبك العونية ولللفظ
نحو تكلم اربط ان يكون كبيرا وغير ذلك كالشبهه استتار به العامل المنصوب
باجد التكرار فلان الشبهه بالمرء عوي وفي الحديث ما جود ولا التكرار والاف
كفرته اردنا بالجملة والانتقال الى اصله كتحج الطين اربار جازا وسوال اصل
كعطي اربال العطاء والضرورة كقول اربار اذا مال وبها وعدة
افعل كاعقبة فيفقده وفعل كصاده وتفسيره في معنى فاعل كمرئيه
تجاهد ويعني فعل كمرئيه بمعنى وقطع بينه قطع والتكليس بمعنى ما
منه كتمنعي وتنازروا وتذرع وتقم اذا بسق ايضا واذا رور وعاد غائبة
واللعل ما سبق منه كتمنعي وتذرع وتقم ولا غائبة عن الجود كنكم وتفسير
ثم مصدر تفعل كحج على فاعلة كطيرة مصدر نظير وجدة مصدر خرد

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة دار الفنون

مستفاد

...

الموت فليس فيها طلب الآلة جعل الفعل تصدرا فاجبه بالانزلة طلبه **قوله** ولا حياء
 التي على صفة وقد يكون لعدة على صفة وهو خلاف ذلك كاستيفه واستيفه
 واستعطف واستعطف واستعطف واستعطف وغير ذلك منه يستعطفه او عدة
 مقبلة وقد يكون لفعل مقبلة متصفا باملا كاستنهاه ارجيله **قوله** وقد يكون
 بجنبه فعل خور واستمر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يباس عليه وقد قيل ان الكلام
 الابواب كلها فقولته الى السماع وغير ذلك ككونه للجندية كاستحقاق النظر الى
 حاله ان يحرق للسب كاستعقبة ارازلت عجايبه وللنفسه كاستدنيا
 اراقتب الى السيرة وتيل هذا من تحول العامل الى اصل الفعل اراقتب الى صفة الشعر لكل
 المكره فعمله كاستدركه وللوجود على الحالة الالة كاستدركه ارجوده فهو ولا
 وللمقدرة كاستدركه ولطفا وعنف فعل كوصفه فاستوح وافعل كاقرة واستوح
 واحكم واستحي والكانه فاستكان **قوله** وافعل كاستحقاق وايقن واستحق
 اخلج واهله واستكمل **قوله** وافعل كاستدركه وتكبر واستعاض وقبور واستدرك
 وتبدل **قوله** وافعل كاستدركه واستعاض واستعاض واستعاض واستعاض واستعاض
 وارناج ولا غناء عن الجود كاستعاض واستعاض واستعاض **قوله** وافعل كاستدركه
 ارا قالوا انا له واما اليه ارجوه **قوله** افلا اقل فيه رجع كائن اذا التين ورجع او اقال
 سبحانه الله ومن الثاني على استعمل وهو من عن فعل قوله سبحانه اذا حلف
 اعانته فالاصل فيه غرض ذكره في شرح التسهيل ولا استسلام كاستعمل ارا
 استعمل للفعل ذكره الشافعي في شرح الكشاف وفيها ما فائدة وهو ما ذكره
 بعض فروع الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تخذ الابواب كالمزيد فمركبها
 الجود وقد تخذ استعمل من افعل وهو اذا كان متعبا بالافعل واحد
 وزيد فباليه بعد متعبا بالافعل من كاستدركه واستعاض **قوله** افلا اقل
 المرأة الطلق واسترضها اياه **قوله** افلا اقل حاجته واستعاض **قوله** ارا كثر
 عشرها والعشب والحمام والماء والحديث اسماء للنبات كالحشيش
 مختص باليابس والعشب والحمام مختصان بالربط والحمام بهمة مقصورة

في التفسير
 في التفسير
 في التفسير

وزنه كالجمل مع كلهما وقبل الكلام مختص ايضا بالربط الآلة **قوله** افلا
 وتقبل والعشب ما يتقدم ثباته وكثير **قوله** وهو للمائة افعل وقول كاستعطف
 ارا كثر كلاما واخترت الشئ استعطفه قبل هذا الباب لازم لا وقد
 جاء فيه لفظان متقدمان نحو قوله استعطفه واخترت ارا كثر
 غزيا **قوله** وافعل نحو اجلوه بيان اجلوه هم السمر اجلوا في الجيم والذالك
 ارا دام مع السعة وهو ضم الابل وفي الحديث اجلوه المطري امه **قوله**
قوله افعل من الصدر ودخل الظهر **قوله** افعل من الصدر
 افعل من الصدر من يمينه النافذ والرجوع بالظهر **قوله** افلا ابو وسات
 الاصلية قال لكل الدرس في التفسير السؤل اذا كان يفسر الالباس سبدر
 بفسه والالباس بين وقال غزير الدين الطبري في شرح المخطبات فقول عليه
 الصلوة والسلام بالمتنول عنها بالعلم ارا كثر كمال كمال سبدر غزير المسئلة
 سبدره عن المسئلة وفيها ايضا عن الاربعة السؤل خربان جدي وتعليق في الآلة
 سبدره عن المسئلة من غير زيادة ونقصان وهو انما ان يجر كالجلب الاصل
 كالمسئلة الذي يفتح ما فيه ثناء العليل طلبه ام لا وقد زادوا عليه الصلوة
 والسلام فاجاب سؤل عنما بالرجوع كمال كمال كمال كمال كمال كمال كمال
 البار شريح البخاري ما وقع في كلام شريح الاصل ان الجواب يجب ان يكون
 سبدره للسؤل فليس الجواب للمطالبة عدم الزيادة بان المراد ان الجواب يكون
 سبدره الحكم المسؤل عنه كذا قال ابن الدقيق العبد قوة الفصح بين المطالبة هو
 عن السؤل وسبدره كمال كمال كمال كمال كمال كمال كمال كمال كمال كمال كمال
 ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة يس حيث قال اذا انصبا لغرض
 من الغرض جعل سبدره وترجمه اليه كان ما سواه مرفوض ومطروح ونظيره
 قوله كمال السؤل العبد ما يجر والغرض المسؤل اليه قوله كمال كمال كمال كمال كمال
 ذكر المحلوم عليه وما ذكره في تفسير السجدة حيث قال حسب ان يجر الكلام
 لا سبق له من الغرض ولا يوصل به بما يجر لغرض آخر الا تراك تقول وقد رأت

في التفسير
 في التفسير
 في التفسير

لما ساطو على امرأة فغصة اللباس طول الملبس فغص ولو قلت والاسم فغصة
 حيث ما هو لكنه وقصرك قول لان الكلام لم يقع في ذكره الاسمين فغصة وانما
 وقع في غصه وراها هو سافر باللباس والاسم في الغاص في نفسه فغصة طه وقوله
 تعالى وقد جئنا بانفسنا منكم وانا وقد آتاه ومنه آتاه لان الماد انما هي الغوص
 بالبيئة لانيان تعدو لجهة وهذا كقولك قد جئنا منكم وفي شرح المسكيات
 قال في الدرر الكبير يجوز لاولي ان يسأل عما هو عالم من تخالفيه وفي حاشية في المسكيات
 للمصنف ذكر ما عن شرف الدين الطيبي في الطلب والسؤال والاختيار والاعمال
 والاستعلام العاطفة مستعارية من تسمية بعضنا على بعض فالطلب عنها لانها لا تفسد
 من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال لانيان لانها تطلبه من غيرك فكل سؤل
 طلب وله عكس السؤال يقال في الاستعلام فيقال سألته كذا وفي الاستخيار يقال
 سألتك عن كذا والاستخيار استند على خبر وهو اخص من السؤال فكل استخيار سؤل
 ولا عكس والاستفهام طلب الالفهم وهو اخص من الاستخيار فان قوله ما كنت
 استخيار وليس باستفهام فكل استفهام ليس كلها بل لم يعلم بل قد يطلق حين فكل
 استفهام استفهام ولا عكس وابوعز و هو زمان من العلاء المازني اصد شريح الفراء
 والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قيس الباهلي وكان من وزراء البرصية اشهد
 والقريب العالي لمحمد خلف الاخر وعز عروس العلاء وكان الرشيد يسمي سبطه المنصور
 وقال له بعض الاواب وقد رآه يكتب كل شيء ما كانت الالفظة تحت لفظ اللفظة
قوله فقال بكذا تصدبر لا تحسن وقوله قد علمت بلفظه واخر صدره تفصيل التصدير
قوله والالف ما لسان في جبه في شرح المفضل هذا الجوز لما عند الحقة لما
 الحقت ما فعلت الفاء فتركها وانفتح ما فيها ولا سفل ما لسان في جبه في شرح
 ولا وده فتركها في سلك ما تقدم التكم في اللفظة في التلوذ في السلك فترك
 بعده لم يتركها بل من المشبه بان بالدرر واما ما جعل بالتميز في الالف والالف
 او التخصيص في الالف اعني السلك الضمير فيه استعارة كمنتهى ما
 يشبه البايان في النفس بالدرر وبثبت النظم الموضوع للشبهة والسلك

المسكيات
 المسكيات
 المسكيات
 المسكيات

لنفس

الخط وشبهه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية وانما السلك استعارة
 تخيلية وفي الاصطلاح في ألف الكلمات والحل مرتبة المعاني متناهيعة
 الالف لا تسمى جبه بل تسمى العقل والاولى السلك بالبيئة الفهم وقد يطلق على المطلق
 والالف على ما يقتضيه العقل والاولى السلك بالبيئة الفهم وقد يطلق على المطلق
 التركيب العقيد لاصل البيئة وقد يطلق على جميع الحروف قد سئل عن اللفظ **قوله** وكذا
 تعمل وتعا على دلت الالف في تعامل الالف لان الالف لا يقع لانها حشوا
 على اصلا على ما قيل في الاسم ولا في الفعل لكن اسم التي جبه في ذلك سر عدم وقوعها
 على الالف حشوا بالاسم وكذا الالف لان الالف لا يكون نورا والكلمة وتضعف
 العين لا يكون على الالف كذا ذكر في شرح الهامز ثم قيل في لفظ الالف لانها
 ههنا ينزل تأمل **قوله** والمصنف لم يزد بين ذلك هذا قيل قوله كما نذكر بين
 ذلك والمصنف بين الفريان فلا يزدان بين يديه الاشتراك فلا يدخل الالف
 على شئ او يجمع لان المراد بها ما يقع المتن والجمع ههنا ومنه وفي قوله
 تعالى لا تزول بين احد من سلك لان احوال سلك يقع المعنى بولعل عود
 ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما شكم من احدكم حاجون وتفسيرهم اياه في قوله تعالى
 يا ايها النبي ليس كاحد منكم بل هي جماعة من جماعات الناس وعدهم فيها كما
 في كل مرة متفعية بذكر ان هذا ليس متبعا على انه فقرة وقعت في سياق النبي كما تواتر
 البعض فطهر كلام الصحاح انه يجب في هذه الفقرة لانه قال امراس لم يصح ان يوجب
 يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل معنى على ان احد الاسم في معنى الواحد
 لا يتغير بقية الموصوف فيجوز ان يغير موصوفه مفردا وثنى وجمعا ومذكرا ومؤنثا
 وبنيها باني وهو ان الشئ في ذكره تحت او من المصنف ان احد اذا كان امة اصلية
 لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المصنف في شرحه وبما جبه
 المكشاف في تفسير قوله تعالى لا تزول بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب الا مع كل
 وشك قوله تعالى في سحابة في ثلث بينه وبينه في غير السحاب وهو في لفظ الالف لانها
 يوزن بينه وبين واحدة بالباء كشجر وسحاب وتخلل نبات بجوز ان يذكر ونبات

المسكيات
 المسكيات
 المسكيات
 المسكيات

وانما قول ايراد القيسين بين قولهم ان الله لا يخلق الا ما يشاء من الاشياء والاشياء لا تخلق الا ما يشاء من الاشياء
 على ان الاصح قال الصواب روايته الرواد وقول الافرنجيين ان الله لا يخلق الا ما يشاء من الاشياء
 اجزاء لكونه متعديا الى الصفا وشكل هذا قول ما وقع في عبارة المصنفين من هذا القول
 ومال في قوة القياس في اوداعهم في الاماكن ومن اوداعهم في الاماكن ومن اوداعهم في الاماكن
 ان يقال بل لا يبرر وعو كما قال الله تعالى من فرث ودم ومال يرف الزهر الطيب في شجر
 المكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع الضمير واجب ومع الظاهر جائز **قوله** ولحي
 نحو جليب قد علمت منه الاماكن في الراجح والحد وبنحو ان يعلم ان الحق في الاماكن في
 ملحقات ترفع بغير الله لانها ملحقاته كما كانت كذلك في ترفع لان الاماكن لا
 يكون نورا او صفة لكن في الحق في الاماكن في شكله ومال في شجر الزهر الطيب
 في ذلك فبين الفلف على قولهم اصلا وقيل كانهم يتقوا في لفظ الاسم على المكاشف
 يتقون في الحق في شكله ووجهه وحصل وحصل وحصل وحصل وحصل وحصل وحصل وحصل
 ووجهه ان يقال اسم الله ولا حوالا لا قوة الاباء ولا الالهة والحمد لله وحده
 وحسن الله وجهه وسمي الله وحصلت فذلك والحال يتأكد ادام **قوله** في شجر
 باب الخنة في الضمير ما فهم ما خذوا في شجرها منها لفظا واحدا فسموا الله
 كقولهم حضرة وعيسى وعيسى في شجره من موت وعيسى القيس وعيسى
 ما لبعضهم لفظا واحدا فسموا الله **قوله** والكره اهل اللغة فقلنا ولم يقلنا ما مولود
 فكل من زيادة الميم الى في الاول لم يهده كلامهم الى انفسك وكبره وقدره
 فنقطع ان ليس المدة وهو قصير صغير ضيق الكاين وليس الراجح ومع مبدء
 وليس المنطقة **قوله** فوجت الماكن ما فهم فيه بل ان هذا الباب لفظا واحدا فقلنا
 وعليه ان يثبت على ان فقلنا مطلق فقلنا ان كان تركب لظهوره اولاً في قد
 يكون باء مقتضيا نحو تسمو تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى
 في كلامهم **قوله** ولا يجوز الادغام والاعمال في المعنى لا يجوز في الادغام مطلقا
 ولا الاعمال في غير الادغام لانه في الراجح بل ولا يظن به الى ما في لكونه في حق التعيين
 كما قالوا **قوله** فقيه وهو اللفظ مصدر من شربته الشئ اذا وقع عليه وبهت

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله

في قوله

فلان من زعمه ان مقتضى في الاصطلاح اشتراك الاشياء في خلقه الخاطبة وقيل
 ما يشاء الماكن كقولهم لعل في الاجمال وقيل بالوجود والنظر الى الالفاظ ان مقتضى
 الالفاظ الثلاثة وانما يتعمل فيما يتبع في خبر من العلم سابقا او كان في حكمه
 كما في اليد يديات وانما يتعمل في الالفاظ الى الدليل كما في اليد في العلم
 سابقا في حكمه وهو خبر مبتدأ محذوف وقيل لا في الالفاظ لانه خبر في اليد في العلم
 المستعمل في حال صاحب العزة لو ان المصنف فرغ من تبيينه لكان اصوابا ولم
 لان نحو النظر الى الالفاظ ان مقتضى يستلزم معرفة المقدر في غير المقدر في القوة
 وقيل **قوله** الفقه ما يستلزم ان الالفاظ مطلقا باعتبار المعنى على نوعين
 مستند لازم وكل منهما على قسمين مستند بالوضع الشخصي في المقدر والالفاظ لا يتوقف
 على غير الواضع بخلاف النوعي اذ هما كما جاز ان الالفاظ الوجودية والعدمية
 وهو المقدر في خبره من العلم الى المقدر من الله ان المقدر ما يبرر على
 يتجوز في الزمان عند تعوره وتصوره في صوره وذلك المعنى في العلم الى المقدر
 وهذا استلزاما قبل ان المتبادر من ظاهر ذلك التعيين ان المقدر ما يبرر على
 يتشاكل في العلم الى الشئ آخر وينفك عنه كما يدل عليه فهم اذ ارادوا بعد واعى
 معنى المقدر والتجاوز بعد ولا عنه بالانفصال عن الشئ الى آخره كما هو مرجع في بعض المواضع
 ويدل عليه قولهم في صدر تفسير اللان وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لا في
 مثله قولنا قرب زيد عودا لم يتغير من زيد العود والالفاظ عودا وبارك في خبره
 وكذا استلزاما لغيره ما قربت زيد فاقبل **قوله** فالعذر المصداق للعذر قد يقال
 ان المقدر علم فلا يكون المعنى مطلقا اليه وهذا الجواب كاف لطل كلام وقع على هذا
 المخرج **قوله** لان المقدر في غيره وسمايا وشيئا شقيقة سمي وهو كمثل وزنا
 ومعنى وعنه الاصل او وليست في شقيقة عن الاضافة كما يستعمل في غير ما قبله
 والشرع بالشرع اسم مثلك واستغنى بشفقة عن شقيقه سواء لم يقولوا سوا
 في التسمية **قوله** في جميع القوم والامم السوي اصحابا لادب زيد والاولى
 في التمييز ان يقول في خبره زيد في ما يبرر لوجه خلفك موافقة لك وعمر الان

في ترتيب المعاملات تقدم المفعول المطلق في المفعول به بلا واسطة حرف الجر
 في ترتيب المفعول به الزمان والمكان في المفعول به في المفعول به كذا قال
 الشيخ في المطول وقال قطب العالم تقدم المفعول به على المفعول المطلق اول
 واخرا في السكتا في المفعول المطلق في المكان في المعاملات المشهور على ما هو عليه
 وزاد السير في مفعول سار سار سار مفعولا منه قوله تعالى واخرا موسى قومه
 عليه بانه لم يرحل ولم يمشي ان قال مفعول عليه واليه بل المكان المعامل بوجه عشر
 واسطة الزمان المفعول به والمفعول به وحصل الاول مفعولا والآخر مفعولا
 وكل في المفعول به وفيه لم يكون مفعولا اذا لم يكن حرف جر وغير صحيح اذا كان حرف
 المطلق لا يكون الا مفعولا والمفعول به لا يكون الا غير صحيح قال الخليل في المطول
 الغير الصحيح على كل جر وغير اللام وفيه قال علماء الدين السطحي والحق في كل اجار
 وجوزوا في ظرف ومفعول به غير صحيح في الاصطلاح في الفعل به وفيه
 وجه وله يعود والالف واللام لكونه بضم الذاء والميم ما يعود الى الموصوف المذكور
 او المقدر **قوله** ولا يعترض نحو ما عرفت زيدا ان لا يعترض على التوقف نحو ما
 عرفت زيدا ما عرفت متعديا ليس متعديا وزاد المفعول به لان النما في معنى
 لا ما تقول كون عرفت متعديا وزاد المفعول به بعض المواضع كانت في كونه متعديا
 وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة الشيء غير متعديا ولذلك
 محققه كجواب ثانيا وهو قوله وان اردت لفظ العاقل والمفعول به ان اردت به
 نصب المفعول كالمكان ليعلم المفعول به نصب المفعول فتدفعه فرفعها لفظ
 زيدا متصرف بالمفعول لفظا وذكر لفظ العاقل مفعولا واستطرد اوله وظل له
 بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول مستقيم وانما منقضى ولا يمكن ان
 يجاب بان في الضرب وقد نتجا وزيد العاقل المفعول كالجيب في تعريف
 انما على المفعول كالجيب في تعريف العاقل والمفعول ان عدم العرف
 مستلزم زيدا وعدم العرف كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم العرف غير مستلزم
 بخلاف سنده وابعاده فليتهم **قوله** وسيلها ايضا التسمية لعدم تعلقها باللفظ بازاء

يطلب في الجواب

المفعول في الجواب
عند الوقف

المفعول في الجواب

معنى مجموعته بحيث لا يتأول غيره وعلى الجواب الثاني على الشيء ومنه يقال في
 زيدا ان لا يطيع عليه لفظ الاتان وعلى ذكر شيء بشئ يقال سميت فلانا
 باسمه او اذكرته **قوله** والشيء بطي ويراو به المفعول بالاجاز في المثال في ان
 الاسم والبطي ويراو به ماصدق عليه هذا المفعول فاذ اضيف الاسم كراو الاول
 والاصحافه سانية والفرق بين المستعمل هو ما يكون المفعول بالاصحاف
 ولانه اللفظ يتصدق به على شخصه المفعول به والاول يمكن اللفظ متعديا بخصوصه
 نصب قرينه واليه عليها واللفظ عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به كالمفعول
 من غير اشتراط تعديه لطلب وان صار مفعولا بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق في غير
قوله لورقه على المفعول به والراو به في الواقع هو التعلق المفعول به هو تعلق العاقل
 بشئ لا يعقل الفعل به وهذا ذلك الشيء لا الامر الحسني فلما لم يات قبله ان قد ذكرته
 اذ سمى وتما في تحت الراجح مانه لا يعود على الاشارة اليه ليست جوارقة على
 ما عاين حاجتا تحت زيدا وارادته وعلى نحو ما عرفت زيدا على وجه التسمية والتكلمة
 والمناسبة لا يستلزم الاطلاط والافتكاس **قوله** وانما غير متعدي كالمفعول في غير
 انما اردت ان تجعل المفعول لارادته المفعول به ان ترد انما اب
 لورقه على المفعول كالمكان رابعها وفيه نظر اما اولها فانه اشتمل على متعديا
 اللام والمفعول وانما عاين طاعة لا يعود المفعول المفعول المفعول المفعول
 بسبب تعلقه باللام في المفعول المفعول به بالاسم او في وجود الامر واخره فاعلى
قوله هو الحسن انما نصب اللفظ على ثبوت انهم لم يرد ان كل لاف
 ثبتت وبسيرة العاقل في الحس واستمراره في العاقل وبسيرة هذا القسم
 بل انهم بالنظر الى انه لا يتجا وزيد المفعول به سواء استمر او لم يستمر **قوله** وعدم
 انشكاك عطف على زيدا على وجه التفسير لرفع افعالهم وانك لا تكرار العاقل في كل لاف
 ولما ذكر في قول الثاني **قوله** لورقه على العاقل كلمة على التقية معني القصة عرفت من بعض
 شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للطفرة والجر بان الباء ليست ملازمة لها
 بل لازمة لها لوجودها واجاب القصة بان هذا من قبيل قوله لاف فلما بينت اذ

المفعول في الجواب

[illegible]

والله اعلم

والديوان والالقياع والمغرب ملاوجها مجزؤه الشراخ والتعريب في غير ذلك
للفصاح وقول الشعوب على ان تراحت منفي الماوس الماوس وان حلت
مركون الماوس مغشواً ثانياً في الماوس لان كل على انك الحجة بان معتد في
والاصحاب ويطبق القدر من جهة اوتيرة القضاة **قوله** مطردة يجوز الزرع على منته
مطردة زيارتها ويجوز النقص ان يكون مغشواً مطلقاً الزاوية مطردة والتقدير
والزوم كحسب المعنى ما في انك في شرح التسهيل ولا تنفع المقدار الماوس
بالجدة والتعلق بالانفصال قد تنفع اذ منعه احد هما معتد والا فاما كصدته و
امتت به ونسبته وقدمت عنه وجبته ودرجت برأونه وعلت برؤونه
واشتقته منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وجبته واخرجه
واما تنية بان يتصل بكاف الضمة او ماؤه او ماؤه باطرا واما يصاغ اسم
باطرا ويحصدته وجبته واروته ورجوته فهو معتد وقها وجوب ومارا ورجو
هذا علم ان قال معتد كونه فهو معتد بالماوس ولو قصد هذا العلم ان من فعلت
وزعت وطمعت واعضت لم يستغن عن الحرف كونك فعلت عنه وزعت
واعضت عنه فهو مدرك ودرجته فيه وطمعت فيه ورجوته في ذلك صريح
المفعول اما بل باقتضاه امر معتد الحرف فيصير بذلك لزومه قال الرضي
كان علم معنى عرف بالانهم اذ بين علمت وعرفت فاما حست المعنى كمال اعظام
ما في معنى علمت وعرفت ان زيدا مام واحدا الا ان عرف لا ينصب حرفا
الاسمية كما ينصب ما علم لا لغز معتد بها بل هو مركون الاعضاء الغوب
بانهم قد يحصون احدا لك وبين في المعنى في المعنى دون الااف وقال الطيبي
في شرح الكشاف والاختلاف في حالات التقدير او في عود المعامل لا
يجب اختلاف المعنى بالافعال الواحدة مارة ومعتدة او في
يحلون الاختلاف متروكة وان اختلف متعلقاتها ويحلون **الاصطلاح**
علم وانما تعدل الى مفعولان مرادوا لغير المقدار الواحد وذكر صاحب الشفا
في تفسير سورة يوسف ومن بواهم على الطير على الطير وعلى النقيض على

يَجْعَلُونَ الْإِنشَاءَ مُتَرَادِفًا وَأَنَّهُ أَضَافُ مُتَعَلِّمَاتُهَا وَبِحَيْثُ الْإِنشَاءِ
عَلِمَ وَأَنَّهُ لَعَدُّ إِلَى مَفْعُولٍ مَرَادُفُهَا لَصَرْفِ الْمُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ وَأَنَّ الْإِنشَاءَ
فِي تَقْسِيمِ سُورَةِ يُوسُفَ وَمِنْ بَدَائِهِمْ عَلَى الظُّفْرِ عَلَى الظُّفْرِ عَلَى

النفق كالاعمال كما يتدرج على بتدرج الباء لان وقتا يتدرج وهو نظير لما جاء
 في التفسير من ان الورد كان كالنهر يعني في قول الخليل في لغة الاعراب والقرآن وكان الورد
 كما يتدرج على بتدرج من لان النفق يتدرج وهو متدرج في ان كان الورد
 الحيوان لكن على ما يحسب ذلك ان الورد قد وجد وكمية حبة الفان في حوزة
 الجوف الجوف من فيها متدرجة والافان ساكنة وربما يسكن في فرة الفرة على
 الاول **قوله** وتعدية القول والفرقة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احدى عشر
 الفة التي ذكرت وسبب استعجال ما يزيد عليه من الباء والفرقة في قوله تعالى
 والتمالة نحو بس زيدا وجالسة والباس ان يعنى النفس في فعله وهو متدرج
 لتعنيهم من حيث يتصلح وطرح بين بلع وزود بين حاف وتعدية منه فهو واحد
 حيث قال وقت زيدا وتعدية والباس صيغة في فعلت بالفتح وافعل بالهمزة
 التعدية تقول كرت زيدا بالفتح ارغيت في الكلام والباس اسماط الهمزة كالك الرجل
 وكثيرة اما واخفت البز ونزجها اما والتفكيح البناء على افعال اولادها المتألفة
 كالمشي والجلوس والعاشر نكر الالف كما قيل صغرة وهو قوله والى عشرة
 اسماط الحار توسا في قوله كذا لكن لا تواعد من سرائر الى على سائر الاعمال في قوله
 احرى ارجى اوه واقعد والهم على رسد اعليه وقول ارجا ان طرف ردة النار
 بانه يخفى بالمكان الذي صدفه فليس يعقبنها وقوله كما جعل الطريق القبل
 ارجى الطريق وقول من الطراوة انه طرف مردود الصا بانه غير مرم وقوله انهم
 سكان الكل ما قيل الاستطارة فهو اسم لصلابة الكل موضع ما عذب بل هو اسم
 مستطون ذكره في الحنفه ولس انما وان هذه باعتبار منتهى ما توصف الى
 يكون الفصل متعديا بل لا بد من اعتبار منتهى التصدير بالالف انما يكون للتصدير
 هي التي تكون للتعدية فسقط ما قيل ان تضعيف العين والهمزة للتعدية
 متعديا اذا لم يكن معنى صار ما للتعدية لازم قال ابو شامه في الحنفه ان التقدير
 ما تضعيف ساجي في العام وفي المقدر الواحد نحو علمه الى سفيان
 المسئلة ولم يسمع في المقدر المتشابه ان ينقل بالتضعيف الالفه ولا الهاء

سماح ولا قانس وظاهر قول سيبويه انه سماحي مطلقا وقيل قاسي في العام والمقتدر
الواحد والنفق بالهزة قبل كلمة سماحي وقيل الهاء سماحي في غيره وهو ظاهر في سيبويه
سبويه **قول** بتضعيف العين فسر تضييع العين بالنقل الى باب التثنية لان
في فعلك ليس مما سبب التثنية **قول** ينقله الى باب الافعال فسر الهزة لان في غير
هذا الباب ليست حركات التثنية **قول** وتقدم حرف الجر والحرف التي تقدمها الفطر
سبعة الباء وهي الاصل في تثنية جميع الافعال المازنة والماضوية ومن وعى ذلك على
وهذه تسعة والاعراب علم بالكذا في فريدة الصرف **قول** ولا يفرق شي من حروف التثنية
الا بالهاء في بعض المواضع اذا قصد بها التثنية التي عند الفريسيين وهو تثنية العدد واحدا
منه الجمل والتسمية كقوله زيد فان معناه جعلته ذابها وصغيرة واذا كانت التثنية
التي عند النحاة وهي اتصال حرفي في الافعال الى الاسماء الما والماز لم يقصد بها تفسير حركات
فان معناه مع الباء كالماء والماز وذلك لان في حركات تلكا ان توب منه زيد على
ان حواه وهو مركب من تاجوا والجدرك كما كانا وز الفاعل في ذهبت زيد
والا بالهاء ليست في معناه من ذهب المجرى ولا في معنى الهزلة كما هو من ذهب سيبويه
فلا يكون للتثنية لان الباء التي للتثنية ينبغي ان يكون في معناه الهزة على الفاعل
نعم قال بعض هذا ان متبدا بحرف الضميمة كان لا يقع عليه اسم المقتدر او المقتدر لان
هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كلمة لازم مع ان قرب وبغير تبيين التثنية
بحرف **الجملة** **قول** اذا اخصى الياء بالتثنية مع التثنية العرفية لا يقع في
التثنية غير خارج الحروف فلا يقع ما نقل قبل من انه من فريدة التثنية **قوله** على ان
يكون الما او الما التثنية هناك التثنية النحوية لكن جميع حروف الحرف فترك في هذه
التثنية كما خرج به السبعة العدد الشريف في شرح اللب نحو ذهبت زيد او رد
مما لان لان الاء من التثنية والفاء من الماز فنه **قول** مصاحبة الفاعل ارث
الاتصاف بالحدث يعني ان معنى ذهبت زيد ارادته به فنه اعترض عليه
بقوله كما ذهبت له بمعنى حيث لا يتصور فيه المصاحبة ووجب بانه له
المصاحبة محمولة على الامكان **قوله** قال سيبويه بالباء في شبه الهزلة فرق صاحب

الكشاف من ذهب به وادهمته بان الباد فيه معنى الاستعجاب والالتفات وقال
 الطبيعي ذهب الى هذا الزعم المبدوء وكرر المحرر في ذمة الفواص وقال يجب المثل
 ان كل من ذهب بشي فقد ذهب به وليس كل من ذهب بشي ذهب به لان ذهب
 به لم يند له استعجابه واستعجابه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك ذهب به
 وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللغتين يدلان على معنى واحد هو
 التعدية فالجني عند التعدية بالباد كالجني عند التعدية بالهزة والجواب ان اللغتين
 والاشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تأدية معنى واحد والفرق ان الالف في الالهزة
 هي لامزالة والباد للمصاحبة وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الزعمين كما يستعمل كل
 في معناه لا الى التعدية بنفسها فان البحث عنها وطيفة **الفرد** ولا حصر لتعدية حرف
 الجوا لا حصر لحرف الجوا عند تعدية فعل واحد على واحد بخلاف المحصور عليه ولا حصر
 الجوا عند تعدية فعل واحد على واحد بخلاف المحصور عليه ولا طهران يقول ولا حصر
 الجوا عند التعدية على واحد على حرف كثير وصف الجمع بالكتبة لئلا يكتفى لشي الخاز
 لانه قد يكون الجمع وراوية الواحد كما ذكره تعالى يا ايها الرسل كلوا من ثمرات الارض
 خاب اما حاشية به النبي عليه الصلوة والسلام وقول صاحب الهداية في الترياقية
 رسلا وانبياء حيث ارادوا اذله الصلوة والسلام كمن جمع بغيره كما لا بد له من
 الكل الذين وهذا انما عليه الكلام لما ينقطع لاحكام الجواز في الاصل من ان التعدد
 فلا بد من كونه من احكامه في ادراكه ليس من الجواز الا الترتيب في الجواز لا من الجواز
 ولم يكن بالباد الملائن الغضيل والفصل في الترتيب يستدعي فهمها المذكور والكرش
 والواحد في الجمع كما قال احمد بن محمد والملائكة بعد ذلك فظهر ان احمد بن محمد انما يروي
 العالمين وقال ابن خراش عن العواقل ليس بابا بريد الا انما ذكره الطبيعي في الجوز
 اوله انما يصفه المصدر كالتسبيح والتزيين والصليل والذبح وذكره في التفسير في
 الكشاف والتشريف في المعجم وعلى الذين السطحي في شرح البداية اوله ان
 المقدر لفظ مفرد فذكر دسما جمع كج وقر بولصير ودرته بعد الاستعداد وكتاب
 الكشاف في قوله حيث وبث منهما رجلا لا يثير النار على رجلا بالجمع فيهما كثيرا اوله الصفة

الكشاف في قوله

اما يتبع موصوفها في التانيث اذا كان فعله اما اذا كانت سببه لما ذكر في
 شرح المنظومة لكن بحدثة التزاهم ان كلمة القطيعة بين الصفة والموصوف
 اذا كان الجني واحد والواحد لا يجوز ان يثنى في جزمه واحد من قبل حيث لا يقع الا بال
 بلا اتباع اخر غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما زلزال
 زلزله مرة وزلا ان الطرفين لم يتصلوا بفعل واحد بل شق الاول بالمثل والثنى
 بالمتباعد كما قالوا في الكلت من سبائك من العنب ان كل المتباعد من انسان
 ابتداء من العنب ثم يثنى ان يخرج من الكلى عن شيا عنه التكرار الظاهر ولهذا قال في هذا
 في خواصه التلخيص في الترتيب في معرفة المشقة في احكام القرآنية بانه الاحكام وان
 كان معناه وفي متابع من غير ارادة التوضيح بلفظ المل والغير على ان يثنى وان
 كانت الباء الاولى مستتامة والثانية صلة للضمير حيث يقال عرض كذا وكذا
 يتقدم كل فعل بالهزة ولهذا روي عن الاخفش في قياس اطلق واحسب واحال
 وانزع على علم وارن ذكره الرضي في شرحه ان ثنية **قوله** ما ان التلخ من الجوا الغضير
 المشقة هو كقول الاسماء يشير الى ان التلخ لا يعبر باليس كذا كما قيل ان باب
 الاستعمال والمعاملة عند باد المعاملة وما هو من الاراء والعيوب فلهذا اقبل
 والافعال قياسا ويرى بالبعض الجمع والكل والجميع في الجمع على ما هو في النج
 الوضوح وفيه الكل على ما شرح به في شرح الكتاب قال وبعض قد يثنى في الجمع على كل واليه
 ذهب جماعة من الشعاع في قوله تعالى وان يكن صادقا يصيبكم بعض الذين
 بعدكم وان يكون الا حافة للاستقواء ولفظ البعض صلة ارادة كما ذهب البعض
 اهل اللغة في هذه الآية ذكر في شرح الكتاب قال الرضي في شرحه ان ثنية ولست
 هذه الزيادة قياسا محظورا بل يحتاج في كل باب الاستعمال لفظ المعاني وكذا
 استعمال في المعنى المعاني **قوله** ولا ذهب حاليه انما مقتضى القياس للاقتضا على
 حاليه على ما هو في بعض النسخ **قوله** كذا قال بعض المحققين وهو من الذين الرضي في
 شرح الكافية **قوله** والحى انه لا بد من احواله الظاهر انه اعترض بما قد مر من بعض
 ولا يغير شي من حروف الاخره وكان الشرح فيهم في قوله في بعض المواضع ان الباء

الكشاف في قوله

اذا كان المتعدي مارة فتعريفه الفعل مارة لم تغير ما عرّف من عليه بانه لا بد من المتعدي
 ان لا يثبت عنه التعريف من تغير معناه من حروف الجر حصة الفعل لا الهاء في بعض
 المواضع اذا كانت للتعدي بخلاف اذا لم يكن التعدي فحرف يرتب بغيره
 كما قرناه من قبل ان عدم تغير ما عرّف كونه للتعدي وعلى هذا والاعتراض في لفظ
 الحى يكون مصدرا واسم ماعل وصفة مشبهة فعلية الاول على الوجود في الاعلان
 مطلقا وعلى الوجود الذاتي وعلى طباقه الحى الواقع وطباقه الواقع له وعلى الوجود
 خارجي وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاول والعصايد والاديان والمداين
 على الحكم المذكور وما يلزم على الوجهين الاخيرين على كل وجه الوجود الاول والبطالة
 وقال النحوي الحى الثابت الزمن لا يسوغ المارة يتم الاعيان اثنتان والافعال
 الصائبة والاقوال الصائفة وقال الطيبي يستعمل بمعنى الواجب واللام والغير
 والطيبي والملك **قوله** ما قرره بغيره ان اجازة قال الجوهري ثم قال وقرره
 مراراً ومروراً ذهب وذهب عليه انه فرق بين المور والذوات فان الثاني لا يستقيم
 الجنى بخلاف الاول انما انما كان كسب اللغة مشحوناً بتغير الالفاظ بالاضطرار
قوله بخلاف حُررت به وقد ترجمه طائفة انما خذ **قوله** نعم يصح ان يقال في كل
 جاز وجوزاً آخر وجيش يصح ان يقال في حُررت بغير ان حُررت متعدي المفعول
 لكن باعتبار هذا المتعدي الغير كونه لان المتعدي الغير نحو فيه فيبقى ان يتعدي الفعل
 الى المفعول به وهذا منتصف من حُررت بغير التعديل الذي وجدته كونه على متعدي
 من الماعل الى المفعول مع الدورطة وهذا يخفى عنه واعلم ان الفعل الواحد متعدي بعد
 وحروف الجر تطرأ فاذا اردت ان تبين اسد العانة قلت فوجت من الدار
 واذا اردت تبين حاله قلت فوجت على الدابة واتى اردت الحاضرة قلت
 فوجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت فوجت سلامي **قوله** على ان يقال ولا
 يتغير تنها من حروف الجر الا في نظر لان المتعدي الغير بحيث لا بد فيه من تغيير
 معناه ارجو ان لا يثبت التعدي بحسب المعنى **قوله** فصل ذكر الالفاظ في المفضل ان
 الفصل هو الجري بين السنين ومنه فصل الربيع لانه يجري بين الشتاء والربيع

وكان ينبغي ان يرسل بين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين جردوا
 حروف الباب فيصوبون في فيقولون فصل كذا وكذا يقولون باب كذا وهو خبر
 متعدي ومجوز وفي امثلة يدل في فصل او متعدي لما خص بالتميز كونه للوحدة
 فنص عليه الشرح في المطول حيث قال احوال السنين في الاثبات سور الجزية
 او الصفة المقدرة ان فصل عظم ايجانه على ما قبل او ما حوزة المتعدي من تنكبه
 المتعدي بناء على حصول العانة كخروج الشرح في المطول حيث قال والحج ما ذرة
 ابن الدنان من جوار تنكبه المتعدي او حصلت العانة ما عرّف من اربعة شئت
 تحدر على الباب وعلم على السطح ولو كان انقض السابعة خبره في المتعدي
 لم يرسل بين جاز ان يضاف اليها بعد وجبة ما خبر متعدي مخدوف او متعدي
 خبره مخدوف او ما بعده ان يصل وان لا يصل وجبة ما خبر متعدي مخدوف او متعدي
 خبره مخدوف او يضاف الى الوقف **قوله** لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
 والحال وقد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفاً لنفسه
 او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهكذا يدق في الاستعمال فزاد تقدم الزمان كما
 وسبق في الزمان المستقبلي والجزايب انها سابقة واجبة لان اهل اللغة يميزون
 تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخلط بها المسمى كما ذكرنا في التعريف
 فيها فبقا ومن علومهم الاخر فلاحظ في جانب المسند دون القواعد النحوية
 المسند على الطوام كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد
 انه ظرف زمان فيلزم المكون انفسى طرفاً لنفسه او شئت زمان آخر للزمان و
 رد عليه بان هذا الجائز لم يولم قبل لازم الظرفية وذكر النحوي في بحث المتعدي
 فيه انه قبل وبعد من الظروف الغيبة المسترفة وهي الظروف اللانته للظرفية بوجه
 وهو ان يستعمل الالفاظ بتقدير هي او موجودا هي وقال النحوي في هذا الموضع على
 الظروف الغيبة المسترفة انما هي بمنزلة فيخرج من قبلك فيريدك ومن
 بعينها ومنك فجاب وفيه نظر وما لا يشك في خروج المعناج وهذا قد سبق
 فليس في النظر اليه العرف واللفظة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق

في حاشية المطول
 في حاشية المطول
 في حاشية المطول

[illegible]

2

في سقوطه وفي شرح الكبر في عدل عند ذلك السهل وشرحه فقال أو ما في القبرين
الموجود النسب والاباهم والتجسس قال وهذا الوجه الغريب لان استعمال الواو في
اخره وليس في الواو في القسم احول يقتضي ان الواو لا تأتي له وغيره عدل في العبادات
غلبة الفصل **قوله** انضغاط الاسود باب كس على التحرك او التحريك في مثل نقر وقوله
مثلا نقر التعاداب كس التحرك او التحريك في مثل انضغاط وقوله وكون النقص انضغاطا
او التحرك فيها بالفتح **قوله** سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى الاستعداد وصف به
كل انضغاط باضار وشره قوله في الكلمة سواء جيت ومثل وهو باضار والفعل بده اعطى
في ما قبل المصدر مثله كما صرح بقوله انضغاط وقوله في كس سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم
لا ينزول والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للفعل سببان وسواء لا يشي ولا
يجع على الصحيح ذكره حسن الفسار وفي الصحيح يقال ما في هذا الامر سواء وان شئت سواء
وهم سواء بالفتح وسواء وسواءة مثل ما نية على غير قياس وذكره في بعض نفع الهذلية السليمة
الماستعمل في الشرح والمجمل اما استنباط احوال ما واو واعتراضه ومن هما شي به
ان الواو لاجل المقدور والتسوية انما يكون بين المتعذر والماو احد وضاحف الخفة
خطا الفقهاء في قولهم سواء كان كذا وكذا والجره في قوله سواء على قلت او كثرت
ثم قال والصواب العطف بام ولم يدر ما كان لاجل المقدور ما يعصب الواو بدل ام
او يبيح الواو وكون ام يبيح الواو غير مجرب وقد استدل الرضي في الصحيح بالترتيب
والبناء او وام على معاصها كما صلب ان سواء في مثل خبره بناء فخره في الامران
سواء ثم الجلة الاسمية الدالة على جواب الشرط المقدوران لم يذكر الهمة بعد سواء
صراحا كما في سألنا او الهمة وام محذوران عن معنى الاستعمال مستعملان للشرط
بعلاقة ان والهمة مستعملان فيهما يشعان حصوله عند المعكرو او وام لاجل المقدور
والتقدير مثلا ان كان مبنيا للفاعل والفعل ما لا وان والتمهات ما تراها واضحا
سواء خبرا متقدما او مابعد مبتدأ **قوله** والحق قد راوا ايضا علم التشيل انما
يعارض الله رفع الحجاب عن الحسن الحسن في ابراهيم في صورة الحشا هدية بعبودية
الوهم العقل ايضا على ان الحجة العرف انما يبركه العقل مع ما زعمه في الوهم لان

مجلس

من طبع العلم ليس الا الحسب وجب الحكا ولذلك شاعرت الامثال **قوله** كما تقدم
 في اول الكتاب في شرح قوله في الفعل ما علمنا في اوجاج قوله وكونه انقل من العلم لانه
 على الحدوث والامان والمعلم قوله وقد تحذف النون في النكرة لقوله فلان لا يكون
 الا اخره ومما كان مع الالفاظ الشياء الخفية الظاهر والاستشهاد اذ قد
 ضير الخ من كان الا في النون فحقها اجتمعت بالفتحة والمعلم على الراء والالفاظ
 كانوا حكا ويروي وكان مع الالفاظ الالاء والاساءة والاساءة جمع آس من رام و
 راءة وهو المطلب علم انه يجوز في الشرع ما اشبهه في الكلام المسجع بالاجز في
 الكلام الغير المسجع في قوله في العلم الا لاصل في تشبيه غير جائز كما في اضطرار ذلك
 او لا يضطر لانه موضع قد اختلف في الضمير وانواعها تحذف في الزيادة والتقصير
 والتقدم والتأخير والبدل والتحذف غير التباس في احد عشر حرفا الهزلة والالاء
 والاء والنون والحاء والياء والهاء والطاء ذلك في محصور في المقرب **قوله**
 لان الليم شغوية قال الحارثي في شرحه قال في شغوية شاة وهو الخمر لقوله شغوية
 وشاه ورجل شاهي القصة اعلم شغوية قال شغوية ومن قال لاهما في العلم
 في الخمر شغوان ورجل شاهي اذا كان لا يتعم شغاه قال شغوية **قوله** وهذه شاة
 ومن قيل على النظر عن النظر لاقباس في قوله والاصل للعلم في الاستعمال
 في توضيح المفصل وغيره فلا بد عليهم ان هذا التباس في اللغة **قوله** لا غنى
 صاحب العاوس عن الشاة ان الخرف والاباسته اذا كان الا وغيره ليس
 ويكون منها ما غير ما في الفا الجحيم لم يكن الخرف ولا يتجاوز حور السماع وتبعه
 في ذلك ليس شاة في معنى اللبس وعلم ان قوله لا غنى في الخمار انه يجوز
 فقد حكاه ابن الجاصبه لا غنى وتبعه على ذلك شاة كقوله وفي المفصل حكاه
 لا غير وليس غيره واستشهد ابن مالك في القسم في شرح التيسير على حارث
 وشعر وهو في شاة لا يستشهد الا في شاة في قوله **قوله** فالهزم الزك قال في
 انه كاد في الحدة العكس وقال ابن الجاصبه في شرح المفصل انه كاد في
 التوقد ومما في القوم الحارثي من علة الانتقال في المبادر في المطالب قال

في قوله لا غنى
 في قوله لا غنى

الش

اشترج في المطول المذكور شدة قوة النفس معدة لالتب بالارادة هذه اللغة
 وج الاصلح قد يستعمل في العظامة يقال رجل زكي ومطان في الاوكار يبرود
 المباعدة في عظامة فانه في ما علمه ان الالب ان يدرك مع الفهم العظم لانه متاملة
 وهي تلك القوة الذهن وجوده تسمى بالقصور ما يروى عليها في الفهم فظنة وقيل العظمة
 والعظامة الشبه شئ قصد شريفه وقد يستعمل كثير في الافرور والاشراوة
 الاساس ورجل الحارثي هو من اهل الذهن وهو القوة في العقل والحكمة وقد فهم منها
 فظن وهذا انحصار على ان العظمة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح في شرح
 المفصل حيث قال ومما في العظمة من الغم والحفظ ثم انه لم يصب في زيادة قوله **قوله**
 لانه غير متب في مفهوم العظمة وفي شاة شاع في المطالع للواء الذين التوجه على القوة
 للاشياء وهذه القوة تسمى فيها وجودها اعني يتوهم بالقصور ما يروى عليها فظنة
 وذكر في شرح المفصل الذهن قوة النفس على الكتب العلوم ويطلق على النقل
 فيها تلك القوة وذكر الامام في شرح الاثبات ان استعمال النفس في الكتب
 اعلم شى في قوله فانه في العلم الذي اعلم ارادة العلم في العلم او على الحارثي
 من الهزات اعلم ان الهزات هي اول الحكة في العلمات قطع وهزات وصل
 وطلق عليها العات وصل والعات قطع الحاققة بالاشارة على ما قيل اما
 مما ذكره لكونها على صورته في بعض المواضع وكونها متحيزا دائما والاضطراب الماهر
 بالاضطراب وذلك يشبهها بالهواء والى ذلك ان الهواء اذا تحرك صارت ريحا
 والريح اذا سكنت صارت هواء وكذا الالف اذا تحرك صارت فقرة والفترة
 اذا سكنت صارت الفا **قوله** قال في الصحاح الا في علم فليس لينة وتكره
 ما لينة تسمى بفترة وهذا المعنى حكم الفقرة زادوا له لم يربط بان يفرق فانية
 وعشرون ولا يبين ان خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الحما بالجملة **قوله**
 لانه لا يقطع في الرجح فيقطع بالقطع بها فاضله فانية لا تقبل لفرق في فترة
 احد ما ثبت حجت بل الراء والفاء فقطعت احدهما في الاخر وللهذا سميت
 فترة القطع او لقطعته في السقوط **قوله** بينه في آخره اشارة الى قول المصنف

في قوله لا غنى

في قوله لا غنى

في قوله لا غنى

لا يجزى حركات اللغات جواب سؤال تعدد تقديره انتم فكم ان المبني للمفعول بالما
اول نحوكم منه مفتوحا وهذا لا يوجب في مثل فعل لان اوله همزة وصل هي مسبوقة
ما جاب بقوله ولا يعتبر حركات اللغات في الاول **قوله** وتسقط الهمزة الاولى
ما يشبه في الواصل لكن الالف الضرورية لقولهم كل جاز لا اثنين شاع كل علم ليس
الفرق بين صانع **قوله** ذهب ابن مالك ان الضرورة الشورية على عبارة عما لا يندرج
للتشعر عنه وهو ذهب الكوفي ان الالف السبعة عند الله في تحت المدارس ورره
الدهاني في شرح اللبيب بان هذا يقتضي عدم كسفي الضرورة وانما اوغنا لان الشوا
ما يرون على تقدير التركيب والالتفات بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب
لا مندوحة لهم عنه في حال والحق في تقدير الضرورة عند ابن مالك في ما لم يرد الا في
سواء كان للتشعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على سبيل الاستطارة وهو ان يكون الحكم
في حد وثق من الكلام فيجوز لمن اقر باسبه خارج عما هو يقتضيه كما ذكرت
في وصف زيد انه رجل شانه كذا وكذا في نسخ لك حديث فزنان في محرم
وعلى ذكر غيره فانه رجل فزنان كيت وكيت في ترجع الكلام **قوله**
نقل في رجي وهو منسوب الالف حارجه على على رضى الله عنه قريب مما انتم
الف رجل من عكره راغب ان عباد رضى الله عنه كونه ترك حكم الله وانه حكم
الحاكمين ايمس الا شعره بجانب **قوله** على رضى الله عنه ونحو ذلك في خارج
مما يوجب قولهم الخواص الذين تفرقوا في البلاد فرغوا ان يمازوا فينا فقه كقولهم
فمن شئ فزنان في حال لهم ايضا حكمية لا كما في الحكم المذكورين وقولهم لا حكم الا الله
لما حكم الحكماء وجوبية تفرقوا في بلادهم وهو موضع وشارة لقولهم شربنا الله
في الله اربعا شرب الله واربعة لم يفرقهم من الله واربعة لم يكونوا في طاعة
وعلى والوصف وخصموت ونواحي الغرب والله يصفهم الله الملك بخلاته
في زود ونحوه من حوب ويحيى من كمال وسعد من نار ورجز من كونه الله
للمسألة كاله وارج والافجى والا وحدي **قوله** لغته ذلك كالا فتقارر الالفاظ
في الكلام كحرف العاقل واما في المفعول معا وعلما الى ان العاقل يكون في تركه

المبني للمفعول بالما
اول نحوكم منه مفتوحا وهذا لا يوجب في مثل فعل لان اوله همزة وصل هي مسبوقة

على سبيل الاستطارة وهو ان يكون الحكم
في حد وثق من الكلام فيجوز لمن اقر باسبه خارج عما هو يقتضيه كما ذكرت

على ما ذكره

المبني للمفعول بالما
اول نحوكم منه مفتوحا وهذا لا يوجب في مثل فعل لان اوله همزة وصل هي مسبوقة

على شهادة اللفظ فتترك احالة على شهادة العمل لان شهادة العقل راجحة شهادة
اللفظ واشاعة العاقل لتفصيل البحث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فتترك ذكره
احالة على العمل واربعم العاقل تركه فيكون على العاقل او فوا منه ما ساد الله و
ضمت المعام عن الحالة بغيره اوستة او فرت فرصة او حياطة على وزني او جج
او فاقته او ما شيد ذلك واختيار الخاطب وتسمية الاعمال لدرجاتها ووضوح النظر
كقولهم وما المال والافضل الا وارج ولا يراى ان ترد الواجه فانه انما المفعول وهو
الواجه معام العاقل يكون موافقا في الاعراب لما في المعامل الاداء وكقولهم من طابت
سمرته حلت سمرته **قوله** وينتقص المبني للمفعول عند من يجوز حذف العاقل
وهو الكسائي فيما تنسخ الفعل وانقضى الاول العاقل والثاني المفعول واعلمت الاول
والا فخشى في غيره وقد يقال معنى قولهم لم يسم عاقله بعد بانه المفعول فلا ينتقص نحو
وفرت زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع اهدا بغير عاقل من جعل في الورد فاعلا وضد
من بانه لانه لا يتغير صيغة ولا يكون بشيء المفعول **قوله** وكذا قداس كل كان اوله
همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة ابن واينم وائمة واعراء وائمة وائتم
وايتسار واسم واست واسم واسم الله وهمزة الحاشي والمصدر والامر للحاشي و
الاسم واسم وهمزة امر في المثلثي وهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك
همزة قطع فعول الا في المثلث في الكسائي الاسماء العشرة وفي فصلة احد عشر لعدم
اعتدائه بلام لانه منقوص ايمس او بانيم لانه من بانيم والاول والاول في المثلث
قد يرد في بوزن اصله فقال اسم الفعل كايين مكانه هو كالف الجند او لا يرد في بوزن
ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي ان في اوضح صفة بين علي بن عمرو بن ابي بريق او
كثيرين وهو غير شقي ولا منقوش ولا مصغر فان تنوع الموصوف يحدف في اللفظ
ما لا يلفظ وكذا الف اسم اوائس الاربعة الف علف اسم الله وصا غير شانه
قد عرف بها كقولك جاني زيد بن العاصي ومحمد بن الابرص فزنت الالف لان
يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه همد الله فلان بالالف والهاء واذا سقطت
الالف كتبت هذه همدت فلان بانه اذا وضع اول سطر حذف الف كتبت

[illegible]

لان الحبال والمعدوم يصح عليها اسم الشيء فاذا نفي الحبال عن الاسم الشيء عليه فقد
يرجع في تركب الاعدادوه الى احد الفصص بعدة وهذا هو قولهم اقل من لا شيء
قال الشيخ في شرح الكشاف ولا شيء حصل من تركب اسم واحد فكل شيء حرف
الجر عليه وليس للابنية لا غير وقال في موضع اخر لا يحد بوجه غير حرف اسم كذا في
يبدو وعلى المختصر انها زائدة وهو جوهري ومنه والمخفى فلان في حب الاشياء كائنت
شيئا او غير زائدة اي اقل من الشيء بمعنى انه لا يفتقد اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على
منع منها ما والمخفى هو ما لا يفتقر من بعده ما اذا لا يجوز ما من شي ونحو القبح نظر الى
لا وما لا ذكره الكتب المشهورة وقال في الفقه المبني وعن الكوفيين انها اسم واحد
خففت الاصناف وغيره ما هو ما يستعملها زائدة لفظا لا معنى وقال ابو بكر في
الاسم بل **قوله** والاصل فقد اسكن الصاد وابدل ابر الصاد بالراء وكل ما وقعت
قبل الراء يجوز ان تنضم اليه الراء اذا تحركت وان تعقبها فلا محضا اذا سكنت
بمعنى بقوله في قصص الحرف اعرض اعطى قصدا الى عسلا وكلما لم يجر الحرف المتعقب
قوله وعلى القطر القطر طائر وقب محمد مستند **قوله** وما يخرج
جسم ومثل فساد في الابدال مثل به او اوصارت زائلة قال سعيده اذا ارت
شتمها الى الداعي الى ان اخذ نحو اجتهت الله واشتبه قبل وفي التمثيل في نظر
لا يتعارف في السائل ايضا حال شئت به مثل الكسوف المسمى والفتح في السائر
وإذا التمثيل بسبب ما يجره الى الملة **قوله** وقد عدا بين الفضول ابراهيم في الفضل
صاحب الكشاف حيث قال ما يفيد قيما ويفور خودا وكذا بعد وجوب في التما
للعبي في حيث قال وعلى الخبز باب وعده فهو موعك والركعة في الخبز
قوله يشبه الفضول ابراهيم وكذا العرب اوف لا يكون بها الا على سبيل الفضول وان
كانت بينة العالم مثل قوله ذي الادل وعني بالامر والفتية من العانة وان وعقبها
وكل من دره زياره في تلكه غير غير في قوله في الصبح **قوله** لعدم ما عليها في علة السادة
الرقم هذه التعليل متباعدة هذه الفضل الفضول عابا لا لا والاول والاصل
اشعار بعدم الاختيار الا ان اريد بالما ذكره حكمه لا علة **قوله** ما في قوله احد الزوائد

والله اعلم بالصواب

الا ان اعرض عن علمه بنصره ما لا يصدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع واضحت بان
 المار بافضل ما في نفسه التوقف فعل باضي زمره اوله احدى الزوايد واعترض عليه
 بخبره وشكها اسما واجبت بان كلاهما فلهذا مضارع في اصل الموضوع فعل لا الاسمية
 بان المار ما يكون احدى الزوايد بقصد المضارع **قوله** والنور الذي لم يولد غير
 صورة تعظيم القول كما في قوله ان اوش ركة كحوا ما وزيد يفعل وانما حقيقة كل لسان
 ان في ادعاءه لان هذه الصفة لا يستعملها المتكلم نفسه في الغالب لان الاستعمال
 بغيره انما يذهب وقد يستعملها وحده تنفر لا لنفسه منزلة الكلمة كما في قوله **قوله** وكان
 معه غيره وقع قبله بسطر بعده بصفته مع غيره كان غيره ابدا فالاول يوافق ما قالوا
 في انه انقطع مع لانه دخل الالف على المتبوع فلما ياتي جاء الامير مع الوزير بل قال جاء
 الوزير مع الامير والثاني في حاله كقولهم ان الله معنا وان كان مضموما انعكس
 الا ان يوضع ما لا اعتبار ان سوال قد يقصد بها نحو المصاحبة كما ذكره الفصح في
 حاشية شرح المفتاح اعلم ان مع اسم بر ليل التثنية في ذلك معا ودخول الجار في مكانه
 سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا من معي وشكك في عينه لانه ضم
 ورسمة لا ضرورة ظاهرا لسيبويه وبجملتها حشدة باقية وقول الخاسر حشدة
 بالاجتماع مردود وشتمل مضائقه فيكون نظرا وانها حشدة معان غلبة احدى صيغ
 الاجتماع ولذا يحكيها في الدوات نحو امدعكم والثانية زمانه نحو حشدة مع العصر
 والثالثة مرادف علكه وحلله الزوايد وحكاية سيبويه السامان ومعرفة
 فتدبر وتكون مالا وقد جاءت نظرا من تجربته في قوله ان الزاوية فيها عند اربابها
 وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جا جميعا كقولهم ان فعلها في وقت اوق وقيل ما اذا
 قلت جا اهما بالوقت واحد وقال الراغب مع فتعني الاجتماع اما في المكان نحو
 في معان لو في الزمان نحو قوله اما ما في اليمين كالتضاميين نحو الاصح والاب معا
 اذ في الشرف والربعة نحوهما في الملة معا ويتعني معية النعمة وان المصنف اللفظ
 مع هو المنصور نحو قوله ولا تخزن ان الله معنا ارضا **قوله** ويستعمل في المتكلم
 وحده في موضع التعظيم لعدم العظم كالجماعة قال في المطول والمجيب ذلك الغاية في الخفاء

في الكلام

في الكلام

في الكلام القديم وانما هو استعمال المولد من قبح ارض الفجر والافعال مع الاسم الظاهر
 لقراءة في الواحد كما في قوله تعالى فاما ردة الملائكة ان الممار كانا حبرين
 عليه السلام هو هذه وقيل لان جميع الحاشي في الكلام ينسج عنه في مثل هذا الموضع فيصير
 فيكون مقرونا في المعنى ولا كلام فيه والزايد في الكلام المتقدم كلام القديس في
 الله وبنو والقرآن العظيم بر ليل ما بعده وانما هو استعمال المولد من فان
 قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز وجل فاعلم بانها الله انما اذا لم يقطع
 التثنية وكيف ينقسم هذا الخبر وحمله على الاصناف لا يرفع لزوم كون القرآن
 دارا على السلوب المولد من ولو في بعض المواضع قلت هو من باب تنقيب
 الى طبعين على الغالب انما خلقت انت وانتك وانما خلق الله وعلم الخلق
 بالعلم لانه امام الله فتعاقبه كعادتهم لان الكلام معه والكل يعظم على ههنا حيث
 وهو ان صاحب الكشف والمصطفى خرا في قوله تعالى ان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان
 يكون الخلق لتعظيم الرسول صلى الله عليه وسلم واستشهد له ان تخشع لغيره لا شئ
 فان شئت حرمت الله سواكم وذكر العاصي في قوله تعالى والعلم ما يسطرون
 ان ضمير سطر في راجع العلم والجمع للتعظيم ان اريد بالعلم العلم الذي حفظه الله
 في قوله تعالى على حرفه خرفون وعلماهم ان الضمير لفرعون وحده على ما هو
 المعاد في الكلام فقد وقع كالاربع في القرآن المجيد وحله على اسن المولد
 لا يلزمه ما على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزختم في موقع الاشتراك
 في كلام القديس كيف يصح قول الشرح والبرجي وذكر صاحب العاشية في شرح
 وسياحة الهداية انه ان اراد بقوله رسدا وانما محمد عليه الصلوة والسلام
 جملة تعظيمه واجلاله لا قدره وذكر الدمامي في شرح المعنى في رجا خوطه
 الواقعة بخطبات الجماعة الزكوة يتناول عن اهل فعلوا كذا كذا فائدة
 يستعمل فيقول عن الزايد والثالث في اللفظ والقدر ليس بعد عن الضمير لها
 عربيتين ومنه قوله تعالى كانه في تفسير سورة الف حيث قال في قوله تعالى
 فضل الله عليكم الضمير للرسول وحله للتعظيم فليس في قوله تعالى انما هو

في الكلام

في القرآن **قوله** واعترض بأنه يستعمل في الله تعالى وليس بجائز قبله نظر لا اله الا الله
 لغة موضوع لا يطبق عليه اسم العائى وضع القوم ان شئت ان يافى لانه
 كلاما للشيخ الدلالة الشريفة على ان المصطلح يقول في باب اثبات الصفات
 حيث السمع والسمع به تعالى في سائر العائى عاينت هذا فقد اطلقوه ولا
 يعرفه اذ مراد العائى عن حواس ومنه قوله تعالى نؤمن بالذي على وصوره نظر
قوله واجيب ان المراد اللفظ لا آخره اما في المرد اللفظ لما يجوز لانه كما لا يطبق
 عليه حكم ولا في طلب لا يطبق عليه عايب وكون الله تعالى غير النسخ في حال لا يطبق
 والحق والغيبية بالنسبة اليها وقد نظر واعلم ان الامام في الدين الرازي ذكر في شرح
 اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا في الحقيقة ومقال الحقيقة في اللفظية انه
 اذا دل العمل على الحقيقة كانت حقيقة تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورتبه
 الا في اوله وروى قول الامام في اصحابنا واشار شيخنا ان الاسماء موقوفة على الاطلاق
 واما الصفات فغير موقوفة فغير اصحابنا لا يطبق العائى عليه وعلى غيره من
 يطبق كذا قيل واما مائة مائة في شرح المعاني واذا ورد الشرح اطلاق اسم على
 الله تعالى لغة فلهذا في اطلاقه ما يراوده من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم معناه
 حال وفيه نظر ان في الاخير لا في الاسم وروى الشرح له لو ان كثرة كافي في مثله وروى
 منتهى من مائة مائة في التاثير في شيئا من الشر وروى ذلك مما يوجب شيئا ولو اطلق اللفظ
 ذكره في بعض حواشي ولا شك ان الامام المذكور قد كره في المرافف ايضا فلهذا نظر اولي
 كالحج فيهم فلا يطبق السجى والطبيب والعارف ولا الغيبة ولا العائى ولا يطبق
 الا في ذلك في الاسماء التي منها نزع الهمام فلا يصح في حقيقة تعالى على ما ذهب اليه العائى
 ابو بكر في اصحابنا وقد سماه لا بد مع نفي الهمام من الاشياء التي تعظم في بعض الاطلاق
 على ترتيب في شرح المعاني اطلاق اللفظ اسم حقيقة بلعنه في كسب القول في
 ذلك ما سيجى وروى في غير كثير وكافي في اجماع المراد وروى في شرح وروى كذا في شدة
 متواترة او اجماع واختلفوا فيما ورد في خبر واحد فاجازة طائفة لانه في باب العمل
 وادعاء الله وذلك جاز في خبر الواحد ونسبة لا في خبر واحد لا في خبر واحد

في سائر اصناف من صفات

في سائر اصناف من صفات

في سائر اصناف من صفات

ويستعمل على الصنع وطريق هذا القطع حال العائى عاينت والصلوات جوارها
 على العمل ذكر في شرح اسم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة اليه
 كما لا يستعمل جواز اطلاق اسم العائى عليه تعالى وان الاطلاق الغيبة غير مقبولة
 ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله ولا تعال الله تبارك الله والله يدعوى الى دار
 السلام ولا تعال الله دعى فانه الله ولا تعال الله تبارك الله وشدة الكمال والسمو
 وان هذا لا يختص باسم الصنع بل بالنسبة الى الانبياء عليهم الصلوة والسلام ايضا كذا
 ذكره في شرح برهان العلماء الذين وقال بعض شرح المشارى في حديث الله صلى الله عليه وسلم
 الرضى لا يجوز اطلاق الرضى عليه مع اسماء ولا تعال في الدعاء يا رضى لانه لم يوصف به
 نقل ولا ينهم من الحديث جوارها لانه ذكره على وجه الاخير لا الاكسجية وقال في بعض حواشي
 المطول في قوله تعالى في النبي صلى الله عليه وسلم بعباس وخلفاء في حقه صاحب
قوله ان في كسب القوم في خط كانت يجوز ان يراى كانت الا في علم من انما
 الا في لانه ليس بطريق التبرج ولا يفتق في شدة ذلك في ما هو لازم فاما ليس
 في خبره وروى في ذلك الاماات والاحاديث وقال الرازي في تفسير الكبير وقد ورد في
 آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد في حقه ولا يجوز في حقه في حقه وقال الطيبي في
 شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه الصلوة والسلام في جواب من
 قال ما في طبيب انت رضى الله عليه الطيب ليس يادى منه عليه الصلوة والسلام
 في نسبه الله الطيب لوقوعه مع اطلاق قوله طبيب في كل طائفة وطبعا لا على السوا
 لقوله تعالى قد علم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال في طلب الكشاف في كل ما في
 المتكلمة وبيته فقتل في نفسك لقوله في نفسي وقال في شرح المعاني قد ورد
 من الاوصاف ما يقع في المطامير مع وروى الشرح مما لا كذا في المستند في الغيبة
 والمارت والارواح والراي في لغة في حقيقة الاقواء على الاطلاق لا يلزم في حقه
 في الكمال والسمو بحسب اقتضاء المعام وسائر الكلام بل بحسب ان لا يخلو
 مع نزع تعظيم ورمية في حال في الرواج وفي اطلاق اسم الصانع على الصانع نظر
 لم يرد به اذن في كتاب ولا في نسخة واجاب بان البيهقي رواه في الاسماء

كونه ولا يجزئ مجموع سقط الفروع عند طامات ساكن وقد اجاز به يونس
 فقليل ذكره في شرح **قوله** لان المضارع في اللغة المشابهة واصل المضاربة
 تعالى السجلين على فاعلة عند الرضاع يقال ضارب السجلين اذا افق
 كل واحد جملته من الرضخ ثم اتبع فقليل لا يستبينان مضارعا كذا في شرح الفصل
 لا يربح **قوله** في الحركات والسكنات كمال في الحركات بلغة الجمل لوجودها
 في كل منهما قال والسكنات للسكنات او باعتبار الازداد والالف واللام حرفان
 معنى **قوله** والخطوب الاسم في وقوعه متر كما اربى الحال والاختيال كاشتراك
 اعيان والازداد في الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه بهما لا احتمال
 الحال والاختيال كما بهما الشكرا لا احتمال الازداد على ما اشار اليه بقوله كما ان
 رجلا آخر **قوله** وتخصيصه بالبين وسوف وانما عرف البين بلام العهد في
 الاسم الاستقبال لانه في كل ما اذ كان الخطوب والقول والاحاطة بصفة الاعتقاد
 والتعريف والوقت بعد كونه الموشى ذكر ان كل من يتبين اليه الكلمة ولم يعرف سوف
 لانه لم يكن الا الاستقبال فصار على هذا اللفظ معارفا وقوام طلاق بفتحات السوف
 اربحيش بالمال ليس يوازن لانه ليس على سوف الدال على الاستقبال ومنه سوف
 على البين بدخول اللام خرو سوف يعطيك وبالفصل بالضم الماضى بقوله
 او سوف احوال او ارضى ال حصان ام راف فقول صاحب الحق ولا ينقل
 ويجه الغرض ليس بذلك **قوله** ولما المشابهة القامة العرب الاخرة ولا يلزم تسوية
 الماضى مضارعا بوجوه وجود الماضى في كماله في شرح الزينة لان الجسار التبار
 في التسمية لتخرج الاسم على غير حال الرضخ بل يقع تنصه بوجوه في غير المستحق كقولهم
 اعرب يا مالا يجي مالا وفيها اشياء بالسيخ الماضى وهو ان المضارع معاني تنقل
 على صيغة تنقل العوازل وهي كونه بالمرأه وعلته ومعطوفا مستأنفا كما ان
 معاني تنقلب على صيغة تنقلب العوازل وهي القائمة بالمفعولة والاشياء كما
 انه ما كلف في شرح التوسيل **قوله** من بين سائر الافعال قيل ان الب يجمع
 واستعماله في الباء غلط في لغة العرب وفي الكشف عما وقع في التلميح على الجمع

على التمام

على التمام

على التمام

على التمام

على التمام

واستعماله في الجمع من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الرضا ما يتصل
 ما تزد به الجوهر وتكسر عليه قوله بالاسم جبريم وقال انه ما تزد به وورد
 بانه لم يتفرقه عن التبريز والجر والجرى وغيرهما فقلنا ذلك وقال الخليل في دورة الخط
 فوارم الخواص ومنه او ما هم الماضى وغلاظهم الواضحة انهم يستعملون
 معنى الجمع وهو في كلام العرب بمعنى العاقر وقال النود سائر معنى الجمع صحيحة
 وقد استعمله النوا في معنى الجمع في مواضع كثيرة ذكره في مرسل الخطاء عن الخطا الشفا
 وقال ابن الحاجب في شرح المختصر انه جمع ويعني اليه ما روي عن الكشاف
 في العاقر انه بمعنى الباء واستعماله في الجمع غلط العاقر وهذا الخلاف في
 مع الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلامه لم يفسد بانه لفظ ذكره في حواشي
 القوم قال ابن دربرس انني معطيه وحله ولا يستوفى كقولهم جاء سائر
 بني فلان اي جازم وكذا في المال ارجعه وقال ابو علي وابن ولاد ان طالما
 والبيعة لما نقل ولما تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائر ولا
 تقول ببيعة وقال ابن بري في جمل سائر من سائر ببيعة يجوز ان يقولت
 سائر القوم من الجماعة التي يميزها هذا الاسم كونه تذهب اللغة **قوله** والحلم
 في ذلك الاخره برهان قياسي مقدار الحال معوض ما اللزوم كمال الفعل فلما
 يتبين له مقدار مخصوص فانه يقال يا كليل يا عيسى ونحو ذلك القرآن ويجي الكفار
 ويذكر ذلك حاله ولا شك في اختلاف ما رواه في بعضها وهذا على من السكك بالباطل
 بان الزمان موجود محض فانه انما موجود للامر افا موجوده مالا ان عندهم في مجموع لم يورث
 او لم يورثا وانما عند الحكماء العاقر بان الزمان موجود متصل بالمال عندهم وهو الا ان
 حاله في الزمان لا يفرقه مالا ان كسب ظاهر ما لا يورث موجود في ان ما ذكره في حواشي
 به في حاله لا يستقيم في اثناء الزمان وانتهائه ولا بالاشياء الا ان في حاله في حواشي
 في الاخرة المذكورة ولو في واحدة منها وتوقع في الحال وقد قال ان الحكم في حاله ان ما كلف
 هو المعروف والاعمال وجودها في الحقيقة كالمسح بها صفة خاصة لانه اذا عرفت في حواشي
 الخطا اوله في ما استقبل من غير ان يتغير شيئا في معنى حال **قوله** مالا وباء يترقب وجوده

على التمام

الى اخره المراد بالاستقبال الزمان الذي يتربى وجوده الى اخره ربما يعرض
 فبما ان كلمة يتربى وان على زمان مستقل فليكن ان يتربى وجوده مستقل
 في المستقبل فليكن ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان ان يورثه زمان
 جعل يتربى بنفسه فليكن ان يكون كل زمان حال والمستقبل فليكن ان يورثه الزمان وهذا
 يدقق في اسئلة قولهم ان الزمان المستقبل ومرتبه هذا ايضا في قوله وجوده غير ذلك
 سواء جعل يتربى على المستقبل او على الحال وانما على قدر عمل يتربى على المستقبل
 فليكن وجوده في الزمان ان يكون القرب في المستقبل فليكن ان يكون الزمان المستقبل بعد
 زمان الحكم وقوله وجوده بعد زمانك فليكن حصول الزمان بعده فليكن ان يكون الزمان
 على قدر غير الزمان في وجود الزمان في وجود الزمان الذي حصل بحيث غلبت الحال
 على قدر غير زمانها واما ذلك ان تقول في الشق الاول من الاخر ان الزمان يكون
 ترتيب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد الخدورين او جزاين ترتيب
 في الزمان المستقبلي وجود الزمان في زمان وجوده ترتيب اول الفصل قوله ينقل الازمان
 وهو مبني على الفتح وانما هو في الاصل على وزنا زمان مساو حال في حصوله اسماء زمان
 الحكم وعرف بالالف واللام بينهما على نفسه وقيدته بزمان الحكم فليكن على ما كان عليه
 من الفتح وقد ينقل الفعل الاسماء الاجناس وهو مبني عليه قوله عليه الصلوة والسلام
 ان الله ما لم يعمد قبل زمان ومن هذا القبيل قوله عليه الصلوة والسلام وهو الزمان الذي
 الله في قوله تعالى وان فانزع ان اراد به المصدر فالزمن وان اراد به كناية الفعل
 والفعل لا يجلي بالالف واللام قوله لانه ان الزمان الفعل يستقبل الوقوع في الزمان **قوله**
 ان الزمان يستقبل او قيل كان الفعل على افعال الفعل والفعل مستقبل **قوله** وتوجيه
 الاول لا يخلو عن حارة ينتج الحاصل والمطلوع والارباب المحققين في الزمان والوقوع الاول
 لا يخلو عن كونه ضمما منتظما غير متجانس اليه **قوله** والصحيح انه مشترك بينهما الاخره
 اعترض بعضهم ان الضم غير مألوف على معتدله باحد الارضه القائمه فليكن من هذا
 ان لا يكون مشتركا بينهما في الحال والاستقبال في زمانه بل في كونهما في الحال
 انما حال ان المضارع يصدر عليه انه اقترنا باحد الارضه القائمه لوجود الواحد في التباين

في باب خبر الزمان
 في باب خبر الزمان

في باب خبر الزمان

في الاشياء والمراد بالاقتران لما سبق فقط ولانه معتدلا بحسب كل وضع واحد
 بما في **قوله** هذا ولكن يتبادر اليهم انما انما في هذا من هذا او قد هذا وهذا
 كما ذكر وهو مراد بالاقتران في الزمان فليكن ان يكون مشترك في الزمان في كل زمان
 كلام آخر من غير ارتباطه بالزمان والوقوع في الحال والمستقبل فليكن ان يكون مشترك
 فيهما كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه من اقرب امارات الحقيقة على الخطا اذا
 دار بينه الى اشتراك في الجاز ما في زرايع كما قرره اصول الفقه **قوله** وايضا في الحساب
 ان يكون له صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الحكم بنقل المستقبل فليكن ان
 يكون المضارع في الحال **قوله** اخفى زمان الاستقبال ويخلص الاستقبال ايضا فيكون
 انما في ذلك في اللغتين لانهما للطلب والطلب في الاستقبال ولا للشيء فانما في الاستقبال
 ايضا عند بعضهم وعن الاضغاث انما صلاحية الحال باقية وان دخل في القول بها وان لم
 لا تضره بانها في الماضي لا اري الهدم والى لا اعبد الذي والدعاء ارادوا اريد
 بالضمير الدعاء يكون للاستقبال لان الدعاء في المستقبل ولام الدعاء لانها
 للطلب ايضا وجوده في النواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله في قوله
 المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبل كونه محموله الواقع هو انه مستقبل واما
 اذا كان في حاله لم ينعقد اذ هو في اوقات الشراء ومساو الاضغاث وانما في الدعاء
 ومساو اذ هو في اوقات الشراء ومساو الاضغاث وانما في الدعاء
 في الماضي لم ولا الحارة ولو اشرطية عالما ما في قوله في بعض المواضع **قوله**
 وشيئا حو في تنقيس قال في الحق قوله في السنين وسوف حو في تنقيس السنين
 فيه حو في استقبال لانه اوضح في حال الزمان في قوله تعالى او تلك سيرة محمد الله انما
 مشيدة وجود الحق لانه في قوله تعالى او تلك سيرة محمد الله انما
 وجود الحق مستندا في الفعل لا في السنين واما الوجوب والمثاله بقوله في الجملة
 ما است را بسبب بانها موضوعه الى لالة على الوقوع في الزمان فليكن
 كان المقام ليس مقام التأخير لكونه بمثابة محضت لما في الوقوع ويحقق
 الوقوع يعطى المارضية الوجوب **قوله** وما في بعض اقواله زعم الزمان انما اذا

في باب خبر الزمان
 في باب خبر الزمان

دخلت على فعل محبوب او كرهه انا واثبت انما واقع لا محالة ثم قال ولم ارس
 فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها ما يفيد الوعيد والوعد مقتضى كونه واثبت
 معناه وقد اورد في قوله تعالى فسلكنكم فقال معنى السور ان ذلك كان لا محالة وان
 ما في الايتين مخرج فاقوله تعالى وانك سيعرجهم انه ان السور مبنية وجوزوا رحمة
 لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد او اقلت ان نعمت منك وحال انما يقع
 في شرح الكشاف لان السور في الاثبات معاملة من في النعم ولا اقدر على كيد
 فيه غير قصد المعنى الاستيعان وقال ابن النجدي انها موضوعة للاستيعان مع الدلالة على
 تحقيق ما وعدت الله عليه قال الخليل انه ينبغي ان يكون جواب ان يفعل كما ان يستعمل
 جواب لا يفعل وقال صاحب المفتي قال بعضهم في قوله تعالى يسجدون اخر السور
 لا يستمرار الاستيعان مثل مسجود السجدة وانما نزلت بعد قولهم ما واثبت
 على قبلهم ولكن دخلت اشارات استمرار الاستيعان ثم قال وهذا الزيادة لا يرد
 النية وما اشهد الله من انما نزلت بعد قولهم خلاص ما خرج به الرحمة حيث
 قال مائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المعاجاة المذكورة اعند الله قبل
 وقوعه بعد عن الاضطراب او اوقع والماضي حيث قال مائدة تقدم الاخبار به
 تزيل عن النفس واعداد الجواب ولو سلم ما لا استمرار انما استبعد المصداق
 تقول فلان يترك الضيف ليضع الجليل يريد ان ذلك والله ليس مبنية على ما
 اذا الاستمرار انما يكونه الاستيعان وقال الامام ان هذا اللفظ وانما لا يستعمل
 على هذا لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كما رطل على غلط فليطعن بعض اعدائه فيقول
 انما اعلم انهم اذا ذكر من مرة فذكره مرات اخرى فمعنى هذا القول ان يقال
 فسجدوا السجدة واذكر الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا
 ذلك تزلزلت الآتية **قوله** يقال فثبته اذا وثقته هذا غير مستقيم لان ما قال غايته
 على كلام الخياط ما هو بيقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض استعمل
 بهذا **قوله** وسوف اكثر تنقيب ما عايناه البصريون قبل هذا غير محذورة
 عنه دليل وورد ايضا لان العرب عبرت سيفعل وسوف يفعل في معنى فاعمل

ومن ذلك قوله تعالى وسوف يوحى اليه المؤمنين اوا اعطيها وقوله تعالى
 سيد ظلمهم ربهم برحمة منه واجاب بعض الاما ضل بان يقول وعنده ان هذا
 ليس وعنده محذورة وما اخبره من التمسك لا يدل على انها معناه واحدة
 فتدبر فتعلم **قوله** وقد خفف خوف العباد الا انهم حتى الكساة من بعض جارين سوف
 على صاحب الحكم سبي وحكي الكوفيين سوف يكون العباد ونجها وحكامه سبي اخرها
 وهذا العطف متفرقة عن سوف انما هو حال الكوفيين السور ايضا وكذا سبي
 سوف **قوله** واذا دخل الام لا ابتداء اختص زمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيين
 وهو على وقال ابن مالك انها ليست بخاصة للحال لخصها في الاستيعان وتدل بغيره عن ميسرة
 انما ترجع للمستقبل قليلا وخلص الحال ايضا ما انما قال على الكافة وحوز بعضه
 المقروء بالآذان وما في معناه كالبعد مستقبل لخصه العام الدال على الاستيعان كقولهم
 تعالى ما لان ما نشره من ويخلص ايضا بغيره ليس وما وان عند الكافة وهذه الامام على
 على الماضي الى بدنيق عليه الاختصاص بالمرور على حلقته وعلى الماضي المقرون قد حوزت للمهور
 انكر جماعة وبلغ الكافة المقرون بالمرور قد منعه للمهور وحوز جماعة وعلى غير المبنية
 المقدم وعلى غير المقرون حوزت جماعة وانكر جماعة وعلى ان القرآن يشعر بحواز على ما
 فيما قبلها قال الله تعالى انما اليكم لم يسلون وشكك كثير والمذكورة تشبه السابقة امتناع الفعل
 صرح به في قوله تعالى اذا ما مت سوف افزع جبا ويطلق ابن مالك ومنه حلقه
 ومنه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد
 الحرف فذكر في المصدر فيما قبله وان كانا طرفا واحدا متشكلا في مواضع وكذا في كلام
 ففقه الجيب في قوله هذه الآية في موضع ما اذا طرف **قوله** استعمل في مثل قوله وفي
 فضلك ما استعينا جاس بالشر ذك الدماضي وجوزته صلب الكواشي في قوله
 ان ربهم يومئذ لمحذون ونهى عليه كقول المفسرين وهو الخياط وخارج الكشاف
قوله وفي التفسير اني كبري في فعل الام في الآية ليست للحال لان الدماضي
 لموجود فيها اجيب بانها حكاية حال وان الام يجوز ان يكونه للملكه وانما لخصه
 اليه فحذوف التقدير قصد ان تدبر به وقال ابن هشام وقد مر اني هذا حصص

الكوفيين

في قوله تعالى وسوف يوحى اليه المؤمنين اوا اعطيها

ان تذهبوا به والى من هبتم وتسير الى حار ورومانه يتبع هدفه العاقل لان
 ان تذهبوا به على تقديره منصوب فانزع ما ورد وبالباب على قول البصا و
 في تفسير قوله ملا خوف عليهم ولا هم خوف عما المتفرخ والفرح على الواقع والما في
 قوله تعالى ولست يعطيك ربك الاية قبل لام الابتداء لان فعل الاعطى
 الجملة الاسمية فما الوجد في قولها على الفعل واجب لان صدر الجملة قد وقع
 ما لتقديره لان سوف اخرج حيا ولان سوف يعطيك وقد استحققت
 ما ان الامام للملكية وهو باب الحساب فلا يبيح معه الخذف قال الخزاز في شرح
 الايضاح لام الابتداء لان فعل على الجملة الفعلية الا باب ان وهو قول فضيل الكشي
 ما تخرج في تفسير هذه الاية ان لام الابتداء لان فعل الاعطى المستند والخذف وقال
 ان المستند مقدم واولان سوف يعطيك وقال ابن الجايب الامام في ذلك
 لام التوكيد ولست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء
 مقدم بعد ما تاسد جهات احد هما الا لام مع الاستدراك قد وقع الفعل وان مع
 الاسم مكنى لا الخذف والفعل الاسم ويتبين بعد صفة ما ذكره الامام بعد حذف الاسم
 والما فيه انه اذا قدر المستند في نحو سوف يقول زيد يصير التقدير ان سوف
 يقول ولا يخرج ما فيه من الضعف والفاقة انه يلزم اخبار لا يحتاج اليه الكلام وقال
 صاحب المفتي في الوجوه الاخرى نقل لان تكرار الظاهر اما بفتح او اصرح بها ولان
 الخبرين قد رواه شيعة بعد الواو في نحو لست واخبرك وجهه ومعه انما
 في نحو ومن ما يتبع اسم منه وبعد الامام في نحو لا اسم يوم القيمة وكل ذلك تقدير
 لاجل الصلابة ورواها في ذلك كمالها واما الاول فقد قال جماعة في ان هذا
 لاجل ان التقدير كما سألوا ما قد حدث المستند او مثبت الاسم ولان كونه
 على الصحيح في قولهم ان زيد في حال ويصنف قول الزمخشري انما فيه تكلف في فعل
 ضرورة واما تقدير كذا وفي الامام وما صنع في حال الملائكة وليس في حال الارواح
 وتخرج بذلك في تفسيره وسوف اخرج حيا ولا يخرج جعل الامام للشيء كما جعل الكافي
 لانها لا تخرج على المضارع الا في قوله تعالى اصحاب الكهف في هذه الخصة بل تارة

لا في الاية

يكون تقديره انما في حال

بحسب

يجب الامام ومنتج النون وذلك كمن التفتيح كالاية فمع تقدم القول به الامام
 والخلف نحو انتم اوقلم الى الله خسر وان مع كون الفعل على الحال نحو انتم انتم
 قد البعرون ههنا مستند لانكم لا تخرجون من قبل قصد الحال ان يستعمل على الجملة الاسمية واما
 قسما وان ذلك في الفعل المنقوع فاما في تقديره واما في بيان وذلك فيما نفي نحو واما قد
 لا كيد اصالحكم كذا في الخصة **قوله** وكسر غير الله الاخره اعلم انه كسر حرف المضارعة كلها
 في بعض النسخ اذا كان ما فيه كسورا الى كافي بعض النسخ في الواو وكسورا الهرة كافي السكون
 وبعض النسخ لا يعيد كسرها على كسرها على كافي او يخرجه في بعضها وهي لغة في عامر لا كسرها
 فيها الا اذا كان سدا تاما **قوله** ولا ينطبق التعريف على ذلك ما يقع في كسر حرف
 المضارعة ويكن ان كان شبيها به من السواد ولا يجب ان يدخل في السواد وانما نظر
 اللفظة النجاسة لا غير **قوله** ولكن الخراب بان الهاء وليس زائد بان قال الجوزي
 الهاء ليست من جودف الزاوية فاور عليه اهرق وذلك ان الخاء في بعض كتبه ان
 لا حجاب عنه الادوية الملقحة من قاله لا ما بدل الهرة واسكنت وزاوية الخ
 انه يقال هراق الماء مبرق يفتح الهاء هراقة ارضية واصلة ارضي اراقة
 وفي لغة اخرى هي اهرق الماء مبرق اهراما على الفعل فعل مال شرب قد
 اهرق اهرق الهرة ثم الزنت فصارت كانه في نفس الكلمة ثم اوقفت الا ان على
 الهاء وتكررت الهاء عوضا عن حذفهم العين الى اصل اهرق ارضي وفيه لغة ثالثة
 وهي اهرق اهرق اهرق اهرق في نومهم اهرق والشئ مبرق ومبرق ايضا ما يقع في لغة
 والمكرنة الشئ مبرق وهذا وقد اوردوا الشئ اهرق اهرق اهرق اهرق اهرق
 الكلمة التغيير لان اصلها لم يطع بطع وقال الفراء اصدا استخرج قد فت الهاء
 ملئت زيادة السين شاة بلانث ذة نفع الهرة وجعلها هرة وقطع وحذف
 الهاء والمضارعة بطع بالفتح **قوله** ولا يجب ان يدخل في الحد الشوا وكما لا يجب
 مدخل في حدود الغنم والاشجار نبات **قوله** ونحوه وقيل الا في حواشي فضل
 مقدمه ترجمه ظاهر ونحوه في الحد والنفاد النفع ينقل حكمة العباد والامام
 الاولين الى الحد والنفاد والكسرة كحرف كرها ونحوها بالكسرة لان السكون اذا

الحسن والجمال

حركات الحركات وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباس ما بين التفتيش
قوله وهما موضع بحث يعني بعد الجواب عنها كما علمنا على اربعة احواف فذكرنا في
 ما بينهما على خمسة احواف فذكرنا في الكلام المعنى بحيث لا ان قول الامام ان ما بينه وبين
 لا يدل على انه عليه لفظا ولا تقدير **قوله** وقد يستعمل لفظ الاثنين على ما في الجواهر ان
 العرب ربما حاطت الواحد بلفظ الاثنين لغيره المسماة والتوكيد والاثبات فكان
 تزجوا في ما بين عثمان ازوجه وان قد عان اعم عنهما فثبت ان ان لم يفتح وتبين
 ما بين عثمان استغ وان تسمى احط عرضا مؤخرزا واشد الكسبان فثبت ان
 لا كما ما بين اصولة واجتبه شيئا وبرور واحد يعني قلت لصاحب الامام لا يمكن ان
 اصولة الكلام بل اقطع الكلام فثبت دون اصولة واكتمها انه فاقب الواحد
 لم يفتح الاثنين في قول تزجوا في ما بين عثمان وتجان ما بالعلية عليه ما حاشي المطول
 ان اقل اقرب الرجل في ما دونه له اثنا عشر واقل اربعة عشرة فير الكلام الرطل على جدا
 ان في خطه واما صاحب الكشف في سورة ف ان العرب اكثر ما رتب الرطل منهم
 اشاع فكثر على الستم ان يقولوا خمسة وصاحبي قفا واسعد حتى فاقب الواحد
 خطا الاثنين والبصيرين بكون هذا الكلام الاناس وزهد المبر في مثل قصه وفي
 ان في قضايتك في ذكر كسر الى ان تشبه الفعل على قف وبطارة للما كيد
 والحيث مثلا قف قف وقب الجاريد في شرح الكشف ما بين ضعف الفعل الثمانية في
 ما علمه واما على الفعل على سورة فثبت الاثنين مستصلا بفعل الاول وانكر الزحاج
 وقال بل لصاحبه في الواقع وقد عان ارا وقفن بانكر ما دل الاثني من الزن
 واوراق الفصل في حرر الوقف والتما يكون هذا في الوقف فان قيل خرج في المطول
 ان اثنتي عشر في قوله لا يطول على الواحد اصلا وخرج في الخواص ايضا ان
 المفتح ليس بمراد لا يطول على غيره للاحقة ولا كما راينا في ذلك مستندا
 بقول ان في فصل في رفع عاملين اماننا وحصل امرنا من ثمان ثمان حيث
 اطلق عاملين في امرنا على مثل عامل ورايت وحصل الفراء قوله تعالى
 ولمن خاف مقام ربه جنتان في هذا القليل وبقوله عليه الصلوة والسلام اذا

كتاب الاساطير

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الله

نحو هي الامية هي معرفة وهي زبد عالم وان كان القياس يتحقق حواره فقول صاحب الكفاية
 ان الصفة المقدرة قولون ان تلك الصفة ضمنية لان التقدير انه تلك الصفة وكذا قول
 صاحب الكفاية ان زبد عالم ليس كما ينبغي ولا خواص هي لا يكون الا غائبا ولا
 الاجلية ولا يكون في اللحظة التي تقع خبر عنه فيه بعد واليه ولا يعطى عليه ولا
 يؤخذ ولا يدل منه وينبغي سبدها او ما اصله المستند ولا يخفف الا قليلا ولا
 يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذرة يستمر حذفه ان
 المحذوفه والخبر تخفيفه وحده ويكون المفسر محل من الاعراب بخلاف سائر
 المحذوفات ولا يستعمل الا في امر او منه التعظيم والتخفيف والاختلاف لا يقتضيه
قوله ما ولا العايشان والفرد بينهما انها اذا قل الاستعداد فالتفسير المعارف
 كثيرة والنفكات قليلات فبعضها بالمالا والنفكات كثيرا والمعارف قليلات وكذا اذا
 دخل الافعال في التثنية في الجملة واغترض عليهم ابن مالك بخبر قوله تعالى قل يكون في ان
 انك لم تعلم نفسا واجبت ان لا تكون في التثنية فلهذا انتفاء قرينة خلافة ولا ينبغي الاستقبال
 عند الاكثر مع وما فهم ابن مالك لصحة قوله جاء زبد لا يمكن بالالتحاق مع الاتصاف على
 ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال **قوله** سمع في العرب الجرم على العافية فجاز
 من ذكر الحال وارادة الحال في استعمال اهل الحديث اذا خبر عن خبره فالحال
 الحسنة والشيء وبني اذا فاء احد الشيئين وسمع غيره فيقول سمع شيئا على ذكره في خبر
 التثنية واختلف في تقدير سمع الى متولين بخبره الفارسي ولكن لابد ان يكون الثاني
 مما سمع فوسعت زبدا يقول كذا ملوك سمعت زبدا افان لم يجر والعوض قد مر
 الواحد ذكره في التثنية في الخبر الفارسي واصل سمعت زبدا يقول سمعت من زبدا ما كان
 الا انه اريد تخصيص سماع القول لمن سمع منه ما وقع الفعل عليه وحذف المسمع و
 وصف المتكلم المسمع عليه الفعل ما سمع منه او جعل حاله منه فسد الوصف والحال
 مسدود فاستغنى عن ذكر حقيقة وصفه المصير والتقديم والاذن في الخبر
 في خبره الكشف حيث قال لا ينبغي ان لا يبيع انباء فعل السماع على الرجل الا باخبار
 او مجاز ولما ذكره فيه حيث قال وان الاوصاف بالصفة فيها جعل وصفا او حالاً ان جعل

ملوك سمعت زبدا
 استعمال السماع يعني
 وصف

بدلا ما قبل الفعل بالمصدر بطريق التجرى على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في
 الاستعمال ولذا اثر الوصفة والحال لا يقع في غير المفعول اعملي تخصيص سماع القول
 ممن سمع منه وهو شرطه الحجازي في الخبر ذكر المسمع منه معام المسمع وكنية لا ما ذكره
 البصريا وترجمتها المبالغة لانها لا تناسب اكثر المواضع وهذا خبر شائع
 لابد له من وجه يتصل بالموضع لئلا لان تلك النبرة والتكسبة لا تحصل الا في اسن الكلام
 من قده ولذا لم يكتف به في الكشف وقد جاز البدلية بالما قبل المذكور ولا ما ذكره
 البصريا وترجمتها تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فمضى بذكرهم حيث قال ومن ذلك ما في
 سماع واما جواز ان يقال سمعت زبدا قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريفي واما
 كمال بان ذلك ان يفتح البدلية **قوله** نحو جئته لا يليق له على جهة حال التي وان
 من ان يجعل لان مثل انتهى **قوله** بدليل على الفعل المضاف الحانم هو لم ولا الخ
 اعلم ان الجرم هو القطع وسميت هذه الحروف جوارم لقطعها عن الفعل المجرى او
 معنى جودته واما جرم لم ولا ملاخصاصها بالمفعول وقد ذكر في المعنى في خبره
 ان لكل الزم شيئا وهو خارج عن حقيقة اثر فيه وغيره عالما بشهادة الآراء
 وتبيين الجرم ليكون الاثر على وقوع الخبر في الاختصاص وانما لم يعل حرف
 التعريف وحرف الاستقبال لربانها جرمي البعض الاجزاء لشفة الاقتراح
 مكانها غير جازمة عن حقيقة حال التعظيم لم لم يزد مكان الما مني تنفصل النظم
 المضاف وبين الحق كما كان وما لو كان في الاصل لم زبدا عليه ما بالانفة
 فأكيد فصارف بذلك لم من اوجه احد ما انها لا تقدر باودة الشرط فلما تولى
 ان لا اضرب ومن لا اضرب والثاني ان منفيها مسخرة النفي الى الحال ومنع
 الماندسة من الاستمرار فيها وما في مني لم في احوال الاستمرار وعدمه ورجع
 الرضى الاستمرار فيها ولا متداو النفي بعد لما لم يجر اقتراحها بحرف التعقيب
 فلا تقول قلت فلما لم لان معناه وما تمت الى الابد والثالث ان منفي
 لما لا يكون الاقربا مني الى الحال ومنعه ابن مالك وما لم هو غالب للالزام والاربع
 ان منفي لما متوقع بتوابعه اطلقه ابن هشام وقيد الرضى بالاغلب

لا يجوز ان يكون
 الزم

كقوله في الباب ما من صاحب الكشاف في ذلك غير ان الالباب في علمه ما في الناس من يتقن
 وآل على ان هذا قد استوفينا ما هو في الناس ان شئنا ما جاز الحذف في الاختصار
 واذا دخلت هذه الاستعمالات علم فلما على سبيل التوضيح ومنه الجاء الى الحذف الى
 الاقرار امر يعرفه والما في النهي واللام في الامر طائفة بشرها لان الشرطية
 في الفعل والما في الشرط ان الشرط مطلقا حصصا بها بالفعل كما ذكرنا في **قوله**
 واسماء التي تقتضت مسامحة وهي غير ظروف كمن وما ومهما وان وطروفت
 بعضها تستعمل مع ما عدها كالمع في المكان ومن الزمان وبعضها لا يستعمل
 الا مع ما جاز وحيت وبعضها لا يستعمل مع ما جاز في الجزم كيقين قول النحوي
 وباذا واما ان لغة ضعيفة وفي الشئ الكبير للكانية والحق انه لا يجب الجازاة او
 مع ما عدها واما تقتضت هذه الاسماء فانه لا يجوز والاختصار لا يترتب
 احصاها الى ان يتولد ان تقرب زيدا اقرب وان تقرب غدا اقرب ان يطول الكلام
 فاقوا باسم شئ للتحسين والادب بسبب في الشرط ان يكون عكسية او جازية او حالية
 باعتبارية عكسية ولو ترجع في الجوه وان يكون النقص الجاز او الاختصار والاعلام
 وما كان منها ظرفا فالحذف بالفعل بعدا وما كان غير ظرف فقد يكون محلا للحذف
 بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء ولغيره في الشرط افضل الجاز او جازية او حالية او لا ذكره
 في الجنبه والاكتمال بالصفة في الشرط مثل ثبات ما في انيك رما يخرج اليك في
 وقد يكون الجرح من قرار امر واما اني فغير متبع مبتدأ مثل انهم ياتيهم اكرم
 ومفعول لا مثل انهم تقرب اقرب ومصدر لا مثل اني تقرب اقرب في
 مثل اني يوم لم يخرجه وخبر لا مثل انهم قرار امر ومحل اني نصب على الحال او
 المظروف **قوله** فتخفف حركة الواو على عن ابن السراج انه ستة الجواز بالواو
 والحركة بالفتحة التي يخرجها الواو كان الواو ان صادف فتفتحة في الخبر
 والاقفون نفس الجزم فلذلك الجواز اذا دخلت على الفعل كان وجهه حركة
 حذفتها والاقفون نفس الفعل كما في الناقص **قوله** لان النون في هذه الامة علامة
 الرفع فلا قبل الضمير على عدة فكيف ينصل بين الفعل والاعراب قبل اعتبر فيه

المحذوف

في باب الفعل خفية الحكمة كما اشار بقوله وكان ادوا في هذه الى آخره ان الفعل
 كما جازة فاذا كان فيه استعلاء كما في الاقتران فغير خفية فان قبل اعتبر فيه
 ان لم يكن محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قبل هو ووجهها
 كالنفاة ما اعتبر في اشياء في خفية الاعراب كونه اسما على عدة ووجهها
 الفعل بكونه جازا قال ابو مالك حذف من الرفع الاعراب في موضع الرفع لم يفتن
 ثابت في كلام النحوي نشروا **قوله** كالواو في جمع المذكور قبل فيه نظر لان الواو هذه
 وحذف في نحو غرق وارفق فلا يثبت على كل حال واجب بان ضم ما قبله والي
 عليها ولا تملأه تحذف ولك ان تقول كاف التشبيه لا تقوم بالكلية في كل
 لفظة مثل ما نهى ترجيه روى عن ابن جنيته رحمه الله انه قال اقول انما في كايان
 جيبه على الصلوة والسلام ولا اقول مثل اياها لاقتضائه العموم وذكره في
 السيرة لان جهام وقال التشبيه في قوله عليه الصلوة والسلام ثم تراءى
 نحو وضعت في لفظة كولا تقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي الفم الواو في حديث
 او اسمعت المذكور فتقولوا مثل ما يقول الاخر ان لفظة مثل لا تقتضي السواء
 من كل وجه وفي شرح المنار لابن مالك لو حذف رجل رجلا ما زال فقال اخر
 لما قلت جيد الاخر لان كان التشبيه بوجوب العموم في محلي تشبيهه كما قال علي رضي الله
 عنه في حق اهل الذمة وما يؤم كدنا في شئ البيع للاصالة الحديث بهذه
 العساة لم يبيع **قوله** كما في بملك هرام عدة والبعل في الاصل الرفع ثم حصل
 علما للنقص الذي بعده اهل هذه البلدة وهو منصوب من جازية حماد ويا من
 به اسم صمد وويل هرام منهم قوم الياس النبي عليه الصلوة والسلام
 وكان طوله عشرة من زراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة
 يبيعونها من سالي واليك كسر العين ومنه سمي الكعبة بكة لكسر
 اعلى الجبارة والرقن ايضا والنق ايضا ومنه البلدة لانها مشتقة منه
 الفرووس **قوله** وجاز في الضرورة غير جازية وهو في الناقص كقوله
 انك تعلم تجو ولم تدع وقوله ما ياتيك وقوله كان لم ترى وصحبي **قوله**

بما بها **قوله** وجاء ايضا مفصلا بينها وبين الخرم كقولنا ان وما صحت
معانيها فصار رسوما كالان لم سورته اهل من الوحش توصل للمعاني
مفصلا وهو المنزل والتمار جمع قفر وهي الحارة التي لاناس بها ولا ماء
والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانسان والحيوانات
سائر الحية قفر الا كان لم توصل وهو اهل من الوحش معانيها
اسم صحت وقفر اخره ورسومها فاعل فصار الا ان توصل بشئ
كقولهم زينا سد ابوه التي حجة في ابوه كذا ذكره ابن مالك في التمهيد ويجوز
ان يكون بدل اشغال من معانيها وكان لم سور الاخره خبر بعد خبر ما صحت و
الا شئنا وان فصل بين لم ويجزوما وهو توصل وجاء حذف الخرم بعد ما
كقولنا ان وما حفظ وادعك التي استوعبتها يوم الماعز ان وصلت
وان لم اي وان لم توصل اي احفظ وادعك التي جعلت وروية عنك يوم التباعد
سواء وصلت الهم والماعز بانين الماعزة والراء الحجة والراء الماعز
انما بعد وهو ان وفي واقرن قال الفراء اصل لم لا مائل الالف ثوبا
ومائل الخليل لان قصصه كالمش في شئ وقال سيبويه انه حرف زائد لاصل اذ
لا معنى لمصدره ما بعده ولا منع عن تقدم محموله عليه بخلاف ما في حيزان والخليل يقول
لا بعد ان تقع الكلمة بالتركيب عن متناهية معنى وحكما اذ هو وضع مستأنف وهكذا
قال الفراء حيث تقع لا بعده بعد الابدال الامانة النقي المؤكدة وقال بعض النحاة ان
انصب البدل ان بضمها وان وليس بجيد وفي كل اختلاف قال الكوفون انه ما نصب
ومائل الانقضاء حرف جر مجيء اللام والنصب بعده بضمها وان وليس بجيد ومائل اكثر
البحر بان انه ما نصب للفتل مارة وحرف قرأ في ثوبان وهو ان مشتق قبل هو
الاقرب الى الحق واصل من قبل اذ ان حقت وقيل اذ الطريقة والنون عوض
عن المصنف اليه وقال بعضهم انه ما نصب بضمها وان وليس بجيد **قوله** مشاها
اربع المصدرية والمصدرية **قوله** فتدل من العفة فتحة العلم ان العفة والفتحة والفتحة
بالهاء واقعة على نفس المؤكدة لا شئها تكون ان اعرجية او ما به بخلاف المؤكدة عن

البناء فانها العاكس البناء عند البصر يبعث والى الكون فيسقط عليه العاكس البناء
على الاعرابية وانعكس والمراد بالحركات البناءة كما يغير عنها البصرون والى
معدن العاكس لانهذا العاكس لا يعبرها الاغنياء لانهم لم يفسدوا انفسهم بها
على الحركة الاعرابية البناء على ما في قولهم ان قيل الاخرى وقوله والقيم والفتح في قوله
عدم الورود وعدم استقامته لخصه العلم ان الابدال والتبدل اذ استعمل بالبناء لا يخل
البناء على المتروك واذا قيل ابدل التبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ
الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول في السمع والسمع في شرح الوجيز للشيخ والساني في
حاشيته تشبه العاكس بالاسنجد والتبدل عليها على ما ذكره السانعي وشرح الكشاف
للسانعي وشرح حقايق الوفاة لا في الكلام وعلمنا ما ذكره ابن النجاشي لا يخل البناء في الاعطى
الماخوذ وفي استبدال الخلاف على العكس وقال الخنفي في قول الرضا ابدل ما كان
غيرا بما يوضح ابدل البناء على الماخوذ موافقة للمفسر في المعنى وان كان خلافا للمفسر
فيته وقال الدميري في قوله التماس ولورود ساء وبطلان مع صوابه بالعكس لان البناء
قد يخل على المتروك ثم قال وعلى الواحد من تشبعت عن الترادف قوله تعالى بل انما
يحبسهم جناتهم واخرى يدور في المضيول واحد مثل ثبات الشيء غير متروك وقوله
تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانته الاية وبما سببه ما ذكره الدميري في الترويض
التبدل والابدال من التبدل عبارة عن تغيير مع بقاء عينية والابدال رفع الشيء
وضعه غير مكانه **قول** وسقط الثوبات لانها علامة الرفع هذا ما ذهب اليه
المجرب وذهب الاخفش الى ان هذه الثوبات دليل للاعراب بالحروف في الجركة
والسكون القديري وقال الحارثي هذه الافعال معرفة ولا حرف الا انما التوق
مستطرها للماضي والاعراب مكانها ما مل وانما الامام فليشكها بالحركة ما بعد
وليس فيها عذرة غنى مقصد وما يجلي السمع وثابت النون مع انما نص لغز قلقة
جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشتري **قول** لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجرزة الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم عوب وانزع والنصب
وتعذر التحويل الجزم في الافعال بغيره لجرزة الاسماء **قول** ومبني في الفعل على التاني

قال ابن مالك قول الرخشي في الفروع ان ما بعد النبي ضعف وحامله عليه اعتباره
 والمائل ان لا يرى انه تعالى حاصلا منه من الرواية وقال الامام الخديجي الرخشي من العبد
 وشبهه به في اثبات تقدم على شهادة النبي تعالى اعتباره انه لا يرى انه شئت
 ان لا يرى ان ما بعد النبي **قوله** لانه الاصل في البناء ان يكون لان البناء ضد الاعراب والاصل
 في الاعراب ان يكون فصد يكون بالكون ولا ان يكون زبرت في الموب للمادة والافاء
 الى المكونة في المعنى في الابدال على معنى **قوله** وفيها لغة وفيها لغة بفتح
 خاء العرب وهذا المصطلح لا يجرى في بعض اللغات وقال ابن مالك ان على كل لغة
 لغة بشرط ان يكون واحدة على الفعل فتركت الى لا كافك **قوله** حاد كونهما
 وهما لغة قريش وجميع الرواد والما اكثر لان اتصالها ما بعد ما اشتد كغيرها
 على فروع اصر قصار الرواد والما ما بعد ما وفرد المصنعة كلفه على فروع فجد
 فمختف كجذ الكسر والما في قول عليهما لكونها فوط عطف منها **قوله** وقول في قوله
 بالبناء خطا ما وفي كنه حصص النبي عليه الصلوة والسلام هذه الرواية مع الجمع
 فذلك لانه تراو قراة يتيقن واستدراية الى النبي عليه الصلوة والسلام ولم يرد
 من اختياره لانه على خلاف قياس مشهور في العونة وباني الرواية معروفان
 اختيارا ختمهم بالبناء لانه على قياس العونة والما كان النبي عليه الصلوة والسلام
 الى الحاضر والغائب جميع بابه القام للكتاب والما للحاضر وقد يقال معنى هذه قراة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انها عاودة قبل العونة الاخرة والما لكل الروايات قرأته
 وكان واحد من الجميع المقراة نشت واحد من الامة لاشتهارها بها وقوله فيها
 ما حكاه خاصة في الرواد والما غير ما فظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر بها
 انه عليه الصلوة والسلام والما فيهم من ذلك اعتباره وهذا هو الصحيح وذكر الشيخ
 في شرح الكشاف **قوله** في الرواية فمما خلاص لم في الترتيل وتخل خطا ما لم
 ما في قلت في صحيح اوجبه رقة انه بخلاف هذا حيث ما في قوله غير انه
 لايات الوهمان المعكلم المعروف بالامر الذي قلت منه كلامه انه لا ينبغي في غير
 ما قبل ليل يلزم اتحاد الامر والمأمور والما في النهاية والافوروده في الاستعمال كثير

لا يكاد يقع المنكر من قولهم فمختف وعلج وطلنج وغير ذلك وكذا فتر
 المشرف قول السكاك يقول ان اذا كان سابق في الاعتبار والخبر والخط
 عليا فلتعني ما يقتضيه ما اشار الى ان صيغة الطلب ليست على صيغة ما بل
 الراية الاضمار من وجوب التخصيص على من يصدر التكرار وقال ابن مالك في قوله
 رور فاصح بخلاف البناء وشبهه بها مقتضى وساكته ووجه لانه القام عند شئت
 مقتضى لانه في الفعل بعد ما منصوب بان مفعلة وان والفعل ما قبل المصدر
 مجرور والقام وصححها خبره بعد حذف التقديم فمما اقتضاه لانه لم يجر على
 مذمب الاختصاص كون الامة زائدة والقام متعلقة بموقوم او عند حذف الامة
 لانه امر او الميكلفه بفعل موقوف بالقام فيقع قيل في الاستعمال ورواية ثابت
 الامة ساكنة تحتمل كون القام لانه في وسكنت الامة تحتمل وهو لغة مشهورة والما
 امر وبيت الامة في الجرم او الميكلفه في الصحيح **قوله** مع التخصيص كمال يجب الكشف
 في شرح الكشاف يقال نقص به ونقص عليه واصطلاحه يتعدى نفع ونفعه في النفع
 البائع ومنه مقتضى العروس ثم قيل في الاصطلاح الا لكاتب والنسب والما يحتمل الى
 مضمون اخر ومعنى النفع في الاول ظاهر وفي الثاني اخذ لانه النقص وهو الظهور ثم عدى
 بالبناء وبني قرا بانية ويحتمل المنقول عنه وجاز ان يكون تقديره بالبناء
 معنى الاعلام وبني التقنة مع الاطلاع ونحوه التخصيص بمالقة **قوله** صلى الله عليه
 وسلم لما قد واصلها المعصاف بفتح الميم وتشديد الميم جمع مصفف وهو الموصف
 في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل مصف صا على ابن مالك في مقتضى قوله
 النصف ما جاء في الحديث مما عايناهم لم يجهل لاصدر انهم العونة لانه البصر بين
 ولا من الكون فبان الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على ما في الرواية
 وسر ذلك ان الحديث غير صحيح لكونه يفتقر النبي عليه الصلوة والسلام فانه لم يرد
 الا في القرآن الثاني وكانت الرواية يزود الحديث بالمعنى وفيه ما لا ينبغي والاول
 ومن يحسن العربية قد حل في الحديث كحق كثير ثم يرد على حسب ما سمع من الرواية
 وقد يقال في هذا الباب يود في الاصل لان الامة بالوا بعض الاحكام

المقابلة لمعظم الحريث المارر انهم قالوا في جواب اختياري اختياره
 ضاهي طاق على خلاف القياس بحيث عاينة رضى الله تعالى عنها لا لاختياره
 ورسوله ومنه كثر وقد استدل على عدم اطلاق كثره التكرار وسأله في الاشارة
 بالاختصاص بقوله عليه الصلوة والسلام ان الكريم من الكريم **قوله** كثره كثره
 نفسك المارة المارة بالبناء الدعاة والنفس ذات الشئ حقيقته ثم قيل لا بد لانه
 نفس الحي والقلب لانه خلق الروح او متعلقه ولهم لان قوامها هو واللاه لوط حاجتها
 اليه للكرام في قوام طمان بوارض لانه ينعيب عنها او شدة زاناً ما به في شدة
 ويبلغ قوام غلة النفس فيكون لانه من يدور به الانشغال والتسالي فيخرج الماء
 الف وبيان بطلان الحب بالكرامة السمة والفساد والهلاك يقال بطلان الزهر
 اي اهلكه وفي القلب التسالي الوالي ابدلت الواو تاء وضع المبد حذف اللام
 وماء عليها حتى في الشرح وقال في القلب لانه لا يعرف ما يقع احواله لا يكون
 لمعظم الحريث مثل تغيره لك لكنه حذف الياء النقاء بالكرامة يعني باجماع النفس
 قد انفسك حين خربت عن فساد في شئ الاغراب محمد سادى معظم حذف
 حرف نداء اي يا محمد وقد فعل وما فعل كل نفس ومفعول نفسك واذا ظرف وبما زنة
 ومن متعلقة تحت وتما لا مفعول تحت وما فعل الماء **قوله** واجاز الزيادة في معنى القلب
 وهذا الزيادة لم يرد في الشرح اجازة الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم كل وحيل منه
 على لعباء والذين امنوا بغيرهم الصلوة بغيرهم وواقعة ابن مالك في شرح الكافية
 وزاد عليه ان ذلك يقع في التفرقة بين الله الفعل كقوله قلت لسواب لده واراد
 تميز ما في قوله واجاز **قوله** اسماؤن حذف اللام وكسر حرف المصاحفة قال في
 الحذف بضرورة تمكنه من اذق انتهى قبل وهذا الخلق من ضرورة بضرورة وبما
 اثبات بضرورة الوصول في الوصول وليس كذلك لانها بيان لابلت مخرج المارة
 في ازال البيت لا في حقه بخلافه في قوله لانه البوم ولاضلة اشع الحوى على
 الراجع والحمد لله ان الجرم في الاله شدة في ذلك انتهى كرمك وقد خلت في ذلك
 على غلة احوال احد بالتحليل وسببوه انه بغض القلب لا تقف في معنى الشبهة كما

ابن اسماء الشرط اما جرت لذلك والثمة للمعروف والمارر انما يطلب
 بنية مناب المازم الذي هو الشرط المقد كما ان النصب بغيره في قوله كثره
 زنة النسابة غنى اخرب لا تنصتة معناه والثالث الجوز ان شرط مقدم عند
 الخلف وهذا الزعم من ان اول لان الحذف والتقصير وان اشتركا في اتهما
 خلاف الاصل كون في التقصير تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا
 بان تقصير الفعل من الحذف او غير ذلك ومنه انما لان ما في شئ يودي
 معناه والطلب لا يودي الشرط والمطلوب ان مالك بالانه ان يكون الجرم في خواصه شرط
 مقدم لان قدره يستلزم ان لا يتخلف واحد من المعقولات به غنى الاشتغال
 ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مستند اليهم على سبيل الاجمال لا على
 كل فرد فيجعل ان الاصل منهم اكثرهم ثم حذف المضاف وان ثبت عنه المضاف ما يقع
 واتصل بالفعل وبما صحت ان ليس المراد بالعباء والموسفين بالانسان مطلقا بل
 المخلصين منهم وكل من ضمن حاله الرسول عليه الصلوة والسلام اقم الصلوة اقامها
 وما لالمدة التقدير على لهم اقيموا الجرم في جواب اقيموا المقد في جواب
 مل وعرفه ان الجواب لابد ان يخالف الجواب اما في الفعل والفاعل نحو اتى اركب
 او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو اقم ولا يجوز ان يترافعا فيهما لان المار
 للمار به وبغيره اللغوية وقيل بغيره لعل قوله اقيموا وهو مبني وليس شئ **قوله**
 والشرط للفرم ان يكون علة آية جواب سوال مقدم تقديره ان يقال والكان بغيره
 جواب الامر فيكون محذورا بان مقدرة فكونه التقدير على لعباء فانك ان تسلك لهم
 بغيره الصلوة فيقع قوله بغيره او الشرط وهو محذوف لان الشرط يعني ان يكون علة
 للجواب ان الانسان لا يركم فقد ادى القول الحسن علة لامة الصلوة لجواز توقفه
 على شئ اخر كما توقف في توجه القبلة ومرة العورة وغيرها ما حاب بمفعوله والشرط
 لا يلزم ان يكون علة آية بل لا بد ان يكون في ذلك توقف الجرم عليه وان كان متوقفا
 على شئ اخر والمذكور في الاصول ان كلمة ان قد غلبت السببية فدل على تزلت الفاعل على
 الاول وانما مستعمل في الشرط الذي هو جرمه جرمه العلة العلة السببية فيعقبه الجرم قطعاً ولا يخفى

ان المتبادر من قولك ان فرسي ضرتك لان الغرب النافذ مرتب على الغرب يحصل فاما
 بعد حصوله لانه يتوقف عليه ويتقدم ما بعده بدون ان يتم حصوله كما هو متفق في الشرط
 اصطلاحا واما قوله تعالى قل تعادوا لاني قد افشيت اشارة الى ان حوج العباد المتشاكل للآفة
 الى الله والايان ان يكون بحيث ترتب استئناسهم على حوجهم واهله على الصلوة والقيام
 ومن لم يدرك هذه التلمذة اختار اضرارا بالخاتم والخصايف ايضا الى تقدير القول
 اي على انهم قولك ليعقدوا وزنه ان اضرارا بالخاتم نظير اضرارا بالخاتم في مثل قول
 روية خبير بالجر في جواب من قال كيف أصبحت فان الجرم في الاضال غير لمة
 الجرة الاسماء ولا خلاف في ان اضرارا بالخاتم ضعيف لا يحل عليه نظم القرآن وقد تجاب
 ايضا بان الجرم على التسمية بالخواب كما قيل في قوله تعالى ان يكون بالنصب **قوله** لان امر
 الخاطيء اكثر استعجالا لان العائب بعد علمه اذا ردت اما ما فرغت ان تودى
 اية انك تخرجه من قوله وقر في الجحيم امر الخاطيء المسمى بذلك فكان اكثر استعجالا لانه
 تخبر في امر العائب اليه ولا يلزم من امر الخاطيء امر العائب كما في شرح المفضل **قوله** واما
 التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا في التهي فذهب جماعة
 من المتكلمين الى ان المقصود بانتهى ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوجود
 لان عدمه مستتر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصله بتجسسه
 فيكون عيبا على المطلوب به هو كيف النفس على العمل وذهب جماعة اخرى منهم
 المطلوب بانتهى عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره ان لا يفعل
 فيقول انتم اعدوه ولما لا يفعل فيستمر عدمه ثم التهي يفعل لعمام وهي التهي والكافة
 وانتهى به وبان العاقبة والسام والشفقة وهذه الاشياء المذكورة في الآخرة
قوله واسماء التهي اليها مجازي بمعنى تجازا اعتقادا ونحوه عن مكانه الاصلي بحكم
 العقل ويسمى مجازا حكما ايضا وان كان يقع في الامانة والامانة ليعقله الخلق اما
 ظاهره او مقدرا اوله الى الحكم الشرف ومجازا في الاشياء على ما ذكره الشيخ اركان
 النقي لم يجعل معنى الاشياء ان يكون مجازا على نقل عنه واستاء مجازا باعتبار الاشياء
 او باعتبار ان الكسوة وبمعنى مطلق السبعة ويسايله الجاز الفعول الخمسة في الجري

بشعر

يضع ما ينسب الى الوضع مطلقا نعم العرفي والاصطلاحي وهذا ينبغي ما يقال
 قد تقرر في الاصول ان اللغة اصل لا يتصور العقل اليه فلما كان متفوقا للقول
 على انه قد قيل في ذكره في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب وظاهره انه متفوق
 اليه من حيث الكتابة كما خرج به من كتاب فصول البديع حيث قال الكتاب في جعل اسم
 للمكتوب ثم غلب في عرف النسخ على القرآن ثم الجاز العتق على تعريف الكتاب هو الكلام
 المعاصرة خلاف ما عذر المتكلمين في كبر من التناول اما في الخلاف لا يوفق في
 وعلى تعريف كتاب النسخين هو كسنا والفعل المسمى كالمصدر واسم الماعل
 والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف الماسل غير ما هو له تناول قوله كعشرة اربعة
 وسيل نعم وحده جوده ونهاره صام ونهاره جارب وبني الامير الحديثة وضربه التاميب
 ونحوه على عدل وقولها فانما هي افعال واداءات ما وصف بالمصدر مجازي على وان يكون
 عند صاحب النسخين مجازا ولا حقيقة وكذا في الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم مما وصف في
 محمده وصفه والفضائل البعيد والغذاء لا اله ما اسند الى المصدر الذي
 فعل اخر من افعال فاعله ونحو قوله تعالى اشفاق في شربها وكل السيل والظهار وقوله
 ان عياسا ربي اهل الدار وقولها الخفي اناسات الربيع وجور الالهة وقوله
 ولا تظنوا امر المسرفين وقولها فومت الليل واخربت النهار **قوله** وما يشبه
 ذلك من النسب اللفظية والاباعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا وافضل سبيلا
 مما حصل السام على الجازي غير الجاز العتق قد بدل عليه صريحا وقد يكون كما ذكر في قوله
 سئل الموم انه من الجاز العتق حيث جعل الموم مخزونة بترتبة اصافيه السبيبة
 اليها فانهم وقس ولا تقتصر الجاز العتق على ما ظهر في كلام السكاك وخصه بعض
 ولكن هذا على ذكره شك فانها فانه تفرق **قوله** وقد جاء في المسك قليلا وذلك
 كقولهم لا ريب اهما والمزني هو الذي طرب ان يكون اهما حتى لا اراك كقولهم في غيرهما
 لا نؤمن بها وقول العاصم في قوله تعالى ولا تقربوا المسجدين الحرام وقد دليل على ان
 محم خبيون بالفرع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المتكلمين لا يمتثلون لهذا التهي
 والكراد خطاب المؤمنين ان لا تكونوا اية المؤمنين ان تقربوا المسجدين الحرام لان

صدر الآية وختمها خطاهم وهو قولنا بالآية الذين آمنوا وقولنا وان ختم عبادة
قول وانما الامر واعلم ان العلماء اختلفوا في ان تصبغة الامر لما اذا وضعت قبيل
 للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للمقدّر المشترك بينهما وهو الطهارة
 الاستعلاء وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للمقدّر المشترك
 بينهما وهو الطهارة وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
 موضوعا لكل منهما وقيل للمقدّر المشترك بينهما التثنية وهو الاذلة والاكثرة على كونها مشتركة
 في الوجوب ثم الامر يستعمل المعاني المختلفة غير الاحباب والندب والتأديت الارشاد
 والامانة والتهديد والامتنان والاركام والتعجب والامانة والرسالة والدعاء والتمني
 الاحتقار والتكوير والاشارة المذكورة في الاصول **قول** فهو جار على لفظ المضارع
 الجريان في الاصطلاح يستعمل لجان جريان الشيء على ما يقوم به مستاء او موصوفا او
 حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الماعل على الفعل ارشادنا انما في الحركات
 والسمات وجريان المصدر على الفعل ارشادنا بالاشتقاق وجريان الامر على اشتقاق
 الجرم في الحركات والسمات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشترك فلا يلزم الابهام
 في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير لا المطلق الجريان **قول**
 واصلا لفعل متفعل فذوق اللام لكثرة الاستعمال قبل عليه لو كان الخذف لكثرة
 الاستعمال لما حذف فيما قبل استعماله نحو اعطوط واعلمتك في تغلوط ارسلتم
 وتعلمتكم ارجع فاسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف
 في لم اعال دون اعال وحذف الالف والنون في انا صبا حاد دون انا صبا بالاف
 حذف النون في ملاته دون وول اخته لكثرة الاستعمال في السواحي ومكتبة في
 العواصم وايضا لو كان الامر كما ذكر والقصص الامر لانه فيكون مبنيا كلاسيم
 لم انا تقولوا يتقدم حرف المضارعة لانه خرج حيلة الصيغة وليس المراد لغة الاحوال
 انهم تخلطوا على الاصغر ثم خففوه لان ذلك يستعمل بعبود في كلامهم كذلك
 وانما المراد انهم علموا انه كناية استعماله فحفظوه ذلك به امر اول الامر ان علمنا انهم
 الواضحة وان علمنا ان الله تعالى علمهم ذلك فوضع **قول** وليس بالوجه وصواب

منه

منه اللبيب راه وجهها وقال ويقولون قول لان الامر معنى فحق ان يورث
 بالوجوب ولانه اخواتها ولم يدل عليه الا بالخوف ولان الفعل لما وضع لتفصيل
 الخذف بالزمان المحصل وكونه امرا او خيرا جاز عن مقصود ولا نهم قد لفظوا
 بذلك الاصل لقوله لعل انت يا ابن خرف قرش لتفصيل جوارح المسلسا وكقراءة
 جماعة فذلك لمتنقحوا وفي الحديث لما خذوا مصافقهم ولا تكسر تقول انوا
 وارم واضربا واضربوا واضربا كما تقول في الجرم ولا انكسر لم يهد كونه الخرف
 ولا ان المحققين على ان الافعال الاشياء موجودة عن الزمان كعبت واقتت وقبعت
 واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان يجرى عن عارض عند فعلها عن الخبر ولا يلزم
 او مع ذلك في كونها لانه ليس له حالة غير هذه وحسنه فيشكل فعلية واذا ادعى
 ان اصله لعل كان الدال على الاشياء اللام لا الفعل **قول** لان افعال الجازم ضعيف
 كاضار الجازم فلا يعمل ضميرا كما لا يعمل قبل عليه ان الجازم يعمل ضميرا كما يند الامر
 النهي والاسخفهم وعندها فلا يجرى ان يعمل ضميرا فاعلم **قول** وما في بصورة
 ايتا في الاثبات مستعد في واحد فتقول ايتته فراب ربي وايتا ايضا وايتوته
 ايضا اتوة لغة فيه وقوله تعالى ان كان وعدنا ربنا اننا كما قال في استورا
 اربنا تروا وقد يكون مفعولا لان ما ناك من امر الله فقد ايتته وتقول اماه
 ايتا اعطاء واما ايضا ايتي به ومنه قوله تعالى ايتا غدا نارا ايتا به ذكره
 في الصحيح فتقول العاصي في تفسير قوله تعالى فاجاءه المفاض وهو في الاصل متقول
 من جاهد لكنه خصص بالامانة في الاستعمال كانه في اعطى ليس على ما ينبغي على ان الجاهل
 ذكر ان في ايتته اعطى ما ينبغي على الفعل وليس متقولا من ايتي بصفة جاء وذكر في الصي في
 ايضا في تاج المصادر ودوران الاب اجادة اي اجتبه واجادته الاكرا بصفة الجادة
 اليه وقد يعيد في الثمانية بابا في ايتته بابية قوله تعالى ان ايتهم الله فيجعل الوحي
 وكان هذا من اجل ان الاثبات يجي لازما ومتعدا والاية يمتثلها فتقول العاصي والاثبات
 المجي مع ان القوم حرموا ان المجي فيصير لازما ومتعدا ليس على ما ينبغي قال الراغب
 المجي ان الاثبات يجي بسمولته ويقال جاء في الاعيان والمعاني وما يكون بحجة بقرنة

هذا ما ينبغي ان يقال
 في استورا

والمتعود من اولاد المعز ما رعى وقوى وان عليه حول المجمع عدة ومنه ما لا يقتض
 ما نهى عقب الا لوف الفز فكلها ولا ينسكس لم يحد هذا الدليل **قوله** رعايته لصغر
 واستحالة العباد وانما انك عكس ما في الادغام ولم يعلل الخلق واخرت
 رعايته صغر الصاود وعدم ادغام حروف التثنية غير ما في اصطلاح وبعده استحالة
 الصاود وعدم ادغام حروف الضم مشغولاً بما رزقها في اصطلاح وضغط الطبع
 لرواى استحالة الصاود ما في شرح الماودر يقال للصاود مستطيل وطول لا في حال
 ما ذكره جرج الايام **قوله** وقرئ في بعض شأهم ونسب ما انهم انهم ان الضار
 لا تدغم الا في مثله وقرئ في بعض شأهم ما دعاهما في الشين وهو رواية الضم
 السوسى عن الزيدى انى ان الماخر وكان يدغمها في الشين وعابه على هذه الرواية
 الزمخشري والماء ايضا لا تدغم الا في مثله وقرئ في بعض شأهم ما دعاهما في الماخر وكان
 الزمخشري هذا ضعيف فورد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في مثله وقرئ في بعض
 ما دعاهما في اللام قال الزمخشري وادغام الاء نحو في اللام وقال سيبويه ومن بابيه
 لا تدغم اللام في الراء وان كانا متتابعين وقال ابن جهم لم يدغم احد الاء في اللام
 في نحو في تغفركم غير انى عن روايتين ايضا لا تدغم الا في مثله وقد روى عن ابي
 داود ما في الشين في قوله وشتغل الراس شيئا وقد قال حل ذلك على اللغاة
 لا على الادغام والتم وكيف لا يكون ادغام ما لا يلقى سكتان على حدة في بعض
 شأهم **قوله** ورواية الرجوة الثالثة في زهير وهي ترك الادغام والادغام على وجه
 ارباب الهملة والمهمله والمجه ومما انه يعطى باله عفا السهولة في غير من
 ولا يستعمل في الهملة والهملة على ما في الجمل في غير ما يوزن السهولة بكثرة سواهم و
 يعطون منه في غير موضع الخلف فيظلم من يعظم ما قلده منه ويحكم تركه ويناد
 لمن سأل ولا يردها استجادة الاوامر التي تنقله فيظلم فيها وفي الاوامر
 التي لا يظلم مثله فيها وتدل سماء انه سأل منه قولي طاقته ويظلمه لا بعد
 عليه والاشتهار انه يعطى بغير تقدم الخاء على الخاء والمهمله على الاخرى ويظلم
 بلغة بغير شدة ودية ويظلم بغير ما تملكه شدة **قوله** وكذلك مشغولاً ان كل

واحد

واحد منها توجهه لا في الالف الضمة الراجح الا الكلمات وقد توجه في مسله ما نهى في بعض
 الموضوع للواحد المذكور من اشياء كثيرة باعتبار كونها في ما قبل ما ذكر وما تقدم كما في
 باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكور من ذلك التاويل الا انه في الاشارة اكثر
 واشهر من قال علماء الدرس في حاشية المطبق قد شغل الضمة باسم الاشارة في التسوية
 بين اللواحق كما نرى في بعض الكشاف في قوله تعالى فان طيس لكم منه شيئا وقال في تفسير
 قوله تعالى ارايت ان اخذ الله سمك الآتية وقد التفت في به اجواب للضم تجري الم لا شاة
 كما في قوله كانه في الجمل تولى البهي اراء ذلك وقال انقطب الازمك ان كان اسم
 الاشارة اشارة الى السمع والابصار والعلوم كانت الاشارة الى الجماع لمصلحة
 مفردة وذكر وهو خارج عن ما نزل وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة
 باختلاف احوال الاشارة وان كان اسما اما ذكر ما تقدم ما لم يحتمل ان يعود اليه
 في غير ما قبل باسم الاشارة وقال الكاذري ما قبل ما ذكر ما تقدم ما لم يحتمل ان يعود اليه
 الضمير معه قلت لا اشار بان الاصل المذكور احوط ظاهرة فليكون الاشارة بها كذا
 ثم قال ومع ذلك فيه تحلف وقال طلب الكشاف جاز اسم الاشارة ان يشار به
 الى الجمع والضم على ما قبل ما ذكر ما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا فعلا ما ناعن
 انما جمة ذكرت قبله تقول نعم فقلت وقد ذكر ذلك اخفا لكثيره ثم قال وتيسر
 في هذا ان اسماء الاشارة تفتتها وجعلها ليس على الحقيقة لانها في صيغة الحروف
 التقطت في بعض تشبه اسماء الاشارات والمولودات وجعلها ليس على ما في
 اسماء الاجناس بان لم يجر ما وافر الف ونون او واو ونون بل وضع ضمير
 وكذا انبأها بالمجانى الماخر فيهما لم يجر في اسماء الاجناس وازيد بالمجر وضمها
 ما يرد بالفتحة والجمع وان كان بالهاء **قوله** ما يرد بالفتحة والجمع والضم
 الاسير واذا ذهب الاسير باسمه فقد ذهب جميعه ونزوت قوام هذا الشيء
 بمرته وهي قطعة الجمل البالية **قوله** يستجى على التوك قال الاصمعي خرجت غصون
 الشجرة ارفع قطعها وتقول التي على صلقة السكس ارفع ضمت الحاء بالضم
 والاء الملهمة والراء المجه بعد الالف العاطف والمنقلب بقاء وضاد مخير الى القطع

واحد من اولاد المعز ما رعى وقوى وان عليه حول المجمع عدة ومنه ما لا يقتض

واحد من اولاد المعز ما رعى وقوى وان عليه حول المجمع عدة ومنه ما لا يقتض

والهيم يتكبر الزاد المائلة ثبت واذا في البراق اعطاه الرج نصف الشا
 مائة تقول ان هذه المائة تحمل اسنانها في الشوك فقطعه وتسقط هذه السنان
 وقيل الضم في ينجي مرجع الى الحارة يعني موضع تلك الحارة السنان على الشوك
 وتلقه القاء ونحوه وقيل الى ارضه من اسنانها المشبهة بتساقط القاطع
 على الشوك وتقطعه وتذريه ذلك التث ويجوز ان يكون في ينجي و
 منقضا صفة المنقول والهيم منصوب بفعل مضارع على شريطة التفسير
 تدرى الهيم تدرى والنصب بالقطعة على جملة ضمنية المناسب اذ هو انفت
 بالمصدر واصلا اذ تراه من ذريه غير محذور لان الهيم ذكره في باب الالف المعنوية
 غير المحذورة قلت مأوه والاد الاستشهاد ان فاء افتعل في الهم ولم يدر
 في الزال **قوله** ويجي الضم غير الماض والحال نونان وقد يجي التام للرجاء ومنه
 قول الشاعر ومن سعدك انا وقت متيما اودام سعدك فاحسنت
 بلام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقدير الخلم مع وضع الشك نسبة
 الى الحكم عليه فان سبويه اذا قلت اضربك فكأنك قلت اضرب اخرب
 وان اضربك فكأنك قلت اضرب اخرب اخرب وقال الشاعر في شرح
 التوكيد القصص وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف الوكاوة يعني
 التوكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان المصنف
 نفع في اللغة فكأن ستماله ومصدره وكذا وكذا ان قصد قصده واستعمله
 في التوكيد لما فيها من التيسر وقال علاء الدين في حاشية شرح المنهاج فيه
 بحث لانه في الضم وكذا وكذا ان قصد قصده من غير موضع كونه مثلكم وكذا
 في جمع الجوز للصفاي والحل والزبدية والنجاد وفي الضم في جمع الجوز في التوكيد
 بالواو اوضح **قوله** ولا يجي الاستعلاء فيه معنى الطلب كاللام الا ان سأل الابر
 اخرب والتمني لا تفرس والاستهتام هو تفرس والتمني ليس تفرس والوضع الا
 تفرس والضم والله لا تفرس وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستعلاء والطلب
 اما في الامر والتمني فظاهر واما في الاستهتام والتمني والعرض فلما هي بمنزلة الامر فيمنه

هذا هو التفسير
 في التفسير

هل تفرس اخبر هل تفرس ويصنع الا تفرس اقرب ويصنع ليس تفرس
 واما في الضم فكأنك اذا قلت بالله لا فعل فكأنك قلت اساء الله ان فعل
 والمراد الضم جوا للضم لان الضم لا يترك البنية والما بال غالبا
 لانه قد يسمي الانسان على ما يظن ما هو ليس من مخطوبه ومن غرضه كقول من اتى
 كبيرة والله لا عاتيق واسأل ذلك كقوله **قوله** وضمة الضم نحو ما فعلت
 ارضية بالضمة المرفوعة الموكدة بالماض الضم في كونها موكدة بالماض
 توكيد الضم كذلك بالماض الضم في كونها موكدة بالماض وهو الضم وقد
 اختص فيه فذهب الزجاج وجماعة الا ان حكمه في لزوم النون حكم الضم وذهب
 ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز في تحقيق معنى الطلب في الشرط وقد وصاه ان
 ان شرط شك ففران النفس مجبولة على الفوارض شك على الجملة في الاول منها
 والثاني يحتمل على ما خرج به عبد القاهر في دلائل الاعجاز والجملة بالشرط حيث
 انه قد وردت على الطغية كقوله في المرض المفسر **قوله** ولانه لما اكد في الشرط
 بالكان توكيد الشرط او التعليل بحجة المقصود ما نذرت وهو ان **قوله** وقد يجي التام
 ويجوز بحسب النسخة في ثوبا وتلى وجودها كثيرا تقوم في زبد عمل المكثرة على العلة
 حملها للنتيضة على التقيض فقلت الزبد العا للوقوف لان النوبة الخفيفة تنزل العا
 في الوقت اذا كان قبلها فتمت تشبيهها بما يستعمل لانها مثله في كونها نواسا سنة في اثم
 الكلمة بعد حركة خالوا في افرس في الوقت اضرا كما قالوا ذارت زبد اربت زبد وان
 لم يكن قبلها فتمت وجوب صدرها كما وجب صدر الضم في صدرها اجدر لانها ليست
 لانه في الاصل خلاف التفسير **قوله** رما اوديت في علم الاخرة تعالى وفي واو في على
 اشئ اشراف ونزلة العلم الجليل وتشاللات جمع شمال وهي الأرج التي تمت من
 ناحية القطع منها رما اشرقت على جبل ونزلت وحططت رجلي في جبل ترنخ
 نوح في شال غار ما في رما كانه اوديت جملة فعلية ترفع فعل ثوبه وسعدله
 شاللات ما علة والجملة صفة علم والاستشهاد والواجب النون الخفيفة في ترفع
 وليس فيها معنى الضم **قوله** والعلة تناسب النون العلة يستعمل في النون نحو

هذا هو التفسير

هذا هو التفسير

قتل رجل يقول اي ما رجل يقول ولذلك لا يدخل في نسخ الابداء على قل كما
 لا تدخل على ماء العافية ومن ذلك الحديث الذي ذكره الثاني عن عبد الله بن
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر الذكر ويقل المجد قال ابن القيم
 في النهاية اي لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا
 من بين التفرع تحت النقلة استغفر الله في قوله لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا
 المختص والمختص يقتضي كسب فهو الاصل ان يدخل الماء على المقصور عليه
 فيقال لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا
 الاستعمال اذ قال الله تعالى لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا
 ما سئل عن شيئا راى مشهورا بين الناس في الزمان والذكر عند الشرح لان الاول
 عبارة عن عفة والعرفي هو ان يدخل الماء على المقصور وحيا والشرع ان يدخل الماء
 المقصور هو الاستعمال لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا وقوله لا يلقوا شيئا
 هو بولس بن جيب البصر اخذ في اي عروب العلماء وسمع من الوب كما سمع من
 كان قبله اخذ عن سيبويه والكافي والزاد وله مذاهب وافية فتردها ذكره
 الطبري وذكر في كشف الوافية ان اول من وضع علم الخواص الموشاي بن ابي اسد وحمل
 ابو الاسود والذو اسود وحسن وحسين رضي الله عنهما ما فاضله اسأوه
 واخذ منهم ابو الحسن الحنفى وعيسى النعماني وابو عمرو العلماء واخذ عيسى النعماني
 الحنفى من لحد واخذ منه سيبويه واخذ منه عمرو العلماء على بن حمزة الكسائي
 ثم صار اهل الاواب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الزاد ومنه ابو الفياض ومنه
 محمد الالبان بن كاهن كوفي وسيبويه واخذ منه الاضطر ابو الحسن سعيد بن مسعدة
 واخذ منه صالح الجوزي وكبر المازنة ومنها محمد الملقب بالمير ومنه ابو القاسم الفقيه
 وعيسى الزماني ومنها ابو علي العامري وميائ له التفسير ايضا لانه فناء بشيراز
 ثم تفرقة فيقال لا يلقوا شيئا ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد الله الجواني فلهم بغير ذلك
 لم يأت بعده من بعده **قوله** وقد كمل عليه قوله لا ولا تتبعان بالتحقيق قال ابو
 البقاء وفي التواتر بالتحقيق هي قرارة ابيه نكوان وجهان احداهما ان كانا قرارة

المختص
 المختص
 المختص

المختص
 المختص

المختص
 المختص

العامة بالتشديد وحذف النون الاول من النقلة تحققت ولم يحذف الثانية
 لانها لم تحذف لحذف متحركة فاجاب الجواب السكت وحذف السكت اول تغيير
 او الثانية ان النقلة حوب مرفوع وفي وجهان احدهما انه خبر في حصة النون كما في قوله
 تعالى لا تعبدون الا الله والعاقبة خير موضع الحال في التقدير فاستقيم غير متجانس
 ويجوز ان يكون لا تتبعان فيها لجهة نون السكت على حذف بولس فكتبت
 لا تتبعان وان كنيت في نفسها بنون النقلة ذكر في الكشف ما طالع قوله
 ان ليست للسكت **قوله** غدر موجه وكذا ابرار وصاحب الجحيم في بحث المال
 لا يصلح للاستثناء بل التمثيل الا ان يقال التمسك بالاول والثاني يعني
 في صاحب الاعطاط سيما في التتميل ذكر في شرح الباب **قوله** لا تتبعان لغير
 عليك في بيان المانة استخف به والاسم الهوان والمهانة ودخل فيه
 مهانة ارفول وضعف واستهان به وتمهاون به استحقه حال الغيب
 المشهور ان الفقر هو الحاجة واصله كسبه الفاعل من قوله فقرته في كيدته وهذا
 النظر سميت الحاجة والدائمة ما قررة وقوله تعالى الشيطان يعصم الغنى
 دليل على ان الفقر مذموم ومنه الزمخشري اما سيد قوله تعالى الفقراء لم يبالوا
 من قوله والرسول رفعا بمنزلة من يسي بالفقير وما اشتهر به الناس من قوله
 الفقر فخر فليس يثبت اذ لم يسم محبة كيف وقد استعاره رسول الله صلى
 عليه وسلم ذكره في شرح النبيا وعلى كلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة
 في لفظ وهي اصلها عند ابن العباس زيرت عليها لام الابداء وكذا عن زائدة
 والآن ولعن لغات فيها ولها معان احدها التوقع وهو ترجمي المحبوب
 والاشفاق من المكروه ويختص بالمكس وقوله فروع لعل ابلغ الاسباب
 اسباب السموات اما قاله جهلا وانكاد والاشفاق السكت مشبهة لعمامة السلام
 والكافي والثالث الاستغناء اشبه الكوفية ومثله خبر ما ان كثر
 جملا على عيسى وخوف التمسك مقيلا وما يكون خبره فعلا فاضا فعلا فيك
 الجريد بنصيب الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الزاد وينص لها وزعم

المختص
 المختص

المختص
 المختص

ان ذلك لغة بعض العرب ويحك لعل اليك منطلما تأوله عندنا على افعالهم
او يكون وعقل يخضع به المتبادر وذكر ابن مالك في شرح العدة ان الضطر
قد يخرج بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والكوع الاتحاد ومنه روى
الصلوة وروى الشيخ الحنفى من الكبر والدم الزمان وقصده وهو رد قيل
الابرة في الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون
النوازل اليه فقتل لهم لا تسبوا فاعل ذلك يعلم فان ذلك هو الله والدم
بالضم السن وبانفتح الميم قال غلب عليها منسوب الى الدهر وهم ربما غروا في
النسب كما قالوا سبوا للسنوب الى الابد السهلة ذكره في تحفة اللذة وذكر في
الاساس الدهر دولة والله يد اول الايام بين الناس مرة لهم مرة عليهم وفي
الماضي من قولهم عليه الصلوة والسلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الخالك
للمحدث هو الله لا غيره ومنه ان الله هو الدهر هو الى باب الحوادث هو الله
لا غير المالك وهذا خلاف ما ذكره السكاك من المنطق زبدة المنطق كلامها
يفيد قهر الانطباع على زيد ذكره في شرح المغني المصدر وقيل الدهر الذي
الحذر مصدر بمعنى الداهم المتصرف المدبر المقيض لما يحدث قال الاغب والاعلم
ان معناه الله تعالى ما مل باصناف الى الدهر من كنهه والشر والمصرة والحكمة
ما اذا سبتم الرزق فتعده انه فاعل فعله سبتموه ساء قال الدهر في الاصل جملة
العالم وعليه قوله تعالى هل ان على الاث حاكم من الدهر فمعتبر به على كل مدة فمرة وهو
خلاف الزمان كما تنفع على المدة القليلة والكثرة وفي الجملة الدهر هو مدة الدنيا وقيل
على وجه كل قوم زمانهم وقال غلب في الله الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر
مفعول ما لا بد من خلاف وشكر انما ابو حنيفة لا ادرك كيف هو في علم التقدير يقال
ابو يوسف قد روي عن علي بن ابي طالب في الرضخ والبيع والبيع والجل وتزكك
الشيخ ومنه روى في رضى الله عليه النبي لا تدين الفقير لذلك يتحجى بونا و
يسقط علم النصب ونزل الدهر برضه ومعه فيستحق هو فيستحق في الاحوال
الزمان لا تدرم اعرابه لا الهية وتدين منفع على ارادة الفوق الحقيقة واما لانت

والغير

في حقه

والفقير مفعول والكاف اسم على وان ترك خبره وهو ما طرفه وقد روى جملة حاة
من فاعله والاستشهاد على البنية الحقيقة في حقه لا تشاء ابن كرس **قوله** والا
لوجب قال الدهر ما في شرح المغني افعال الايام في جواب ان الشرطه منتجع مع ان
المضامين مفعول في حال ولا اعرف احد صرح بخبره ولا وقعت له علم في
يحتاج به وقد يقال فاعله ذلك تشبيها لما يلو كما في الالهال وعدم الخرم **قوله** ولم
يتحرك فان قلت ما الفرق بين هذه الفوق والفتوح حيث تحرك التنوين
اذا انها ساكنة وتخفف الفوق قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للفوق
لان التنوين لا تفرق الاسم عن عدم المانع بخلاف الفوق ولان التنوين
مختص بالاسم وهو قور والفوق مختص بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قول
القور الحركة قول الضعيف **قوله** وفيه نظر لان اصالته الثقيلة انما هي
عند الكوفيين على ما نقله في بحث لان اصالته القليلة انما هي فيما وضعنا له
وعنه الناكدة وهي كذلك اذ الثقيلة اما دية التزما اما دية الخفيفة ولا شك ان
ما يفيد معنى اصله اما دية ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالة له
المعنى منتجع عليها وانقل من الكوفيين وانما هو بمعنى ان الحقيقة خفيفة من الثقيلة
لا كلمة براسها كما هو عند سيبويه **قوله** مع ان الفزع الجيب ان يحرس على الاصل في حقه
الاحكام هذا الصحيح انما هو في عدم الجوارح عليه فسادا وهو ما يلزم لا عرفه في حقه
حرية الفزع على الاصل **قوله** فالمسألة ان تعذر من الحقيقة انما هذا مرفوع
ما ذكرنا من معنى الاصاله خوف من هذا الفاعل والواو والياء والواو والياء والياء
في حقه حركة ما قبله اشارة الى ان النصف اراد بحرف المد واللام والياء
ذكر الخاص واراوة العام او الى ان في حرف اللام مد اما هو مد اللين كما ذكر
الجعبير وفي المد حرف اللين في غير الفاعل لا يابا فيه لان المعنى هو المد لا اصله
الحاقن او الى ان النصف لم يزد منها كما قال الشيخ بعيد **قوله** والثاني مد عاودة
بعض النسخ والثاني مد عاودة بزيادة لفظة منه والواو تركها ولم يعلق القط
فيها ومنه من النسخ **قوله** نحو خروا لينة تصغير حاة وباد التصغير والصاد

في حقه

الاول سر الكتمان لاننا انما ننسب الحرف لصفة معينة والاعمال المنفردة اما في علم
 المشتقة النقصان ما هو علمك الا المشتقة وهو الحاصل لقراءة الزرع وقول النجاة
 اما الاثبات فانه يذكر بعده وثقيا يساوه ولفظة انفعال الكلمة مع وصية
 اعمال الضمة الواقعة بعده علم ما هو في بعض النجاة وسنذكر بعينه علم المادة
 الحصر بان ان يكون الاثبات والاعمال ولا يجوز انما الاثبات ما بعده وتلك الحجب
 ان يكون الاثبات ما بعده وثقيا يساوه او علم الكسب الثاني ما يطل بالاجماع فليس الاول
 وهو معنى الحرف وذكرنا سدا لاننا لا نعرف الا علم الاسم وما التامة لا تنفي الا ما
 وضعت عليه باجماع النجاة فثالث **قول** ما اذا التامة ان الذي جائز في الوقف عطفا
 اسما احد ما وقف وهو العلم الاول لا يكون زيدا ونحوه وانما يجوز التامة
 سواء كان في اجمع هذا الاثر انما يقع الوقف على ما اسكنه لا ورنه في علم
 والثالث مدغم فيه كدوات واصبغ تصغير احم وشبهه في كلام الجوهري في حاشيت
 وشيت والجمع عليه اربع سواكن متعقبة في كل لغة وهو بعد المشتقة وانما الذي
 وهو لانهم قصده الوقف وقيل لموقوف وقف تسمية بالمصدر والاصناف
 في هذا المشتقة وقيل لغة روية وهذا معنى الصدقة وقيل في الوقف لغة الكسب
 عنه انصرف والقول واصطلاحا قطع الصدقة او الكلمة الوصفية زمانا فقطع
 الصدقة حسبي وام الكلمة فخصه فخرج قطعه عن بعضها فهو لغوي لا صاغي والوصية
 كيندر فيه قلنا الموصلة ما اذا اتم واخصا لام وزمانا وهو ما روي على الآن اخرج به
 اربع السكت وهذا الجوز في قولهم قطع الكلمة على بعد ما وقطع الحرف عن الحركة
 لغوية ذكر في تكملة المعاني لغوية اشارة الى ان جامع خلاف ما قاله اما قطع الكلمة على
 بعد ما فعدم تحول الوقف على الكلمة التي ليس به ما في علم كلام بعضهم انه على
 قطعا وليس في الوقف في علم قطع قوله لا يغير قوله عن هذا التعريف ولا على
 قولهم قطع الكلمة على بعد ما علم تقدم ان يكون الحرف تنجلا ولا يكونا ذلك في كل
 منهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ودر عليه انه ليس بجامع ولا مانع
 اما انه ليس بجامع ما انه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعده ما انه ليس به

وقف واخطا في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس مانع فانه لو اسكن اول الكلمة
 ووصل بدا بها غير سكتة فوزن الوقف فانه لا يسمي وقفا وهو داخل ولا يخرج
 سئل ذلك واراد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة في الوقف اختيارا بالياء
 المصدرة ومعلقة الرسم لبيان المعطوف من الموصول والمانع المحذوف والمجوز
 المربوط واضطرار في وهو الوقف غير ضيق النفس والحق واختيارا في الماشاة فخرجت
 وهو المقسم الى العام والخاص والاضطرار في لا ينقسم اليها ولا العيب ذكره
 في شرح الادب من مال السطواني الوقف كمال وكام وحسن وانقص وهو الذي يسمى
 قبيحا لانه لا يسمي ولا الثاني الناقص والاول اما ان يستغنى عن ما له اول والثاني
 انما يتعلق به من جهة المعنى فالثاني اوسع منه الفاعل والخاص والاول ان يكون
 استغناؤه كليا او لا والاول الكمال والثاني التام وفي شرح الكشاف للشيخ الوقف
 على ما لا ينفيد معنى مستقلا فيجوز على ما ينفيد وحسن فان استقل ما بعده ايضا
 يسمى تاما والاسمي كافيا وحسن غير تام والوقف على سبع فيجوز وعلى اربعة او
 اربعين كاف وعلى اربعين تام وما كل مثاب للمشتق وكله القبيح ان لا ينقل
 الا ضرورة النفس وعباد وحكم الحس ان يجوز الوقف على ضرورة النفس بعباد
 وحكم الكفاية ان يجوز ان لا يباد وفي العام الوقف وعدم الاعاوة واجب الاول
 وقال السجاني ونذر الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلوب وهو
 ما يحسن الاستعداد بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفضل النجاة
 الموصيين من الطرفين وقال الجوز في ليس في النوان وقف واجب اذا تركه
 التام وراى ثم ولا حرام اذا فعله غير الاول ان يكون له سبب شرعي يستدعي حركه
 فيجوز ان يقصد الوقف على ما سلكه وانما كثر من غير ضرورة قال السطواني
 والذين قد روه انه لا يوقف على الوصف دون الموصوف والحق المعصاف
 اليه والفاعل والمؤكده والمعطوف شيا وبما لا اذا اكثر المعطوفات
 والحال الكلام او كان عطف بلفظ على جلة دون صلة وبدل والجوز في المجرى والمغير
 والحال المستثنى وكذا رايه وعلته وسبب ولا على الفاعل دون المفعول ولا على

في كل لغة
 في كل لغة

او طرف دون ما عكسه ولا على احد منهما المقتضى ولا على اسم ان واخواتها دون
 اسمائها ولا على التسمية والشرط والاستفهام والامر والنهي ودون اخواتها ولا على القسم
 ودون جوارها ولا على خوف ودون ما دخل عليه ولا على الجواز ودون ما حاوره
 غير مستعملين حتى يتولد وجود عيان في قراءة الجواز واجازة للاختصاص ودون النعت
 والمنعوق وانواعه ودون الا في موضعين احدهما ما يعني لكن كقولك سال ما اضطررت
 وتامها ما يعني الواو كقولك سال السامع طلع وقال ابو عبيدة دون الاضطرار والاسلام
 والالتم وقال ابن منبج على راس الآية كقولك سألني الال لوط ولا يجوز والال ما يركب
 ذكره في بيان المسألة **قوله** سلمنا انه اذا وقع الوقف الاخر في شيء فهو الاخر في
 في غيره والتمسك اليه كمن جاز فيما ذكره المصنف في الوقف مطلقا وفيه فلك
 ان اعددت تقديره وان كان قبل اخرها ليس وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات
 من حروف العجا غمزة فيهم وبين اولها واخرها وانما وغيرها مما ساقه لعدم التسمية
 الا وقفا على ما ذكره والوصلا مطلقا بين ما في لعدم مقتضى الاعراض هو ان لم يكن بين
 ما في الوجود والمانع وهو شرط بهته بمعنى الاصل ولم يتصل بالعكس لعلته ما في لعدم مقتضى
 في حال الوصل ايضا على منه الوقت وكل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة وحلت عليها
 همزة **قوله** الاستفهام تشكلا يقتضي الاستحسان بالخير فلو لم يكن عندك انين واليه الله
 كما ذكره الخبير وما خلفه الباطل المذهب فاعلم ما ذكرناه من الاعتراض بعدم استقامة
 المعصوم واراد ان الجواب الذي ذكره الخبير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشرط
 لا يستقيم في الاشياء التي اوردنا لا ما عطفه غيرت في **قوله** في الاستفهام
 باللام اعلم ان حرف التعريف عند سبويه هي اللام وحدها والهمزة للموصل وغير
 التحليل الى كمال الالة التعريف وعند المبرد وحرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما
 زادت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه و
 المذهب الفقهية تذكر في وضع الرمي مع اولتها **قوله** ونحو ذلك وانما الضمير
 وذلك لانه اوضح في الاستعمال واوله كلفته الفعل بانه ان الاصل اذا جاز
 اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيت به وكذا تقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت

فصل

فصار كالك اعددت جميع ما ذكر الالتم اختصرت به وكذا فيهما ولو قيل
 عليك وانه اشارة الى جميع المذكورات لكان نصرا لكانها لانه كما في شرح
 للشيخ وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ان لم تقبلوا مني فاعلموا اني
 بالبعد لانه فعل في الافعال والمانعة منه ان جاز جازر المسألة التي انقطعت
 اختصارا ووجاهة تعيينك عن طول المكي عنه فعل راوده المسألة وقيل يكون
 الجواز الاصطلاحي في ان ينفي العام بقى الخاص وهذا البلغ لكن عبارة لا تامة
 فتدبر في كمال ما في تفسير **قوله** الآية وهذا في تفسير ذكر العام في موضع الى ان ما
 اراد معني كمال بخصوصه فجاز مرسل والاختصاص ليس كما في ليس على ما سبق **قوله**
 قلت جوارها مشروط بذلك والابن لم يرد وجود الشرط وجود المشروط بينهم في هذا الجواب
 ان الال على قد اصابت في سؤاله في شرط التعاد الال كمن على صفة المصنف في وجود
 في المسألة من المذكرين وليس كذلك لانهم جوارها لا في الآية واحدة واما
 المصنف هو هذا الالتم لم يرد في القضا بالتمثيل والعلامة معقوفة كما سبق في السبعة
 انه اذا كان في الالتم كان محال التغيير فاعتق مذهبنا لذلك بخلاف الوسط الال
 ببرر انهم حذفوا الالتم الاول في افرس واضرب مع ان الاول حرف فيه والآخر
 مدغم لكونها في كماله لان نون التأكيد مبنية في متصلة ما لم تلت لم يحذف خواصها
 واضرب ما مع انها كماله لم تلت مقتضى الاخر وان نون بين الواو والالف في الالتم لم
 حذف الالف لغرض وهو ان الالف لو حذف من المثنى لالتبس بالموحدة والوقف
 حذف من جميع المثنى لزم الوقوع فيما قرنته وهو اجتماع الفوات مع حصة الالتم
 واستعمالها **قوله** وحذف في الفعل معهما اربع كل واحد منهما ملامر وما قيل
 ان الحنفية والتفصيلة لا ترفعان مساقعة واحدة في المسألة التي هي في حذف
 معهما الترتيب في المسألة **قوله** ولم يحذف الالف بفعلان وفعلان في الترتيب
 بالواحدة قال جلال الدين السجستاني وطال ما يتجمل في صدر راية الحق بين وضع الالتم
 وحذف الالف يمكن وذلك بان يجعل الفتح كالف في نفسه نون التأكيد كما كانت تكسر
 عند وجود الالف ويجعل الفرق بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجهت في بعض شرح

والشراخ في شراخ الكشاف وغيره ينفذ معار من تقادير او منقول من غيره ذكر الجهر
قوله كما روي عن الامام مع المبالغة وهي ليست بجازة العفة فعل مطلقا في اذا كان
 خرابا فنقل في المبالغة ونيل في المبالغة ونقل عن الخشرون كل ما يجره
 عن اصله فهو المبالغة فجمع ورجوع للمبالغة او ان كان معدول عن راي ذكره في حاشية
 تفسير العاصي **قوله** ويخفف المفعول كال لحي وساد فعل ينفذ مع كثره غير متعدي
قوله الا انه يستعمل في قوله الذي يخفف المفعول والفعل الذي يخفف المفعول لا يتعدي
 فيه الفكر والمثوث سواد جريح الموصوف او لا يتعدي رجل نصير وامرأة نصير واز
 بتغيير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والتفصيل هو انه لا يلزم التاء ذكره في شرح اللغات
 على هذا التام على ان رتبة الهمزة في المثنى ما لا يرد في المبالغة او الغرضان ولا
 اوبان القريب ينفذ المسافة يذكر وثلاث ويخفف النسب ثلث فقط اوبان الهمزة
 ارفات قرب اوبان المصدر المثنى يجوز ذكره على لفظ الام في مسافة اوبان واما
 ما ينفذ الفعل اوبان في الكلام جذا امر شارب واش رجة اوبان ينفذ في
 اوبان رجة النسب التذكير المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قولهم ما ان شارب
 ليتفقد ما ياء الفتحا شبة اوبان انشئت الهمزة في جميع مع ان الشراخ كال في شرح الكشاف
 هذا خارج عن عمد فانهم لم يقرؤا في السواد الا الضمير من الجنب وغيره في الجاني ولا
 يبين كون المسند فعلا او قولا في انشئت الهمزة المثنى في الجاني رجة النسب التذكير
 وان شارب وهذا سواد الفتحا في الجاني وانهم في الصواب في تفسيره بالمسند المثنى
 الجاني رجة النسب فعلا او شبهه ويكون المثنى في الجاني خارج عن هذا الشرح ولا هو
 الشمس هذا ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلوع فلان لا يركب في لغة ارض في الكشاف
 وما ان هذه الوجوه المحذورة في الاول ليست بواجب وانما تذكر في قولهم ما ان شارب
 بيتا على تقدير كونه فعلا فلان لا مصدر كما قال في قوله ما ان شارب في العظام وهي رجم
 لم يسئل رجة لانه اراو المصدر او المفعول اصل ذكره الطيبي او شبهه بمفعول كما
 في المحقة جديد من جديد عند العربة لا الكوفة لانه عدمه يبين محذوره في جده فيجعله
 ذكره الرضي اولا لانه النسب كذا في اوله لانه المبالغة ذكره في النسب كونه للمبالغة بان

في قوله النسب

في قوله

نفي الاليج لا يستعمل النفي مطلقا حواه انه نفي المقيد وقيدوه ولا في النفي
 وقد يحل فعل ينفذ معقول على فعل ينفذ فاعل فينشد في ذكر الموصوف انما
 نحو امرأة قتيلة كما يحل فعل ينفذ فاعله فنذكر ما يستوفيه الذكر والمذكور في
 صفة مفعول وفعل مفعول بكسرة الميم فيها وفعل فيفتح الفاء وفعل بكسرة واخفيف
 العاصي فيها **قوله** والمراد بالضاو امر على منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الذي قد
 يراد به المفهوم العيني وقد يراد به العنقصة الكلمة والمعنى الذي مراد بهما وكذا الانطباع
 مراد به الاشتغال لفظة امر على منطبق على اقسام جزئيات موصوفة اشتغالا لا
 يتوقف الحكماء منه وقد يراد به المحل لفظة امر على محمول موضوع على جزئيات ليسوف الحكماء
 جزئيات منه لولا ان قضية كلية كان اولى لانه يرمي ارادة المفهوم العيني وهو بالانفرد
 نفس بصورة التكرار في قوله بعضهم **قوله** الا ما شذ منه عقود من الاعاصي والفتن
 معق ونشج من الانشاج والقياس منتج واصل من الالبال والقياس محمل ولا في
 الالجاج والقياس ملحق ونشج من الانشاج والقياس مثنى ونشج من الاعاصي والفتن
 محتمل **قوله** فهو سبب قبل هو كذا المحسن وبلغ مستعار من اسم المفعول كسبل
 سفع كلفنا شتمه بالعارف وكثير الاستعمال حتى في الاصل وربما استعمل في
 مفعول مفعول كالفن فهو محمول واخرون في محمول واحد وهو محمول في قوله ما ان شارب
 على الاصل في الشر واصفقت فهو مفعول في احد اوجه محمول واركة فهو محمول
 اعله فهو محمول على ما في سبب به كما قال ابن سراج قول الخليلين والفتن مفعول
 مرزول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النوراني في قوله ما ان شارب في الحكم
 المسكين يستعملون لفظ المفعول كقوله اوليت منهم على لغة السبب على ما ينبغي علمه
 قد جاء في اللغة على فهو محمول في قوله علمه على ان في العاصي والفتن وقد جاء
 اسم الفاعل في فعل خال كاسا فهو سبب ورواجير فهو جار وروكة في النشج
 ونشج العاصي الجبار في جبهه على الامر وفي اجبه وفي موضع اخر في العاصي
 وراك لغة ان في رواج ومن فعل ايضا كلفتن فهو ليس ونشج ليس **قوله**
 واذا قد غرغاسه لم قد كان الا في حال حسن الفاعل قد يقال يجوز ان يكون الفاعل

جوا بالاشتغال بالان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال
 الدمامي في شرح الخففة كانه ادخل الهمزة في الطرف فحسب كل حرف من طرفه بصرة
 نحو ذلك وجوزوا لا يستلزم وجوزوا في الشرط والاعاء الذي هو السطحي في شرح النحاة
 وقد جرح جرح الشرط فصدر بالما بعد نفس عليه سببه في جرحه جرحا بفتحة
 ما لا اكره والهاء في فتحة الالف على ما كان فيلزم عطفا للمصارع على الماضى في امر
 ليس يحسن على ما صرح به في شرح المثار وفتح على ما صرح به في شرح الواضحة على امر
 بعض شراح المفضل والاعمال المستقبل في الماضى لا شرط صحة اما في المعطوف
 مقام المعطوف عليه وقد يجب ان لا يشترط في الاول ان لا يفتقر في التوافق
 كقوله تعالى وان شاء تنزل عليهم من السماء اية فضلت مع انه لا يكون في الشر
 فعل الشرط مصارعا وال جواب ما مضى وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
 وكقولهم من ربي منذ وزيد ومرت برطل فام ابوه لا ما عديس ورتبته
 وسجلتها وما زيد والارث وما لا لا يشترط في عطفا على الجملة صحة اما المعطوف
 مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض شراح الفتح في الاول ان لا يفتقر في الاول
 صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تظن الذين يرون الا قول سيكون في الغمامين وانما صرح في
 باب الفصل والوصل في المعطوف ولا في عطفا المعطوف على المفرد كقوله تعالى بر علاه الذي
 السكت في صحة المطول في قوله وقد ينزل العالم بها ختمه الجاهل حيث قال في الماويل
 على مقتضى العلم هو والى اهل سوء على ان يجوز انما الفعل المستقبل في الطرف الماضى
 على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذا غمرتهم بهم الاما ود الى الكلف وقوله
 واذا لم تفعلوا الى ما قبله وقوله واذا لم يمتدوا فيقولوا ووجوه بانها خربت
 المبالغة في كانه هذه الافعال المستعجلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة
 لما تروم المخرجات لظروفها او في فصيحته وهي التي تفضل على الشرط الحرفي
 وقيل عليها وتسمى فصيحته اما لانها صارت على الشرط او السبب وغمها لفتحة
 الكلام الذي رخصت في غير اول ظهور المعنى بسبب وجوها بوصف صاحبها او
 كونها مفيدة في معنى بريها واقعة موقعا حسا وبتوقع الماء الغصبي بتوقع ما دل

شرح الخففة
 جرح جرحا

عليه من المحذوف فمارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فاحذركم ان
 وتندبر الى ان تقدر ان تقدر حاكم ومارة شرط كما في قوله تعالى فاحذركم ان
 كنتم تنكرون البعث فهذا يوم البعث ومارة معطوفا كما في قوله تعالى ما نخرج من
 ما نخرج وقد يصار الى التندبر القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ونسورة
 انفرج فمارة كقولكم ما تقولون او هذه الحاجة حسنة رابطة وحاققة اذا
 انفرج بها حذوف وحصل هذه الامة من ذلك القبيل كما ذكره الشرح في شرح الخففة
قوله المصاعف والماضي معناه عا لا نه ضعف الحرف الواحد معناه العا
قوله قال الخليل هو من الخلة والخلة من الخال بانها تحلل النقص ونحوها وتقل
 من الخليل ما كان كل واحد من الخليلين سوطا في الآخر اذ من الخليل وهو الطريق في الزل
 ما ياتر افعالا في الطريق او من الخلة وهي من الخلة فانهما يتوافقان في الحصول
 او الخليل هو الفقيه من الخلة او المصطفى من الخلة في قوله تعالى لا نور والارار
 المعلوم **قوله** الضعيف انما زاد على شي العالم مقام ما دل من الجار والمجرور وضعف
 مصدر زاده على ان يكون لا زاده من غير تفسير المصدر بالانم الا ان يقال ينقص لفتة
 بل هو من شعور الذهن والكسابة لان زاده الشيء على الشيء مستخدم كونه من زاده عليه كالأول
 في قول صاحب الهادي في قوله عترة ارفعوا هذا السيل ينقص لفتة لان على معنى ذلك وضعف
 لازم وقهر شديد هو من غير طريق شعور الذهن والكسابة لان زاده من غير القول والقر
 مستخدم الذي في قوله تعالى المذموم في الفعل المجرول وفي الفعل المجرول هو قوله
 في قوله تعالى لقد قطع بينكم حيث قال في موضع القطع قيل في المجرول اوله لانه اصله
 وقال صاحب الكشاف جملته الاسماء والاعمال لتمر في النفوس في قطع الامر بكم اوله
 او لا يعرف له ساء ولا اصل ممدوم بالان الاسماء والمصدر المعطوف حاد في الزيادة
قوله فيجعل انشاس او كثر ما في الطبي الصداب انما ضعف الشيء مثله وضعف لفتة
 استاله وهو المواقف كقوله تعالى فزوه عذا واضعفا النار واذا زاده على عدا مضاعفا
 فمادام ضعفين فبطاين قوله تعالى في موضع آخر رتا اتم ضعفين والغدا ربك
 ابو رعد عن ابي عبيدة في قوله تعالى يساعفها الغدا ضعفين قال مساة جعل الواحد لفتة

شرح الخففة
 جرح جرحا

شرح الخففة
 جرح جرحا

ان يغرب ثغرة اعدته ولكم الازهر وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم
 ومثله فيهم ولما الغزى حال الخفاق انما يذهب بمتى غاب غير الالة الضعفا
 في كلام العرب المشي الى ما زاد وليس تلك الزيادة بقصود على مثل ما
 فيكون ما كاله اربع جديدها وما كان الاغص الضعف هو الاعطاء المتضايفه
 التي يقتضي وجود احد ما وجود الآخر كالتضف والزوج وهو تركيب قد ربي
 المتب وياي ويختص بالعدد فما اقل **قوله** اضعفت الشيء وضعفته و
 صاعقه ضمنت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو الزيادة فيه وهي اضعف الى عدد
 اقصى ذلك العدد ومثله خزان يقال ضعف العشرة فذلك عشرة ملا خزان
 واذا قيل اعطى ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثله لان صاعدا الواحد والآخر
 يزوجه هذا اذا اضعف وان لم يضعف فقلت الضعفاين قبل ذلك بجزء من ربي
 في ان كلامهما من ارجح الاخر فتعني اضعف لان كلامها صاعدا في الاخر فزان على
 اضعف بخلاف ما اذا اضعف الضعفاين الواحد فثلثتها فضعفي الواحد **قوله** وقال
 الاصم ومن له وقرني الاذن ملاسيع الصوت المسمى فيجاء في الاشد الصوت وكذا ايضا
 يجاء في الاشد الصوت لعدم اسكان النطق عند الصوت الخفي والدا سمي به ولانه كرهته
 حرف ثا لما لم يكره له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه **قوله** الحرف المخرج **قوله** الما يسميه
 اربعة او الالام التي كثير فيها الجهل والمصلحة المسموه الى الالام وعلما تسمى فقرة لغزوه الدواني
 في المعنى المتتابع التي فيها دواين الرسل من رسل الله عز وجل **قوله** يستور رجاسه من رسله
 رجبا لان المراد غير ما في الفصح ومع في عبارة في الاستسلام غير منزه للعلية والدعوى
 الرجب لانه المراد رجبا بعينه وهذا تعليق يكون رجبه الغير المنعوف معد ولا رجب
 المعروف بالام العبدية ولم يعتبر العدول كما نفعنا اذ رسل فيه الالامية حينه وهذا
 التعليق ذكره صاحب الكشف وشبهه الشيخ وفيه بحث وهو ان رجبا علم لا الجمع
 اسما والتميز بزياد الاعلام الجفنة بدل عليه ولا في قطعة امتناع فحسان
 ورجسا من العرف فان الالف والتميز الحزينة لا تفرق في الاسم يمنع العرف
 الالام العبدية وتعرف العلم بمتنح الا يكون بلا دابة فلا يكون اصله الرجب فان العدول

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

فم

من علم العلم بالكل غير واردا ذكره الاصمها في شرحه الرابع وقال المنع العرف
 سره هو المارح ويمكن ان يحاشيه بان بعض الاعلام قد يه حله حرف الوقوف
 الى الوصفه الاصلية كالحرف فكلما ارجسته وفيه ادخل الالام الوصفية ليس مقاس في
 شيء من الاعلام بل امر سماعي ذكره الرواسي في شرحه **قوله** والوقوف في ذلك
 الجفنة علم الشخص في الانكسار العدول عن علم الجفنة علم الشخص ليس سميته
 على ان الالام التي تدخل على الاعلام الى الوصفية انما تدخلها بعد اتمامها بالعلية
 والمطابقا على المسحين بها او صاعدا القصير المخرج او الالام كالحرف في شرحه **قوله** التسمية
 فليس حينه فيما ذكر عدول من علم العلم كالحرف وادواته الشهيرة في التسمية
 والتعظيم ولذا سمي رجب لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعطونه في الحاملية
 ولا يستعملون في القتال وانما فالرجب صفة لانهم كانوا اشد تعظيلا واذا ضموا
 اليه شيئا فالرجمان وسمي الشهرة لشهرهم ما به حاشي راوا الهلال **قوله** كاستيع
 مختصر الضحى لا يسمع وهو الاصدات والكاف للتشبيه وكلمة ما قبل كانه لما في
 الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند التثنية وكلمة ما قبل ايضا لما كانه لما يستعار
 من الكاف من هذا الفصل قوله كان زيدا قائم عزو ما قد قالهم ان الكاف هي
 لتحقيق معنى الوجود على ما ذكره علماء الدين السطاسي في قوله تعالى رت اعلمها كاتبا
 على ما تقدم صاحب العباب ووجهه انه بانه ليس الكاف فيه لفران في الوقوع
 كما في قوله كان حضر زيدا قائم عزو لان التسمية من الالام واقعة والوجه لما ملكه
 الوقوع والمثنية اوجه رحمتها ايجا واجهها كما اوجه الالام التسمية ايجا واجهها
 في الزمان **قوله** وقال الراغب الكاف في قوله تعالى او اذ انزلنا من على قرية ليعبدن
 المجدل والتعبد والتعبد كما في قوله الامم كره **قوله** مسقت فاستقامته
 وانما هي والاسم الفاتح بالكسر المخفضت المسلوب القدرة والمستعانة
 القدرة المستعانة فالتعبد المستعانة المستعانة **قوله** من الاشهر الحرم وهي
 اربعة وهي ذر العقدة وفو الحجة والحرم ووجب ومنه سر متواليات وسررت
 الحديث اذا اقيت على ولائه والحرم او الشهور ولذلك دخلت الالف واللام

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

الحرف المخرج
 الحرف المخرج

[illegible]

موسى والنجاة العرونة واللبست فمذكورة في غير التفسير وبما لم يفسر الخ لا لمؤلفه
 وأتم الاستيعاب في العلم الغالب فيلزمها السلام وقد حوّل لفظ الشبان في السلام جميل
 هو لا نه العلم العالمة وأن لم يثبت جنبها مخالفة على القاعدة التي هي أن
 العلم التي لا معة لا معة في الأصل اجناس صارت بالثنية اعلا ما مع لام العهد
 على حرم وجب ان يجعل جنبها مقدره والفتا والارباع لما جعل صيغته في
 اليها التي في العدم ضرورة في ما بين الخالين ذكر في جمع الصغائر وفي بعض شيوخ
 قد المصطلح ان العام في ثنية اشهر من مجموع المضاف اليه شرطاً وشهر سماع الاول
 وفي البراءة بالثنية الشهرة في الاضافة لتعني حال المضاف اليه في اسباب منع الصرف
 ووجوب دخول اللام وامتداده وفي ان الام مذكورة في تفسيره ان شرطاً مختصاً واختصار
 الى هذاه اسم الله وليا لا يجوز ان يقال جاء رخصاً ووجوب رخصاً بل شرطاً و
 اختصاراً في ثنية وهو الصحيح ان رخصاً اسم للشهر وخصاً رخصاً الشبان رخصاً
 في قبول الاضافة للجنس الفاعل كقولهم الحمد والاسم رخصاً واليه ما في الرازي فقول في قال
 ان العلم لو لم يكن شهر رخصاً لما حاز اليه الاضافة شهر لعدم حوازانسان زيد ليس
 صحيح **قوله** كونه نال في تحقير الصالح كونه قال في الحركة ضد السكون والعلا التكاليف
 ملا يتعلق به السماع بل بخبره وصوته والتعالج مع نيل دها لثا مؤنثة تضعيفه في ثنية
 نقول نيل وانتقل اخذ في افعال ضد وادبه والتعالج نيل المصاحفة ضد على الوجهين
قوله والواقعة السماع والعقصة حكاه في صوت السماع ودخوه في حقيقة السماع
 تجريد الاول من خصوص في الثاني كما في قولهم العلم صفة فامة بغيره او تخصص في الاول
 في الواقعة هي المتعينة لما المذكورة كنه في ان سبقتها سمي ودعم ضد المتعينة في ان زيد
 ولا عو وبغيره ان الفعل سمي عنها فالج في الاعمى والاقا ان والعطف عطف حمل
 عند بعضهم على احكام العاقل والمشهور انه عطف المفردات واداء افتدائه على ان
 استغنى قولها بما لا يجوز فاقوم زيد ولا عو وما زاد ولا الصالح لان في غير معنى النفي
 عند البعض واما عند الكوفة لفظ لا ينجي غير جاء قوله فاقوم فاقوم فاقوم فاقوم
 اعوزه في حقيقة علم ورجع ولا جليل لان المعنى لا نفي اعوزه مثل فعله بملك لا اعوم

درست و صحیح



والمشترى من الجاهل

العاصفون ولا نحوها اختصر زبد ولا غر ولا غر لانه للعبه لا غير واما وما يستوفى الا في الصغير
 ولا الفاعل ولا النور ولا الظن ولا الخور وما يستوفى الا احدا ولا الامور كلها التامة و
 الاربعة والستة زوائد قد يقال قصد في الاستواء من كل واحد منها مقبب الى الآخر
 كما في قول ولا يستوفى الا في الصغير ولا النور والاعراض **قلت** كلمة لا في نحو ما جازي
 ولا غر وقيد التفرع بعلم التفرع او بغيره بما يحل على نفي الابعاض عما يكون رائدة على مقبوة
 معنى المقصود **قلت** انما هو النقص لا التام في شحته بما لا رائدة فانهم يتصورون ان كان ربه
 ماضيا رائدة وان كانت مبنية بينه وبين الحق والانعطاف **قوله** او لما كان المصداق انشا
 عنه في الاربعة لم يجعلها في تعريف واحد لتعذر جمع الحمايين المختلفة في تعريف واحد فلم
 يرصد فيه شتر كالحايز المشترك بين الاربعة والنور وغيرها والاطلاق المصاحف على ذلك
 في قبيل اللفظ المشترك على ما سبقت في قوله ولا في تعريف العيين ان في النور والنور في تعريفها
 ولم يتصور للمزيد في ذلك في هذا القسم لان حكمه حكمه لا في افعاله **قوله** ما كان عينه ولاه
 من جنس واحد فان قيل هذا مقصود من غير فرق فانه ليس عينه ولاه من جنس الى العيان
 كذلك فكلما المراد بيان المصاحف التي يكون الضعيف فيها اصلها ولم يكون بسبب
 زبادة خوف **قوله** كما تر الكفاف بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في
 كيف أصبحت اربط ما انت وما في غير قبيل المعنى غير وقر بان لم يثبت في كفاك بينه
 البناء وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قدم وناه الاكثرون وقيد بعضهم جواز بان يكون
 الكفاف كقوة بما والحق جواز في الجادة واللبا ودره وسنن كاف المباحة والزمان يقتضيه
 على ما ذكره علماء الدين السطائي في خواصه المطول في قوله الغزاة كما فيهم فيهم كقولهم
 قال وما في كفاكهم كقوة التقييد والتقدير الغزاة كذا في الوجود الذي فهم في كماله والملك
 للمعية قطعا بل للتقييد وقدر جواز بان هذه الكفاف لا على ما لا محال محول الى ما لها
 لم يثنى خوف **قوله** مقول المصاحف متبادر ما في قول قد خرج كلف الوافاة ان
 مقول القول يكون جملة حلية ولا يكون حوزا الا اذا كان قول المصداق **قوله** كقولك
 قلت قولنا حقا ورتنا محذوف المصدر ومترك صفة منصوبة لقولك قلت قولنا
 حقا ما واقع في مقول القول محذوف وهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف فكلما

في قوله لا في تعريف العيين ان في النور والنور في تعريفها
 في قوله كفاك بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في
 في قوله كفاك بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في

هذا على ما هو المشهور من كون القول هو التلطف بما يفيد مائدة تامة على ما ذكره
 في قوله لا في تعريف العيين ان في النور والنور في تعريفها
 في قوله كفاك بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في
 في قوله كفاك بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في

في قوله لا في تعريف العيين ان في النور والنور في تعريفها
 في قوله كفاك بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في
 في قوله كفاك بينه على ما ذكر في كفاك انت وقول بعضه غير جازي في

وهو غير بان وخصه الواقعة بعد القول بما اريد الاول نفس اماره وغير
 الواقعة بعد بعد كقولهم لابد وان يكون قالوا هذه لما كيد لصوت الحجة لا
 كالاول والى ان كيد لصوت القضية بالموصوف في قوله تعالى تسبوا واما فهم
 كقولهم وقوله تعالى واما هلكا في قرينة الاولها كتاب معلوم وخو ذلك
 فاما اسأل ذلك مما ورد على خلاف الاصل شيئا بالمال فيكون كل شيئا
 حكما لصاحبه على ان صاحب المصباح قال في قوله تعالى ولما كانت حال غيرة
 تكونها مكررة في سائر النسخ فتمت في الحال كما يكون معرفة يكون مكررة خصوصية واما
 على الوصف يجعل الاول كيد للصوت كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن
 قلده صوابه ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا غيب في اللفظ لان لا
 دخول يزول ما يثبت في البنية والمجوزة واما الغيب في الخبر وهو ان يستقر
 الصورة النهائية للشيء فلا يزول بسرعة على لازول اصله ويزول بعد تعاقب
 وردانه قد تكرر في الكشاف الجدل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم كونه
 سهوا سهوا ولا شك ان معنى الجح ناسب للصوت واما الجاز منفتح فتقول
 صاحب الزاير دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لا كما
 زائد وحكما واما كيد للصوت فيقتضي الاغنية مع ما لانتم ان الواو تعيد كيد
 وشدة للصوت ليس بذلك **قوله** في المثال في حال معنى ما من خبره ولا
 وقد جوز بعض النحاة انتساب الحال غير المضاف اليه خبره باول واعتبار
 شرط على ما ذكره في حواشي شرح المصباح المصدر ومنه بعض معلقا بان الحال
 جزء من الخبر عند المضاف اليه لاحاطة في الاخبار عنه **قوله** الا انه ليس بان
 ان المضاف اليه ان كان عالما او مغفلا في المعنى جاز والافلا الا انه قد جاء
 كقولهم تعالى على قلة ابراهيم شيئا واما جاب عنه بعضهم فملا عن صاحب الكشاف
 ما ان المضافة اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مغفلا فكان في حكمه
 كما في قوله انت اهدكم ان ياكل ثم اخذ ميا من لم الا في هذا الا في والعكس
 ذكره في كشف القواصة وقال الرازي قالوا لا يقع الحال في المضاف اليه الا

اللفظة الواقعة
 بان الواقعة

نحو

المضاف اليه
 بان المضاف اليه

بان

بان يكون المضاف جائزا للعل في الحال وبان يكون جزءا منه في صحة الاسماط
 والاستغناء به والعدة على الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال ما في شرح
 في حواشيه على هذه الحال فيقول معنى الصاحفة لما فيه ما في معنى الفعل المشعر
 الج كانه قبل ملة شئت لابرهم شيئا والصحيح ان عالما على المضاف اليه لما
 ينزه ما في معنى الاتحاد والوجه المذكور واما حال في المضافة وقد جوزها جماعة من النحاة
 على الحال في المضافة وحكيها العامل انتب في الخبر لا المضافة ما في معنى فعل على
 للتقدير ان قصه هناك فثبت كذا ذكره سيد الخمينين في حواشيه شرح المصباح وغيره
 عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان ما في الحال في مثل هذه الصورة لا يلزم لان مثل هذا
 العامل لا ينعقد الا بعد انفعاد الكلام فيقول ذلك ليس قوة العلوية الحال اوجب
 ما في هذه الجملة وان كانت مغفلا الا ان الدال على النجاسة لا تستلزم الا ان
 بان بعد السند المحقق لقوله تعالى فوالله ليعلمن فقد صرحوا بان قوله في قوله الغيب
 حال في المضافة وهو كونه وقوله تعالى والارض فيها قبضته يوم القيمة نفس فما ذكر في خلا
 الالة الاولى انه ما في كيد لا يكونه حالاً من خبره الخبر وهو الطرف المتقدم وكف
 ان تجعل عامل الحال لفظه كان في الخبر واختلفا في عامل الحال ودرهما جاز عند
 محو حال في المضافة وهو كونه واما بعد وقد قال سيد الخمينين في قوله الخبر
 ما لنعصاة في المفرد حلو ولا يجوز فصل الطرف حالاً من المضافة ما على
 جواز ما في على ما دلل لان المقصود من فصاحة المفرد لا الصفاة حال كونه
 في المفرد وان كان المثال واحد ثم قال وقس على هذا اسئلة من التراكيب وراغ
 فيها جمل المصنف وان احسن تلك الزيادة تقديره في اللفظ ويجوز ان يكون
 قوله في المثال صفة للمبتدأ ما بان بقدر متعلقه معرفة المضاف الكاشف
 المثال على القول يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريق
 كثير من الالاعاج المأثورين ذكره الرازي وفيه بحث لان الكاشف المفرد في مثله
 للشيء كالموصوف والكاثر في الكلام فيه حرف توكيد لا اسم موصول فلا يلزم حذف
 الموصول مع بعض صلته وذلك لبعضهم ان تدير المتعلق في مثل معرفة بنين على اعتبار

بان الواقعة

المضاف اليه
 بان المضاف اليه

السورج عليه انه بقدر ان لا ينكر اذ لا دلالة للطرف على ان يرد منه في معتبر تقدير الامانة
 وخلافه ان تقدير المعرفة ما شئ من المعاني كالثاني الذي انشئت للحق لانه دلالة الطرف في ذلك
 المعنى ويجوز ان ينقص المعرفة بنية حذف اللام والمصنف يؤول ذلك الى ان لا يثبت على
 ما نض عليه اربعة في الشرائع وتبين عليه قوله كان تراها على عمل وما لا يخرج في العلم به شرح
 المصنف كما يجوز جعل الحرف قال بنية طرح اللام بل ما جاز جعل المثل صفة للمعرفة
 في مثل قوله ما نحن بالرجل خير منك وقوام نحن بالرجل منك مع وجود المانع فيهما
 على ما هو جاز ما نحن فيه بل حواره ولما منع اوله فان قيل ان الشرح قد صرح في
 شرح المصنف بان الحرف لتمام الحقيقة كالمعروف الذي في علم النكرة فلا وجه لانتزاع
 المنطوق الجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يبعده وكذا
 المعروف الذي **قوله** وقال له الامم حكمة معتبرة وهي التي تعرض بين اثنين
 لا مادة التقوية او التمسك او التمسك او التشبيها والاحكام او التزمية او
 الاعداد او الاستعطاف او بيان السبب لا عرفه غرامة والوادع اضافة علمها
 تسمى او اعترافه ليست فائدة ولا عاطفة وقد دخل عليها الحاء ايضا وتبع ذلك
 الجملة بين العاد ورفعه وبنيته وبين مفعوله وبين المستند والخبر وبين ما اصلها
 المتقدمة والخبر وبين الخبر ووجه وبين الخبر ووجه وبين الخبر ووجه وبين الخبر ووجه
 وضمته وبين الموصولة وعلية وبين افراد الصلة وبين المتصا لبيان في
 الحار والجور وبين الحرف النسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف
 التفسير والعقد وبين قد والفعل وبين حرف النفي وضمته وبين فعلين
 مستقلين وقد توضح في الخبر في جملة ومن فعلين ووجه كتاب الكشاف في
 ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا تعرف من كثر في جملة والمعرفة شبه انما يتبين
 بالمجالية وغيره ما علم ما ذكره ابن مالك في شرح التفسير ووجه في موضع في
 استماع قيام الحذف ومعها وجواز افتراءها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع
 المشتق وان الشرط في لزوم السين وسوف وكونها جليسة فتقول الحرف في قوله
 تعالى اني ذاهب الى ربتي سيدي ان الجملة حالية مرروا هذه هي القوة العطفية واما
 الحرف

حلال على كل من يتق
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

الجان قبله غرضه

الجان قبله غرضه

الحرف المنصرف ما اشار اليه عليه الكشاف في قوله تعالى اتحدتم الفجر من بعده واتهم كما
 حيث قال في المعنى اعراض وانتم قوم عادتم الظلم في الحال انتم تفعلون العباد في
 غير موضع وبنيته بعضهم بان الحرف قد لعل في الحال ووصف له في المعنى خلاف
 الاعراضية فان لما نطقنا بما قبله كما ليس بعت هذه المرتبة وقال الجليلي لا يفتقر
 ابلغ في الحال لا لانه يحتمل الاحوال خلاف الحال وهي قيد للفعل بل هي ما مائة وهي ان
 ابره هـ ثم قال في المعنى ليسا نبيين في الاعراض اصطلاحات خاصة لاصطلاح
 النجاة والرجحان يستعمل بهما ويرد عليه شئ ذلك فلا يعرف هذا العلم كما جاز
 تروا منه ان الاعراض لا يعقل النجاة وهو الاعراض بين شئين متشابهين
 ويمنع الواسع تلك الاصطلاحات مع وقوع المطلوب حيث قال في هذا العلم
 يقول للاعراض ان توفى في انشاء كلام او كلامين متصلين مع جملة او اكثر
 لا محل لها من الاعراب لثمة سور في الاعراض وليس المراد ان الكلام المنفصل والحد
 فقط بل مع جميع الاعراض ما يتعلق بها من الفضائل والقرآن ما فصل الكلام به ان
 يكون الثاني سائلا للاول او ما تمدا او بدل لانه وضمه من مفعول هو ان توفى في
 انشاء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين مع جملة او اكثر لا محل
 لها من الاعراب لثمة سور كانت نفع الاعراض او غيره وضمه من مفعول هو ان توفى
 في انشاء كلام او كلامين متصلين مع جملة او غيره فكذلك **قوله** ويجوز ان يكون فصل
 المضاعف على الاعراض في حشد الحذف هو المبتدأ على ما قاله الواسطي من ان الاول
 يكون الحذف المبتدأ اذا اراد الاعراض ان يكون الحذف مبتدأ وكون خبره ان الخبر محظوظ
 المائدة او الخبر على ما قاله العبد من ان الاول كونه الخبر واذا اراد الاعراض ان يكون خبره
 فعلا والمائدة ما عدا وكونه مبتدأ والمائدة خبرا ما عدا اوله لان المبتدأ على الخبر الحذف
 عير ان ثابت فيكون هذا كالحذف والنفي غير الماعلى الا ان تصعد الاول سرورية
 اخرج في ذلك الموضع او موضع اخرى شبهه او موضع آت على طريقته واذا اراد الاعراض
 بين كون الحذف اوله وما قبله كونه ثانيا اوله واذا ارجع الكلام الى حذف شئ من الكلام
 تغييره من اول الخبرين ومع ما بينهما فتغيره مع الثاني او في الخبرين **قوله** وما الى الخبرين

الجان قبله غرضه

وانما خصنا بالربا في ان المضافة موجودة في التلاني بين عينه ولامه لكثرة التلاني
 في الرباعي **قوله** زلزل ماؤه ولامه الاول كالماء زاد وعينه ولامه الثاني لانه على
 منسوب البصريين فوزنه فظلي واما الكوفون فيجوزون نقصان الهمزة وحذفها
 ويقولون ان زلزلة مشتق من زل لما افقته الهمزة في المعنى فان زل الهمزة عندهم
 شاذة فوزنه فعيل **قوله** وان لم يكن فيه ادغام وقال الشوا في شرح الكشاف
 كل مبتدأ عقب ما ان الوصلة يوزن في خبره بالاء الاستدراك او على مثل هذا
 الكتاب وان ضم في كثر علمه وذلك لاني المتبادر باعتبار تعينه
 ما ان الوصلة من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له والتمثيل على مقتضى الظاهر وقال
 في موضع منه والهاء في خبر المتبادر المقرون ما ان الوصلة يفتح في عبارات المتبادر
 مثل زيد وان كان غنيا فهو خيل وقوله علم ان جعل الشرط عطفا على خبره
 والهاء في جوابه والشرطية خبر المتبادر وان جعل الواو المحال على ما يراه القدر
 والشرطية في جوابه والشرطية خبر المتبادر حدث فز في المتبادر الشرطية وقال علماء العرب
 السطرية في حاشية المطول ما قرن بالاء او على مثل ما ذكرنا في باب خبره وليس في قوله
 هذا الكتاب وان صرح في الاستدراك على لوم كونه خبرا وكذا الكلام في قوله زيد وان كان
 مطعما لكنه ليس بمتبدا لانه في الحقيقة في موضع الخبر ما فيها غير محض
 بما ذكر في جوابه في باب الشرطية يقرن على الواو مع ما يتبعه ويعينون المقدمه المقدمه
 على الاستدراك والاستدراك معناه ويعقدون على وضع المراد كقولهم ان كان زيد
 فقير لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب واما يكون عيبا
 اذا كان خيلا لكنه ليس بخيل ما ذكره مولانا حمزة في حاشية نفسه العاصي
 من ان عانة ما يقال في في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في
 وكنت وما بينهما في الوجدان وان في الحروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد
 يقال في توجيهه انه يكون في التسمية بهذا الاسم للمضاف مطلقا كحيث
 التسمية في بعض منه ومثل ذلك شائع وربما يمتنع ما ان المضاف
 من الرباعي لا يسمى اسم كان المضاف في التلاني لا يسمى مضافا **قوله** بلحمة

ملحمة عيان
 ملحمة عيان
 ملحمة عيان
 ملحمة عيان

ملحمة عيان

الابدال

الابدال اعلم ان الابدال اما للتحقيق او المثل كلمة الحروف وتباينها في اللفظ
 او في الصفات كالجر والهمس وغير ذلك ان يجعل حرف موضع حرف
 اخر حال موضع ولم يزل ان يجعل حرف عوضا عن حرف اخر انما جعل حرف
 عوضا عن حرف في غير موضع كقوله ابن واسم واما عدة فوزنه لا يسمى
 ذلك بدلا لا يجوزنا وقوله اني احب ان ارفع ردي الحذف في مثل اب وفتح
 وبت فانك اذا نسب اليها تقول ابني واخوتي وسميتي برز لاما تبا
 وجعلها في مكانها فيصير جند انه جعل حرف مكانها حرف هو نفس هذا
 العقيد خرج فخرجت وبت عن التعريف ما وان قلنا انما فيها عوض
 المحذوف لكن ليس بالتحقيق في مكانه فان المراد يكون في مكانه ان يكون
 العوض ما اذا كان الاصل ما كما في اخوه وعيان كان الاصل عيانا كما في ولا تاني
 كان الاصل لاما كما في وادار الالف المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك في عالم
 بالهزة في عالم الالف ومعلوم ان ما اخذ وبت ليس كذلك لاني قبل هذا التوفيق
 غير ما في لانه دخل مثل الحكم اصله الحذف اصل الصا ومكان ما افعل للارادة الادغام
 ولا يسمى ابدال لان التلاني ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد بقية الالف اعلم
 والجواب انه لما بين عقبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف
 موضع حرف اخر تلك الحروف وان تقول تنوين حرف للمعه كما قيل فوزنه
 سبع في قوله ارفع الحرف سبع وفتنوين في قوله تعالى موعدهم يوم الزينة وان حشر
 فتني وفتنوين ومعناه قرأ صاب الهرة وفتنوين قوما في قوله عيسى الانام ان حشر
 قوما وفتنوين الامر في قوله المتفق والامر تجد القرآن وفتنوين حاجب في قوله كما
 ارتفع شأن حاجب الاول **قوله** والمحذوف الذي يجعل موضع حرف اخر الاوه
 وما لا يجرهم حروف الابدال التي غير مجزئة فذلك يستخذه يوم صال وهذا ادغام
 لانهم نقصوا الصا والالف فيهما حروف الابدال لتوالم صراط وتوتم في صراط
 وسفر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا استخذه اصله
 استخج ابدال السين من الهاء اجيب بان المراد بالابا يكون للادغام والافزاد

اذكر والحكم اصلها اذكر والحكم يعني ان يكون جميع الحروف التي تبدل تبدل لا لارادة
 الا عام من حروف الابدال وليس منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد والواو والياء
 والاراد من حروف الابدال لان جميع الحروف غير متحركة مشغولة بتبدل لا عام والياء
 والواو والميم وان كان من حروف متحركة مشغولة بتبدل الابدال **قوله** فحرف
 انصت بدم جده طاه وقل انصت اخر من الانصت وتوم طرفه وقدمه من انصت
 الحطاه هو علم شخص وقول من الالف وهو خبر المبتدأ والالف من انصت
 في هذا اليم **قوله** وكل منها تبدل من عدة حروف فالهزة تبدل من حروف النقة ومن
 العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين التي
 بعد عاين اوقاف او طاء والهاء تبدل من الواو ومن الياء والسين ومن
 الياء ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن الواو ومن الهزة وقرا حروف النقص
 كما ذكره ومن النون ومن السين ومن الهاء ومن السين ومن الهاء والواو تبدل من الالف
 ومن الصاد ومن الهزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن الهاء والميم
 تبدل من الهاء المشددة والذال تبدل من الناء والطاء تبدل من الناء
 والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهزة ومن الهاء والهاء تبدل من الهزة
 ومن الالف ومن الناء ومن الياء والراء تبدل من السين ومن الصاد والواو تبدل
 من الذال والباء السين واللام تبدل من النون ومن الصاد والاشدة المطبوعة
 بلفظ الكحل للتكثير وكما التعميم خرج من المعروف الخواص في شرح المعاني
 في اولى القصود ان راد الله في قول الكما والتغليب يخرج كل
 شئ من حيزه كما قال يا شئ في تفسير قوله تعالى وعادهم جميع في كل مكان ان
 لفظ كل قد يكون للتكثير والمباغلة كالاستقراء كما في هذه الآية وقامته
 شرح المعاني في اولى البين الثاني ان لفظه كل قد يكون في كل شئ ما راد للتكثير لا
 للتسوية اذ لا راد في خبر العاص وخرج قطب الذريح في حاشية الكشاف
 في اخر سورة ال عمران ان لفظه كل كثيرا ما يطبق على الاكثر كما يقال فلان
 كل احد ويعلم كل شئ وخرج في شرح الش راد في حديث من سجد في ربه

لفظ كل للتكثير
 لا جامعة

الكل على كل
 ان يخرج العاص

كل صلوة ان لفظه كل قد يراد بها التعميم لا الحق الا افراد ولا المجوع **قوله** يعني
 اصلا ملئت الماخذه املئت الكتاب واملئته لئلا ان جيد ان جاء بها
 القرآن واستملت الكتاب ش لئلا ان يملئني **قوله** فملت اللام
 الاخيرة ياء فان قيل لم يخص اللام الثانية ولم يخص الياء قلنا لان الشكل
 ش منها ولان اللام انقل هو الحلق المتغيرات والياء الى نوع من التغير وان
 الياء اقرب للحروف الالهام في اللفظ **قوله** نحو تعقني العا من التعقني
 النزول فان الجهر لم يستعملوا من التعقني تعقني الاء لا ما لا تعقني
 ما تستعملوا ثلث ضاوات ما بدلوها من احد من ياء كما قالوا انطى من
 الطوى وحسبت بالخبر واصصبت ياء اصبحت والعامى بنت عام
 في اول ما يبد ويعالى العت الارض لمع العا عا اذا نبتها ما وادوت
 انك تا ولها فملت لمعيتها واصلا لمعيتها فلو انك جوات عبات ما بدلوها
 الاخيرة ياء وقال ابو عمر والعامية الكلام الخفيف رعى اول رجع وهدرت
 الحرف فوهو ووجهه فتخرج منه هبت اركبت له صدر اركبت **قوله**
 من السماء الى آخرة قال الثاني في قوله تعالى ان من النار المن ايضا
 الشئ بالشيء بحيث يات غير الماست به وقال الزمخشري في قوله تعالى لم يسم الله
 جعل العذاب ما كانه حتى يعطى ما يريد الالام وما قس النسخ فيه بان
 المن من خواص الاصابا واما يوتلاق الجسم من غير السطحة فحقيقة اما ان يتبدل الاء
 او يات عية بالفعل غير ارادته كما تعبير عن رفته العذرة عليه وكما يعبر الاء
 عن الفعل واصلا فكذلك امانة السب معناه وبالعكس يصح قوله فلما من قال
 يات نيل اصحاب من باب فهم بينهم والسماء على ما ذكره العاصم من جنس يقع
 على الواحد والمتعد وكما لا يناد والوجه وقيل جمع سماء وقال صاحب غرر
 القاموس السماء جمع سموات وهي سماء كبرياء وجات وقال الجوزي
 القاموس المختصر ان الاسماء المطلقة للارض منونة لما غدت والذات والحوال
 منقطعة في قوله تعالى السماء منقطعة بوجه منها انه بمعنى ذات انقطاع وليس

موت في البيت

منه في البيت
 والسماء جمع سماء

عن اسمها على وجهها سموات لا غير واما السماء فبعضها مفرد واثنتان والاولى
 اثنتان والى العلة على اسمية والكثرة تسعون نوزن ففعل ولا يعل على
 سموات ثم قال ما حفظ هذا والاثنتان اما ذكره الخليل في حضان السماء على الكثرة
 الا ان تذكر وتوث ويح على اسمية وسموات وفي الخليل السماء على تلك
 والثلث وقد قبل سقط التثنية سموات وسمت سماء لانهما سميت
 وعلقت واحده بغيرين وثلاثان يفتح اثنا المثنية اسماء جليل وهور من هور يور
 كرمي برمي هو ما يفتح الرباء وكسر الواو وتشديد الباء سقطت ونظم الياء المقصود
 الى الاصل **قوله** خلا ان العناني من المطايا الا اقره وقوله قبا تودحون وبات يسمي
 بصير بالبرقي ما وغرس حلا ان العناني من المطايا الا اقره فاقه انور يريه المطايا
 بعضها اسما المقصود صير المطايا وبات يكون يفتح صار والاقراء ان حفرون الخلد بالليل
 ويغرس غرس وقال الخليل التثنية وتوكل في الدليل وتوكل في يوم وغيره الا ان
 انك تقول بت اربعي النجوم معناه انظر اليها ومن قال بت يفتح فت قد اخطأ حكم
 ان رجلا سقم الاعتقاد اسمع قول النبي عليه الصلوة والسلام لا يدري من
 ماتت نوره فقال اما ادري من نبيت بدر فلما نام من الليلة الثانية و
 استيقظ كان به في دهره الى الكون والنجس من اول الدليل والاسم الذي
 ينتهي والوجه والدولة كالمخنة والضرية والوجه تشديد الوال ك
 من اخوه والاسم ايضا الدلية والدنية وسر يسر بكسر الهمزة وسر يسر و
 ايضا سار لئلا كان في كلمة او في بضعه وبالا فثمة الحجاز والوجه على ما تقدم
 عليه في الجمل والاسم سار الدليل على كماله في شيع المصنف الشريف في ان الدليل
 هو التسمية في بعض الدليل والتسمية هو السيرة في كلمة يسر بذلك والبصير عكس
 الضمر الذي هو ذاتهم وقصيل من بصيرة بصارة يفتح علم والدرجي
 جمع وجبة وهي الطلبة والهادية هي الهداية يفتح الرش وهذا الذي يفتح
 الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية التي تخشع بالدلالة الموسومة بالطلو
 وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يصل الى المخطوب او يصل اليه بالفعل

حكاية عجيبه

حكاية ادب

حكاية البصير

حكاية العناني

اولها لكن الاحتمال في الدلالة الموسومة اكثر ولذا عرفنا المتقدمين في حكاية
 اثنتان بخلق الاثني عشر واستدل الزخرف في الكشف على ما له وجه ثلثة
 واعتبر من عليه الرازي وفتح اعراضه بعض الفضلاء وبعضهم دفع فيها
 لم ار في اراء ما جدوى كونها مائة وعشرون وغرس بالعين العجوة والبرقي
 المهمة يفتح شريد الغور وعلما يكون حرفا حارة المستثنى ففعل موضع
 نصب على عام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس حرف
 الجر وقيل هما في موضع نصب ان كان موجبا ودل ان كان منفيا وقصوب
 الاول صاحب الخفض لانه لا يصل معنى الاحتمال الى اسماء بل يزل عنها عنها
 فاشبهه في عدم التعدية للحروف الزائدة ولانه بغيره الا وبن متعلقة وخبره
 النجاة هو مصدر مصنف اذا جزم ما به ويكون خلا متغيرا ما صاله وان كان زائدا
 في الاصل من خلا الحكم لتفخذه من الحافزة ولذا استغنى وان لم يكن نفيا ولا شيا
 به الا اذا كان متصلا وما علة ضمير عايد المصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله
 او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستأنفة او حالية وقد تحذف في على
 خلاف ذلك وما حلا لا يكون ما بعد الا التثنية لان ما المصدرية تعان
 وموضعه نصب على الحال عند السير في المصدر العرج في ارسالها العراك وقيل
 على الطرف لثباتها في الوقت وقال ابن حروف على الاستثناء كالتصايب غير
 في ما هو غير زيد واجاز الجرب الاخفش والكسائي والماري وابن جني والزمخشري
 والزمخشري على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزداد اوله واجب بان من يمتد
 الاول بان لا يزداد اوله في قوله تعالى لا اضمم وورد عليهم ايضا بانهم قالوا ان كان
 فاسد لما يزداد قبل الحار والجور بل بعده نحو ما قيل في حجة وان سماع شاذ
 لا يباس عليه والعناني بكسر العين جمع عنيق وهو الكرم والنجاة من كل شئ والمطايا
 جمع مطية وهي الايام سميت بها لانها تترك مطا كما انظرها وقيل لا تها
 تخط في السير الى الله وهي تذكر وتوث اشهرها مطية اجتمعت الواو والهاء
 وسبقت احدها بالكون ففتحت الواو ما وادعت وقال في لبا التباير

حكاية غموس

حكاية خلا

حكاية باخلا

حكاية العناني

حكاية المطايا

من ضمير الجمع الغنيل وهي وما ضمير الجمع الكثير وكان في الكواشي ودرنا عكسوه
 ان شاع في شح الكفاف وكان في شح الكفاف فيقول العرب فيها بين الشنة
 الا عشرة فربما وما جاوز ما فيها كشي عن شح العلة كما كشي عن حاجة الاماث
 وجمع الكثرة كما كشي عن الواحد المئث وشح الشين جمع اشدين الشين
 المجمع المنقذ والسبب المهملة المتأخرة وهو المتكلم الغزير لم يوفقوه عنه
 قوله ما كثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعده لم لا يصلح ان يكون منفصلا عليه
 او ليس سار كما قبلها في المفعلة اعني الكثرة واجيب ان كلمة في متعلقة لما
 يتعقبة اسم التفضيل ارمش عدة من الاحصاء وورد بان كلمة ثم اذا كثر
 تقتضية فقد استعمل التفضيل مراد ما كثر من كثر ما كثر ان لا يحصى
 انه شح في العبارة اعتداء على ظهور المراد اظهر بهذا الكلام المفعلة
 وان اردت تصور التقدير قيل الكثرة متعلق الاحصاء وورد الراد ان
 للمعنى ان تقول اسم التفضيل في معنى فعل مزيد الزيادة وهو تاجد يتالي او تفرق
 وتفرقا على سبيل التمايز طال بزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عائد الى الابدالي
 قطعا ما قبل بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بمتكلم مع القول في المفعلة
 مع بعض الصلة مما لا وجه له ومنه اعلم حال ما يقال في الجواب جزم انه محمول
 على حذف المضاف ارضى كان وفيه بعد وان من التفضيل يحتمل ان يكون
 كما في بعض النسخ واخبر وقال محمد بن مسعود في كتاب البديع ان لفظ الزيادة
 المصدرية يتأخر من وقوع الزمن مصدرية على ما قاله به يونس والنون وابو
 علي الفارسي وارتقاء ابن حروف واسم مالك وجعلوا منه قولك تعالى ذلك
 الذي يشير الله عباده وقوله وحضتم كالنذر حاضوا وفتح ان يحصى
 النذر كقولهم زيدا عطل من ان يكذب ارض النذر كذا في بعض هذا الى
 جرد شيئا فيما ذكره في امثاله وورد صاحب المفعلة هذا القول بان في النذر
 ما ظاهرا محروما بان لا يلزم من عدم العلم بمقتضى قول عدم فاعلمه فخر غير
 قاطع فيما يحصى عدم صحته وقد وجه صاحب المفعلة امثاله بان يكون في

على جميع النسخ
 من النسخ
 في النسخ

المفعلة
 في النسخ

المفعلة
 في النسخ

في النسخ
 في النسخ

في الكلام ما قبل على ما قبل قول ان والفعل المصدر وقول المصدر بالوصف
 كما في قوله تعالى وما كان هذا القول ان يعترف ان التقدير ما كان مفعلا
 شح الكفاف للشح ان هذا تقدير جدا وانما كثر في صفة المصدر وان كان
 يحصى المفعول واسطة كما قيل في الخليل انه يحصى كقولهم عليه وبه في الراد ان يحصى ما
 راجع عليه والتفصيل يحصى ما يباين على قوله تعالى فيموتون لما نالوا
 انه يحصى فيموتون للمفعول فمات وهذا محارز شح لا يحصى الا في احواله وان
 افضل من يحصى بعد من المذكورة ليست بجارة للمفعول بل متعلقة بافضل
 لما تنقعه من معنى البعد للمافية من معنى الوضع والمفضل عليه متروك اذ افاضل
 هذا المعنى التميم وهذا قريب مما ذكره الراد قوله ومن حوى الرز على ما ذكره
 البعض ورشارة بنحو ما رآه من واحد التحكيم ومنه الراد على ما ذكره
 السكاك ان تشير الى قريب من سبيل المفعلة فانه يفتح الشح في شح المضاف
 لتعريف حيث قال على وقوع ما في محقق العبيد الرز الاشارة بالشفة او الى حيث
 من ايهام اختصام الرز بها ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاك حيث قال وان كان
 الكناية ذات مسافة قريبة من نوع المضاف كان المضاف اسم الرز عليها متباينا
 وان كانت مع نوع المضاف وكان المضاف الى الما والاشارة عليها متباينا
 ما في ما في حاشية المطول الحسن الفارسي حيث قال الى الما والاشارة التسمية
 بالمفعلة وقد يستعمل فيما يكون الجنس الكلام وما ذكره اعتبار المفعلة
 في الزمن عرفت ان قول الشح رخصني اما على التخييد في الاول او
 التخصيص قوله وكان الاول ان يقال الاخرة فان قيل قد تغير حرف
 علة كما في قوله وسأول وسأول اصل صاع وفتح ان يحصى
 متباين كلاما في الافعال كقولهم في تسمي ال حيث قال قد اختلفت للاصلية
 لدخل ما بدل احد حروف العجوة حرف علة او يند التميم قوله تعالى اوعت
 الاتام الرز الطاهر ان نصب الرز شح المافض بدل عليه قوله اوعت

في النسخ

الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولما فاعداً ان الاول ان تحذف حرف
 الي وينصب اما في النصب امام الحاء كما في السد لاضلع والثانية ان الضلع
 اذا تحذف نحو حرف الج تنزع الحرف وينصب كذا في قولهم واجتار
 موسى قومه وقال ابن الجوزي في شرح انما لا تنزل ان النصب بعد حذف
 علامة المفعول لان حرف الجر انما تدل على الاسماء لا فاعداً معناه الافعال التي
 فتكون تلك الاسماء معاً على تلك الافعال منصوبة الحذف لعدم ظهور
 النصب فيها لفظاً ضرورة وجود انما تلك الودف ولا حذف ما ظهر
 نصبها على عادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا صاحب الفهارس
 في حواشي التلويح صاحب ضرورة نزع الحذف هو الفعل المذكور فانه من
 جملة الاحور التي سدر بها الفعل العاصم كما خرج في ذلك فانه بعد
 اسقاط الحاء تنصب معناه انتهى ما ساد النصب الى نزع الحذف اسما
 الى الشرطية فيشترط وجوده لوجود الحذف ونزعه لظهوره **قوله** من عبارات
 الكونيين المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة وبها سميت الكوفة
 قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار الفضل
 واهله حصراً عن الخطاب وهي كوفة الجند لان جند كسر **قوله**
 من عبارات البصريين اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل بحارة روضة الى
 البياض ما هو وبها سميت البصرة وهي مشتهرة بالاء حكاية الازهر
 وغيره انصحها الفتح والبصران البصرة والكوفة ما عطف به غروان في خطه
 عمر سنة سبع عشر وبها لاهية الكلام وقرابة العرب لم يحد من خطها
 وهي اقدم البلاد قبله ذكره في تاريخ الراجح **قوله** والغرض من الادغام
 التثنية على ما في العود الى حرف بعد النطق قال بعض العلماء المتأخرين
 بين الحروف يجعل اللفظ بها بمنزلة الرواية فذلك اجنب الابدال والتباعد
 يجعل اللفظ بها بمنزلة جملان المقيد وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وفي

ذلك

ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد القذف النفس ملته وكرهه فكيف
 ما عليه فيه كلفة العلة اذا جاز اليه عينه ولذلك صارت الودف المتباعدة
 الخارج احسن والبالف واسهل فاقربت محاربه **قوله** لا يقال ان قوله
 ان السكون ولو حصل تسكن لما ثبت معلوماً وينبغي ان يقال لا يروى لان
 الحذف في الادغام ليكون الحرف الاول اقرب ان يكون ساكناً ساكناً
 او ساكناً في نفس وادراج في الثانية **قوله** بالبطون الاول قال علماء اللغة
 ايسلحون في حجة المطلق والاعتذار بالاولوية غير مقبولة التعريفات قطعاً
 كما قال الشيخ في المطلق والاعتذار بانه ترتب التقيد بقوله في الثاني
 في تعريف الحقيقة مع كونه مراداً عاماً وعلى انه منهم مما ذكر في تعريف الجاز
 او لا ما لم يثبت اليه في التعريفات **قوله** اعني مصدر الاشارة الى ان نصب
 مصدر الفعل محذوف ويجوز ان يكون الجمالية على قوله كما هو وقع في الحال في النصب
 اليه مطلقاً **قوله** والضابط انه بحيث لكل فعل الاخر فان قيل يشق هذا
 الضابط نحو قول وجبوا واقتتلوا وتنزل وتنساع فان كل منهما فعل
 اجمع فله جواز ان يتجانسا لم يقع بينهما ما يصل والثاني متحرك واجنب الاول
 بانه لو ادغم التثنية نحو قوله قول وعن الثانية ما لو ادغم لم يقع الياء في مضارعه
 وهو مرفوض عن غير ما يابولونيل حرك الياء الى الحذف وادغم الياء في الاستط
 حمزة الوصل وقال قيل ينسب اليها من التثنية ولو اسكن الياء الادغام في تنزل
 وادغم في الثانية احتججوا بالحمزة الوصل وقالوا تنزل تنسب لغيرها تنزل
 لاحمال ان يكون الهمزة للاستفهام كذا لو ادغم في تنساع التثنية المضارع للمفرد
 واحمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيها يستلزم جواز الالفاظ
 فينبغي ان لا يجوز كما لا يجب فلما جاز لا يستلزم الاجازة بالنسب وهو مستلزم
 وجوب وهو اصح منه لانه مراد بان اللفظ في الفعل لا ينسب الى الادغام لانه يرتب
 في بعض الصور اتصال اللفظ بالرفع وفي البعض المضارع وفي البعض حقيقة
 الامر مع انه لم يتحقق اللفظ تنزل وتنساع لفظاً والاول ان يقال على ولفظ

وشخصه لاسم الحاجب لم يحجب الادعاء في انفسه لان الماء الاول والثاني في حكم
 الانفصال لان ما اذا انفصل لا يفرق ما بعده ما هو اخر من شبيهه بقوله
 بعثت تلك ولم يحجب في تنزل وتباعد لانه اذا تم اصبحت الامرة الوصل ولا
 يجوز ادعاءها على المضارع نفس عليه في شرح الشافية **قوله** اذا كثرت ضبابها
 الضباب جمع ضبابه وهي سحابة تغطي الارض كالدهان **قوله** اني اجد
 لا اقام وان خسوا واو لم يهلا اعازل قد جرت في الخلق المهل منجحين
 القنوة وفي المغرب بالسكون القنوة والرفع والتجويد القدم قولهم
 مهلا يارجل وكذا الاثني والجمع المؤنث بضم اهل وقيل انه منصوب على
 المصدر والمهزة خوف نداء وزعالي اسم امرأة اصلها عازلة زجرت والوجه
 الاجتناب في الخلق والفرق الذي قد جرت في القنوة واحكمة كان كسرت
 الراء جعلته فاعلا ان ان العرب تكلمت به بالنقص وقال البر المستند لوجوب
 الذي خشيته فاعنده والخلق بضم الحاء قال بعضهم لا يمكن تغييره ان خبر وان
 شتر وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي عنه عليه الصلوة والسلام خشيوا
 اخلا فكم يلوم بكن لا امر به والحق ان اصل الخلق ولا يستطيع احد تغييره
 واما قوله في الحاله فقد يمكن ذكره في شرح البردة والوجود السجدة والاقوام
 جمع قوم وجمع الى اقام والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفر
 بدليل انه ينبغي ويجوز وجود التغيير الثاني اليه ذكره في التلويح ولا مرد
 الصواحيات لان الدليل يجمع كونه مني وجمعا ولا زما جازما
 لانه شاذ او الدليل يجمع الاقوام الثلاثة وذكره في التلويح
 التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للاسميين تذكر وتذكر وتذكر
 فيه النبى والتبع ذكر في الخصة في محل القوم جماعة الرجال خاصة واصدقهم
 ايراد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الاحقار الرجال خاصة لان
 القوام بامور النبى وهو في الاصل جمع قائم كقوله في غير ما ذكر
 وتسمية بالمصدر والشىء افعول عن هذا التفصيل قال التلويح والتحقيق

في بيان ان القوم
 في قوله

ان القوم

ان القوم في الاصل مصدر قائم فوصف في علب على الرجال خاصة لتمام
 ما جاور النبى ذكره في العايض وينبغي ان يكون هذا ما اول ما جاء في قوله
 جمع قائم كقوله جمع قائم والافضل ليس في البيت لم يجمع في البيت
 ضما بالكسر وضمانه بالتخفيف او بالتخفيف بضم نون علم وقال الفراء هو لغة من باب
 حسب **قوله** او مقتنع قد ذكر في اواخر الكتاب ان المراد بالاتباع في استعمال
 الاوامر ما هو في سائر لغة التحقيق والوجود **قوله** والادعاء جازما قبل ان حو
 القاء واجبة الادعاء المتحقق عليه **قوله** لغة الحجازيين ان المشيبيين الى الحجاز وهو
 مكة والمدينة واليهامة وقراياها والظاهر مع واو ياء وهو مخرج من قرينة وخبر
 من قرينة المدينة وفي الوسيط وفي النهاية في بعض الكتب تصحيف اليهامة
 بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط لانه لانه حلقها الالف واللام واليهامة
 يفرقها الالف واللام وسمى الحجاز لانه حجاز بين قعامة ونجد وقيل لاخيار
 بالحجارة الخميس وهي حرة واقم حرة راجل ليلى حرة بنى سليم وحرة النار
 وحرة بدر والحرة ارض ذات حجارة سود حرة كانها احمرت بالنار
 وجمعها حوار بالكسر وحوان وحوان جمعها بالواو والنون واليهامة مدينة
 بقرب اليمن على اربع فراسخ من مكة ومن حلقها من الطائف وقيل سميت باسم
 حارثة وزعماء كانت ترسل الركب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسمى
 في التلويح **قوله** ومن يك حذف نون تشبيها بحرف الفة قال
 بعضهم يشبه بها في امتداد الصوت وقال الرضى النون مشبهة بالواو في الفة و
 قيل تشبيها بالنون وقال اخرون تخفيفا للكثرة الاستعمال كما ذكره الشرح
 في بحث اللغيف المفروق على الجوزان بحذف من نظائره مثل لم يحن ولم يحن
 ولم يحن ونحوها وسمى كثيرة الاستعمال لانها يكثر ويكثر ويكثر على كل الافعال
 ففقد كونه كانه زيد يقوم ولا يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت
 سكتان ردت النون ولا يجوز سميويه سقوط النون عند طاء ساكنة و
 اجازة بونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد ذكر في بحث المصدر والفضل

في بيان ان القوم
 في قوله

في بيان ان القوم
 في قوله

الزبادة وكل عطية لا يلزم من يعطى يقال له فضل بل الجمل الضم والرفع يحتاجان
ضد الجود ويحل بكذا من أبضم وطلب وبجلا أيضا بالضم نفس بأكل وتجمل والمخ
من بك صاحب فضل ويحل بفضل على قوله ينبغي أن يستغنى عنه وينبغي أن
يذم فيهما بما فائدة وفي أن جماعة منهم المتور و أبو علي الفارسي وابن أبي
الخير جاني وابن برهان والسلاويين ذهبوا إلى أن الفعل الناقص لا يدل على الحدث
ولا يكون له مصدر ولهذا سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه وكذا لا يجوز في الاستف
الطرف والدار والجود ولا يصل صلة الحرف المصدر ولا يحكي منه الحال ولا يدخل
على خبر لا يمي له لانه على المنقول فلا ما كوكوش وفي قوله وما كان الله ليذر
المؤمنين الخ مذكوف وقال ابن هشام في الخلف والعييج أن الأفعال الناقصة
كلها دالة على الحدث لا ليس ثبت بها الأحكام المذكورة فسميها قصصا لعدم
بها ما بالمفروق وقد نفس الشرح وأنت صاحب الشك في تفسير قوله كما قد وقول
ما كنتم تكفرون حيث قال أو ما كنتم كنتم من إلا أن كان الناقصة يصلح صفة
لما المصدرية وأن الكون يصلح مصدر لها لا كما وقع في بعض كتب النحاة لا المصدر
لأنها دالة على ما لا من الخفية في تفسير قوله كما كيف يكون المشددين إلا من أن
الناقصة لا يتعلق بها الخبر وكما أنه أبو البقاء في قوله كما كانا كما يكون أو ما كنتم
وصلة كما يكون وقد استدلل بشئ المنقول قوله تعالى كان للناس عجايب
أوحى الله إليهم لا يتعلق بعجايب لأنه مصدر مؤخر لا بأوحى نفس والمضني
ولأنه صفة لأن وأعرض عليه بأن المصدر الغير سبغ التقديم حرف
موصول وصلته لا يشنع التقديم عليه وبأنه يتوسع في الظروف بالابتداء
في غيره وبأنه مجزئ لفظه المذوف هو حال من عجايب على حد قوله لغوة مرشدا
فكل قول يبي قبحه إلا من غير السداد لانه مضني أسيد واذللك سبب المضني إلى
الصانع فقال أبو الخثر ونبش نكر قوله وفيه نظر والخوابج إلا ما
بالادغام الأسكان من ذكر الخلف واراوة الخبر وذلك ما ينبع فالضمة لا الألف
أز اسكان الأول موقوف على تحريك الثاني لا الشد أو كذا وهذا خطأ وهو

6'

الى تحريك النية موقوف على الاحكام التي على اسكان الاول لئلا يتناولها الحكم
فيلزم الدور حتى يصله نفي المخرجه وهو الادعاء بالانزام وهو اسكان **قوله** لا يندرج
في الواحد والواحدة فيه ان يندرج فيه الواحدة بطريق التخصيص ويطريق التلازم
لان على جواز الادعاء في الواحد عند دخول الحائز وسكونه فيه فالواحدة هي النية
لذلك ولكن ان تقول المراد من فعل الواحد لفظة فيكون على العلم ببعضه واوله البصقة
المشتقة منها بما عرفت رب حاتم والحل فخرج موسى حيث قالوا ربنا جواد
والكل جبار عاين ما هم فيكون المعنى والادعاء جائز فيما ليس فيه اذ اقبل الحائز
قوله لا يندرج فيه حيث فعل الواحدة الخاطئة فيه ان الاضافة للعهد والمعهود وكذا
المخبة **قوله** اللهم الا ان ياتي احدكم البعيرين ياتيه حذف الباء لئلا يفتن احدكم الله
انما يكون في محل الفعلة ولكن هو عاقل وادع تعالى متعال بغير ذلك والنية ان حقيقة
النداء طلب لا قبالي وهي في حق تعالى محال والصدق في نفسه الميم هو ان عوض غير قبالي
وهو في تعريف الخلف بالجملة ان الاول في حروفه المعاني والنية في المعاني واقرت الميم
تكرار بالانتهاء باسم الله وعند الكوفي اصل ما اشد افتنا بالخبر ان قصد ما في قوله
بعد الضم وحرف الله ما تعلق الميم المشددة باسم الله ما خرجا وصار كل واحد
ولا يجوز تلخيصها بالضرورة الشر كونه عرفت او كذب يا لكما ورا ما يجوز ان
موصول تقول يا اغشي وما عليك ان تقول كلما سجت وصلت بالثمة **قوله**
و يجوز ان يكون الالف فيه لئلا يظن ان وزاوجا من جنس ما في اخر الكلمة وهي الميم
الضرورة الشر واختلف في جواز ضمة فند سبويه لا يجوز لان الميم كلمة براسها ميم
وصف يكون الميم ماصلة فتقول اللهم مالك الملك تشده غنذه ما مالك الملك قال
المطر رزق تعطى الاعداء وقد يجنب جواب الاستفهام قبل ما في قوله ثم ذلك ما قرأت
من حديث عرس سعد وقد اذنه رسول الله وقال تركت امير المؤمنين فقال صلى الله
عليه وسلم تركت اسلام فقال ولكم بعد اسما ثم نفي قال اللهم لا تعلق لك فعل كذا قال
اللهم لا فحدث طويل وكذا في الحكم قصد ثبات الجواب فتعذر عاينك الله عز وجل
ليكون المفعول واقع في نفس السامع الخ وليعلم انه على ثبات في ابراده وبصيرة او ثبات

عبدالله بن عبدالمطلب

قد قيل في موضع من اقبل عليه ليجب قياسه مثلاً وشك ان من حاله
 هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويتبين وقد يوزن بها قبل الادراك
 المستثنى عن ثبوتها وكان قصد من ذلك الاستظهار بنسبة ايد تعالى
 في اثباته كونه وجوده ايداً ما في المفعول في الفقرة هذه الشذوذ وهذا الكثرة
 كلام الفصحى او ان في الاسم والخطا لما حصل من الكل او اثباته والواقع خلافه
 نحو جاء في زيد او جاء في القوم اللهم الا زرعناه لا نؤاخذ في ما رب فان كان
 الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى اوله كيد كلام عند المسمع فكانه قال انما
 المستمع اني اؤاخذ بالشيء مستشهد على كفاي انه حتى استناد ولا صدق **فويل**
 لا يكون من تعسف السمع والتعسف والاعتفاف الاخذ على غير الطريق **فويل**
 كيد في الشيء عليه في الخلق عطفه وبه عليه فقرة فيها ليس على ما ينبغي وقول
 المتعسف ولا يعنى فيه لخص فاطع من قبيل خرج من دعا قديمه انصت بهي نزل
 المتعسف منزلة اللانزاهة نحو طمان يعطى وينع في عذر كما يصدق اللانزاهة
 والفعل كما ينزل منزلة اللانزاهة ينقطع النظر عن المفسد لما دلت كذا نزل
 منزلة ينقطع النظر عن المفسد بواسطة ذكره في شرح المتعسف انما هو **فويل**
 اذا حرك حرك كالمسكون ان الحركة والسكون بالعين المشهور فخصاً **فويل**
 وان الماد حركه الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ به ما حذر المادآت اللثام
 بسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكر الشرف في شرح الكشاف **فويل** لا يمكن
 والسكون من الثاني في حال ما هي زبر وع اذا اتخذ كل منها صاحبه حاله وفي
 صاحب التعاسير والاخوة شغل في الشب وفي الماتية والماتية
 في الشب ووجه الثاني ان المسكون لقلته سائب العدم وهو السكون وقال
 الشريف في شرح الكشاف الكثرة اخت السكون في الخلق يعني ان الحرف ليس ك
 المتحرك كالكسرة في بيان في الاداء ورفع اليك **فويل** ولكن ان تقول المسكون
 في لم يفرق لما نعت العاصم قال صاحب القواعد والقواعد الوعد شتيع الحرف الحرف
 والحكمة الكلمة اما ما قبلها ما بعدة واما ما بعده لما قبلها كما قرئ في قولك طاعة الله

في شرح الكشاف

في شرح الكشاف

في شرح الكشاف

بالمرأة

كسرة الزمرة اتباعاً لتمام المسورة قبلها والميم المسورة بعده وقد قرئ أيضاً بالمرأة
 شذاً كسرة الال اتباعاً لكسرة الهمزة في قوله والميم نعم الام اتباعاً لنعم الال
 في الميم من قبيل اتباعه في الهمزة كقولك ان عرج ضمت فركب خففت فركب
 اتباعاً للفت وهو صفة في وقال الثاني في انوار الشرح وهو كثر في التران
 والبشر والشيء باب في ذلك وقال ابن عشتاق في حشيت القلب المعادة الثانية
 ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا ما ورد في قول والذرع عليه المحقرة انما خففت الحوار
 يكون في الفت فكلما في الثانية كدائرة او لا يكون في الشدة لان العاطف في الحوار
 في قال الكثرة السيرة في واس جنى الخففت على الحوار وقال البيت المذكور في ذكر انما
 ما لك في شرح محذرة ان الواو تنفرد بحوار العطف على الحوار فاستد وجوز صاحب
 الكشاف وصاحب الغريب والثاني ايضا وس ثم قال صاحب القواعد والقواعد
 في شرح الخففت على الحوار ان لا يقع في محله الاشتباه كقائل جاء غلام امرأة عاتق في
 على حوار امرأة وجازة رجل عاتق على حوار رجل ان اثبات الماء وحق في حشيت
 التماس ولو قيل جاء غلام رجل عاتق بالوصفة لغلام لم يكن لوقوعه في محله الاشتباه
 وما قيل في ارجلكم بالجزء انه عطف على ارجلكم خففت في حواره رؤس ردة ابو عبدة
 لوقوعه في محله الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقوله
 رسول الله لوقوعه في حواره من المشركين ودر عليه انه قد علم من قوله في قوله تعالى
 واسمى ابرؤسك وارحلك في مواضع كتابه ان ما دة العطف على الحوار كتب
 المعطوف عليه معين مسافة ولا يجوز ذلك بهما في قال ابو عبدة المسح بالاس
 والفعل جميعاً فاستد بالراس من والال قطع على قوله ان الله وسع الملكة
 يصكون على النبي الآية فالصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملكة استغفار ودليل
 تعيين المسح بينه وبين المس في الراس وينع الفصل في الرجل فعل النبي عليه الصلوة
 والسلام والعناية والثابتين وقال صاحب حشيت القلب الصلوة عند الراس الصلوة
 لغة بين واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والامانة الاستغفار
 والالاديين دعا بعضهم لبعض واما ما قيل في قوله تعالى اقامه ولما كانه يصليون

في شرح الكشاف

في شرح الكشاف

في قوله من منع محو رتبة البصريين على الخلف من الاول له لانه الثاني عليه
 المذكورة بمعنى الاستعانة بالخلفه بمعنى الرتبة فيمنع من جهات الاول اقتضاؤه
 والاصل عدمه حتى ان قوما نوه في المتنون له يقولون مني عارضة غير مما يحتاج
 الماصلة لما قدم عليه والثانية لا تعرف في الوصية فضلا واما اختلاف معناه
 باختلاف السند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرتبة فعلها منع
 فعلها لانهم ولا يجوز تفسير اللزوم بالتعذر في الرابعة انه لو قيل كان على العبد
 عليه وسلم دعاء عليه انكسرت رجب الترادف من معنى طول كل منهما في حال
 واعتراض الراتبين بان ذلك موقوف على ارض الرجل وارض الخرج
 فالاسناد حقيقي في الموضوع والفعل واحد واختلف معناه باختلاف السند اليه
 لان معناه عند اساده الى ارض اربعة اوزنم وعند اساده الى الخرج منى كانت
 الارضه وهي ودية تأكل الخشب ومنه كانه منسوبة واهمة ان اسندته الى
 المدين كان معناه ان ارتفاع فوق الماء وصعاء الماء من تحت وان اسندته الى التبت
 كان معناه طلع او غلط والحق والتفت وان اسندته الى شي من الماشية كان معناه
 سمع وشكك في قال يجب محبة اقامته لكل من المدة اذ كان مكان الا في قريته مذاب
 غير واجب قال الامام وهو الخرج واجب بمعنى ان يعرج مطلقا وهو اختيار ابن القيم
 والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاور والرهبر فان كانا لغة واحدة صح
 والآمل **قوله** وقوله ارعوى برعوى واحواي يدل عليه ارعوى عن التبع او الكعة
 وتعد به افعول وكذا في الفعل والماضي يكون الباء وليا لزم ضم الواو في المضارع
 او تقول انه اعلى قبل النظر الادغام فانقلب لانه لو وقعها حاسنة في الماضي ولا
 ما قبلها في المضارع وزوال متضمن الادغام وكذا في الاحاد في هو من الخوة وهي عزة
 تقرب الاسود واصل احواي احواو وكان اصل ارعوى ارعوى ونظرت
 الواو ما قبلها غير ضمهم فانقلب في ثلث الباء اليها لتحركها وانفتاح ما قبلها وبارز
 الادغام والظاهر ان مصدره احواي فن قال احواو ولم يدغم فتساب فعله
 ومن قال احواي وادغم فانه اجتمعت الواو والياء ونسبت احوايها بالسكون فتساب

الادغام

الادغام **قوله** لانه الاصل في الحركة ان يكون وركبها في الواو والفتحة
 وطبعتها وصدرت منها لانها لا تنصرف الى التقطع باب كين الثانية من اس كين الالف
 خفة خفيفة على الخوف الاول بحسب ما عند الامتنان والتسكين كما في كين في قوله
 وان كان اكسر من سجيته كحرك بالأكسر ليكون النطق مطاوعا للسمع فان فوك غير كسر
 فذلك لما في حقه فحق وجوب غير الكسر او اختياره او جواره فوجب النغم في غير الواو ان يكون
 بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحوهم اليوم فتميزت فيهم
 من كسرهم في ذلك لان اصله منذ فوك نحو الاحتياج بالوجه الاصلية والاختيار في النطق
 في المنة وهو مذهب سيبويه والمخرج في كلامهم واما في الاختلاف الكسر قياسا
 وقراءته نحو من غير ما له لكن القواعد لم يتبعه ونحو الفم في الواو كان بعد الثانية في الكلام
 ضمة اصلية فوكمة ان كين الثانية في كانت في رفع وكانت اخرى فاني لم يك
 الثانية في الواو والفتحة ضمة اصلية لان اصل اخرى في غزوة بخلاف ان احواي لان
 ضمة الواو غير اصلية لانها تابعة لضمة الالف وبخلاف وكانت ارموا لان ضمة
 الميم غير اصلية وبخلاف ان الى كين لان الضمة الياء وان كانت اصلية لكن ليست
 في كمة ان كين الثانية وهو لام التوليد والاختيار في الضم في اخشع القدم ومضطجروا
 مما كان ان كين الاول والجميع المتعق فاقبلها اسماء كان او حواي بخلاف نحو استسقطنا
 مما لم يكن الواو الواو والجميع فان الخاء فيه بالأكسر وكوجب النغم في فون منع اللام نحو
 سبق الرجل وكسر على ضعف عكس من انيك فان الاظهر فيه الكسر وكذا في الرجل
 ويعني فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش ووافقه في الالف ان كين الخاء في النغم
 انقر بتركيب الثاني الذي يمكن للوقوف فيه غير مثل حركته في حالة الرفع والجر ولم
 يجر في النسب اليه على شذوذ للهرب من الفتحة ان كين وان كان متفرقا
 واما اخره بتركيب الباء بضمه وادامة وثبت به في الالف اهمة منته
 هو بانه وان كان على حدة بخلاف ما عرفت فانه لا تقلب الواو اهمة لبسده الهامة
 عنها وتقل الفتحة عليهم مع ضم ما قبلها **قوله** يعني الى كين لان النطق الالف عند الالف
 يعرف عندهم الى الحافر **قوله** دم الما زال الا اخره فتم اخره الهم ضد المرح والمسال

جميع خضران وهو القليل في الموضع الذي المأوى على طريق السفار لان فيه ماء
 والدار والمنزلة مثله والمرتب ايضا وقد كان المنزل اسم لما يشتمل على بيت
 وصحن مسقف ومطبخ سكنة الرجل بيباء والد اراسم لما يشتمل على بيت
 ومنازل وصحن غير مسقف واللقا اسم موضع والعين تفتح العين الحياة وذلك
 يشاء به العقل كما اشار اليه العاصي في تفسير قوله تعالى ان السمع والسمع والخواير
 كل اولئك حيث قال فاجزا ما حجر العقل لما كانت مسئلة عن احوالها
 على صاحبها اوان اولاد وان غلب في العقل لكنه في حيث انه اسم جمع لذا و
 بقى التبيين جاء فيهم وكشف هذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب
 لما يفعل والامام جمع يوم وهو المدة في طلع الشمس في غروبها ومن طلع في
 الثانية في غروبها شرعا والوقت لفته لئلا كان ادنها في طلعها كان او قصيرا
 في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في الاساس ومن الجاز ذكر ايام
 العوس كما ارى في ما يروى في الحديث لا يخفى من الامس للتحقيق خبره بالاصح
 اراد وقعة احد من البيت لا خنزلة الطيب من خنزلة القوى ولا خنزير بعد
 عيشة في تلك الايام التي مضى فيها **قوله** اعد من الرحمن الاخرة افضل منه
 الزيادة وكل عطية لا يلزم من يعطي بها ان لا يفضل والنعمة اليد والصنعة والمنة وال
 انهم عليك وكذا النعم بالنعم والنعمة بالنعم والنعمة بالنعم والنعمة بالنعم
 ان المال كذا في المحقر وذكر في المشكاة النعمة الحسنة واما النعمة بانه الحالة التي
 يكون عليها الانسان كالجملة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المعقولة على
 جهة الاصل الا الغير وما حاشته شرح على الجاهل النعمة تطلق على الشيء النعم به وعلى
 الانعام الذي هو انعامه المنفعة عليه وفي تفسير الكواشي الانعام انعام الاله
 الى سوال بشر ان يكون ما طامح فلما قال انهم فلان على فرضه والقياس اذا ما حاشته
 لكنه التفت في الخطاب الى الغيبة والخبر ضد الشرع قال الراغب الخبر ما عيشه الخلق
 كالعمل مثله والعدل والفضل والنعمة النافع والشر ضد وقيل الخبر في ان مطلق
 وهو ان يكون منزها عنه بكل حال كالجملة ومقيد وهو ان يكون خيرا لواءه وشر لا

في قوله
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

في قوله
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

في قوله
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

كمال وقال بعض العلماء لا يقال كمالا لئلا يخلو خبره يكون كثيرا قال الله تعالى وانما نزلنا
 لشدة كماله في شرح الماد الخبر حصول الشيء لا من شأنه ان يكون كمالا اربابا وشيئا
 والفرق بينه وبين الكمال ان الكمال انما هو في الماد كمالا في ذاته خارج عن القوة الى
 الفصل كماله في حيث انه مؤثر خير وهو شرح المظنونة الخبر يستعمل في الماد والفضل
 واقع الا انه لا يستعمل على ذلك افضل وهو شرح الماد في حيث انه مؤثر خير في حيث انه
 بصيغة افضل مشتقا من خبره بانه لان خبرا كان مصدره من مصدر المتفضل البيت
 من الطويل مصدر المصراع الاول على فعلين والمصراع الثاني خارج عن الوزن **قوله**
 والضمير ضم وهو واحد يعني اذا قيل بالجزء من الاوامر نعم العالمية محروقة وجب
 التفت لان اليها صيغة فكان الالف وليست المدغم وقابل الالف بيا يكون
 مقتضا او صيغة الغائب محروقة وجب الضم لان الالف خفيفة **قوله** على الافصح اما
 قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضميا **قوله** وروى رده بالضم
 سمع الاخص ناس من بني عتصل يقول رده بالضم فثبت قلب الواو اما اذا
 كان ما قبل الهمزة مفتوحا لم يسمع الاستكراه لان حكم الهمزة ان تكتب وتكتب الواو
 ما اذا ما قبل الهمزة مكسورا نحو رده وغلط فقلب في حواشي الفقه في نحو رده
 يكون ضمما لا يسمع **قوله** واذا اتصل بالجزء من الاوامر ما كان غير
 ضمير محروقة الفتح كما روى عن يوسف في قوله فعضض الطرف انك من غيره فلما
 لعبا بلفظ والكلما بما يقع الضم وكانه ضمير في قوله فعضض الطرف انك من غيره فلما
 ترك علم حاله ولم يسمع الضم فيه **قوله** او كان السكس ضمير في قوله فعضض الطرف
 ومع الواو الضم فيه ومع الياء الياء الكسرة محروقة وروى ثانيا **قوله**
 ان تشتم الذليل الحق اية بنون العظمة لاطار من رزومه الذي هو نفعه فقطعت
 له تباينه للعلم مشقة لا لقوله تعالى واما بنوة ركب فحدث اوسون المظنوم
 مع غيره فواضعا لان فيما بيني عند النور خراسا والفضل اليه مع غيره واثرا
 الاحتجاج دفعه عن الاستقلال بالقيام بجي تشتم الذليل للتحقيق وتشتم الذليل
 رفته وهو كناية عن التهم وهو ذكر اللزوم واردة للمزوم مع جواز ارادة اللزوم

أو لفظ أوله لا يلزم معناه مع جواز ارادته معه أو شبهه التخصيص بالطريق الذي
 سلك فيه استعاره كمنية وأثبت التشبيه المناسب للظن المشبه به استعاره
 تجسدية **قوله** سميت بذلك لأن في ثوبها وتيل لأن التعليل لا يشغل الألبان
 عند التأني ما صار فيه الحروف إلا لفظة لتلطف العليل بها لأن ثوبها زهر
 الشيء ما فيه عناية وتيل لأن هذه الحروف تدخل في جميع أنواع الكلمة كالعلية
 تدخل في جميع الحيوانات **قوله** لا يلزم فيها ما يخرج من آخر التفسيرات المفردة المأخوذة
 كالخرف والغلب والاسكان وعدم التبع على حال عند مجاورتها لما تصادفها من
 الحركة وقوله في كثير يتعلق بجوار الثاني **قوله** حرف ابد الكتي به عن ذكر اللين كاستلها
 آياه **قوله** يلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا كالجار ردر
 فهذا المحول على هذا التفسير واستحبة الشئ ما يزل اليه **قوله** انضغط فيضغطة
 زحمة المحاط ونحوه ومنه ضغطة البصر والضغمة والضم الشدة والشفقة **قوله** ولأنه
 لما انتزع الإحمال بالانزاع في البحث لا تقتات من شرح المعاني المتعارفة في جوار
 ما هو الفعل الماضي لفظا ومنه بدو العاء في جواب لما يكون ماضيا لكنه فعل
 في الوصف الذي يحذف لفظه الظاهر الصحيح والثابت من غيره الموافق في جواب لما
 بالفاء فليس مشورا لجواز وقال أبو المحاسن في شرحه وبجاءه تخلف الرواية و
 المتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا ومنه بدو العاء وقد يدخل العاء
 على علة لما في آخره من حيث الشرط صرح به الرضي وعليه ورود الأحاديث وزعم
 بعض الأرباب جواب لما في قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عند ربكم فهو قوله تعالى
 جاءهم ما عرفوا كفروا وضغطة بعض الأفاضل بأن جواب لما في في فصيح الكلام
 الأفضلا ماضيا بدو العاء وقال حسن العنبر لا يجوز دخول العاء في جواب
 لما لا عنه ما من تأكل إذا كان جملة اسمية والجرور منقول وقوله جواب لما
 وفي شرح الباب المشهدتر جواز لما مع فعل ماضى وجملة اسمية إذا لمع جاء
 أوقع العاء وربما كان ماضيا محذورا بالفاء ويكون معارفا **قوله** في الأسماء
 المتكئة النظم هو الاسم المحبوب للمثناة في الأسماء فاذ انصرف مع ذلك فهو المثلث

الحسية حروف العلة

الجواب في جواب ما بالفاء

الجواب في المثناة

اللين

الألف لأن حصة الألف كونه الاسم باقيا على أصله غير متغير بالهجر
 والميم سمي غير متغير وقوله في الطرف أنه غير متغير معناه يستعمل بأمر
 طرفي وأمره أسماء غير متغير معناه لا يستعمل في موضع يصلح طرفا للألف
 كقولك لقيه صباحا وموعده صباحا ما نصب فيها لا غير إذا أردت صباح
 يوم بعينه واللفظة للفرد منها غير استعمال في العرب كذلك **قوله** والأسماء الغير
 المتكئة إلا أصلية أما الأسماء المبنية كمنى ومهما وكذا الأسماء الناجية كالحوت
 وداود فعدم اشتقاقها وأما الحروف كمنى وعلى فلانها غير مشتقة ولا معرفة
 فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يدل عنه من غير دليل لكثرة الجاهل واستعماله
 ولأن الواو قبل التعدد **قوله** المائنة الصحيح وقيل المائنة في اللغة المشابهة في
 لأن امره متكررا من الحروف في الوزن نحو عدد وزن وقيل المثال من المتداول وهو
 ومنه علم علم الأسماء لا الانتصاف أماه في جوابه الانتصاف حروف العلة في
 الأول **قوله** في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعده يفتح الواو وعدها
 ووجهه بكسرة وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل
 للصحة وعدم الاعتلال كما يشير إليه قوله بخلاف الحروف **قوله** لما وقع بين
 الياء والكسرة فإن قيل لم يحدف في بعده معارفا أو عدم وجود العلة فلما لا يتم
 وجوده لأن أصلها وعد ما لو أبيع هزة وكسرة ولأن الضمة قبل الواو أخف
 من الفتحة قبلها لأنها بعضها **قوله** ثم حلت عليه أخواته وإن لم يوجد على الحذف للثلاث
 يختلف بناء المعارفا ويجوز في تقديره على طريقة واحدة مع ما في الحديث في الضمة
قوله أعني العاء والنون والهزة والأوالم أن يقول أعني العاء والهزة والنون
 أو الهزة والنون والفاء **قوله** أي في ما في تصاريفه إشارة إلى أن الباء تليق بالفاء
 ويجوز بعض الجواب على ما في الصحيح وفي شرح الفصل لأن الحاجة إلى ما ذهب اليه الثاني
 استعماله بجنبه الجواب عن غلط العامة وقيل من قال لا ينجس الجنب وسبغ حاله في صنع الباقي
 وقع في لغة العرب فقد غلط في كل معنى لكلامه وقيل سائر ما وقع في لغة
 من المال بعضه وترك سائر لأن المتركة بمنزلة البقية وبما رقتا خبر حيث

الحسية حروف العلة

الجواب في جواب ما بالفاء

سائر الماء وكثرة البقية لما لم يزلوا تقولوا قد اذنت من الكتاب ورقة وتركيت
 سائر وقول من قال الصحيح ان سائر يعني الباقى او بقية لان هذا العمل
 للالكثرة والبقية لا يدل على كمال او برهنة وقد مر زيادة تفصيل فيه قوله لما مر اشارة
 الى قوله لانه لما **قوله** الاصل وعدة مائة وخمسة للوحدة نظرا لغيره من الجمع
 والمعدن **قوله** وقيل الاصل وعدة مائة وخمسة للمصنف ومن مصدره الذي
 على فعلية حذف الواو ومعنى انه ليس على فعلية ولو قال ومن مصدره المكسرة
 لا مرد شي **قوله** كحرف الكاف بمعنى المثل ارجل حذف وعدة او للتعليل الى
 لما مر من قوله لانه لما عليه مع عملاق فعلها قال في المغنى ان ثبت كون الكاف للتعليل
 قوم ونساء الاكثر من وفيه بعضهم حوازه بان يكون الكاف مكسوفة بما والحق حوازه
 في الجوزة من مادي المقدرة بما والكافة والمصدرية **قوله** الا فيها المعصاة منه على مثل
 ير وعليه وجهه على قول من يقول انها مصدر **قوله** والوجه اسم المصدر حوازه
 مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر المعنى الفاء الذر على فعلية ولم تحذف
 من الوجهة فاحاب بقوله والوجه اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصدر والوجه
 اسم المصدر قال في الصحيح الواو والوجهية يعني والهاء عوض من الواو والاسم الوجهية
 بكسر الواو وقربها وقيل اسم للجهة المقترنة اليها والواو لا تحذف من فعله اذا كانت
 اسما فحذفه جمع ولد وهو القبي والعبد وقرباب بانها وان كانت مصدر الكون
 ما حذف الواو وتبينها على الاصل كما تقدم واستخرج على ما قاله المازني وحكاية في الفقه
 وبعض حواشيه تفسير العا من مع التاني بالقبول فماده للوحدة التام بجميع المعنى المقترنة
قوله ويجوز ان يكون القم حوازه انما عدم الحذف في الوجهية لان مضارعة
 على يفعل بالكسر **قوله** والاصل ونقطة حذف الواو كما وعدة وقيل كسر العين
 في المصدر وجوب بان لم يفتح العين في المصطلح على الجوف الخلق لان الساكن اذا فوك
 حرك بالكسر وكثير عين المصدر كعين الفعل الذر جعل المصدر ما يبال في الخلق
 اما اذا فتح العين لاجل حرف الخلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر فلا على
 الفعل نحو سبع سعة وان يفتح على الكسر نحو سبع سعة **قوله** فتفتح الدال انما على طرفة

قوله على فعلية
 والتعليل

انز

اقرب المتحركات اليها وهي فتح الباء ولا يميزهم لكونهم ما فوا منه في الساكن
 الاول وهو الكسر **قوله** تجب لملوود وليس له الساكن في الخضم عجب من باب
 طرب ونحج واستحب يعني فلام ملوود يعني من كان سمعت له صراخا او مناهة
 قد استعمل بها لكونه مبداء الشئ على له كما يقال له واليه ونديه له واليه واما له
 واليه وهذا للطريق واليه لان معناه انتهاء العناية والاختصاص حاصلهما جميعا
 لان انتهاء الاشارة اختصاص به في شئ الخمسة الاستحباب شدة النحج والمال راغب
 النحج جرة توضع الاثني بجملته سبب التعجب حقيقة اعجبني كذا يظهر في ظهور الم
 اعرف سببه ويقال للمال مهد مثله نجيب والشئ الذر تعجبته وعجب عجب
 بالضم وعجب به وبالشدة والاعجوبة بالضم مع كثرة فيها ولا يحجب ولا عجب
 وقيل نجيب عجب واعجوبة اعجاب والولد يكون واحدا وجمعا كونه بالضم
 والكسر عجب فعل ماضى ملوود متعلق بليس حال عن ملوود لانه اراد به عيسى عليه
 الصلوة والسلام له خبر ليس راسمه ذر ولد عطف على ملوود او ولد اوم الصلوة
 ضميم لم يلد راجع الى ذر ولد ابوان ماعلى يلدوه والجملة حال من ذر ولد وفي هذه
 التقصيدة لغز كثيرة منها ذر شاة سوداء في جود وجه تجلج لا تنجلي زمان و
 كليل في نفس روح شاة **قوله** ونهزم في سبع منقبت وتان الشاة في حال
 وجعها شام اراد بذر الشاة الا في القم سوداء ما ثبت اسود الوجه ما بد
 من الوجهة تجلج يتقدم الجيم على الحاء الملهمة يعني مثل شق وروى الجملة يعني ذات
 وجلال والاعجوبة والاعجوبة والاعجوبة والاعجوبة اسم لتقدير الوقت وكثيره و
 العا في زمان يعني في كافي قوله ماضى ولقد نمر لم يدر وقد يفرق بين الوقت والمدة و
 الزمان زمان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك في مسداهما المتشابهة والزمان مدة
 معتمدة والوقت الزمان المفروض لأم ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت
 اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في النجى والرواج والكمال العام وقد يفرق بينهما بان العام
 يعاين نقصان الاصل والكمال يعاين نقصان الوصف بعد تمام الاصل والاشياء
 والتشبيته خلاف الشب يبين انه الفرق اربع عشرة نبلا يصير بدر الكمال والمهم

قوله على فعلية
 والتعليل

قوله على فعلية
 والتعليل

قوله على فعلية
 والتعليل

الستين يعني انه قد مضى خمس عشرة ليلا يصير ناقصا ودرشاة عطف
 على ذرو ولد وسواء صفت شاة وفي قوله حال من شاة على قول من
 يجوز الحال من المضاف اليه وصفتا ومجمل حال او بدل او ما على طرف
 لا يتجلى صفة مجمل او شاة زمان ظرف لا يتجلى ويجعل في فاعله وهو شاة حال
 من ذرو شاة بتقدير مبتدأ قد قولوا والواو حذيفة جازية وسبع غير القول الثاني
 لم تؤذوني وقد تقولون اني رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشيخ
 نحو تدارهمهم بالكا وفي حسن ظرف مجمل ونسب عطف عليه وسهزم عطف
 على مجمل في سبع طرفة وان عطف عليه وبقيت صفتا ونسبها للنظم **قوله**
 ويكون ان يرفع بالعبارة ان بارادة ان الفتحة في قوله والسكون في قوله عارضا
 والواو الزائدة كسرة ما بعد الواو حركة او سكون اصلها في القوم تخرجون الظاهر انهم
 ارفع ونسب الرفع اذا تعلق بكنهه من العبارة في ضعف الاشكال كما ثبت في قوله
 الذين في حجة المطول والعبارة تحل في شخص عن حجة توصيت اليه ذكره في المراتب
قوله ارحاف الخوف توقع مكره عن المارة مطبوعة او مطبوعة ضد الامن يستعمل في
 الدنيا والديونة ذكره في تفسير الكواشي **قوله** وهو الاصل والفتح لانها اخف من الكوا
 والباء وفي كلام السبكي يدل على ان قلبه داو يد على العاقلة وان يدل ذكره في
 شرح الثانية **قوله** ولست هذه لغة من نوا اسد ليست اللغة الرابعة من لغة بني
 اسد لانهم وان كانوا يسمون حروف المضارعة فيها كان ما فيه مكره العين
 ليدل على كسرة الماضي الا انه يخص بغير الباء لتقل الكسرة على الباء فان قيل نوا
 اسد يسمون الباء وليس كما قال في شرح المرام وفي نحو مجمل كما خرج الصيغ
 قال نوا اسد يقولون ايجل وانت مجمل وهو مجمل كونه بالاسم كسرة الباء
 فيما ذكر ليس لان كسر الباء مخطئة لغيره بل لتغير احد البائين بالآخر وقيل في المارة
قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بني كلب **قوله** قال ان شاعر قعيد لا يشفي
 الاخره قوله قعيدك لا يتك وقعدت انه لا يتك بين العرب والمصادر التي
 أصبحت متصوبة بفعل وحرف والمخفف بصاحبه كذا هو صاحب على نحو ذكره

ذكره في الصيغ والآ اصط ان لا ادغم النون في اللام وان زائدة بدل عليها قولهم
 المذكور على انه قد اختلفوا في لزوم كون كلمة الموصول التي هي كلمة خبرية والنازلة
 وان كانوا على جواز كونها امرا ونها كقول العاقيل الرضي قال والاصح عدم جواز
 ذلك قيل وجه كون ان المصدرية مع العطفية تقدير المصدر والمصدر لا يفتق
 واعترض عليه بان الامر والنهي الموصولان بان المصدرية اما في الامر المصدرية
 من المادة التي تدل على الطب فاذ قيل كشت اليه بان فما وان لا تقع كان
 كشت اليه الامر بالقيام وبالنهي عنه وانما مات الدلالة بالصفة فقط على فوات
 المعنى المذكور كقوات معنى المضي والاشتغال في الموصولة بالماضي والمضارع عند تقدير
 المذكور وان المصدرية ان الحظية من التفضيلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها
 في نحو والي سنة ان غضب له عليها اولها منهم الدوام من المصدر اذا اذ كان
 مطعنا فحسبا ورعا والاسماع من السمع يطعن على القوة الب مدع على محله و
 على الادراك كالبصر فان في الحظر ويكون واحدا وحدا كقوله ساخن ايه على فلهام على
 سحوم لانه مصدر قولك سمع الشيء بكسر ساء وسماعا وقيل سمع على السماع وقيل على
 قال صفة الكسرة في تفسير هذه الآية واما ما قيل من مدركات السمع واحدة وهو العت
 ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففقد الدلالة وقدرة على حدة متعلقة
 لا تعلم من الدلالات في دور الشرف بانها من الدلالة الترابية التي يكتسب بها في لزوم
 كان ولو جحد الاعتقاد في اعتبار العلماء والاشراج فان اعتبارات العلماء والدلالة
 رابعة كما ان العادة طبيعة خاصة وقال في كل حال بالث وعند العلماء والدلالة
 رابعة يثبت عليها باعتبار انهم سبى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف
 من الاعتبار على نوعين احدهما باطهر ومنه كما يعتبر في لزوم بعض الجازات
 والحكمة اعداد واعتبار التعداد وعلاقة في بعض الاستعارات في قال هذه الدلالة
 التي عليها مدار اعتبارات العلماء اوسع دائرة من الدلالات الثلاث المعبرة
 فرب من العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد
 تكون معنوية يكون الدال والمدلول كليهما من قبيل الماء والملاة والقوم والقائمة

وانما الدلالة الترابية التي يكتسب بها في لزوم

العذل والعتاب **قال** كانت القصة المكنونة بكاء اذا قشرتها والرفع
 والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح والمفعول الجراح والنواو بضم الناء وفتح
 الهمزة وخرى بفتح الناء والنواو القلب على ما في الحنفية واطن القلب على ما في
 الحنفية وروى **والظاهر** من نص الكتاب والسنة ان لكل الادراك هو القلب وكيفية
 ادراكه محمولة وكونه عبارة عن الرفع المستحق للقبلة العاقلة والنفس الناطقة على ما
 في الملوخ لم يقع عليه شبهة فقلنا عن الحنفية ذكره في التوسيع المعقود وقد طعن العاكس
 المصنفه التي في الباب الايسر والرجح الالام والمضن قال الجوهري وينواسد نون
 يبيح كبير الباء ولا يقولون بيلم مستحقا للكسرة على الباء فلما اجبقت الباء وان قربان
 واضطحت لم يجزئها لغزوة فلما بعض لشد وجع الجراح من ان يما اسد على فقامت بها كانه
 الماء واوا في غير مجل فيه نظر **وقوله** لا تتكافى في معطوفين لا تتكافى في
 جواب الزني اعني لا تتكافى في الالف للاطلاق **قوله** قداس متلبس اسم فاعلى نوع
 انليت الامر انديسا با استقام وانما الطوبى احده واستوى **قوله** لان الالف
 في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها يتقدم الابداء بها والوقوف عليها وهذا
 اصل معتبر في الكتابة والاصل العالب والراجع والدليل والحاصل هذا الاصل كتب
 نحو زيدا وقد زيدا امرين من ترى **وتج** **قوله** بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وحي
 عليها وقف بالهاء وكتب مثل من انت وجمي جئت بالهاء ايضا ما اتصل ما **وقوله**
 الاستهانة باسم جار لانه اذا وقف على مد فيها وقف بالهاء ما اذا اتصل ما **وقوله**
 حرف الجر نحو ختام والام وعلام فانها لا تكتب بالهاء لا يجب الوقف عليها حينئذ
 بالهاء فشد الا اتصال فصار سينها فصار كشيء واحد كتبت هذه الحروف معها
 بالفتات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة وكتب من قال جرح
 ما بالنون فان قصدت فاء الاستهانة عند اتصالها بحرف الجر الى الهاء كتبت
 الهاء ورجعت الياء في هي مد والي مد والنون في من مد ولاجل الالف المذكور
 انما زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه لو كان ومنه لكما نهر اسد لاصل
 لكنه انما وكتب ماء التثنية في ردة وفتح بالهاء ومن وقف بالياء كتب ما بخلاف الماء

الحذف والفتحة
 في الالف

الحذف والفتحة
 في الالف

واخت وفت وباب فامات وباب فامت عند فامها لا تكتب هاء
 في اذا الوقف عليها بالياء وكتبت النون المنصوب بالالف كحرانث خورانث
 زيد لان الوقف عليه بالالف مبدلة من التنوين والنون الغير المنصوب بحرف
 التنوين نحو ما في زيد وحررت زيد وكتبت اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه
 بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهمها بالياء نون في الوقف وفي شرح الهاموس
 لا يبدل من نون اذن الف لانهما نفس الكلمة فيكون كمنوع وعن ولور وقد وقف
 عليها بالالف تشبيها بالنون المحذوفة فحينئذ لا يبعد ان تكتب بالالف لكن الاصل
 ان يكتب بالنون ايضا فرما فيها وياي اذا التي هي طرف وكتب اضربا بالالف
 عوضا عن النون المحذوفة المحذوفة باللام للواحد المذكور على الاكثر ومنهم من يكتب بالنون
 جملا على اضرب في امر الجي المذكور وكان افرس الجي المذكور اضربا بواو والالف لانه اذا
 وقف عليه سقطت نون التاكيد وعاد الحذف وقياس اضرب للواحدة في الحظية
 ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه سقطت نون التاكيد وترد الياء وقياس ان
 تضرب ان تكتب بواو ونون التاكيد اذا وقفت عليه سقطت نون التاكيد ورجعت
 الواو والنون المحذوفان وقياس هل تضرب للواحدة في الحظية ان يكتب بياء
 ونون لانه اذا وقف عليه سقطت نون التاكيد وعاد الحذف وذهب الياء والنون
 وكفرهم كتبوا على لفظ الغير تبيع هذا الاصل وهو ان عند الوقف بحرف نون
 التاكيد وروى ما حذف لا حذفت ولا تبيع قصد نون التاكيد لان هذه الالف لا
 بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد خبر اضرب للام للواحدة في الحظية تجزئ الى نون
 لان النون فيه نون خفيفة مثلها والآخر على انها بالالف لغوات الامر في الحظية
 وكتب باب فاض بغير ياء وباب الفاعلي بالياء لان الالف في الوقف على ما في
 بغير الياء وعلى الفاعلي بالياء وكتب خوف الجر في خبر زيد وزيد وكره متصلا لانه لا
 يوقف عليه من كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وفركم متصلا
 لانه لا يتبدل به وروى انما يجب وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال انما على
 خوف الجر على ما الاستهانة بيزم الغها الحذف عند الوصل نحو قم وتم وقم وتقلب

الحذف

الحذف والفتحة
 في الالف

عنه الوقت لقوله اني قريب قدمت الى المدينة ولاحدا صحيح بالكتاب الصحيح
 الخرج اهدوا بالحق اني فقلت به فقبل ملك رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت
 الكثرة في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى يا غفرل رب ان يكون ما كان
 وقال الا ان قولك لم يخرج لم يخرج الا في الجاهل وان كان انما جاز ان يخرج
 في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى انما اغفرته انما اثبات الالف ما الاثبات
 اذا دخل عليها حرف الجر فليس في قوله في الكثرة التعليلية التعليلية هي
 كاشفة للتعليلية **قوله** فلا تأس بهذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركها في
 وقد استعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا **قوله** كرم ابي صار شريفا على وجه الرجل
 ان صار وجهها ان ذاهب وقدر وجهه البعد اشرفه قال الامام الرازي في الوجوه
 ذو الجاه واشرف والقدرة على وجهه ووجهه اذا صار له منزلة رفيعة
 عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجوه الكرم لان اشرف اعطاء والتمس
 وجهه في قول الوجه استعماله عن الكرم والتمس في وجهه المحقق جوابه بان المراد
 بازالة الكثرة ازالتها بحركة او سكون اصدى لانها راضين بدل عليه كلام صاحب
 الكشاف في المفضل قوله وهو في المراد ما اشرفه وقلة الاستعمال وهو متناول على
 ان بعضهم في شرح الكشاف منع انفعه العلة للشذوذ **قوله** والما توافي سبع قال
 علاء الدين السطائي وما زعمت الغيرة من العوب اما توافي ما ضبه ومصدره محمول
 على قلة الاستعمال والما توافي عليه الصلوة والسلام افصح العوب وقدره على
 عليه الصلوة والسلام ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام قال
 فيتهتم في اقوالهم عن ورحيم الحيات وعن عروة وحجابه انها فراء وما ودعك
 بالتحذيف ولكن ان تقول المراد بالامانة قلة الاستعمال او عدمه لكن الالف لا تستعمل
 فان قيل قلة ما ودعك بالتحذيف بدلي على ان مجرد استعماله في المراد لا يستلزم
 استعمال الجرد كما على واخر حيث لا يستعمل على ولا **قوله** ولا ادع وكذا
 لا يستعمل الزمان والمكان والذات والمصدر **قوله** ليت شعري عن خفيته الى اقرب
 للتمحي وهو طلب حصول شيء على سبيل الجهة الجردة وقيل حصل في الاصل

فلا تأس بهذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركها في وجه الرجل

انما توافي سبع قال علاء الدين السطائي

المحقق على ان يكون طعنا ولا مستلزما لان العادل لا يطع بالبعد استعماله
 وقيل كثر ما يجب الحال ويطع به ويستعمل في الحال الشق والى العاد
 والممكن المتبعد بحيث لا يتوقع ولا يطع فيه فان المتوقع يستعمل في الحال
 المتيقن في يستعمل في عسى في الصبح شعر الشئ بالفتح شعر شعرا بالكسر فحين
 ومنه ليت شعري وقول من قال في شرح قول المفسر في قوله تعالى في قوله
 منزلة الامم في غير العالم ليس على ما ينبغي لان الامم صلة فحين والحليل
 الصدوق والاشئ طيلة عالم السنن واعماله اذا اخذه من حيث لم يدركه
 بالفتح والكسر والجهة قبل العلب من الحب بالفتح استعملت العلب ثم استعمل منه
 تحت لانه اصحابها ورشحها وقيل من النقص الاشئ لكما ادرك فيه بحسب محله
 ما يقرب اليه وضعف الرازي قوله المتكلمين في معنى الجهة واشتت الجهة الزاوية
 بان كل شيء لو كان مجبوا لاجل امر آخر استعمل وهو صحيح لانما انما في الفعل
 لذاته كان اللفظة كذلك قال شافع المشرقي اول الجهة الموافقة ثم الميل ثم
 الوقت ثم الهوس ثم الولة فالموافقة للطبع والميل للنقص والولد للقلب والجهة
 للغيراد وهو باطن العلب والهوس غلبة الجهة والولد زيادة الهوس وقوله شري
 اسر ليت وخبره مخدوف وجواب الوجود غرله وهو قيام الجهة الاستغناء عنه معناه كما
 قال ابن الحارث والتقدير ليت على حال يحجب هذه السوال وعن خفيته متعلق
 بحضرته ليت على حال كذا ما حجب او مستحجب عن خفيته **قوله** اذا ما استجبت
 ارضه من شانه الى اخذ لطم العرق وقد استعمل في عرق والكراد بالارض الجوز
 وباسما ما علما وبقال للفارس الجواد انه لزم مصدق بالفتح في صاوي الكلمة
 والجوا كانه قد صدق فيما يدرك والبيت لخاصا بينه وبين بعض فربا يقول اذا
 استجبت حوافره من عرق اعاليه جرد وهو منوروك لا يضرب ولا يجر ومصدره في
 يدرك البلوغ الى العلية **قوله** وفي جعل مودع من ضرورة الشئ بحيث هذا معنى
 عما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشئ عبارة عما لا مندوحة للشئ
 عنه ورواه الدما في شرح المنه بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا

فلا تأس بهذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركها في وجه الرجل

انما توافي سبع قال علاء الدين السطائي

والفراء بالالف يعني فيما وقع الاشمام في غير آخره الكلمة قوله للاشمام
 فقط ما فقط وكذا الخجب عاطفة لازمة للخبير اللفظ كما ذكره المرحوم
 على ما خرج به وهو انه على شريح التبريد حيث قال ولم يسمع منهم فقط الاقترع واما
 بالهاء وبن زائدة لازمة ولا جواز ثمانية احكامه التي راجع حيث قال في شرح قول
 المتخصص ووصف بها الاخير ان فقط بعد ان قال اذا وصف بها الاخير ان فانه
 عن وصف الاول بها واما قدرنا الشرح في معنى اللفظ كما ذكره ابن كمال بان
 في حاشية شرح المصنف والمذكور في الشرح قوله فقط في سماء الاضواء بمعنى انه وكثيرا
 ما يستعمل اللفظ في معنى اللفظ وكما في قوله فقط في سماء الاضواء وصف بها الاخير ان
 فقط اي فانه عن وصف الاول بها **قوله** كسر اللفظ كسر احكاما وكسر مصير
 المعروف على نحو ما يجيء في ذلك فربما يشهد **قوله** كما في الوقف الاشمام في الوقف على آخر
 الكلمة بعد اسكان الحرف المقصود للموقف عليه هو ان يعمى التفتيش فقط مثلا او ان
 ان تتم في وقف مستعين بسكن النون ونعم شفتيك بعد اسكانها في غير جوة
قوله قبل كذا التام في التفتيش في اللفظ مثال لما وضعت على السكون وقيد بقوله انفسر
 لوضعه على الحركة في الاسم **قوله** فليقلنا امرنا على ان منهم من يقول دعنا نوسل
 حركه التام حكم الاحكام وان كانت موضوعه على السكون **قوله** الزيادة حاشية
 في فعل ليس يجوز اذ الله خيرا والازدياد معناه الالة لا يستعمل متعديا في الفعل
 ذكره في شرح المصنف في شرح **قوله** وما وقع في الاصطلاح غير متعديا في قوله في اصطلاح
 عليه فاعلم الخوف الزايد ووجه الزيادة وكيفية التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد
 فيه **قوله** والافضل ان كان لا يكون كذلك فهو على غير وجهه فليقلنا امسكت فليقلنا على
 منهم قالوا الجزاء اذا كان حاصلا عما يشبهه فليقلنا امسكت فليقلنا على
 وان وما يخرج به بالهاء وتركه اما جواز اللفظ فليقلنا امسكت فليقلنا على
 لما استعمل في غير اللفظ فليقلنا امسكت فليقلنا على لما استعمل في غير اللفظ
 من غير ربط بينهما بالهاء واما تركه فليقلنا غير اللفظ فليقلنا على لما استعمل في غير اللفظ
 فليقلنا على الالة الاستقبال **قوله** على تقديم حذف حرف الجر الزيادة قد نقل الام

نحو قوله في اصطلاح

فليقلنا على

المراد

المراد في ان حذف الحذف والجور في الصلة تعجبا لالامعانة خطا وهو كما لا
 في الصلة لا يجوز في الصلة **قوله** الكسائي وجع من النجاة الامان هذا الخلق
 لا يجوز الا ان يعبر التبريد في الحذف حتى هو جواز انه يجوز حذف الحذف او لا
 ثم حذف العانة ثانيا **قوله** بعضهم اما ان لا يجوز الا ان يكون الحذف متبعا
 بان يعبر حذف الحذف والجور معا **قوله** جهورهم مثل يسويه والاضيق وانما
 الالة لا يجوز الامان ذكره في حاشية المطول لعل الدرس السطحي **قوله** وقوله
 نحو قوله تعالى امام الصلوة فليقلنا به يشير الى الحذف في حال الاضافة كما ثبت
 اليه الفراء **قوله** وشبه يسويه جواز مطلق لان التعويض في اللفظ لا يجوز عند
قوله وهذا عكس اثر الابواب فان سائر الابواب يتبع المزيد الحذف وهما
 يتبع المزيد **قوله** ومنهم من لا يفتح الاصل يقال في الحذف والي اذا ابعده ينظر
 خفيف والمتصو ولا يفتتح الاصل بل يجعل كل بناء اصله في نفسه فاجوز
 فيه سبب الاعلال اعل والم يوجد لم يقل والاول في مثل هذا التركيب ان جعل
 مقصور في الحذف وسببه على حدة وبعض العرب في انفسه بكذا ولا يتجاوز
 في وقوع الطرف بنا على معناه مبتدأ وقد يقع الطرف موقع مبتدأ كقولهم
 ومما دون ذلك وقد اختار الشرح جعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا في مثل
 هذا المعام واصر على هذا او نقل في القبول **قوله** على ما خرج به النجاشي ذكره في حاشية
 المطول لعل الدرس **قوله** خوار واسب وقيل اماما لم يوجد في كلامهم في شرح
 الجوزي بعد اعلاله حيث قال في فتح الرواة في احوالهم يكون قبله وفيه لفظ لانه
 استقر على النقي وقول الجوزي على اللفظ المشهور **قوله** قال ابن ابي عمير
 عينه لم تشارك البتة لابن ابي عمير بل ما من اخرجه ناهي على فعل
 ما على ضمير الجسمة والهاء في ما من اخرجه ناهي على فعل ما على ضمير الجسمة
 بل على ومن رآه مفعول على وفيه المنصوب راجع الى اربع اجزاء والهاء
 في اعراب لا يستقام وهو فعل ما على غيره وام متصلة عاطفة جملة ام تشارك
 وهو جزم الغم مبدلة في الوقف عن النون الحقيقية وقيل لما حركت الراء للفتح

في قوله في اصطلاح

في قوله في اصطلاح

في قوله في اصطلاح

عادته الاضحية المحذوفة لا تتبادر الى الالف واللام ولا تظلم ولا تفسد وقال في
 الاقضية لقوله اعادته وجبته عنده وهو انه اسند الفعل الى الالف بخلافه في الهم
 عور الرجل حيث اسند الى الالف الى حرف منه والجب المضاف الى الفعل اعادته
 من العيب المضاف الى الخاء مكانة نزل النقص من العدم حتى كان عار سب
 من افعال العيب فلذا اعل **قوله** وكذا غلت واغيمت الى آخره اغلقت المرأة
 اذا سقت ولولا الغيل وهو الفتح اللين الذي يكون للمرأة حالة الحلي في مثل
 واعالت ايما ولولا فاعل يغيل واعال فلان ولولا فاعل اغتصت امه وهي ترصد وغيمت
 السماء وانما غمت وتغيبت كلها يغيمت ارضارت فاعل يغيم واغيمت الغيوم اصابها
 غطش وهو الخوف وغيمت واظلمت ارجلها غيبتا واغوت الكبد واغوت
 او اجشيت زحوا اليه ليعرف الى الحيلة وهي التي يصار بها في الصبح وانما ظهرت
 فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا ارسار بعضهم جاز بعض وانما صحت في اجتوروا
 لانه يغيبه لا يبدله لان يخرج على الاصل يكون ما قبله وهي تهاور واغيب عليه ولو
 لم يكن معناها واحدا لا غلقت واظلمت النفس اذا غلقت طوليل واغوت النار
 واحالت انما عليها حول فهو تحول ومجمل **قوله** وكذا اسند تغار بها بينه اذا اقبل
 فغلت يغل مشغولة في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول المصدر والزمان والمكان
 وقوله وعليه قول ابراهيم القيس فغلت جيل الى اخره مثل كلمة تسوية واسم الالفاظ
 الموضوعه للمثابة وقد ترغبت في جميعها حال وجبالات وجباليت ففتح
 الى والباء واللام في حرف غراب وظل فهو طارق اذا جاء ليلا وضع الصبي
 ام بالكسر مصاعا بالفتح ولغة الهلج من غراب ضرب وارضته امه واجلها مريض
 اسرا ولولا ترغمت فان وضعتها باصراع الولد فكت مريضه والباء مشغولة اليها
 من الشيء لولها بالضم والتشديد ولولها بالضم اللام وكسرها ساعته وترك
 فركه واخره عنه والتمائم جميع قيمه وهي عورة تغلق على الالف لا تظلم ولا تفسد
 من على قيمته فلان اسم له وقيل هي من خروقة بنوع الخاء والراء المهملة بعد زائجه
 والباء المعاداة اذا كتبت بها القرآن واسماء اسم فلان باس بها وتحوّل اسم فاعل تحول

طالع في قوله

اذا لم يزل يظلم الصغار
 لم يزل يظلمه

سبب في البيت
 في قوله

الصبي

الصبي اراد ان عليه الحول العاد يغيب رب مثلك مجرور به متعلق بطرفه قبل
 طرقت صفة مثل تحرف الضم اطرقتا وحيلة صفة مثل عدم تعرفها بالالف
 وقيل عطف بيان المكان الخشب في مثلك وترض عطف على صبي وقاله بنه عطف
 على طرقت وعن ذر يام متعلق بالهتبا ومجمل صفة ذر وفي وصفه بك
 الف والجبل والارضاع وفي وصف الصبي يكون ذر يام وذو حول وذو يام
 اشارة الى حاله على الشئ اليه **قوله** وروى الاصحح مغيل اسم مفعول اغلقت
 المرأة ولها اذا اسقته الغيل **قوله** ونحو استجوزا استجول وغلب واستعوب
 اس وجرد صوبا وصار صوبا واستجوبه اطلب جوابا واستنوق الجمل اسرار
 مائة وهو مثل يغرب الرجل يكون في ضيق ارضه بشئ لم يخط بغيره و
 يتغلب اليه واحدا من طرفه من العدد كان عند بعض الملوك المسبب عن
 يشده شمل وفي وصف جبل في قوله انفت مائة فقال طرفه وقد استنوق
قوله وفيه نظرا لانه اسم المصدر كما ترجم في تفسير التحول وقر جوابه هناك **قوله**
 ارجع تصاريف اشارة الى ان سائر الجنبه المجمع وقد ترغبت في جميعها **قوله** وغير
 ذلك من الزمان والمكان والالة **قوله** يعلى الهمزة تقول الغفها ما جمع بغيرهم ففتح
قوله ويكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه الهمزة كما نقطها للزمن في الرسالة
 الرقطاء وهي الهمزة ادرج حرف الحى كلمة منها منقطه والاخر غير منقطه في نحو
 ماثل حيث قال يلى يديه حاض خفا وعلى ان باطل العارسي وظل مومنا على ادم
 من المستخرج بمعرفة العلوم الموبية زائدا ما دايع يديه حرفه كسرتا يلى
 منقطه بنقطتين من تحت فتحة الهمزة على هذا خطا في قول خطي ما كتبت اليك
 كالمنقط **قوله** قال قد اضعنا خطونا في زيارتك وفتح عن ساعته وفي نسخ
 المسن الخطوب هذا اركن من النقط خطا في الهمزة المسورة المقنونة من الواو
 لا في الباء افر ما بين الواو والياء **قوله** لان الهمزة المتحركة اب كسنة ما قبلها كتبت
 بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاوّل كتبت بمصورة الالف في الاوّل والواو
 اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها كرايس ولوم وذيب واذا كانت متحركة و

سبب في البيت
 في قوله

سبب في البيت
 في قوله

سكن ما قبلها على وفي حرف كة نفسها فمثل ولوم وسكن وقبل تحذف الهمزة
 قبل التحذف ان كان تحذفها بالفتحة كسنة او الاو اعلم يسود وقبل تحذف
 الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف كأل وقبل تحذف
 في الجميع سواء كانت مفتوحة او لا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف او لا واذا
 تحرك ما قبلها ايضا كتبت على ما تحذف به كمثل بالواو وفيه بالياء لان تحذفها
 كذلك وسأل الالف ولوم بالواو ويشس ومن حركت بالياء ورؤس
 بالواو ولان تحذفها بالياء قبل بين بين المشهور وجاء في سنن وحركت ما كانت
 الهمزة بكسرة وباقبلها مفروم والفتحة كتهما تحذف حركتها او حرف حركتها ما قبلها لان
 في تحذفها عطفا ما في ان يجعل بين بين المشهور او غير المشهور وفي الالف اذا كان ما قبلها
 ساكنا كتبت على صورة شيء تحذف بالفتح ودفع بالكسرة وفي الفتح وشكل الهمزة
 هو شكل احد حرفي اللين والكتبة في حرف ودف وور عطائه الهمزة ليعلم
 ان ما كانت الهمزة في اللفظ فليقط وكتابة تحذف بالفتح والفتحة بالواو والياء كتبت
 على فان لم يعلم الخط لم يجر حمل الحركات بصورة الخط واذا كان ما قبلها تحذف حركتها ما قبلها
 سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مكسورة كقوا ونقوا ورو
 ولم تروا ولم تروا ولم يروا واذا كانت الهمزة المفتوحة بحيث لا يرفع عليها لا اتصال
 غيرها بها من غير متصل او ما ياء كتبت صارت كالوسط فتح كتهما في الوسط بصورة كتهما
 ههنا كذلك ومن اسقط اسقط نحو حركت وحذفك وحذفك ما كان الا في وسطها
 ونحو راءك وروءك وروءك ما كان الا في وسطها كسورا ونحو قوه ونحوك
 ما كان الهمزة فيه مفتوحة وباقبلها مفتوح او مكسور الالف نحو قوه وبرية فانهم كتبه في حرفها
 وفي الاول المتصل به غيره لا يكون كالوسط كتبت الالف نحو جاد ولا في خلاف ذلك الاكثر
 استعمالا لو كان الهمزة مفتوحة في حرف ليش الهمزة استعملت في حرف من كسرة
 تحذف نحو خطا في النصب ما كتبت الالف واحدة فيه وسنن في حرف ما وروء
 وسنن في حرف ما واحدة وقد كتبت بياضين بخلاف قرا او يروا ان حيث كتبت بالفتحة
 ليس بخلاف نحو سنن في المفتوح لعدم المد بفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو راء في حيث

كتب

يكتب بياضين في الالف لان الياء الاولى واصابة للثانية في العذرة او لان اصل ما
 الحكيم الفصح كتبت لم يجمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حاء في حيث كتبت بياضين
 في الالف للثانية واصابة في الزير مع ب بالمد وبخلاف قولهم نزلوا في الواو في الواو
 من قرا حيث كتبت بياضين للمعاصرة والفتحة يتفرق مفتوح حرفي **قوله** لانه
 حروف العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الطرف لانه صفة الحائض او على المعبر
 لانه صفة وما لا يكون في الكثرة والتفصيل ما عليه ما ذكر في الحث في قوله في اقلها
 ما تشكرون ان حركتها الواو كثيرا تحذف **قوله** على حاء حرف جار قال الراغب
 حاء التبر والهمزة مفتوحة وطرفه وبغيره بالفتحة في القرب من الهمزة واشتق على الهمزة ان
 حصل على حاء حرف وثنية شتوان واشتاق من المرض حوامات شفاء السلامة وصار
 اسما للبر **والجوف** يعجم الجيم والراء وسكونه الراء ما جوفه السيل في الواو وصغر اصله
 فيبقى واهيا والهم الهاء وهو المنصوع الذي اشتق واشتق على الهمزة والسقوط
قوله يوزنه فعل فتح التاء على مذهب بولس كمال في قوله فقد اضطر **قوله** شك
 في حرف وك من الشوك وهي شدة التماس والحدة في السلام وقبل الشوك الحدة
 مستعارة من واحدة السموك وشك الرجل شك شكوا طهر شكوكه وحده
قوله قال في الفصل وربما يحذف العين في حال شك هذه الهمزة بين كلامي
 صاحب الكشاف في شك وقد عالج كلامه في ما راء ايضا حيث ذكر ما في حرف المصغر
 في الفصل فبا حذف منه حرف اسلي لا يرد في التصغير وقال في حرف المصغر ولا
 يجوز ان يكون ما قبله لان الحذف اربعة محذوفات منه حرف اسلي ولا يكون
 لان حكم مثل ناض ان يكون الياء فيه كالثانية او حذفها عارض كقولك رايت قريشنا
 فوجب ان يكون ما عطف حذف عنه ما ذكره بعض خواشنة الكشاف من انه معكوف
 ليس بذلك كما في قوله الحار يرور في شئ الثالث في **قوله** اي يضع العين من موضع اللام
 الاخر هذا هو العلق المخالف وهو نقل حرف حاء ياء عن عارضته من الحركة و
 السكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما محووض لعارض الالف **قوله** انفسها
 في كلامهم الا كراما ومعوها على الالف لانه جاء به ملك يعجم اللام معده ملك وسكر

في حرف كة
 في حرف كة

في حرف كة
 في حرف كة

في حرف كة
 في حرف كة

في حرف كة
 في حرف كة

بضم السين بفتح السعة والخفية وقراء بعضهم فطره الإسيرة بضم السين والاضافة
 وذكر ابن القفطاع انه جاء ما لك بضم اللام بفتح الرسالة على الفراء جعلها محذرين
 لكثرة ومعونة على قدر ضرورة **وقال** لم يجعل معون على وزن اسم مفعول بضم
 المصدر كالميسور فلما لم يزم الشدة التغيير خفف الوارد ونزل الهمزة بخلاف اذا
 جعل مفعلا حيث لا يزم فيه الا الفعل **الوجه** تذكر بصفات وجهية الا ان في تذكر
 الشئ واذا ذكر غيره وذكر بضم ذكرا لسانه ومقبلة ذكرا او ذكرا وذكر سر ومكان العمل
 منكر على ذكر ضم الزوال وكسرة بضم بضم ما خلف حاصلة وهو ضد السبا والسكر
 بفتح السين والتشبيها بصفات جمع بكسفة ووجهية حرك شوقه وكذا ما حجة
 والرفق بفتح الراء والمهمل والراء للوجه المطر الضعيف والذين يفتح الدال للمهمل كقول
 الجيم الناس الغنم السماء والسحاب والمطر الكثير يقال بول وجن بالوصف والاضافة
 ومقبلة اسم مفعول بضم ذر غنم فاعل تذكر ضمير الطير وهو الذكر من الغنم النسيان
 بصفات مفعولة وفاعل بوجهية كغير التكرير بضم راء او مفعول فيه كغيره وفاعل بوجه
 والوجه مفعولة على جملة تذكر وعنده طرف فاعله الدرج لا حيا وده والرجح مستند
 والخرف جده والجملة صفة اقرب لم الآلة الا وانتم المفعول على الجملة وقراء ناضرة
 كقولهم نارا ومنه الكتاب انما مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية او لا من الوصف
 بالجملة الاسمية والفعل الماضي او لا من المستقبل وروى عن صفة خلاف نحو حرت رجل يصعد
 ذكره في التلخيص الكبير للكانية **قوله** فذكر ان قوتكم بحسبكم سيدا الى اقداس وقدم سادة
 وسودا وانتم وسيد وروى بالفتح فهو سيدكم اركبهم وزنهم فاعل وقال بفتح البقرة
 فاعل والجملة سادة واذا اردت الاستقبال قلت سيد قوم وسيد قوم بالفتح
 وقال في هذه الشئ خيلا فضلة وخيلة وخيلولة وقولهم مستقبلة احوال كغير الهمزة وهو
 الافصح ونحو اسد تقول احوال بالفتح وهو القياس وعانة اصابعه بعينه فهو عاب
 وذاك عاب على النفس ومعبود على الهام ارمصاب بالسين ووزن الويت
 العاب حتى اى اصابعها حتى قيل وجه اصابعه العين اى الشاظر اذ انظر الى شئ
 واستحسنه ولم يرجع الى الله تعالى والى رواية منه قد حدث الله في المنظورة

بضم السين
 مقبلة
 بفتح السين

بضم السين
 مقبلة
 بفتح السين

بفتح السين

بفتح السين على عطفه ابتداء لعبارة يقول الحق انه من الله وغيره غير غير فيفتح
 الشاظر يكون سببها ووجهها بعض بان العاين ينتفع من عينه قوة سمته
 عنده يتصل بالمعبر في ذلك اولى من كذا قيل مثل ذلك في بعض الحيات
 كذا في شرح المثل روى وذكر في فتح المسان قال ان الزهر يروى الرجل العاين فيفتح
 فاعل كنه فيه فيتمتع ثم يحج في القبح وبفتح وجهه في القبح فيتمتع بالعين
 فيصير على ركبته الهي في القبح في يدخل به الهي فيصير على ركبته العين فيتمتع
 والفتحة ازاره ولا يوضع القبح في الارض فيثبت على راس المفعول حفظ صفة
 واحدة وقيل العين الى السمار اسع عن الكبار وقد مر بان الرجل نفسه وبغير راء
 بل بطبعة وفتح يفتح به العين قول العاين اللهم بارك فيه وقوله مات الله لا قوة
 الا بالله وروى جبرائيل للفقير على السلام التي رواها مسلم في صحيحه بضم الله اركب
 في كل شئ يوزنك في كل شئ ارض او عاب حاسد الله يشغبك بضم الله اركب
 وقد سمع الفونية كما ذكره في شرح السبعة ان عثمان رضي الله واهل بيته عليهما السلام
 وسموا نكرونة للبلاب يصيب العين يعني سودوا الحشرة في ذوق الصبي والاكثار
 من قراءة المعوذتين وفتح الكتاب واية الكرسي وذكر القاضى حسان ان نبيا
 من الانبياء استسكنه قومه ذات يوم فامات الله منهم مائة الف في ليلة واحدة
 فلما أصبح شكوا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى لا استسكنتم غيرهم فلو لا حقتهم
 بان تقول حقتكم على الغيوم الذر لا يموت ابدا ووقفت على السواد ملا حرا ولا
 قوة الا بالله قال القاضى في هذا السنة في الرجل اذا راى نفسه شيئا واجاله
 مستعذرا يقول في نفسه ذلك وكان القاضى يحسن كلامه بذكر ذلك اذا استسكنتم
 وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر ممن لنفسه شربة لانه انما
 الشئ وما ذكره القاضى يرد ذلك كذا في التلخيص الواجب وهما تعوذات وروى كثيرة
 فطلبه من فتح المسان في تفسير سورة يوسف **قوله** وسلك بكبر الميم من الطبيب
 فارضى موب وكان العوب سمته المشعوم **قوله** وضعف قول معوذلى
 قال الجوهري في الصحاح وابن الانبار في شرحه في تفسيره ليس بانى مفعول من فوا الشفاعة

بفتح السين
 مقبلة
 بفتح السين

بفتح السين
 مقبلة
 بفتح السين

من حيث الواو والهمزة الآخر فان ثوبه محصور وسك مدوقه ثم قال الجوز
 وفي الخبز من يابس على ذلك فيقول قول مقبول ومن مقبولاً مطراً **قوله**
 وقد لا يكون ذكره في معنى اللبس ان قد لا اقره فيه مختصة بالفضل المتفرقة لغير المشتبه
 عند الجوز والشمس وبه تعرف التفتيش وهي مع كالجوز فلا تفصيل مدني انهم لا
 بالشمس **قوله** اذا ضربت من نفسك فاقا قبل لرسن يخصص كونه مانسه على اربعة الاشجار
 وجهه فلما قد ذكر وجهه في الاجوف **قوله** رحي وقيل اصل رحي رحو لقولهم رحي
 فحسب كيتب بالاض **قوله** اللاف والنور لان النور من نور سكتة شمع في اللف
 اسما في بعد الحركة لا يكون من مانها قبل الحركة فاذا صار الحاء آخر تتبع حركته
 ونائي مد ولست بما رصه حرف كالحاء في هي في حرف متصلة نزلت علامة للتكثير والعلام
 لا تحذف ونما ذكرنا شطرا ما قبل هي نون سكتة عارضة لحرف فاذا حذف المعروف
 يبيع العار من كمن التزوايش هذا الحذف ليسم كلامهم **قوله** والمتعلقة بالياء كمن يصورة
 الياء هذا في الالف وفي غيره كيتب بصورة الالف متعلقة عن الواو والياء مجموع وعلم
 ان ما في آخره الضاد ان كان حوفاً كيتب الجميع بالالف الالف والياء والياء والياء
 اسماً في حصة هكذا كيتب الجميع بالالف الالف والياء والياء والياء والياء
 على الفتح فصاعداً فلما ينظر الى اصلها كيتب جميعها بالياء لا غير لان الواو تنقلب الياء
 فيها لانها قبل الالف باء نحو العليا والبرزا كراهة الجميع الياء لان الواو نحو يحيى وفي
 على من للمعروف وان كانت الاسماء المعربة ثمانية نظر الى اصلها الذي انقلب منه الالف
 وان كان ياء كيتب الياء كما كان انشراح تبينها على اصلها وليس على حوازا ما قبلها
 كان واو انما كيتب بالالف والضمير على ان ينظر الى اصله وما زادوا فقالوا لا غير
 كالاسم ويجوز ان كيتب بالياء بالالف على النقط وعلى ثمانية بالياء فان كان متواتراً كالحاء
 انه كيتب بالياء ايضا وهو قياس المعرب وقياس المازني انه كيتب بالالف وقياس
 سيبويه المنصوب كيتب بالالف وما سواه بياء ويحذف الياء من الواو والفتحة
 كوقتيان وعصوان وبالمجم نحو الفتات والفتوات بالياء في حركته وغزوة
 وبالفوق في حركته وغزوة وبر والفعل فتك في حركته وغزوة وبالفوق في حركته

نحو رحي ويغزو ويكون الماء واواً نحو رحي لانه ليس في كلامهم ما عذره ولا
 لا الواو على وجه ويكون العين واواً نحو رحي لانه ليس في كلامهم ما عذره ولا
 لا ما شذ في العيون والصوى فان جعل كون الالف من الواو والياء بان لم يكن فيه شيء مما ذكر
 مان البتة فالياء في حركته والياء بالالف وكثيرا الذي بالياء لقولهم لربك وكلما بالياء
 لا احتمال **قوله** ولو في صورة وهي غزوة فانه اذا حذف الالف المتعقلة عن الواو والياء
 اس كيتب بالياء غزاة بالنون **قوله** واشترى بالاض والشرى بالضم والمكر والمكر
 اشترى بالاض والبيع من الاضاد لانه يقع على فعل المشتري والبيع الا ان في حرف الفتح
 اخضع الاوان بالمشتري والاضاد بالبيع فلما في شح المنظر من ان البيع والشرى اذا عمل
 فلما شري بكونه يبيع البيع واذا اشترا بكونه يشتري يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري
 في تسمية العار من اصل الاشترا بكونه يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري
 نقداً بكونه يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري بكونه يشتري
 الكسائي من الاضاد ثم استعمل للاضاد عن الشيء طما في غيره حكى ان الرشيد سأل
 الزبيرى والكسائي عن قوله الرشيد ومدة فقال الكسائي مقصود لا غير وقال الزبيرى
 يقصده وقد قال له الكسائي فرائس الكسائي فقال له الكسائي ان لا يغير بالياء عام
 هدايا ولا بالياء عام شرائها فقال الكسائي ما طنت احد ايجل مثل هذا فقال
 الزبيرى ما طنت احد ايجل ما يري امر المؤمنين ذكره في عقد الفلاني وقال
 الانبار في نزهة الزبيرى هو ابو نوح يحيى بن الحنفية المعترف صاحب ابو عمرو بن العلاء
 البصري واما قيل له الزبيرى لانه لم يثبت في غيره من مقصور حال المهدى في قوله
 ولله فب الله ثم اتصل بالرشيد فحمله منسوب المأموم وكان الكسائي منسوب
 اخيه اليامين وبذلك انه حكى الزبيرى مع الكسائي في يمين الرشيد فظهر كلامه على كلام
 الكسائي في فري يلقبته فرياً بالفتحة فقال الرشيد لاوب الكسائي في من نطق
 احد النصارى غلشتك مع سوادك **قوله** واذا تور هذا فتقول اشارة
 الى ان فتقول جواب شرط محذوف كمن في دخول الماء بحث جواب يعرف
 مما ذكرنا سابقاً **قوله** رحي وقيل تقول رما بقلب الكسرة فتحة والياء الفاء

في كلامهم ما عذره ولا
 لا الواو على وجه ويكون العين واواً نحو رحي لانه ليس في كلامهم ما عذره ولا

لاستقام الكثرة قبلها **قوله** اصد رضوا لانه رضوا لالمسرة لا فحقها
بينه الرضا والامانة منه كذا في الحق وفي شرح الكشاف للعلامة الرضا
الكثير والامانة علم الرضا وصاد الله حق لفظ الرضا في الزيادة والامانة على
بعض الرضا وعنه وعليه بينه **قوله** سدة ذل صار سدة والخمصار صار سدة وجمع
سدة وان جمع عزيزا لا يجمع فيل على فعلية ولا يعرف غيره وفي الصحاح مملكة
لان تقدير سدة فيل يدل على ذلك ان يجمع على سدة بالرفع مثل سبع وتابع وقال
اهل البصرة تقدير سدة فيل وجمع على فعلية كما تقدم جمدا سدة مثل فاشه وادناه وقال
جمعت العرب الجيد والسدة على جنان وسيدانه بالرفع على غير قياس لان جمع فعلية
فيما على بالرفع **قوله** لا يخلو عن رضاه ان يجمع في القلب غيظ ونحوه والمراومها
يد غيظ القلب وسفرغته الطبع **قوله** ما ناله من مكلف نظر والجاب ان حاد الشرط
محدث وهو انزل لالة الحق الاول **قوله** يدل على انه لم يتقبل ضمة الياء الياء والجراب
ما بينه قوله ان الضمة بقرينة قوله فنفقت حركة الياء **قوله** لان معمول الشرط لا يستقيم
بعده الجواب ان هذا من قبيل الاستسما والظروف كاستديم معمول للمصدر ومعلوم ان بعد
الضم في اذا كان ظرفا مع كلامه ما يتساعه فان في الظروف يجوز تساعت كثيرة لا تجوز
في غير ادم قبل الاضمار والتفسير **قوله** كما معمول ما بعد الجاء فيه ان قد صحح في
الفسر وحاشة للمصنف ان ما جاء الجاء لا يجمع على ما بعده في ظرف قبلها **قوله**
ما توجه ان حال تقديره اذا اتصل اتصال اخر هذا لا يخلو عن رضاه لانه
لفظ اتصال ان لم يكن معمولاً لا على كنه ولا جعل محته هذا التوجه سببا لا يرفع
الاعتراض وسنذكره بل انما هو معمول المراد بقوله ان التمسد الاخر بقوله
ان لم يكن وان انضم الاخر وتلعه هذا ان رتبوه وهذا موضع تأمل **قوله**
والالف في ان الف كنه ادا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل لاصل الا ان
انه عطية لجمعه على الواو بتقدير سمي **قوله** فلما حذف الحركة فكذا هذا الوجه الثاني
في فلما لتفريق والكاف للتشبيه وما كانه الا على الدخول في المعرفه فمما قاله
صاحب المسند ان حزان الكاف لا يضاف با واصل الكلام ان معاني تختف هذه الحروف

4

كما تحذف الواو الا انه قدم المشددة فصار معها بالهاء التوسيع وكرهه في المثالية
وقد كبر لظهور الكلام كما ذكره الشيخ في شرح الكشاف ونزه العاد
في ذكره الا ان المشددة بالمقدم نزل منزلة الشرط وتقبل اذ حذف هذه فقد حذف تلك
وقال الشيخ في شرح الكشاف العاد زائدة وهذا التكرار الزائدة في التركيب
شائع والحكم بان الكاف في مخرج الحلق على الابداء وكلمة مأمورة وكذا دخلت
العاد في الخبر على كل لفظ كما في موضع المصدر تحذف الهاء المقصورة وتجزأ في الكلام
مخرج الحلق على الابداء وبما مصدرية والخبر هذه الحروف تنقد في الحذف **قوله**
يجوز زيان الاشياء في الابداء فاعلم في الاساس ومن الحجاز طمان بهو فلان
هجوا وهجاء كسبه الهاء وتهيجا يفتح الهاء بفتح ما عليه فهو هجوي ولما نقلت هجوية
زيان اسم رجل معتدرا سمعنا من الاعذار وهو عبارة عن محور الزن
من قولهم اعتذرت المسائل **درس** والقطع من قولهم اعتذرت المسائل
كانه يحيل العذر سببا لقطع الزن في شرح الكشاف وتوسع في التوسيع
بمع الترك هجوت فعل ما علة ما بالخطاب ومفعول زيان غير مفعول
وجئت مع ما علة الهاء عطف عليه ومتعدرا حال زيان حيث هو زيان **قوله**
كلام اضافي متعلق بمعتدرا ثم الجواز فليست خبر لانك المقدر ان لانك لم تلج
حيث اعتذرت منه ولم تنوع حكمة فليست عطف علم بالهجو ومفعول الفعل من حذف
ار لم يمتحور ولم تدع الى القول قد هجوت في الواقع على هذا الله كتبت الالف بعد واو
الجمع فيما لا يتصل بالضم للقرن بين واو الجمع وواو الواحدة مثل لم يرعو ولم يرعو اذ لم
كتبت للقرن بين واو الجمع وواو العطف مثل حمزة وحكم زيد ومنهم من كتبت الالف
في نحو ربوا الخير وزائد واو زيد كما في الفعل ومنهم من يذف الالف في الجمع وان لم
الاتساق لتدوره وزواله بالقرائن وكذا زاد واو في ما لا يفرما بينها وبين منه
والحقوا المشي بها بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واو فرما بينها وبين الكس
واجرى اولاد عليه وزادوا في اولي مال واو فرما بينها وبين الى واجرى اولو عليه
قوله الم بانك والابناء فحقوا الاخر الهرة لكسفتهم وحقيقة طلب الزم لكسهم

۱۰۰

مكتبة
مكتبة
مكتبة

قوله ويجوز ان يكون ان غير عالمه شيعه بالما بالصدرية كما يكون ما عاينه
 حملها على ان وسبق هذا أساس من اللفظين وتلك اشكته أحد ما هذه والثاني
 اعطاه غير حكمه الا ان الاستشابة بها واعطاه الا حكم غير الوصف بها
 وان كانت اعطاه ان الشبهة حكمه لانه اهل الاعمال واعطاه لو حكم ان في الخرم
 والاربع اعطاه اذا حكم من في الخرم بها واهل من حملها على اذا او ان من
 اعطاه لم حكم من في عمل النصب واعطاه من حكم لم في الخرم وان اعطاه
 ما بالنافذة حكم من في الاعمال وهو اهل الحجاز واعطاه ليس حكم ما بالاهام
 عند انتقاس النفي ما لا وهو لغة في علم وان اعطاه عسى حكمه في
 في العمل واعطاه لعل حكم عسى في اقتراح خبره بان وانما اعطاه الحكم
 اعراض المفعول وعكسه عند من النصب وانما اعطاه الحكم الوهم حكم
 المضارب الرطل في النصب واعطاه المضارب الرطل حكم الحسن الوهم في الجرم
 والعاية شعور فعل التفضل ان رفع الظاهر شيعه بالما فاعل في النصب
 وزنا واصلا وامادة للمالفة واما زعم تصغير فاعل في النصب ورفعة
 الظاهر شيعه بالما فاعل التفضل فيما ذكر ما والاشك في آخر فغنى اليب
قوله وفي قول ان غران لقوان الاخره مصدره با صاحب قد تفتى
 نفوسكم حيث ما كنتم لقيتم ارشاد ان تحمل حجة لرحمت حملها
 ونقصا نعمة عند ربها ويدا بال الاخفش الش عن مثل لاس واما الى
 صاحب شعر وسبق عا قفطنته والصاحب كما يطبق على المرفوع يطبق
 على الخلف ايضا كما وقع انما معاوية الملك الزوم نقلة العاين با صاحب
 خطاب لمخيلية او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد تصدق
 وقد تفرغ الغدا فغنى ما عده ونفس كما في قبيل قوله تعالى فقد صفت قلوبكم انفسكم
 والعرب يحمل الاثنين على اللفظ الخ اذا ما متصلين ولم يقولوا ان المتصلين انفسهما
 ولا غلظتها وقد جاء صغارها وحيث للكان وقد يستعمل لكان والثالث كونه
 في تحمل النصب على الطريقة او جرم وقد يخرج غيرها وقد يقع مفعولاه وتغيرا ويزم

اعطاه النصب
 واعطاه النصب

اعطاه النصب
 واعطاه النصب

اضافة

اضافة المألوفة وندرت المفرد واندرتها اضافة المألوفة مخدوفة قال الفصح
 في كتاب النام ومن اضافة المفرد اعرابه وقال ابو حنيفة على سائده وهو
 واذا اتصل به بالالفه صار الحزات وجرم الفعلان كما هيها واللفظ المضافه
 والارشاد على الخ والصادب وقد التى مفعول فاعل وان تحمل مفعول فاعل مقدر
 وهو اسأل او مقدر العام مفعول له لقيتم او فرت وعادة مفعول ولي مسكون
 الباء وحاز شيعه بان لم يوجد مانع صفة خاصة وخفف الشيء بخف الكسر فصار
 خفصا والحمل بوزن المجلس يعني الحمل او واحد فحمل الخارج ما على خف في الجملة صفة خاصة
 يقال صنع اليه معروفا وشعرب حنبلا فيجاء الرضيل والصنع كلف حسن السمت وقيل انهم
 اعمل الصانع كناية عن اوصاف ذنبه كاسا سار والرا في الا ان حسب المصنوع كى
 عن الصفات المحمودة استعمل الراء على الاصل ما ان اختصا به بالزم طار والنوع البند
 والتعبية والمحنة وما انهم به عليك مفعول متصفا والمحنة عطف على محمل وعنده صفة
 نعمة وقصده بها المحنة واليد يعني النعمة عطف على نعمة من قبيل احد المزا او ان على الاثر
 ان كانت حقيقة فيها كالحمل قوله والى انما كرا ومسا فائدة تقرير المعنى في الذهن
 كما نكده وما وقع به من ان ذلك تطويل لا فائدة غير مسته وقيل لما كره كذا في مقام
 يستقيم التقرير وقيل ان الجملة المخصوصة يستعمل في النعمه تجازا عرسا من قبيل الطلاق
 اسم ما هو من لمة العلة العا عليه او العورة على المعلوم وجمعا باليدى وجمعا باليدى
 الاما وروى قيل ان اليد يعني الحارصة جمع على اليدى ويعني النعمة على الاما وروى
 ان اتصل به يدى واما كان على وزن فاعل كجمع على اعمل وبعض العرب يقولون
 اليد بخف الباء فاقرب اليه الجرم من ان اليد في قوله تعالى السبايا سبايا
 با جمع يد ليس على ما يفتى به اولا اعرف احد اخر انما اللغة والتفسير حسب اليه
 من ان مصدره يعني القوة من او يند ادا اذا خرج الش من تحت الالاء والنعم
 ولا يعرف الا على نعمة صدر الا فاعل فخرم السقط عن ان يعرف العلماء
 ثم قال وقع على الحقيقة وجع الجرم الحجاز ونظيره بورت وبيرات وقال الاخفش
 وقد عكس ونشرح الشبهة لفتى ان اليا بد حصة عافية والنعم وان كانت

اعطاه النصب
 واعطاه النصب

اعطاه النصب
 واعطاه النصب

اعطاه النصب
 واعطاه النصب

في الاصل بخلافها وقوله ان تعزاني في محلي الضيق بدل من ثمرة او حاحة والرفع
 خبر متبوع بمحذوف هو غير النعمة او الحاجة والحاجة صفة احداهما وعلى سائر
 جسيمة متعلق بتعزاني ومحلي يمتنع نقضاً عطف عليه واصلة محلي ان حذف
 المتون بان مقدرة ومتى متعلق بمحلي الضيق على طريق التسامح وكذا التسامح
 مقصوداً على تلك الطريقة وان لا تشعشع من الاشعار بفتح الاءلام عطف على احد
 الضماتين واحداً مفعول **قوله** ما لبثت الا ان افترقت فبطلت حكم من الى يولي
 ايلاء بفتح حلف قال ابن هشام في المحنة وقوله الفخر ما لي من امرأة غلظ
 او قهر منه عدم فهم الضيق في قوله ما لي من الذين يولون من سائرهم وقال الشاعر في
 الاية قد تبت سبلي ولكن لا يمتنع هذا القسم بفتح السعد على من لا حال له السعد
 ليس منه من بل منه من لان فيه ابتداء الاية لا يخلو عن بعد الشيء المستند
 المستند منه ولكن ان تحولت بفتح من في قولهم ايها باعتبار ما فيه من الاستدراك
 الاول ما لا يخلو عن المحنة بفتح من في قوله ما لي من امرأة غلظت حكم
 من ربي له امر في وجه جواب القسم وكما متعلق بامر في ضمير العاقبة ومن
 من كلامه لتعمل محبة قوله ما لي من خطيئتهم اغفرها متعلق بامر في والعلامة النصب
 والاعلاء ولا من حتى عطف على كماله يقال من تركت المشي على وزن علم ارفقت
 وجهه قدم او صافرة والمصدر حتى بالقصر وحقاً عامة لا في محلي في المحلات
 بمعنى المصداقة فالعلية العاقبة مفعول محذوف والمراد به رسولاً عليه الصلوة والسلام
 وهو اسم مفعول في التمجيد على الانبياء محذوفه وقيل ان الله تعالى سماه محمداً
 واحمد ماراد محمداً ان الله يحبه كثيراً وسماه له كما قاله تعالى ان الله يحب
 وانت احمد على ما قال ابن العربي سدى على الفاسم ونبية محمد عليه السلام الفاسم
قوله سوزن جماعة النصب سوزن او كان بمعنى غير او مكان على ما
 في ذلك يد مع الفتح ويقع مع الفتح ويجوز الوجهان مع الكسرة ويقع صفة واستثناء
 كسرة وهو عند الزجاجة واسر ما لك كسرة في الفتح والقرف تقول جاد في سواك
 بارفع على الناعية ورائت سواك بالنصب والرفع وهو الارجح عند سيبويه

فان قلت لا بد من
 انما هو محذوف
 ولا بد من محذوف
 في قوله ما لي من امرأة غلظت

العلامة النصب

في قوله سوزن جماعة النصب

في قوله سوزن جماعة النصب

والجمهور انها طوف مكان علانم للنصب الخارج عن ذلك الا بالضرورة وعند
 الكوفيين وجهاً انما تروى بالوجهين وترد على من ثم طوفها بوقوعها صلته بالواو
 حاد الذي سواك واجنب بتعذر سواك خبر الكهوف واما وحالات
 حفر ولا يفتح الخبر في قوله سواك بالفتح لجواز ان يقال انها نصب لانها
 الى المحنى كما في غيره كذا في المحنة اعلم انه اذا انصف اسم صريح اليستى على علم
 عند قوم وترك محرم عند قوم لقوله تعالى ومن قرأ في يومئذ قرأ بالفتح
 وكسرة وقوله محي مثل ما قرأ بالفتح والفتح وقوله يوم يفتح الصادق قرأ
 بالفتح والفتح وقوله عليه السلام يوم ولدت امة نكحل بينكم وبينه والامر
 في الفعل البناء وكذا اذا انصف مثل او قرأ في يومئذ المثال كقول الشاعر
 الكلمات اسم مثل زبر وفعل مثل غرب وحرف حوسن وقوله الفقيه كرفا
 الرواف في الادوية المطورة مثل السحابة فان الاضافة اليها غير مقصورة كذا
 في الكتاب المحسني بالقواعد القواعد في الفتح **قوله** لا طائل تحته لانه ذكر الحارم و
 المناسب قبل هذا ولك ان تقول انما هو انما يتوهم اختصاص الحكم
 بالصحيح يقال هذا امر لا طائل تحته فيه اذا لم يكن فيه غشاً وحرية يقال ذلك
 في التذكير والتأنيث ولا يكسر بوالا في المحنة **قوله** لا ذي الا ان الناس ان يتيقروا
 المحنة بالمعنى لان المحنة لما حذف ثمة المناسب على ان يرضى **قوله** كما انما
 وبس انما في الناموس قال ابن الكفاية وكنت وقرى بها انما سادة
 امر في اول وقت يغرب منها **قوله** كهدر من الهباء يقال اهدرك واليه
 وسائر المساجات وهي الحالة على تسهيل المحنة ويريح من الارحام وهو عند
 البائس يقال رجاه وترجاه ورجاه ورجاه ترجية طلب عيش وسند في
 من الاستعداد وهو الطلب يقال رجاه وهداه صاخب به ودعوت الله له
 عليه **قوله** فلما علم ان الاعلان له قال من الحاجب الاعلان فغير حرف
 العلة للمخفف ويجعل بالفتح والحذف والاستكانة لا يخلو الاعلان
 عما احدهما باجماع الاعلان ليس مستكراً مطلقاً لجواز الجمع بين الاستكانة

في قوله ما لي من امرأة غلظت

في قوله لا ذي الا ان الناس ان يتيقروا

في قوله فلما علم ان الاعلان له

والاشكال والحدف كقول وبين الابد الهن كيدعي فان
 الالف فيه مبدلة من الباء وهي من الواو وبين الابدال والحدف كقول
 وبين الحدفين من حذف الماء واللام وانما لا يخرج الى تنغير خصوص هو
 الخ من الابدال والحدفين وابدال وحذف مبدل ان يكون اصدافا موضع
 والاخر في موضع اخر على سبيل التيقاف كما في ماء اصداف موه فقلت الواو والعا
 ثم قلت لها هرة كذا في شرح المراج وفيه ان حذف الباء في قوله ليس فاعلان على
 لسان الامم وان قلت لها هرة ليس فاعلان **قوله** وما فيه ذلك ما قلب او حذف
 فيه حركات والغلب في ابداء اصداف وان قلت الواو والباء هرة والحدف نحو
 يتوكلون اصداف يتوكلون حذف الباء **قوله** فان استمع اجمع الاعلان الاخر
 قبل اجمع الاعلان الاخر اذا كانا في جنس واحد ما اذا كانا في جنسين
 لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فيجب بالقياس الاول نحو حال وانما في
 قوله وانما في قوله في قوله وانما في قوله هذه اصداف على لفظ الاصناف
 وانما الاعلان انما في قوله ليس يتوكلون فاعلان اجمع الاعلان
 متعكف لكانا في غير رتبة فقلت بالروية وقال السراي الاعلان في رتبة
 من جملة هو ان ليس الاعلان واللام جميعا في جهة الاعلان وقال ابو علي كونه
 منه ان يكون الاعلان على التوالي اما ان يكون على التوالي كما تقول في المتن
 انه من اصداف العباد في قولك بعد استحقاقك من اصداف الله ليس يكون
 كذا في شرح المتن وفيه نظر **قوله** مصدر النقط في المختصر النقطي المتخفف
 وقد ورد في المتن وقيل اصداف النقط فقلت اصداف النقطات ما كان
 قالوا النقطي والتعقبي في النقطين والتعقبتين ومنه قوله تعالى ثم ذاب
 الاصله بقول **قوله** من الصوة يعني الجبل ويسمى الصبي صبي الجبل الى
 ما مضى وسقطت بيان فلتان فليكن فيسكنه وتلقين وتلقين
 اذا التبت العكسوة عليه **قوله** والاباء في فعل جماعة الذكور والواحدة
 الى طلبة امر لا يبال ارضيون ولا ارضييين بل في ارضون وارضيين لعمري

حركتي الواو والباء فلم يرتفع السند اليه كذا **قوله** جعل يا صبي بضم يا
 راضو ولذا لم يقل راضا في وان كان مفصولا فقل وكان قد في الباء مع اخوة
 في الذكر اهما لا يكونان الا اصداف **قوله** قال ما لي بهم فتوقد النبل الى اخره
 من الحاسة وهو بعض حركاتي واوتة مني جسا في جديلة في ما من الحرب في القرم
 فتوقد النبل بالمحضر الجسام في الحشيش الخفية خبر مني وبني جديلة حتى من خطي
 مفصوله وجديلة نبت سبع ابن عروس في حيرة ايتهم في ما يتعلق بجسا في الكفا
 النار جرم لطيف مضي حار في حرق من بار منور اذا نزل في حركتها واضطربا
 والنور اصدافها مشتق منها وقيل الالف النار والنور اصدافها مشتق من افر
 من حيث انه على شاكل اصدافها من الاخر واعتبر من على قربة النار بان الافادة
 لا تعبر في حقيقتها وكذا الاخر وانما لسانا لسان الاصلية التي هي كره الاشهر
 لانها شائعة لا لكونها والكثرة يكون ما من حرق وان قوله لطيف وحار مشتق
 عنه وان حرقه لا يجوز في التعريف اخبر من النار واما الشراير والشريف
 ما لا شك في ان جميع ما ذكره معتبر فيها بطريق عليه لفظ النار في مشتق اللفظة
 وروية الكل الورد فان اعتبار جميع عند الوضع غير حقيقي ثم قال والحق ان
 النار لا يحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطبق عليه لفظ النار في مشتق
 اللفظة لا تعريف النار وقوله من الحرب وهي مؤنثة صفة نار ووجه القرم يعني
 كثيرة الاشتغال صفة الحرب والقرم وهي العفة والشجيرة وفروعها وتوقد من
 الوقود وهو سطح النار ليهبها **قوله** في الطلب والسا كذا حال من اكل سا
 والنبل السهام العربية مؤنثة لا اصدافا في لفظها جمعة على نال انبال مفصول
 فتوقد بالمحضر وهو النار حرق الارض عند سقوط الجبل متعلق به ونقطاد
 فقل سلك من الاصلية وعلف عليه نفوسا مفصوله ونبت فعل مجزول في الباء
 والنام سا في الكل غير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق بينت وهو ضد القوم وذكر
 تفصيله جعل فروع النار من الجرم صفة النبل استعيا وابتدأ بها سا في الزمة حتى يصل
 الى حوض الجبل واستغله فخرج النار من الشدة وميا ونصيد بها نفوسا نبت على الكرم

قواعد العلوم يجب ان يكون الاخر هذا الوجه في العلوم العقلية سلم في
العلوم الحسية لو سلم فقد شاع الخصيص بالثاني والمعام كما يشهد اليه **قوله**
انما علمت عرسى ملكية الاخره ما علمت عرسى وهي الزوجة وربما يسمى الذكر
والانثى عرسين ملكية اسم زوجته من ادخلت بيان لغرض انثى اي ان
مع اسمها وانما الفصل لا موضع لما على الاصل وسميها الصورة لكونها
بين كون ما به خبر او وصفه وسميها الكوفة غاوا لكونها حافظا ما به خبر
يسقط عن الخبرية كالنفاذ في البيت الحافظ لتسقط من السقوط والنقض منه في
فصل الخبر عن الصفقة فالناس ان لا يجي الا حيث التمس الخبر الصفقة التي
اشبع فيه وجاء حيث لا التماس بدونه ايضا اطرا والاسباب على ما ذكره
السيد محمد امير او التاكيد والفصل في ما لم يرد التاكيد في التمس في الكلام
للمحال والتاكيد وقد جاء في التاكيد في قوله تعالى ولست بيطيقه على ما ذكره
شراح الماورى وقد اشترط فيها قبله امران كونه متبدا في الحال او في الاصل واجاز
الاختصاص والكسائي وقوله بين الحال وصاحبها فخرها في زير هو صاحبها وكونه
معروفة واشترط فيها بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال وفي الاصل وكونه كالخبر
في عدم قبوله لا التوضيح فلا وجه لما في التام في تفسير سورة الرعد حيث قال
في قوله تعالى ما وليك اصحاب النار هم بما لديهم وتوسط الفصل بخصيص المور
بالعلم لعدم شرط العلم الا ان يقال ان قوله حال دون خبر بعد خبر لا وليك وان كونه
كالخبر ليس بشرط على ما اشار اليه الشرح الجواني في فاشية التعديلات حيث
قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة له لانه على زيد ورجوعه الى هو في الفصل
والعلم ومع انما به و هو عالم ليس كالخبر فنيه ما على و شرط له في نفسه ان يكون
صنفه مفرغ من مفصل وان يكون على وقوع خبر كونه مفصلا له وقوله اليك خبر ان
ومعنا ما على عليه خبر على حال من اليك ما في ان من حيث الفصل عليه
ما مقام ما على معدن خبره كارجع الى الثالث وما دأبنا عطف وان مع خبره في موضع
منقول علمت على منسوب سيبويه **قوله** عدو هو اسم ما على المبالغة من العداوة والعدوان

هذا الفصل
سنة من الفصل
وتسمية الكوفة

هذا الكلام
كلامه في

بعض العلم

بعض العلم والعداء بالفتح والمدة وهو تهاون الحد والعلم وانما اودعوا الله في
قوله هذه عدوة الله شيعتها بصدقية لان الشيء قد يبين على ضده وربما في العلم
اعداء وعدو كسائر المعاني وعدو وعداء بغير معنى وقال النحوي العدوى الماخذ
الزمن تقاتلهم والعدوى الماخذ الزمان لانها لهم ذكره في شرح ديوان المتنبى **قوله**
ان ما فرقة شقي الرجال **قوله** من جنى هو بولس له الباء وتخصها كصفة الامام في الفصح
عنه من جنى وتعلق عن سيبويه انه عرفت وليس التواء في النسبة
ذكره الدماغي **قوله** من الامام لفظة منقل محبة للمعظم كما في قوله الفصح مثل شار
وقوبك وشك لا يخل **قوله** لو كان فضلا لوجب ان يقال بغيته وجوز ان يقال
كونه فضلا حيث قال او قيل بغيته فاعلم ولم يلحظه الباء لانه لبيانته لا للبيان
وردا الخطب كونه للمبالغة بما في الاصل لا لبيان التمس في مطاوعا وجيب بان ضرب
ففي المقيد وقيد في حال الطين عن حي الشئ لعل كان معد ولا عن وجهه ووزنه
كان مصر وناح اخواته كقوله تعالى ما كانت اهلك ايضا اسقط اليها لانها كانت
مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يعمل بغيته رعاية للمفصل ولك
ان تقول لم يعمل بغيته لانه مصدر او وزنه كما قال القاضي في قوله تعالى

هذا الكلام

هذا

هذا الكلام
سنة من الفصل
تسمية الكوفة

هذا الكلام
سنة من الفصل
تسمية الكوفة

لانه مصدر او وزنه وكما قال في قوله تعالى من يحيى العظام وهي رميم
لم يعمل رمية لانه اراد المصدر **قوله** كما في قوله تعالى اي رمية الله قرينة محسنان
قال صاحب الكشف في سورة هود في قوله تعالى وما قوم لوط منهم يتبعون
ان يتنوا في تبعية وقرب وقيل وكثير من المذكر والمؤنث لورودها على زنة
المصادر التي هي الصنم والتمس في قوله تعالى وهذا وجهه في القادري **قوله** والعداء
اخت المفضل عليه اذا علم وكان افضل خبرا حازر متعالم بلاء احد الاشياء النشئة
كما في انه اكبر وقول الشاعر دعيا بقرطول **قوله** وهو من الصورة وهي الجبل الى
الجبل والفتوة وسمي الصبي بلسله الى ما لا يغيثه او من الصبي كسيرة العداوة فيع الباء
والفتور وهو العشق ومنه يقال تصاني وما في صبي صاء كسبح سماك الرعب
مع الصبيان **قوله** ولم يكن ما قبله مضموما اخترا عن غير غير وفيه انه لم يكن

يا العقل من الواو لرفضهم الواو المنطوقه المقصود ما قبلها الا ان يقال ما ذكره
قوله والاصل اعطوا من العطف وهو الاصل قليل لم يسمع ما فيه الثلاثة في الجود
 وتبين المنقول الاول عاذا اي فاخذ لان من اعطيت زيدا ورجلا فاخذ زيد
 ورجلتي **قوله** والاصل استرشوا من الرشوة بكسر الراء وضمة الميم استرشى
 في حكمه طلب الرشوة عليه وارثه اعطاه الرشوة والاراشى هو المعطى والرشوة
 هو الاخذ والاراشى هو الرشوة **قوله** لا محالة يفتح الميم امر لانه **قوله** لا وقع في
 الشغل على ما به الجهد والعام مقام الماعل ضمير المفعول والتلفظ والتفعل
 كالصغير فله الخفة بكسر اللام وسكون الصاد واجد الانشغال بالفتن سماع
 المسافر **قوله** وكانهم يعتقدوا على ايراد هذا الجنب في المعنى فسطق الالف
 بنحو استقوم واستجوزوا عند شرب واجتوزوا على ايرادها لانه لا اعتداد بالمدّة
 فسقطت نحو مدح وعده **قوله** فلفش الغار فصفه والعام تحتل لام الالف واللام
 الاعراب وقد تردد دخولها على صفة المتكلم **قوله** فلابجاع جوني الملة منه وقد قال
 هو ما خور من الف بضم الفاطم شتم لان فيه حلق الحرف الصحيح بحرف الملة من
 طعام لينف اذا كان فخر طائر جليان **قوله** من قاتل شتم جميع قبيلة واحدة يقال
 القوب وهم بنو ابي احد ومحببت بها لان العمار قاتلت عليها وشتم جميع
 جميع المتفرق وقد ضاع الشاع في المطول بالمتخلف **قوله** والقصة تقتضي ان
 يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العاين واللام وادس كقوله
 وتاينها ان يكون ما بين كحي وتاينها ان يكون العاين وادس واللام ما دونها
 ان يكون العاين باء واللام وادس وهذا القسم لم يجز في الكلام قال الالف ليس
 في المعنى علم ذلك باستفراء ائمة الفطن والاسم **قوله** وانما جاء في هذا
 النوع بفعل بالكسر حال كون العاين وادس نظرا لانه مع مدحان كحي
 بفعل بالكسر منضم فيها اذ كان العاين وادس اما اذا كان بفعل بالفتح
 فقد يكون وادس وبالكسر وليس كذلك لما مر من انه لم يجز ما يكون العاين
 باء واللام وادس ان سمي به ليس في الكلام ما عينه باء ولامه وادس اذ كان

في هذا النوع من الاعمال لان العاين اخضعه من النطق ما في الكلمة اشقي النطق
 ما وركبها كقولك المكيه جاعا لان الالف وادس ما عينه بالفتح والالف
 ان حرف الضميمة تنزه لا يقع حاله في المكيه ولا في ما عينه من الاعمال لان
 ابن الجايب ويتصرف الياء في المكيه او يكون العاين وادس نحو شوي لان الالف
 عين واللام وادس اما ما شذ من نحو شوي والصوى وانت جيب ما عينه من الالف
 لما فعلناه اولاً وفي بعض شروح الفصل ما عينه بالفتح اذ حيث كان ولو ثبت
 ما عينه ولامه وادس كالمعقود والخوة لعقت فخر وجوز يعقب الواو والياء
 ما دونها لا يكسر ما بينهما ويكون ان يجاب عن النظر بان الواو والياء في
 هذا النوع منضم على كسر حال كون العاين خط وادس اما اذا كان في الالف
 وادس انما كان ما بين الجايب فلا يجز ما عينه بالكسر بل ينضم اليه فيكون
قوله جميع ما عرفت في ربي ما عرفت ههنا ما وجميع فصحة داخلة في ما عرفت
 في الحقيقة وهو عرفت وادس المذكور بالياء ينضم وكسر اللام والياء
 كما في قوله واذا ملكك فخذ ذلك ما عرفت جواب اذا وعند معمول ما عينه من
 الاستدراك فما عرفت في قوله تعالى ونزلك من جبرائيل **قوله** ونظير الحق والتوكل
 بنفي الجحيم الحق وشدة الوجد من العشق والحق يقول من جبرائيل بالكسر
 جبرائيل الجبر والواء ايها وهو ما بين السماء والارض ويمكن ان يكون ما بين الالف
 المضمرية جميع الاحصاء وهو الاسود والقمر هذا كالمال يقال للمال بالياء
 يتدبره ويجعل ان يكون بالياء بنقطة تخمينية وهو جليل ولد البعير المكيه لان
 ما عينه اجتمع الواو في الجود والقوة بالادغام واما الخفة فلم يسلح ما اعتبر
 في القوة والقوة وهو العلم في الطريق **قوله** ولان فعل بكسر اللام فرغ
 فعل منفتح السابح لان الاصل في التثنية فعل بفتح اللام ففتحة وكسرة ممانية
 لانه لا يجز غير فعل جيب من المساء الا وقد جازي فعل لفتح الالف **قوله** ولما لم يكن اسم
 الماعل من دوى شمله النعم في الكلام كنه ما يتوجه الى القدر لم يأتك النعم
 اجموعا مسماه نهي الاجتماع لا الجايب وقد توجه الى الفعل فقط بلا اعتبار للنفي

في هذا النوع من الاعمال لان العاين اخضعه من النطق ما في الكلمة اشقي النطق
 ما وركبها كقولك المكيه جاعا لان الالف وادس ما عينه بالفتح والالف
 ان حرف الضميمة تنزه لا يقع حاله في المكيه ولا في ما عينه من الاعمال لان
 ابن الجايب ويتصرف الياء في المكيه او يكون العاين وادس نحو شوي لان الالف
 عين واللام وادس اما ما شذ من نحو شوي والصوى وانت جيب ما عينه من الالف
 لما فعلناه اولاً وفي بعض شروح الفصل ما عينه بالفتح اذ حيث كان ولو ثبت
 ما عينه ولامه وادس كالمعقود والخوة لعقت فخر وجوز يعقب الواو والياء
 ما دونها لا يكسر ما بينهما ويكون ان يجاب عن النظر بان الواو والياء في
 هذا النوع منضم على كسر حال كون العاين خط وادس اما اذا كان في الالف
 وادس انما كان ما بين الجايب فلا يجز ما عينه بالكسر بل ينضم اليه فيكون
قوله جميع ما عرفت في ربي ما عرفت ههنا ما وجميع فصحة داخلة في ما عرفت
 في الحقيقة وهو عرفت وادس المذكور بالياء ينضم وكسر اللام والياء
 كما في قوله واذا ملكك فخذ ذلك ما عرفت جواب اذا وعند معمول ما عينه من
 الاستدراك فما عرفت في قوله تعالى ونزلك من جبرائيل **قوله** ونظير الحق والتوكل
 بنفي الجحيم الحق وشدة الوجد من العشق والحق يقول من جبرائيل بالكسر
 جبرائيل الجبر والواء ايها وهو ما بين السماء والارض ويمكن ان يكون ما بين الالف
 المضمرية جميع الاحصاء وهو الاسود والقمر هذا كالمال يقال للمال بالياء
 يتدبره ويجعل ان يكون بالياء بنقطة تخمينية وهو جليل ولد البعير المكيه لان
 ما عينه اجتمع الواو في الجود والقوة بالادغام واما الخفة فلم يسلح ما اعتبر
 في القوة والقوة وهو العلم في الطريق **قوله** ولان فعل بكسر اللام فرغ
 فعل منفتح السابح لان الاصل في التثنية فعل بفتح اللام ففتحة وكسرة ممانية
 لانه لا يجز غير فعل جيب من المساء الا وقد جازي فعل لفتح الالف **قوله** ولما لم يكن اسم
 الماعل من دوى شمله النعم في الكلام كنه ما يتوجه الى القدر لم يأتك النعم
 اجموعا مسماه نهي الاجتماع لا الجايب وقد توجه الى الفعل فقط بلا اعتبار للنفي

في هذا النوع من الاعمال لان العاين اخضعه من النطق ما في الكلمة اشقي النطق
 ما وركبها كقولك المكيه جاعا لان الالف وادس ما عينه بالفتح والالف
 ان حرف الضميمة تنزه لا يقع حاله في المكيه ولا في ما عينه من الاعمال لان
 ابن الجايب ويتصرف الياء في المكيه او يكون العاين وادس نحو شوي لان الالف
 عين واللام وادس اما ما شذ من نحو شوي والصوى وانت جيب ما عينه من الالف
 لما فعلناه اولاً وفي بعض شروح الفصل ما عينه بالفتح اذ حيث كان ولو ثبت
 ما عينه ولامه وادس كالمعقود والخوة لعقت فخر وجوز يعقب الواو والياء
 ما دونها لا يكسر ما بينهما ويكون ان يجاب عن النظر بان الواو والياء في
 هذا النوع منضم على كسر حال كون العاين خط وادس اما اذا كان في الالف
 وادس انما كان ما بين الجايب فلا يجز ما عينه بالكسر بل ينضم اليه فيكون
قوله جميع ما عرفت في ربي ما عرفت ههنا ما وجميع فصحة داخلة في ما عرفت
 في الحقيقة وهو عرفت وادس المذكور بالياء ينضم وكسر اللام والياء
 كما في قوله واذا ملكك فخذ ذلك ما عرفت جواب اذا وعند معمول ما عينه من
 الاستدراك فما عرفت في قوله تعالى ونزلك من جبرائيل **قوله** ونظير الحق والتوكل
 بنفي الجحيم الحق وشدة الوجد من العشق والحق يقول من جبرائيل بالكسر
 جبرائيل الجبر والواء ايها وهو ما بين السماء والارض ويمكن ان يكون ما بين الالف
 المضمرية جميع الاحصاء وهو الاسود والقمر هذا كالمال يقال للمال بالياء
 يتدبره ويجعل ان يكون بالياء بنقطة تخمينية وهو جليل ولد البعير المكيه لان
 ما عينه اجتمع الواو في الجود والقوة بالادغام واما الخفة فلم يسلح ما اعتبر
 في القوة والقوة وهو العلم في الطريق **قوله** ولان فعل بكسر اللام فرغ
 فعل منفتح السابح لان الاصل في التثنية فعل بفتح اللام ففتحة وكسرة ممانية
 لانه لا يجز غير فعل جيب من المساء الا وقد جازي فعل لفتح الالف **قوله** ولما لم يكن اسم
 الماعل من دوى شمله النعم في الكلام كنه ما يتوجه الى القدر لم يأتك النعم
 اجموعا مسماه نهي الاجتماع لا الجايب وقد توجه الى الفعل فقط بلا اعتبار للنفي

في هذا النوع من الاعمال لان العاين اخضعه من النطق ما في الكلمة اشقي النطق
 ما وركبها كقولك المكيه جاعا لان الالف وادس ما عينه بالفتح والالف
 ان حرف الضميمة تنزه لا يقع حاله في المكيه ولا في ما عينه من الاعمال لان
 ابن الجايب ويتصرف الياء في المكيه او يكون العاين وادس نحو شوي لان الالف
 عين واللام وادس اما ما شذ من نحو شوي والصوى وانت جيب ما عينه من الالف
 لما فعلناه اولاً وفي بعض شروح الفصل ما عينه بالفتح اذ حيث كان ولو ثبت
 ما عينه ولامه وادس كالمعقود والخوة لعقت فخر وجوز يعقب الواو والياء
 ما دونها لا يكسر ما بينهما ويكون ان يجاب عن النظر بان الواو والياء في
 هذا النوع منضم على كسر حال كون العاين خط وادس اما اذا كان في الالف
 وادس انما كان ما بين الجايب فلا يجز ما عينه بالكسر بل ينضم اليه فيكون
قوله جميع ما عرفت في ربي ما عرفت ههنا ما وجميع فصحة داخلة في ما عرفت
 في الحقيقة وهو عرفت وادس المذكور بالياء ينضم وكسر اللام والياء
 كما في قوله واذا ملكك فخذ ذلك ما عرفت جواب اذا وعند معمول ما عينه من
 الاستدراك فما عرفت في قوله تعالى ونزلك من جبرائيل **قوله** ونظير الحق والتوكل
 بنفي الجحيم الحق وشدة الوجد من العشق والحق يقول من جبرائيل بالكسر
 جبرائيل الجبر والواء ايها وهو ما بين السماء والارض ويمكن ان يكون ما بين الالف
 المضمرية جميع الاحصاء وهو الاسود والقمر هذا كالمال يقال للمال بالياء
 يتدبره ويجعل ان يكون بالياء بنقطة تخمينية وهو جليل ولد البعير المكيه لان
 ما عينه اجتمع الواو في الجود والقوة بالادغام واما الخفة فلم يسلح ما اعتبر
 في القوة والقوة وهو العلم في الطريق **قوله** ولان فعل بكسر اللام فرغ
 فعل منفتح السابح لان الاصل في التثنية فعل بفتح اللام ففتحة وكسرة ممانية
 لانه لا يجز غير فعل جيب من المساء الا وقد جازي فعل لفتح الالف **قوله** ولما لم يكن اسم
 الماعل من دوى شمله النعم في الكلام كنه ما يتوجه الى القدر لم يأتك النعم
 اجموعا مسماه نهي الاجتماع لا الجايب وقد توجه الى الفعل فقط بلا اعتبار للنفي

في هذا النوع من الاعمال لان العاين اخضعه من النطق ما في الكلمة اشقي النطق
 ما وركبها كقولك المكيه جاعا لان الالف وادس ما عينه بالفتح والالف
 ان حرف الضميمة تنزه لا يقع حاله في المكيه ولا في ما عينه من الاعمال لان
 ابن الجايب ويتصرف الياء في المكيه او يكون العاين وادس نحو شوي لان الالف
 عين واللام وادس اما ما شذ من نحو شوي والصوى وانت جيب ما عينه من الالف
 لما فعلناه اولاً وفي بعض شروح الفصل ما عينه بالفتح اذ حيث كان ولو ثبت
 ما عينه ولامه وادس كالمعقود والخوة لعقت فخر وجوز يعقب الواو والياء
 ما دونها لا يكسر ما بينهما ويكون ان يجاب عن النظر بان الواو والياء في
 هذا النوع منضم على كسر حال كون العاين خط وادس اما اذا كان في الالف
 وادس انما كان ما بين الجايب فلا يجز ما عينه بالكسر بل ينضم اليه فيكون
قوله جميع ما عرفت في ربي ما عرفت ههنا ما وجميع فصحة داخلة في ما عرفت
 في الحقيقة وهو عرفت وادس المذكور بالياء ينضم وكسر اللام والياء
 كما في قوله واذا ملكك فخذ ذلك ما عرفت جواب اذا وعند معمول ما عينه من
 الاستدراك فما عرفت في قوله تعالى ونزلك من جبرائيل **قوله** ونظير الحق والتوكل
 بنفي الجحيم الحق وشدة الوجد من العشق والحق يقول من جبرائيل بالكسر
 جبرائيل الجبر والواء ايها وهو ما بين السماء والارض ويمكن ان يكون ما بين الالف
 المضمرية جميع الاحصاء وهو الاسود والقمر هذا كالمال يقال للمال بالياء
 يتدبره ويجعل ان يكون بالياء بنقطة تخمينية وهو جليل ولد البعير المكيه لان
 ما عينه اجتمع الواو في الجود والقوة بالادغام واما الخفة فلم يسلح ما اعتبر
 في القوة والقوة وهو العلم في الطريق **قوله** ولان فعل بكسر اللام فرغ
 فعل منفتح السابح لان الاصل في التثنية فعل بفتح اللام ففتحة وكسرة ممانية
 لانه لا يجز غير فعل جيب من المساء الا وقد جازي فعل لفتح الالف **قوله** ولما لم يكن اسم
 الماعل من دوى شمله النعم في الكلام كنه ما يتوجه الى القدر لم يأتك النعم
 اجموعا مسماه نهي الاجتماع لا الجايب وقد توجه الى الفعل فقط بلا اعتبار للنفي

القيد او اثباته كقول تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما
 فعلوا لان عدم الاصر يستحق السنة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه وقد
 تضمنه القيد والمقيد جسا كقول تعالى والكلالين منكم ولا تشيع عليكم امر
 لا شفعة ولا اخاصة ولا غير ذلك واما وجهان المشبهة فالاخر فلما ورد
 اول الكلام يدل على عدم المنع وقوله لم يصروا على ما فعلوا وقد قال اذا
 كان في الكلام قيد مقيد اما بتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد
 او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد لاثبات او النفي وذلك الشرح في
 مواضع كثيرة ان في الاول بعينه القيد او لا في الاثبات او النفي وفي الثاني يمكن
 ولا ريب في الطرود وكيفية وقد يجعل القيد ما هو على حاله من جهة المشبهة كما ان
 تنافي جهة اللفظ فيقال القيد او النفي وكذا الاثبات **قوله** الصفة المشبهة
 باسم الماعل منه لانها ليس بامم بالفعل واللفظ لانه يشي ويجمع وتكون كالمفعول
 لان المفعول يستقيم عليها فان قيل هذا يقتضي كون كونه من وكافز وواجب
 وراهم وواجب وضام في فرس صام وعالم ومال ومات وراسخ ومستم وها يقين
 وطامت وما يدل على الدوام والثبوت انه لا يكون اسم الماعل اوجب ان ما ذكره في
 الحدوث بحسب الوضع الدوام والثبوت بعارض **قوله** لان صيغة فاعل تدل
 على الحدوث فيه بحث لا يفي في بحث الحد واول المقيدة من حاشية المفعول الحذف
 وتلك السطحي ان اسم الماعل المقدر في الطرف معنى الثبوت وراية الفعول في العمل
 في الطرف وجه الشرح في اواخر باب الاثبات من المفعول ان اسم الماعل المقدر **قوله**
 كما حصل في زبدة الدار للثبوت وقال بعض شيوخنا في هذه الصفة المشبهة من المفعول
 كسيرة العباس فيجي على فاعل كوجهه فهو جامد ومحمية فهو متحركة وركبه فهو مركب بال
 الشريف في غرضه للتمتع والاسم كالمثلا يدل على ثبوت العلم على علم عليه وليس فيه
 تعرض لاقتناء زمان وحدوثه وزاد حاشية المفعول قوله املا سواء كان
 على سبيل التجرد والتفصي او لا لان اسم الماعل جاريا على الفعل جازان
 بقصد الحدوث بمعونة التراس كما في قوله تعالى وما بين به سدركم الاية لم يصبها

القيد او اثباته كقول تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما فعلوا لان عدم الاصر يستحق السنة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه وقد تضمنه القيد والمقيد جسا كقول تعالى والكلالين منكم ولا تشيع عليكم امر لا شفعة ولا اخاصة ولا غير ذلك واما وجهان المشبهة فالاخر فلما ورد اول الكلام يدل على عدم المنع وقوله لم يصروا على ما فعلوا وقد قال اذا كان في الكلام قيد مقيد اما بتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد لاثبات او النفي وذلك الشرح في مواضع كثيرة ان في الاول بعينه القيد او لا في الاثبات او النفي وفي الثاني يمكن ولا ريب في الطرود وكيفية وقد يجعل القيد ما هو على حاله من جهة المشبهة كما ان تنافي جهة اللفظ فيقال القيد او النفي وكذا الاثبات

القيد او اثباته كقول تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما فعلوا لان عدم الاصر يستحق السنة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه وقد تضمنه القيد والمقيد جسا كقول تعالى والكلالين منكم ولا تشيع عليكم امر لا شفعة ولا اخاصة ولا غير ذلك واما وجهان المشبهة فالاخر فلما ورد اول الكلام يدل على عدم المنع وقوله لم يصروا على ما فعلوا وقد قال اذا كان في الكلام قيد مقيد اما بتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد لاثبات او النفي وذلك الشرح في مواضع كثيرة ان في الاول بعينه القيد او لا في الاثبات او النفي وفي الثاني يمكن ولا ريب في الطرود وكيفية وقد يجعل القيد ما هو على حاله من جهة المشبهة كما ان تنافي جهة اللفظ فيقال القيد او النفي وكذا الاثبات

يجوز

ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المخرج والمسا لفة فقال على وجه المخرج
 وان اسم صفة كان كالم او غير صفة كالم الدلالة على الثبوت واما الدلالة على
 التجرد فارجح في الصفات وقال في حاشية المفعول فان قلت قد ذكرنا في
 ان اسم الماعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد مر في المخرج
 بل في مقام سبغ الثبوت صريحا لكون اصل الاسم صفة او غير الدلالة على
 وقال في شرح عبد الحميد لا تعرض في زيد مطلقا لا اكثر من اثبات الانطلاق
 فمثلا كما في زيد طويل وعمر وقصير وجعل المبدأ في الصفة المشبهة من جهة باسم
 الماعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وحاشي وضيق فقد بوجه بان
 اسم الماعل كان جاريا في المفعول كالم لا يقصد به الحدوث بمعونة
 التراس دون الصفة المشبهة او لا يقصد بها وضما لا نحو الثبوت في الدوام
 منه باقتضا الماعل وقد يتكلف الجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث
 اراد به ثبوت حقيقته ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجرد والتفصي
 بقرينة اراده مثلا بل هو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم **قوله**
 والصفة المشبهة على ما ذكره الشريف في غرضه للتمتع وحاشية المفعول حيث قال
 الصفة المشبهة لا يقصد بها التاجر والثبوت وضما والدوام باقتضا الماعل
 وقال صاحب الكشاف في المفضل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو
 حاسن الآن او غدا وكارم وطائل ومنه قوله تعالى وصاوتن به صدر كرم
 وفي بعض شيوخ المراجع وضما على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وجدت
 عند اهل هذا الفن من اسم الماعل وكذا افعال التفصيل **قوله** والمخبر هذا
 على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت موجود في
 كثير من صيغ اسم الماعل على ان هذا يفيد ان صيغة الصفة المشبهة
 مقتضا للصفة في ما نونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن
 او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل مستعمل لاراد بمنزلة
 الفعل الغريزي فيستعمل لا فعل بضم العين فيمقتض منه على ما ذكره صاحب الكشاف

القيد او اثباته كقول تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما فعلوا لان عدم الاصر يستحق السنة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه وقد تضمنه القيد والمقيد جسا كقول تعالى والكلالين منكم ولا تشيع عليكم امر لا شفعة ولا اخاصة ولا غير ذلك واما وجهان المشبهة فالاخر فلما ورد اول الكلام يدل على عدم المنع وقوله لم يصروا على ما فعلوا وقد قال اذا كان في الكلام قيد مقيد اما بتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد لاثبات او النفي وذلك الشرح في مواضع كثيرة ان في الاول بعينه القيد او لا في الاثبات او النفي وفي الثاني يمكن ولا ريب في الطرود وكيفية وقد يجعل القيد ما هو على حاله من جهة المشبهة كما ان تنافي جهة اللفظ فيقال القيد او النفي وكذا الاثبات

القيد او اثباته كقول تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما فعلوا لان عدم الاصر يستحق السنة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه وقد تضمنه القيد والمقيد جسا كقول تعالى والكلالين منكم ولا تشيع عليكم امر لا شفعة ولا اخاصة ولا غير ذلك واما وجهان المشبهة فالاخر فلما ورد اول الكلام يدل على عدم المنع وقوله لم يصروا على ما فعلوا وقد قال اذا كان في الكلام قيد مقيد اما بتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد لاثبات او النفي وذلك الشرح في مواضع كثيرة ان في الاول بعينه القيد او لا في الاثبات او النفي وفي الثاني يمكن ولا ريب في الطرود وكيفية وقد يجعل القيد ما هو على حاله من جهة المشبهة كما ان تنافي جهة اللفظ فيقال القيد او النفي وكذا الاثبات

القيد او اثباته كقول تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما فعلوا لان عدم الاصر يستحق السنة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه وقد تضمنه القيد والمقيد جسا كقول تعالى والكلالين منكم ولا تشيع عليكم امر لا شفعة ولا اخاصة ولا غير ذلك واما وجهان المشبهة فالاخر فلما ورد اول الكلام يدل على عدم المنع وقوله لم يصروا على ما فعلوا وقد قال اذا كان في الكلام قيد مقيد اما بتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد لاثبات او النفي وذلك الشرح في مواضع كثيرة ان في الاول بعينه القيد او لا في الاثبات او النفي وفي الثاني يمكن ولا ريب في الطرود وكيفية وقد يجعل القيد ما هو على حاله من جهة المشبهة كما ان تنافي جهة اللفظ فيقال القيد او النفي وكذا الاثبات

في الثاني في فقيه ورجيم ورفع يقتضي خلافه **قوله** ما في لو انتقل بتفصيل في ذلك
 ليطول الكلام فان قيل قد مر بان لو لم يشر في ذلك فليزم المضي في جميعه فلهذا قد
 تدخل على المصارع لتقدير استمر الغلط كقولنا تعالى لو لم يطمع في كثير فاما لا لم يطمع او
 كقولنا في المصارع مثله الماضى لصدورهم عن الاخلاف في اخباره او كقولنا في
 الصورة كقولنا تعالى ولو لم يأت اذ وقعوا على النار وجواب لو محذوف امرائهم
 امرأ قطيما على ما ذكره الشارح والتمس على ما ذكره حسن التفسير وقد دخل على المصارع
 للدلالة على ان الفصل في القضاة بحيث يجتز عن ان يبع عنه غلط الما لكونه مما يرد
 على الوقوع في الجمل كالتقدير لقد اصابني حارث لو لم يأت في الاثان لما ياتي خاثر وقد قيل
 كان في المستقبل وهو من ذهب المجتهد والمشهد رانها لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول
 وقد استعمل على تقدير انهم الما وليس مع انتفاء اللازم يستدل على انتفاء
 الما ولم يرد كقولنا تعالى لو كان فيها الآلهة الا الله لعسفا فان لو هما تدل على لزوم
 تقدير والآلهة وعلى ان الف ومشتق فيعلم من ذلك انتفاء التقدير ومن هذا توهم
 ابراهيم الحارثي ان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني وظلما على المشهور ولم يدرك
 ان ما ذكره فيمنه يعتمد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المتكلم على انتفاء الما
 الجوهري وان المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للاخر بحسب
 فلو يتصورهما كاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لآكرمتك ثم تقصد ان
 تعلم الجواب انتفاء الجاني انتفاء الاكرام كيف وكذا الانتفاءين معلومين بل قصدت
 اعطاه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الجاني ولها استعمال ثالث وهو ان
 يتصور بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بما بعده المتعقبات عنه كقولنا لو امانني
 لا كرمه لبيان استمرار وجود الاكرام مانه اذا استوفى الاكرام لا كرمه وقد قيل
 لطلعي الربط كان واقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه
 فنعطيه انتفاء اعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدمامي وقد يكون الخلف
 والوضوح نحو لو لم تنزل عن ما فصب خيرا وتعتيق وجوه ما قصد بان كان لكي
 لا يصب وزعم بعضهم ان الجزم بل هو مظهر على لغة واجازة في الشعر وجواب مضاعف في الجزم

في المصارع
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

او ماض مثبت محذوف باللام عابا او منفي بالجر وعين اللام عالما وقد مر جواب
 الماض المحذوف بقوله وهو غريب وقلة اسمية محذوفة باللام اذ اللام وتضمن على قول
 على التشبيه بان او على تقدير الجواب **قوله** ما كان الجوان فيه يا بني كي في ثارة
 الما ومن قال ان عنة باله واولعت باله لظنهما والسا راقها مانه لم يرد
 في كلام العرب ما عنة باله واولد واولد واولد واولد واولد واولد واولد واولد
 يعيل الالف في الواو قال صاحب غايه الاماني واما كت الواو فلا شعار باله
 كهدى وسرى باله واما قاله صاحب الكشاف والعاصي كت بالواو على لفظ الخ
 ليس شئ اذ لم يأت به احد فكيف يوضع الرسم بما في العاصي على شئ لا وجود له
 وتعليق ودش لاه ليس باله الالف مخفي في الواو لان الصاد في الواو متعلقة
 فلفظ اللام لتما الصلة كما في في ظلمة اوطال وكذا ما لا الضعفاء واو قبل الهمزة
 على لفظ الخ الالف في الهمزة تبعها الى الواو ونظيره علفاء بني اسرائيل ليس
 لما ذكره كت فيهما وفي نظيرهما لما قال ابو عمر الدواني صاحب التفسير
 في المضيض هو كت في علم الرسم انه علم اراء الاصل والتسليم في ان يقال
 تخفيفها في الوصل بالتسليم والوقف بالروم كالواو فرسعت عليه ثم قال وجه
 كت الالف بعد ما قال ابو عمر ولما نظرت الواو شئت والجمع في قالوا لما كت
 بها وقد علم في التفتي بطلان عمده الرضى وهو التعليل على ما قبل الالف وعلى امالة
 الالف تخوخرج الواو وهو الما وها **قوله** والروا قال الكرماني التما مقصور
 مع ما يروى اذ ان كت الالف واجاز الكوفية كت باله بسبب الكسرة في
 اوله وقد كت في المحض بالواو وقال الفراء اما كسرة بالواو لان اصل الحجاز
 تعلوا الخط من اجل الحيرة وانهم اربوا ففهمهم صورة الخط على الفهم قال وقد كت
 باله تارة وزدت الالف بعد الواو وتشبهها بالواو في ذكره والكشاف في سورة البقرة
 قوله تعالى الذوق بالكلون الزوا ويحتمل ان يكون مراد التبديل كت الالف بعد
 الواو في الاتصال بالمصاعدة المفردة في قوله كانت او منصوبة في كل الزوا في قوله
 تلووا وبنوا وبردوا وتلووا وانما التلووا القرآن او يعضو الف **قوله** والحي ايمان

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

الحجة نحو ما تبين الموت من كل مكان والى من الهمام فندخل الهمام موت خضف
 والموت ندم نضيل نحو ما تبين الموت من كل مكان والى من الهمام فندخل الهمام موت خضف
 والبصر والزمان وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعتبر عن كل مدة ثبوت
 والى ان يقع على هذه العقيدة والكثرة ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف
 في التمام ان معنى قوله عليه السلام لا تسبقوا الدم فان الدم هو الله فالحالب
 للموت هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدم انه هو الحالب للموت لا غير الحالب
 وهذا خلاف ما ذكره صاحب المنهاج من ان المنطق زيد وزيد المنطق كلالها بعد خضف
 الا انطلق على زيد وقيل انه في المصدر يعني العاقل ومنها انه هو الدم الذي هو
 المصدر المنفصل لما حدث وقال الراغب لا يظهر ان الله فاعل ما يضاف اليه الدم من
 الحية والشعر والمسترة واللباة فاذا نسبتم الذي تعتقدوه انه فاعل فقد نسبتموه
 وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان السبب غير السبب ذكره في شرح التمام والاعصر في
 العصر وهو الدم يعني الزمان والموت كما قلنا انهم من بني اهل عطا جوده بعد موتهم زمانا
 كثيرا **قوله** على سبيل الاعتباط هو ان يجر البعير وغيره من غير علة **قوله** ونظيره في ذلك
 القول من يكون وقيل خذله التشبيه بخوف العلة في امته والعصاة او في الغنة
 او بالتفصيل وقد مر تفصيله **قوله** قال سيبويه في اسحق حدثت اليه لالتقاء السكك
 الى اخره فوضع علامة ان اسحق اصله سحبي قلت اليه لالتقاء السكك وانما هو
 ما قبلها فصار سحبي في مثل نسخة اليه الاول الى الحاء وقلت السكك ساكنان
 فحدثت اليه فصار سحبي **قوله** قلت في نظره لانه لم يكتف حكمة انما في قول المازني
 لان اليه اسحبي حدثت لالتقاء السكك في قولهم خوف لالتقاء السكك والى
 اردوا او قالوا هو سحبي قلنا وكذلك حدثت من سحبي لالتقاء السكك في الاصل
 سحبي سحبت الفة على اليه الثانية في وقت وقلت نسخة اليه الاولى الى الحاء فالتقى
 بما ان ساكنين في وقت الاول لالتقاء السكك في جوابه انه لم يجر زان قبل اليه الاول
 قبل اليه الثانية وتحدث للتحقق لالتقاء السكك ان كنهه ما لا يتفق كسرة اليه الاول الى
 الحاء وتحدث فحينئذ حدث منه الثانية فخصب سحبي وكذا في اسحق مثل قوله الاول الى

سبب موت
 سبب الموت

على الزمان
 الموت
 سبب الموت
 لا يتقبل الموت

الحجة ثم تعقب لما للعلقة المذكورة فخصر استحياء ثم حذف الالف للتحقق فخصر استحياء
 فثبت ان اليه احدثت للتحقق لالتقاء السكك فان قيل كلامه سحبي على
 تقدير توهم حذف اليه الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الخوف لالتقاء السكك
 فاعلم **قوله** وفي كلام سيبويه ايضا نظره لانه يومه وانما حال يومه لانه لم يجر زان
 يكون المراد اليه في قوله حدثت اليه لالتقاء السكك اليه الاول في وقت
 ينبغي ان يقول لانه تعقب اليه لالتقاء السكك وانما حال اليه الاول في وقت
 مدح المفعول في سبب **قوله** الالف وادخل اليه لالتقاء السكك في وقت
 وادخل سيبويه والاخص في وقت وادخل اليه لالتقاء السكك في وقت
قوله واما حال الوصل فيقول قلنا وبكت في الوصل اليه لالتقاء السكك في وقت
 بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان كانت بصورة لفظها فتعبر لالتقاء السكك في وقت
 عليها **قوله** كسب ما تونين لانه غير منفرد للعلية والتاثير في المعنى **قوله**
 وويل وشك في سبب ما تونين لانه غير منفرد للعلية والتاثير في المعنى **قوله**
 وويل لمن وقع فيها وقال الكندي في شرح التمام في سبب ما تونين لانه غير منفرد
 فبغير حجة وويل لمن وقع فيها وقال الكندي في شرح التمام في سبب ما تونين لانه غير منفرد
 اي اعلمتها في ذلك وقال الزمخشري في شرح التمام في سبب ما تونين لانه غير منفرد
 رضى الله عنه في باب رحمة وويل باب عذاب وقيل لويل والويل شدة من
 العذاب اكثر الناس على ان هذا رضاء عنها فزعم بعضهم انه رضاء عنها
 في معنى اليه عليه والويل تعقب ذلك من اليه الكمال عن المدح عليه منه
 قولهم ما كمل اليه ما افتقده **قوله** وقيل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت من صوته
 المحسنة **قوله** ولا معنى منه ارسنه هذا النوع في تعقب السكك وقومها في
 من هذه الالف الثانية واما في الشعر فتعلم ما في الاول والاولى من قوله
 في قوله الثاني في نفس سورة المراتل وويل في الاصل مصدر من تعقب
 بفتحه يدل على ما في الفعل منه اليه وقوله في قوله الثاني في قولهم ليلتين
 الكسب كنه في الاصل مصدر لا فاعل فعله يدل على عدم اليه **قوله** والقسم

اصل الالف في حذف

سبب الموت

سبب الموت

[illegible]

وایست

وابعدت على الدرس والتحصيل عائلات بالواستمع على الكتاب بطول وقتها
 اذا علم انه قطع ميلا او طويلا فرسخا وانتهى الى الرأس يبريد نفسه ذلك عنه
 وشط المسير ومن ثم كان الزمان سورا وجواه الهواء اسباعا وغسورا
 واخا ساوا فزنا **قوله** طويل الذيل بقدر السيل السيل الطويل بزره وبقوته
 وهما كما كان عن كثرة الالامات وفيها استعارة لكثرة وتجميعه وترتجة
 رويانا **قوله** فانها ساكنة علية حاله ونفخة في الحلة الاسمية الزاكية
 حال اختلاطات تجوز بعضهم ترك المواد في الائمة حلقا وبعضهم اذا كان
 في ما ديل حوز رجبته لهم مما يستحق ذلك الحوز وما لحاله **قوله** لتأصيل اجوانها
 مخوفة الى اتي استقامتها وبعضهم لبعض عودا واستعادوا وبعضهم اذا كان
 خيرة في الحال في صدر الجملة وبعضهم جزر حذوة اذا كانت واقعة بعد حال منزلة
 كالشمال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينفي عنه تشبه نحو
 كان وبعضهم اوقفت في جوابه وهو **قوله** واسمي بغيرك لتاسا لما مال
 والراغب البياضات التي على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل في السادة وهي
 التعريف والامات الخيرة والالفة والبر بالضم نوع من القباب والتجمل
 هو التنظيم والتميز مثلا عليك التجمل العظيم اشمال البر على صاحبها وقال
 كور التجمل العظيم يروى لك ملاحة والامال بحوز ان يكون في الاول
 المتراوفة وهي ان يكون الاول مسددة صاحبها واحد كالخاف في سبيلها
 او الالوال المتداوغة وهي ان يكون صاحب الحال الماخوفة الاسم الذي يستعمل
 الحال ان ينة مثل ان يجعل قوله برادك تجمل حاله الضمير في سالا فذلك
 ان تقول تجمل ان يكون قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة بالتعلم على ما هو
 وترك المواد لان الطرف اذا كان عالما في ضمير الحال يكون غير او السبق
 لا نحو اسد المفرد كما ذكر في الضوء وان حال الشريف في شرح الفصاح ونحو
 البرك المهر فترك المواد لان كونها غيب حال غير جملة بل بعض كقوله
 قبل هذا **قوله** وروى في بعض البياض بسكن الرطل

يا جاري انزل بهن من اولهما لاسم فاعل من جدي يعني نهر وانهما ماء الاحمر
 من تاذر زاده ايجته ثم راجعته يعني تعاون وجمرة الوصل قد سقطت في الورد
قوله فله الحكم افر لا على هذا الكتاب اذا التقي الهن في كلمة واحدة ويكون
 الثانية مع كون الاول ولم يكن في موضع اللام كسأل على فقال في سأل في الثانية
 وان كانت في موضع اللام قلت يا وان تحركا وقد كان النجاة وجب قبل الثانية يا
 ان اكسر ما قبلها او اكسرته فحوار اصل على مذهب الخليل جاءه وانته اصلها
 القرب انته كسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية
 واوا نحو اوديم في تصغير آدم اصله ايدم واو ادم اصله ادم وقد فتح السهل
 عن القراء يجعل الثانية يه يه ويه ويخفف الهن في نحو اية والتم في باب كرم
 حذف الثانية وحلت عليه اخواته **قوله** بل لعقب حركة الميم الهاء وقوع المثال
 وهما الميم بعدا واردة الاو عام **قوله** وقلت يا فقتل انته في الكواشي
 زعم بعضهم ان النجاة لا يجوز اجماع يه يه في انته لئلا يه فيه نظر لوجه نقلها عن
 النبي عليه السلام بل تناوذه فيجب لذلك ان يجعل انته العرب استعملت على الاصل وهو
 اقبس وان نقل وزعم ايضا ان يه يه في حتمين بل انه ان يقرأ آدم يه يه
 حتمين وهذا لا يلزم لان القراءة ستة متبعة فلا يملك الاما نقل وزعم الحنفية
 ان الصرخ بايا ليس براءة ومن صرح بايا فهو لا يحرف فيه نظر لان
 القراء يقرؤون الهمزة بعدا يا بكسورة كسرة ضيقة ولان الزجاج قال في
 انته عند النجاة لغة واحدة بجمرة وياه والقراء يقرؤون بجمرة وياه واه يه يه
 واعتصم عليه الطبيعي بان منعه قوله ليس براءة ان اصدار القراء السبعة
 لم يوافقها وهو كذلك فلما تشابه عن صاحب التفسير وقال الشارح في شرح
 الكشف ما ذكره الرخس خلاف ما ذكره النجاة واخبره في مفصلة وقال في النجاة
 رأى النجاة ابدال الهمزة يا في انته نقى عليه ابو علي في الحجة ثم قال في بواقي النجاة
 النجاة واخبره مذهب القراء في الكشف وما في المفصلة فهو حكاية قول النجاة
قوله بل هو كونه في الجواب ان قول المصنف نقود الثانية همزة عند الوصل

الحنفية
 في قوله
 يا جاري

هم

اذا

اذا افتح ما قبلها لا يستقيم عدم العود عنه غير لعدم المحر عاينه ان يه يه عود الثانية
 عند افتح وزك الصور من الباقيين اختصارا ولا يكون قوله اذا افتح في هذا
قوله يا نظام اعلى مثل هذا لا قطام اسم امرأة مبنية على الكسر نحو اهل الجار **قوله** لا يكون
 منقصة الا في مواضع معدودة معينة فيه ان احد دوة وان استعملت في الفقه في جملة
 الوصول ليس الا في الام التعريف وامين والفقه تصدى على الواحد والاشياء الا ان يحل
 لفظة مواضع جميع فقرة لا تسأل الا ما فوق الفقرة الا ان يقال هذا على ما نقل في الاشياء
 ان ما يطلق عليه الجميع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشف عنه يعظم **قوله**
 واهم اهلك بالعلوة اهل الرطل زوجته عند اللام الاعظم لقوله تعالى وسار
 باهله واعتصم عليه بانه لم يرد في الالة الزوجة خاصة لانه تعالى قال فلما
 قضى موسى الاجل الا قوله لا يهلكه كشد الابري انهم جاطعهم بخطاب الجميع وفيه نظر
 لانه ربما حوت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور لقول الرطل من اهلكه
 فعلوا كذا في مبالغة في مكره فيقول عن الافراد والمنايف الياء والتذكير
 فيبعد عن الضمير لما عبرت به من ضمة الالة ذكره في شرح المصنف **قوله** فخر راس
 التمثال الى نحو راسه في الحوب التمثال ما تضمنه وتصوره ضميرها بخلق الله
 من ذوات الوجود والصورة عام وكان التمثال في شريعة من قبلها مباحا وحده
 حاتم وانما النبي عليه السلام في عهد عمر رضي الله عنه وكان على فحصة اسد ان يها
 رضيع يلحى له وذلك ان تحت شعر لما افند في تبيح الصبيان وقيل وقد رآه
 هو الفقه انه في غيضة رجاء ان يجوده فقطع الله سبحانه اسدا فخطف
 ولقوة ترضه وهما يلحى له فلما كبر صور ذلك في حاتم حتى لا ينس فقرة الله
 عليه **قوله** ومما يستر الى بستر عيوب المسلمين ومنه راس الكلب يفسد
 الكلب العقور كما يقال فلان اعقب كذا وكذا وراثة او تلك وراثة اخرى
 ما دام راسك سالما وذكر الراس ثلث كلمة راس التمثال او المراد العقل
 بغير راسه كونه اسم ليل **قوله** وفي فقرة السبعة سأل سأل الاله
 قال ابن مالك ليس سأل في فقرة سأل سأل بعد ان تحققت من سأل وانما

130

هو مثل سأل وخاب مثل العاين مرادف سأل مظهر العين لانهم يقولون سأل
 سأل عن بيت تهاب وبأن ابن البعاء سأل بآل شرفا في بيت ومصدره
 المسألة وهو واولى **قوله** قلت لان سأل أكثر استعمالا من جاز في احوال الخوار
 بآل جاز التوب اصاب ورفق في ارفق من الرافة وهي الرقة على ما في الجمل
 الرقة على ما في الضم والجمع ارفق مع الضم في مواضع كثيرة من القرآن العظيم مع
 اطروا بتقديم الراء على الباء في بيدها ما لا تنسب لنظم القرآن ما نقله الاثر عن
 النقال من ان الرافة سائلة في رقة مخصوصة هي رفع الحروف وازالة الفتح فذكر الرقة
 سدا لمكون اسم واشمل فعول القامعي لا سورة البقرة تقدم ارفق مع الضم مع ان الراء
 الرفع مخالفة على انما يصل لا يخلو على قصور الراء في قوله سأل في سورة النمل كان
 تركم ارفق رجم مع ان الراء اصل هناك فونية على ان رغبة جازت الخفة ام وفي
 بعض الكتب على ان الراء في بعض الجواب اسئل فاسئل فلا في السؤال **قوله**
 وبسوء لازم ومنه سأل سأل فنية فيسئل سئل سرته فسرته وبأن هو على سؤ
 بالاضافة ورجل السوء بالاضافة كما ضافة جاز سوء ورجل صدق في افادة
 المبالغة بحيث ارد ان الصدق احاطه ايضا الرجل نسوبا اليك ان اصله ولا سأل رجل
 السوء بالضم في الكشاف هما كالكرة والكرة والضعف والضعف من ساء الا ان
 المفتوح غلب كان يضاف اليه ما يرفع من الراء في السوء بالضم جاز نحو الشعر
 الذي هو تفضيل الخمر وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والتمار والتمالك
 وقيل بالضم اسم مصدر **قوله** ان زنا وهو ما يتعدى الناس العود والمديد والجمع
 زنا وفي بعض فروع المعامات ان زنا وهو مثل جاز في الكشاف هي
 التي توارى بها الاغواب والفرج بها مع الخرج والعمارة وهي اما ان لا يخلو شجار
 وبسبب الخرج والعمارة يتطوع الرجل منها اغصان العمارة وهي الخرج والفرج وهو
 ذكر فيفتح النار باذنه سائر وهو ذكر مخالفة لعول الجهر والعمارة
 الزند وهو الاصل والخرج الزندة وهي الاصل وهو اقدم قول المبداء في الخرج
 الامثال والزند الاصل يكون من العمارة والاصل من الخرج ونقطة كل في قوله في كل

الفرج هو الخرج

في قوله سأل سأل

في قوله سأل سأل

نحو ما في الكيفية لا للتوسر او لا ما في نحو العاين سأل في الكشاف وعين سأل
 عاين رجم الله عنه ليس فيه شجرة الا وفي النار ان العاين سأل في الكشاف
 منه مدقة القصارين **قوله** كما في انية التشبه فقلت الهرة باوع قطع الزمان
 كسر قبلها وكسره **قوله** ويرجع قول الخليل على الخرج ابو علي العادسي هو شاة
 بشير من فريضة بآل له فسد وبآل له ارجل الفسوة اهدكم المشهور
 العربية يسمى في صنعة الاغراب وهو اعم من العربية وكلامه حجة يمتنع
 صاحب الكشاف وغيره من العلماء وله مصنفات كثيرة في العربية والنحو والبيان
 الحديث وغيره من العلماء وله مصنفات كثيرة في العربية والنحو والبيان
 والافوزيات وكتاب الشعر وكما في الحجج والتذكير والاعمال والاصحاح
قوله في الوقفة ثمة كفة اشارة الى ان ت ولي امران يكتبان بالها وانه
 كما في الوصل لان سبى الكفا على الوقف ولكن لا يفتح لها **قوله** واولى ما في
 ابا واولى ما في قولك واوقاف على فعال الكسر الى كذا اي نعم الله واولى له اي ربه و
 تحقيقه بقية ذكره الطيبي والماوي كل مكان ياء واولى اية شئ ليلما او نهما
قوله وعين بالقدم هو اسم اذا فتى نفسه كان يفتح الزم واذا فتى بالياء
 كان يفتح التمسك لان الباء في المفعول فتوة للفتح كما في الفتح وكان التمسك ان لا
 يقال لجماد والحجور اسم الفطر لانه لم يكن اسما قط بخلاف روم فانه اسم فاعله كرم ووا
 هذا الاسم في كل لفظ متعول بالهنة المفعول في الراء والضم والتثنية تفرق الفتك
 بالنظر في العوارض والتفكر بقرينة البطل في الراء **قوله** كقولهم لم تر ما لفت الا انظر
 ان لم تقرر اي فعل الخاطي في الاقارب ما فعله التثنية ونحوه ارجل الخاطي في التثنية
 يستعمل فيما تقدم الرؤية ونحوه لم يتقدم لانه جازي نحو الخليل في معنى الخلف والرؤية
 بحمل البعثة ذكره صاحب الكشاف وما هو موصولة وما لا فت خطاب لا تخم
 والدم منصرف على انه معطوف على ما هو على انه مفعول مع واخبره سائر خرف
 بانه ومن شرطه وبمثل يفتح بفتح وبعث طوطا جزم بآل ملك الله
 حبسك عليه اي شغك به واعاشك معه طوطا قبرا جوا الله طوطا جزم

في قوله سأل سأل

وسين ايضاً تجرد الباطن عليه ولا تشبهه وانه امر بمرء **قوله** وكقولنا اني اعلم
 زمانه الا ان الفرق الثابت بالضم الطريق الصغار غير الحادة تشبهها والواحدة
 تزهية بتشديد الراء ونحوها جازي محبب ثم استعبرت في الباطن اري مصراع
 منظم واحد من اري يرى عيني مفعول الاول في اري زمانه مفعول الثاني كلاً ما
 مبتدأ خبره عالم بالثلاث متعلق بالجملة استئناف وعالم من العالم بمعنى المعرفة
 فلما يقدر المفعولين وما تشبهه بين النجاة من امتناع الانقصار في افعال
 العكس على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحيث لا ينوب ولا يعبر
 وقيل المنع من تزييد بسبب وجازاه الاضغاض وذكر من الكشاف في سورة
 النور جواز حذف فيما اذا كان السامع والمفعول شيئاً واحداً في المنع اعلم ان
 كلاً وكلاً مفردان لغزاً متشابهان فيضاً مصابحاً ابدلاً لفظاً ومنعاً الكلمة واحدة
 معرفة والدة على اثنين الحقيقة والتخصيص نحو اهداهما او كلاهما او الحقيقة
 والاشارة كقولنا فان ما مشتركة بين الاثنين والجماعة والمجاز كقولنا انك
 والقرود **قوله** وكلاً ذلك وجه وقيل فان ذلك حصته في الواحد وهو ما
 الى المنع على معنى وكلاً ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احراز **قوله** كلا اجماعاً وخلفاً واحداً
 عضداً فانه ضرورة مادرة واجاز ابن الانبار اصنافها الى المفرد بشرط
 تكرير ما نحو كلاً وكلاً حسناً واجاز الكوفيون اصنافها الى التثنية بالحقه نحو
 كلاً رجلين عندك حسناً ويجوز مراعات لفظ كلاً وكلاً في الافراد نحو كلاً
 الخبيثين انت كلاً ومراعات معاً ما وهو قيل وقد سئل من من صاحب
 المنع عن قولنا السامع زيد وعمر وكلاً ما قام وكلاً ما قام انهما الصواب فثبت
 ان قد كلاً ما قاما كلاً ما قاما لانه خبر عن زيد وعمر وان قد مرته
 ما لو كان وان في الافراد **قوله** وقد حذف التثنية عن الهمزة في ما فيه
 فعال ضاع هل انت الا انه الضمير لكل ذات خلف اختلف وقيل
 بمعنى جمع ومنه الغوية للكان الذي ترجع الحان اليه كقولنا من محبة وهي ما يجب
 فيه وروى في العلاب جمع عليه بالضم وهي كلب من جلد ضاع سادى حذف

نسخا التثنية على كلاً
 وانما ان كان حذف
 والاشارة

كلاً من كلاً
 في الافراد

كلاً من كلاً
 في الافراد

خوف نداء وروى على سبيل الشذوذ لان اصلها ما حكي وقد قالوا المصراع
 ومارت خطاب لصاح وتحت عطف عليه راع مفعول اكل على سبيل التنازع
 لكن في محل سمعت كلاً في التقدم مضاف الى خبر راع والباء زائدة او ما عا
 تعين من الاصل وروى نسخة راع في الضم متعلق برز وما قرئ منقول
 رز في اللام متعلق بقول **قوله** وفي عبارة جواز الإقوله لابد من تقدير قدح
 مال ابن هشام في المنع حوز الخمرة من منعه كون ما فانفتحت ما وال جواب الى
 ما فرت بها فقد انجرت ويرى ان ذلك يقتضي تقدم التخيير على القرب مثلي
 ان سيد قل ان من قبله الا ان قبل المراد فقد حكمنا ترتيب التخيير على ضربك
 وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يبعد في رفع الاعراض في جهة ان من قبله
 ان المامى بعد تحقق معنى فلا يتحقق ان يكون جازاً بشرط مستقبل ولكن ان يجاب عن
 اصل الماعراض بان خوف الشذوذ ان فرت حصلت المامى الداخل عليه قد
 التحقيقة لا مستقبل وماندة قد فيه هو تحق في ترتيب التخيير على القرب نعم
 بحجج الى السامع في قوله تعالى ان سيداً قد سوي ان لم يزل لا نحو ووقع في
 ماضياً بقدر لان السورة المنسوبة الى الالف كانت متقدمة في نفس الامر على
 السورة المنسوبة الى ارفع يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظة ح قبل على ان
 لما ان فقد حكمنا قبل قد والمنع ان فرت فحكمنا بانه قد انجرت فلا يلزم وقوع
 الجزاء فضلاً ماضياً بعد ذكره حسن الفاعل وفيه بحث قال الشريف في شرح
 المصباح الفاء المارئة لا تدل على المامى المتصرف الراجع قد واحكامها ضمت
 وقال الشيخ في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى قد قد بعض نقصان
 ووجه النقصان والضعف في حذفها واحكامها عند عدم قيام قرينة والتمها
 وما العصبية لا تصلح قرينة لما لان ارمياً ينقطع بالاعطف كما ان شرطه في النص
 ولا ضعف في حذفها واحكامها عند قيام قرينة والتمها كما اذا كان الشرط في
 مذكور صريحاً كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدت وتقر له تعالى
 وان كان قميصه قد من دبر فكذبته والمفعول ابن الخطيب عن هذا القول او قد

المصباح في قوله

المصباح في قوله

المصباح في قوله

قوله ثم قال لما ذكرنا ما يقع للكل من هذه العقوبة وهذا هو الذي ذكره ابن عصفور في
 المحقق في حال الماء كونه تحت الراوضة الكان منقطة الصبح كالحوصل وبما فيه ما
 ذكره في نظرية المقصود كونه الحاصل والموسم بالصبح في علم وجس ومانعة قوله
 فيمكن له من خوف علة الإشارة الى ان الفعل الماء والام كالتاثير كإزالة صلب
 المقصود وما لا يخفى من قرب الفعل الماء والواو في المعنى حكمه بالمصاعف **قوله**
 ما لا يخفى على رآه الكافي ما صرح به في كون الأخذ بالدين جمع الدين وهو
 الحديث كونه في آفة الغداز الى آفة الشر في الحث أو البق التي حثت وهو فعل
 ففعلوا لان الباء اخف منه الواو وكذا من ركع الماء ركودا السكون وكل
 تأت في مكان فهو ركع والواو في جميع وشغل والتجرب هو المكان المرتفع و
 جمع الجميع اشاور وروى الشيخ في مسوغات وكل تأت راسخ والحاصل انما
 الماهية من المولى وهو المسمى الرقيق والام منقذة في ان والامقذرة تعد في
 راسخ الحد الذي تأت على الموضع المنقذ لان لا من سخي في الموضع في الظاهر
 الرقيق في الصياح في تحقيره وبعض شروخ الفصل المولى بالفتح المصدر والاسم
 المكان والادليل في البيت على انه منع موطأ بالفتح المنع وكلام الجوهري في هذا
 البيت يحمل قال صاحب الكشاف وقد جعل المصدر جسيما لكثرة الكلام في
 كذا وذكر مقدم الجميع الى ان قد قدمه ما لا يستمره على ان المولى لم يكن
 بجسده كذا قيل وفيه تنسيق لا يخفى في ترتيب الجواهر كونه الرمان منقذ راسخ المصاعف
 وعندنا على العارضا ان المصاعف رقيق في الارض فيجعل سمه الكلام في ما
 على طريق حذف المضاف **قوله** واو كان الواسيا او ما ذكره في الراوضة
 من الواو في الساني وقدم خبر كان في مقوله الموضع واجب لانه لو لم يقدم خبر
 لم يعلم منه التسوية بل لابد من الترخي لمصلحة سواء ذكره الترخي في شرح المصاعف
قوله واو في الاصل وما في والدين قال الاندلسي ذكره الزاهد ما في
 الاصل وذكر غير ما في العين قال السراج وذكره علق عند لان اليم حصة
 وفي الصياح من العين طرفه ما في الالف والها في طرفه الذي الاو في ما في

مطهر حينا لوقه
حب المصدا الكلام

مطعمه حضرت كاه المراء
نقدیم تقدیم

[illegible]

تحت القوس

424

ينفع الميم وكسر العين ابرا والمعتل اللام فمفعول يفتح الميم والعين ابرا القيت
 المفعول كالمعتل العاء والفتحة المفعول كالمعتل اللام وقال من كان
 اسم الزمان والمكان من المفعول قبل هو كالمعتل وتبين هو كالمعتل **قوله** اما العناء
 فمفعول محقق لها ثمانية انفسها قال بعض الفضلاء وتبين هو كالمعتل كونه العناء في الوصف
 مثل حاله بعد العناء انشأ الله سبحانه الكثرة في زمان العناء فيتم ان تغير
 جماعته وتعلم على الواضع تدرج الموصوف ثمانية مبنى على عدم الواضع ثمانية مبالغة
 لانه لكثرة علمه في جماعه فتمت انا مبالغة تسمية المانع وقطعاً لانه و
 مفعول كالمعتل ونظيره استعمال الميم في الواضع المتعطف فالتاء في التحقيق المبالغة
 الموصوف ثمانية مارة وروية وشبهها اربع كونها غير مبالغة على الفعل فان
 التارة في الكثرة لمقر المبالغات لكنها خصت بالزجاجة الموصوفة **قوله**
 والذين ان خضع من بين ما يوصف بالذوق المفعول في الابع للغير **قوله** فتم في مذهب
 مذهب الفعل ايام كماله هذه الاسماء متصلة بالفعل مشتقة منه اشترت
 مفعولها بل انها موصوفة هكذا ولا يراو بها صدور الفعل في زمان او مكان
قوله وحصل في مفعول عن صفة التي در على الفعل والباء على اختلاف معناه
 ان على ان المراد منه صيغة المفعول الدوام والاشترت دون التجدد والحدث كما
 انها مراد منه صيغة الدوام عليه فالتاء **قوله** حال خرج المانع المفعول وهو اللجاج
 اول هذه القصيدة اطربها وانت قسم والدم بالان في دوائر القرة اللام
 وظهر ما مصدر طرب بالكية وروية نصيب الان في لشد في حوز او سرور
 بينه الطرب طرباً وانت قسم وهو الشيخ العناء والدم الزمان او الدهر
 والانت فمن المانع عند القسم ومن في النسيان عند المكون في وقت
 تسمية بالان به ثمة اقول الاول قول ابن عباس يعني امانة انما هي بالان
 عهد اليه فتسمى والتاء في قولهم انه سمي بطهيرة وادراك البحر اياما كانت
 كذا ابر العت الثالث قولهم سمي بالان نسيان سمي به وجمال لما خلق آدم
 عليه السلام اتسم به زوجته فسمى انسا والتاء وادراك الدهر يدور بالان في

تارة العناء

تارة العناء

تارة العناء

احوال

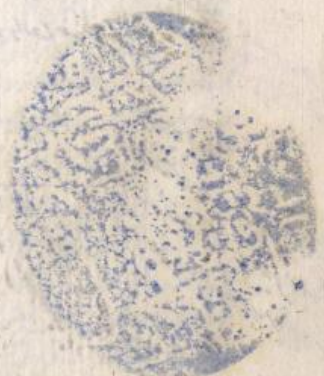
احوال لا وفيه مبالغة مفعول تشديد الزا والالان بياؤ النسبة والاعمال
 ان الدوران وهذا نسبة الافعال قوله والدم دوران في اللام الدوران
 والميم في الميم في القطبية في الميم في زمانها والنسبة في زمانها
 الميم في زمانها الميم في زمانها الميم في زمانها الميم في زمانها
 ارفع مال كالمعتل شيئا وقال دورتك دوران الزمان وانت سرور بالاحياء
 فية فالتاء بحيث خلا جميع الابل وموضع حمام الاحياء وجمال سرورها
 فيه مفعول ارفع مال كالمعتل شيئا وقال دورتك دوران الزمان وانت سرور بالاحياء
 هذا التوضيح لوجه الميم في الابع بالسرور **قوله** عايشة هي عيشة بالذرة
قوله المحسن ومفعول في المحسن العجز البنية ولا تنزل عجزه والتعانية
 مفعول والمحسن محسن في العجز فالتاء العلية التذلل وهي دونه الكبر في الزوجة
 يقال لها العارسة كذا هو **قوله** محب وهو اسم لما يستعان به في الحب وان
 كان في الحقيقة اسم لما يخلصه وكلمة اسم لما يخلص به الشيخ وغيره ومفاد اسم
 لا يفتح به فان صاحب المتفجع وعجزه ان مفعول هو الاصل وما سواه مفعول
 منه بعضه فكلمة او بغير عوض مكشوف لكثرة الاستعمال وكثرة النوع
 بازاء تشديد ان الاصل مفعول في ماعده متفجع بها زيادة ومبالغة
 اسم لما يصيب به اللين وغيره **قوله** وتبين هو كالمعتل في مذهب
قوله مطهرة وهي الالاء في العلي والفتح اول **قوله** ومساواة وهي التفتح
 موضع الترتب ومن كثر ما جعله كالا لانه تسمى الدرك **قوله** فجعله ليل في الموضع
 محال لاسم الآلة **قوله** ولما قال اقول ما تدر دخولها في خواب لما عجز
 او قيل في قوله تفصله **قوله** السقوط وهو التفتح دوا يغيب في الانت
قوله ومحفوظه في العجاج هي بكسر الميم وفتح الزا وهي في الهاء والهمزة
 مالان وروية هذا الكلمات لو كسرت على الاصل جاز وفيه نظر والواب
 ان الشدة في عهده غير ميم **قوله** وقال سيمو لم يذهبها فذهب الفعل
 منه المفعول العين بر اسم المكان والزمان لان الاسم المشتق من الفعل لم يفتح على مفعول

تارة العناء

تارة العناء

تارة العناء

العبد والمكاتب والمعتق وأم الولد والمجدود في القرب وان اعتد أو لم يعتد
 فيها يوفيه والمفاوض للذبح في النفس بشهادته مفعلا وشهادة البغاة
 في الذبح مقدم في البني وشهادة كل الكفر على المسلم وشهادة المولى لأذنيه
 وشهادة الأعمى والخنثى المشكل لا تقبل شهادته على رجل وامرأة ولا شهيد
 مع رجل وامرأة تقبل ومتى ردت شهادته لعلة ثم زالت العلة لا تقبل إلا إذا ردت
 أحدها إذا كان عدا فرت ثم عتق فشهد في تلك الحالة لا تقبل إن كان عدا
 البني الكافر إذا شهد على مسلم فرت ثم أسلم فشهد في تلك الحالة لا تقبل
 والثالث الأعمى إذا شهد فرت ثم صار بصيرا فشهد في تلك الحالة لا تقبل
 تقبل ولو كان بصيرا عند التحلل ثم عيى في الأوبة لا تقبل في المجدود في غير ما اعتد
 خلافا لابي يوسف في خلافة القضاة في فضل الثاني في الشهادة



فليست له حجة في نفسه ولا في غيره
 ولا يثبت له حجة في غيره ولا في نفسه